الجزء الثاني

من الانتداب إلى الاستقلال

الفصل الاول

سورية تحت الانتداب

كنت عائدا من المانيا بقطار الشرق السريع . وعندما وصلت الى استنبول اشتريت بعض الصحف واذا بها تنشر اخبار الازمة الوزارية الناشبة في سورية على اثر استقالة السيد لطفي الحفار وتذكر ان رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي كلف السيد نصوح البخاري بتأليف الوزارة .

وزارة نصوح البخاري واشتراكي فيها وزيرا للعدلية والخارجية

كان منشأ الازمة انحراف الافرنسيين عن الخطة التي كانوا قبلوها وعقدوا على اساسها مع الحكومة السورية معاهدة ١٩٣٦ . فذهب السيد جميل مردم رئيس الوزراء الى باريز مرتين ، ساعيا لاقناعهم بعرض المعاهدة على البرلمان . لكنه عندما يئس من امكان الوصول الى بغيته اتفق مع وزير الخارجية مسيو جورج بونه على اضافة ملاحق على المعاهدة من شأنها السماح للافرنسيين بابقاء جيشهم ومطاراتهم في شمال سورية ومنح مستشار الداخلية صلاحيات واسعة . وعندما عاد المشار اليه الى دمشق لم تلق هذه الملاحق ارتياح حزبه واعلن رئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري ان البلاد لا تقبل بتعديل المعاهدة الاصلية ، فاضطر مردم لتقديم استقالة حكومته فخلفه السيد لطفي الحفار وبقي في الحكم مدة شهر تقريبا واضطر هو بدوره على الاستقالة ، لان الكتلة الوطنية قررت عدم الاستمرار في تحمل اعباء الحكم ما لم يرجع الافرنسيون عن التشبث باضافة الملاحق . وعند ذلك استدعى رئيس الجمهورية السيد نصوح البخاري وعهد اليه بتاليف الحكومة . ولم يكن المشار اليه من انصار الكتلة الوطنية ، بل من اخصامها الذين حاربتهم في الانتخابات النيابية ، وهو من كبار رجال الجيش تدرج في العهد العثماني حتى وصل الى رتبة زعيم وتولى في عهد الملك فيصل مديرية الشؤون العسكرية ثم عهد اليه في زمن الانتداب بوزارة الزراعة فوزارة المعارف وبقي في الحكم طويلا . وصفتاه البارزتان النزاهة والحزم .

في مساء يوم وصولي الى دمشق زارني السيد نجيب الارمنازي مدير مكتب رئيس الجمهورية، وابلغني تحياته واردف قائلا ان السيد نصوح البخاري لم يتمكن حتى الآن من تأليف وزارته ، وان الرئيس في حالة فشل المشار اليه يفكر بتكليف السيد سليم جنبرت ، وهو يريد ان يستطلع رأيك فيه وفيما اذا كنت توافق على الاشتراك معه بالوزارة . فأجبت بأني لا ارى ان السيد جنبرت جدير بترؤس الحكومة . فهو رجل طيب ولا شك وسمعته حسنة جداً ولكنه لا يتصف بالصفات التي تتطلبها رئاسة الوزارة وان الافضل الاصرار على البخاري وتشجيعه . واما اشتراكي معه او مع غيره فلا يدخل في تفكيري مطلقا ، اذ اني اصرف جهدي في توسيع معمل الشمينتو ولا ارغب في الاشتغال بالامور السياسية . فاجاب الارمنازي بان الرئيس لا يقبل لك عذرا وهو يصر على دخولك الوزارة القادمة وهو يحبك ويعتمد عليك كثيرا . واسر الي بان الرئيس صرف نظره عن جماعة الكتلة وهو متألم من مواقف جميل مردم وسعد الله الجابري ، بصورة خاصة ، ويريد ان تضم الوزارة الجديدة عناصر قوية محايدة تستطيع مجابهة الكتلويين بما تتحلى بها من السمعة الطيبة والمقدرة على ادارة شؤون البلاد بهذه الآونة العصيبة . وبعد انتهاء المحادثة زارني السيد البخاري مسلما وروى لي تكليفه بالوزارة واضاف انه لم يعط جوابه القطعي بانتظار عودتي والتشاور معي ، فشجعته على المضي بدون تردد فاشترط اشتراكي معه بالحكم ولم يقبل المعاذير التي قدمتها له . فسألته عن الشخصيات التي يفكر بادخالها الوزارة فقال : حسن الحكيم وسليم جنبرت ومحمد خليل المدرس . وكان اولهم من جماعة الدكتور شهبندر المناوئين للكتلة الوطنية ، والآخران حياديين . وكان لثلاثتهم ماض ناصع وسمعة طيبة .

وكانت تربطني بالسيد البخاري صلة قربى ، باعتباره زوجا لابنة خالي ، وصداقة متينة منذ مصاهرته اياي . ولم اشأ برفضي الاشتراك معه بهذه المحاولة ان اجعله ينصرف عن قبول تأليف الوزارة فسألته عن خطته في قضية الملاحق . فاجابني انه اتصل بالمفوض السامي مسيو بيو واخذ منه موعدا بصرف النظر عنها وتقديم المعاهدة كما هي الى البرلمان الافرنسي . وكان تأكيد السيد البخاري في هذا الموضوع حافزا لي على الاقدام ، فاعلمته بموافقتي.

وفي اليوم الثاني دعانا رئيس الجمهورية اليه وجاء الوزراء المرشحون . فعرض علي تولي وزارة الداخلية فابنت للرئيس رغبتي في عدم البدء باعمالي الحكومية في وزارة لها شأن كبير ، واكتفائي بوزارة العدل التي لا تتعدى اعباؤها انتقاء القضاة الطيبين . فنزل الرئيسان عند رغبتي واضافا على اعبائي وزارة الخارجية التي كانت شؤونها حتى ذلك العهد بيد الافرنسيين وليس لدى خارجيتنا سوى ثلاثة موظفين بمرتبة سكرتير وهم عدنان الاتاسي وعون الله الجابري واسعد هارون .

وابدى السيد حسن الحكيم رغبته بتولي وزارة الداخلية ، الا ان السيد الاتاسي خشي تصادمه فيها مع الكتلة ففضل ان يتولاها رئيس الحكومة . وعلى ذلك تالفت الوزارة على الشكل الآتي :

نصوح البخاري : رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني

خالد العظم : وزير العدلية والخارجية

حسن الحكيم : وزير المعارف

محمد خليل المدرس : وزير المالية

سليم جنبرت : وزير الاشغال العامة والزراعة

ووقع الرئيس على المراسيم بتعيين الوزراء .

ثم بحثنا علاقة الحكومة بمجلس النواب الذي كان جميع اعضائه من الكتلة الوطنية ، وما اذا كنا نستطيع الحصول على ثقتهم فيما لو تقدمنا امامهم . وابدى الرئيس رغبة في استدعاء رئيس المجلس السيد فارس الخوري لاستشارته . وحين حضر ، ابلغه خبر تأليف الوزارة فابدى رئيس المجلس ترحيبه الشخصي بها ، ولكنه لم يعطنا اي ضمان بامكان الحصول على الثقة لان جماعة حزبه لا يتقبلون تاليف وزارة يرأسها وتشترك فيها شخصيات سبق لهم معارضة الكتلة .

فذكرت للسيد الخوري ان رئيس الوزارة يعتقد امكان الوصول الى تصديق المعاهدة استنادا الى حديثه مع المفوض السامي ، فيجدر بالمجلس ان يترك له الفرصة لتحقيق هذا الهدف الذي هو في الواقع هدف رجال الكتلة . وعلى فرض الفشل ، فالحكومة تستقيل وتعود الحالة لما هي عليه الآن ، فلا نكون خسرنا شيئا ، بل قمنا بتجربة

اخيرة على غير ايدي الكتلويين الذين قد يكون وجودهم هو العائق الحقيقي لتصديق المعاهدة وتنفيذها .

ولم يكن خافيا علينا عقلية جماعة الكتلة ، وهي انها لا تتقبل بارتياح تحقيق آمال البلاد على ايدي سواهم . فهم انانيون من هذه الناحية . وقد يفضل الكثير منهم العودة الى السلبية على ان يروا غيرهم ، وبالاحرى اخصامهم ، ينجحون في الوصول الى ما لم يصلوا هم اليه .

وبعد ان تناولنا هذا البحث من جميع نواحيه اتفق الراي على اصدار مرسوم بتأجيل مجلس النواب شهرا واحدا . وبما ان مدة الدورة النيابية تنتهي بانتهاء ذلك الشهر ، فلن يجتمع المجلس في هذا الصيف ، فيكون امام الحكومة مجال طويل لمعالجة الموقف السياسي، فاما اتفاق مع الافرنسيين وعندها يدعى المجلس لدورة استثنائية ، واما اخفاق فتستقيل الحكومة .

وقد قوبلت الوزارة بالترحاب والارتياح لدى الاوساط . اما النواب فانصرفوا ، كل الى بلده . وهدأت المدينة بعد الاضطرابات التي قامت في اواخر ايام وزارة مردم .

تأزم العلاقة السورية ــ الفرنسية واستقالة حكومة البخاري

وانحصر جهد رئيس الوزراء بتحقيق ما ظنه واصلا اليه في المضمار السياسي. وانتظرنا عودة المفوض السامي من باريز لنطلع على ما تحويه جعبته من المشاريع وما يحمله من الخطط . ووصل المشار اليه الى دمشق في الثاني عشر من شهر ايار والقى في الاذاعة خطابا استمعنا اليه في دار رئيس الوزراء ، بينما كان مندوب المفوض السامي ، مسيو دوهوتكلوك ، يطلع الرئيس على نص الخطاب بمذكرة خطية . فجاء الخطاب المذكور قاضيا على الآمال التي كانت تراودنا لحل الازمة السياسية ، اذ ورد فيه ان المعاهدة لا بد من ادخال بعض الاضافات عليها لتستطيع الحكومة الافرنسية عرضها على مجلس النواب . فاستاء السيد نصوح البخاري مما اعتبره تراجعا من المفوض السامي عما كان وعده به ولذلك قبل رئاسة الحكومة . واعلن السيد البخاري عن رغبته في الاستقالة فوافقته على رغبته هذه. وفي اليوم التالي استقبل المفوض السامي اعضاء الوزارة بمجموعها وكان الى جانبه مندوبه في دمشق مسيو دوهوتكلوك وكبار موظفيه . وبدأ المفوض السامي حديثه بما لا يخرج عن مضمون خطابه ، وهو انه مستعد لبحث الاضافات بدون بيان كنهها ومداها . فاجابه الرئيس البخاري بانه

قبل مهام الحكم على اساس ابرام المعاهدة كما هي ، وانه لا يوافق مطلقا على اي تعديل . فعاد المفوض السامي يشرح استحالة تنفيذ هذه الفكرة ، نظرا لموقف البرلمان وكبار قواد الجيش الافرنسي المعارض لعدم التعديل . ورغبت في ان اطلع ، ولو بصورة سطحية ، على الاضافات التي يتطلبها الجانب الافرنسي ، فسالت المفوض عن محورها ودائرة اتساعها . ولكن الرئيس البخاري لم يدع مجالا للجواب ، اذ انتصب واقفا وقال بلهجة حازمة : لا اوافق مطلقا على الدخول في اي بحث بهذا الشأن ، ومد يده للمفوض السامي وصافحه مستودعا وخرج من البهو . فلحقناه وسرنا راسا الى القصر الجمهوري ، حيث اطلعناالرئيس على ما جرى وقدمنا له استقالة الحكومة .

واذا اردنا التعمق في بحث الموضوع وجدنا ان الافرنسيين ، بعد ان كانوا تحت ضغط الحوادث وبفضل حكومة اشتراكية على رأس الحكم ، قبلوا بمعاهدة ، مهما قيل عن مساوئها من الوجهة السورية ، فهي على كل حال تنهي انتدابهم وسيطرتهم على بلادنا ، تراجعوا — بعد ان انسحبت الحكومة الاشتراكية من الحكم وتسلمه مسيو دالاديه — عن رغبتهم في التفاهم النزيه مع السوريين . وهكذا استطاع كبار المستعمرين الحؤول دون عرض المعاهدة على البرلمان. وقد دعمهم بذلك رؤساء اركان الجيش وفي مقدمتهم الجنرال كاترو الذي نشر عدة مقالات ضد المعاهدة في صحيفة لها وزنها ونفوذها في الاوساط السياسية . ومما يؤسف له ان الشيخ تاج الدين الحسيني الذي كان مقيما في باريز عمل كثيرا هو وانصاره في مقاومة المعاهدة ، لا اعتقادا منه بضررها على سورية ، بل نكاية بجماعة الكتلة الوطنية بدمشق ، لانهم اقصوه عن الحكم .

مطالبة الاتراك بلواء الاسكندرون

ومن جهة ثانية ، فقد كانت الحكومة التركية ، اثر عقد تلك المعاهدة ، تقدمت الى الحكومة الافرنسية بمذكرة طالبت فيها بلواء الاسكندرون ، مدعية انها اذا كانت قبلت في عهد الانتداب الافرنسي بالوضع الخاص الذي يتمتع به ذلك اللواء ، فانها لا توافق على استمرار ذلك الوضع عندما تتخلى فرنسا عن انتدابها وتسلم الى السوريين بموجب تلك المعاهدة ادارة شؤون بلدهم ، بما فيها اللواء ، بدون اشراف الافرنسيين . وكانت هذه الحجة سخيفة بحد ذاتها ، ولكن الاتراك كانوا عالمين برغبة الانكليز والافرنسيين في الاتفاق معهم وعقد معاهدة تحالف يجلبون بها تركيا الى جانبهم . وكانت

المحادثات الرسمية وشبه الرسمية دائرة بين وزير خارجية تركيا رشدي آراس وبين ساسة الانكليز والافرنسيين . فتمسك الجانب التركي بضم الاسكندرونة. وآزرهم الانكليز فضغطوا على الافرنسيين بقبول ذلك الالحاق . ولم يستطع الساسة الافرنسيون ، رغم صك الانتداب الذي يمنع الدولة المنتدبة من التنازل عن اراضي الدولة المنتدب عليها ، الصمود امام ضغط الانكليز . ثم انهم اعتقدوا من جهة ثانية انهم بتنازلهم عن اللواء المذكور قد امنوا بقاءهم في سورية مطمئنين الى عدم تحرش الاتراك بهم في الشمال. وهكذا عقد وزير خارجيتهم ، مسيو جورج بونه ، مع السيد آراس اتفاقا قضى على اللواء بالانضمام الى تركيا نهائيا .

ولم يخف على الافرنسيين استحالة تنفيذ هذا الاتفاق بظل المعاهدة وبوجود حكومة وطنية في سورية ، فكان ذلك هو السبب الحقيقي لعدولهم عن المعاهدة وسعيهم لاحراج موقف الحكومة السورية باعلان رغبتهم باضافة الملاحق التي لم تكن البلاد لتقبلها . وهذا هو الباعث ايضا لاثارة الافرنسيين نعرة الطائفية والعنصرية في محافظة الجزيرة ، مما اوقع الحكومة السورية بمآزق حرجة اسهمت في حملها على الانسحاب من الحكم .

ولما استقالت حكومتنا وفشل رئيس الجمهورية في مساعيه لتاليف حكومة اخرى ، سافر المفوض السامي الى باريز واستحصل على الصلاحيات المطلقة لاتخاذ ما يرتأيه من تدابير تؤمن تنفيذ خططه، ولما عاد اعلن فك ارتباط محافظتي الاسكندرونة وجبل الدروز عن الحكومة السورية ، فتازمت الحالة اكثر مما سبق كثيرا .

استقالة هاشم الاتاسي وايقاف الحياة الدستورية

وعلى اثر ذلك كتب رئيس الجمهورية السيد الاتاسي كتاب استقالته وبعثه الى مجلس النواب واعلن عزمه على السفر الى حمص . فاجتمعنا فورا بدار الرئيس البخاري بحضور السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب واتفقنا على ان يدعى مجلس النواب للاجتماع بدورة استثنائية ليتبلغ كتاب استقالة رئيس الجمهورية . وذهب الوزراء الى السراي بعد ان كانوا انقطعوا عنها . واعلن رئيس الوزراء ان استقالة الحكومة لم تقبل بعد ، وانها ستتقدم الى مجلس النواب باعلان ما تم معها ، خلال فترة استلامها زمام الامور ثم تتفاهم مع النواب على ما يجب عمله تجاه موقف الافرنسيين ، وخاصة تجاه سلخ اللواء . ولم يترك الافرنسيون المجال لاجتماع النواب في جلسة تؤدي حتما الى توحيد الصفوف واتخاذ قرارات

معاكسة لسياستهم ، فاسرعوا الى تدارك الموقف واعلنوا في المساء ايقاف الحياة الدستورية ، واغلاق مجلس النواب ، وتعيين حكومة مؤلفة من المديرين العامين للوزارات لتسيير الشؤون الادارية ، ريثما يساعد الحال على اعادة الحياة الدستورية . وتذرعوا لتنفيذ هذه الامور بخلو الحكم بعد استقالة رئيس الجمهورية والحكومة . وعهدوا الى السيد بهيج الخطيب ، مدير الداخلية العام ، برئاسة مجلس المديرين العامين ، وسموا السادة خليل رفعت للعدلية ، وحسني البيطار للمالية ، ويوسف عطاالله للزراعة ، وعبد اللطيف الشطي للمعارف . وكان ذلك في اليوم الثامن من شهر تموز ١٩٣٩ .

والمؤسف ان ايقاف الحياة الدستورية وسلخ اللواء وتعيين حكومة المديرين لم تلق لدى الاوساط الشعبية الاكتراث والمعارضة المنتظرة ، فلم يرتفع في البلاد اي صوت بالاحتجاج على ما جرى ولم تسر في الاسواق اية مظاهرة ولم تغلق الاسواق على عادتها في احوال اقل شأنا في حياة البلاد ومستقبلها . ولم يكن سبب هذا الوجوم تبول الناس ما حصل او ارتياحهم اليه ، بل تفرق الكلمة والنقمة كانت استفحلت ضد الكتلة الوطنية من جراء تصرفات وزارة جميل مردم غير الحميدة ، وتسلط اتباعه على الناس وضربهم ، مما لا يدخل في نطاق هذه المذكرات .

ولم تقم وزارتنا خلال الاربعة والتسعين يوما التي قضتها في الحكم بعمل هام يستحق الذكر ، نظـرا لحصر رئيسها اهتمامه في الناحية السياسية وعزوفه عن كل ما هو غير متصل بها . ولم افد بوزارتي هذه سوى المران على ادارة الشؤون العامة ، مما افدت منه في المستقبل عندما توليت وزارات اخرى او رئاسات للحكومة .

دعوتي للاشتراك في حكومة الداماد احمد نامي

يوم السبت في ٢٢ اذار ١٩٤١ كنت في بيروت لمتابعة بعض المصالح العائدة لشركة الشمينتو . وبينما كنت متأهبا لدخول غرفة النوم بلغت ان احدا يطلبني بالتلفون . فلما حادثته عرفت انه مدير الاذاعة اللاسلكية في بيروت . وطلب مني هذا ان اجتمع به للبحث في امر هام . فقلت له اذا كان الامر لا يقبل التأخير للغد ، فبوسعه ان يحضر للفندق فورا . وعندها اعلمني انه يحادثني من شتورا ، وكنت ظننته في بيروت . فقلت له انني متعب ولا يسعني انتظاره ريثما يصل من شتورا ، اذ تكون الساعة قد تجاوزت منتصف الليل . فتواعدنا على الاجتماع في الغد . ولما ازفت الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي،حضر المومأ اليه ومعه شاب آخر . فبادأني بالحديث

قائلا ان الازمة السورية قد تفاقم امرها واستعصى حلها بعد ان انقطعت المخابرات مع عطا بك الايوبي بسبب اصراره على المطالبة بالوضع الشرعي ، نزولا عند راي الكتلة الوطنية . وهذا ما كان رفضه المفوض السامي . وقال ان المفوض السامي استدعى الداماد نامي احمد بك وكلفه تسلم الحكم،وان المداولات التي جرت بينهما ادت الى تفاهم على امور هي في مصلحة البلاد ، وان الداماد ارسلهما لتكليفي بالتعاون معه، على ان اتولى رئاسة الوزارة. فقلت لهما ان امورا هامة كهذه لا استطيع بت الراي فيها قبل الاجتماع مع الداماد والاطلاع على كنه مذاكراته مع المفوض السامي . فاقترحا علي الاجتماع به فورا ، فقبلت واجتمعت به واطلعني على حديثه مع المفوض السامي واتفاقه على عدة امور ، منها اشتراك الحكومة السورية في ادارة امورا الاعاشة واطلاق سراح المسجونين السياسيين وايجاد مجلس استشاري ومجلس شورى يناط به درس المراسيم الاشتراعية ، وغير ذلك من الامور لتحديد سلطة المستشارين . فاجبته بان الاعاشة يجب ان تستلمها الحكومة لا ان تشترك فيها فقط . وبينما نحن في اخذ ورد جاء رسول يستدعي الداماد لعند المفوض السامي ، فاجابه بانه مجتمع معي ويرجو تأجيل الطلب قليلا . ولكن المفوض السامي اصر عليه بالحضور حالا وطلب مرافقتي للداماد . فذهبنا واستقبلنا مع مدير الغرفة الدبلوماسية ، مسيو كنيتي .

وعرفني الداماد هكذا : « اقدم لفخامتكم وزيري الاول » . وهذا التعبير له معنيان : اما الاشارة الى انى رئيس وزرائه باعتباره طامعا برئاسة الدولة ، واما الاشارة الى اني اول وزير يقبل التعاون معه . ولكنني ارجح الاحتمال الاول . فبدأ المفوض حديثا طويلا عن الازمة وعن رغبته في انهائها . وقال ان رفض الكتلويين التعاون معه ، الا على اساس اعادة رئيس الجمهورية والمجلس النيابي والحياة الدستورية ، ادى الى قطع الاتصال معهم ومع عطا بك الايوبي ، وانه كلف الداماد باستلام الحكم على اساس برنامج وقرار اعطاني مشروعهما . فلما قراتهما اجبته بأن استلام امور الاعاشة شرط اساسي لقبولي مبدئيا بالتعاون . وبعد مناقشة قصيرة عدلت احدى فقرات البيان بحيث تصبح ادارة الاعاشة عائدة للحكومة في سورية ، اما الامور التي تتناول لبنان وسورية (كقضية القمح مثلا) فتشترك الحكومة السورية فيها . ثم بحثنا

كيفية سن المراسيم التشريعية . وكان المشروع المقدم لي يقضي بان يدرس مجلس الشورى المشاريع التي تبعث بها الحكومة اليه فيقرها ، ثم تصدر بمراسيم . اما اذا اختلف المجلس مع الحكومة ، فيعود البت في الخلاف الى تحكيم المفوض السامي . فرفضت هذا الحل . وبعد الجدل الطويل وضع النص بشكل يؤمن هيمنة مجلس الوزراء الذي له الحق بطلب اعادة المذاكرة عند الاختلاف ، فاذا اصر مجلس الشورى على رأيه اصبح رئيس الحكومة حرا بالتصرف على الشكل الذي يرغب فيه .

وبعد ان استعرضنا بقية الامور التي كان جرى الاتفاق عليها مع الداماد ، اخذت وعدا من الجنرال بتسليم ادارة الشرطة الى الحكومة ، وبجعل مرجع الدعاوى النهائي في جبل الدروز وبلاد العلويين محكمة التمييز السورية . وسألني المفوض اذا كنت ارغب في اعلامه برأيي في امر بهيج الخطيب . فقلت له ان المومأ اليه عمل ما استجلب له سخط الرأي العام وانني لا استطيع التعاون معه بشكل من الاشكال . فدافع عنه الجنرال دفاعا شديدا ، مبينا ان الخطيب صديق فرنسا ومخلص لها وانــه لا يسعه التخلي عنه . فاخذت المناقشة زمنا غير قصير ، وبالنتيجة اتفقنا على ان يجاز السيد الخطيب مدة ثلاثة اشهر وبعدها ينظر في امره .

وبعد ان انتهى بنا الكلام في جميع هذه الامور قلت للمفوض والداماد اني سأذهب الى الشام وادرس الحالة وآتيهما بالجواب وانصرفا .

وبعد الظهر زارني الداماد في الفندق فتحادثنا في امر الوزارة ، فبين لي رأيه الذي يتلخص بجعلها خماسية ، فيأخذ وزيرين من الهيئة الشعبية ، بناء على ترشيحيهما ، ووزيرين من معتدلي الكتلة الوطنية ينتقيهما هو . وقد لاحظت من حديثه انه على اتفاق مع الهيئة الشعبية . وكانت هذه الهيئة قد تألفت برعاية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وخطتها معارضة الكتلة الوطنية .

وفي صباح اليوم التالي عدت الى دمشق . واول من اجتمعت به كان السيد حنين صحناوي ، ثم السيد بدر الدين دياب . وقد قبل الاول التعاون واصر الثاني على الاعتذار بداعي اشغاله الكثيرة . ولحظت منه ان وجود الداماد هو السبب الاساسي في رفضه .

وفي صباح اليوم التالي زارني المحامي الاستاذ فؤاد القضماني فبدأنا حديثا طويلا خلاصته انه هو وجماعة الهيئة الشعبية سعوا

لاجل الداماد ، وانهم هم الذين رشحوني لتاليف الوزارة ، وانهم مستعدون للاشتراك بها على النمط الذي كان الداماد صرح لي به . وقال ان الهيئة قد اجتمعت ورشحت اربعة اشخاص لنختار اثنين منهم . فلما سالته عن اسمائهم اجاب : درويش العجلاني ، والدكتور عبد القادر زهرا ، ونصوح بابيل، وفؤاد القضماني (وهو المتكلم) . واشار بطريقة لبقة الى ان ترشيح العجلاني وزهرا ليس الا صوريا، وان الآخرين هما المرشحان الاصليان . ولما سالته عن رايه بمرشحي الكتلة قال لا لزوم لاستشارتها ، بل ينتقي منها اثنان اكثر اعتدالا من غيرهما .

ولما صارحته برايي في جعل الوزارة حيادية ، اذ ان الوقت لا يسمح بتاليف وزارة قومية (كما اسماها) نظرا لان الآراء غير متفقة ولان القلوب ما برحت ممتلئة بحزازات الماضي ، لا سيما أن دعوى مقتل الشهبندر كانت حديثة العهد ، ظهر على مخاطبي علائم التعجب وعدم الرضى وناقشني كثيرا . ولما سالته كيف يتصور موقفي في مجلس الوزراء بين جماعة كانوا بالامس يكيلون لبعضهم الشتائم ، وكيف لي بادارة شؤون الدولة ، والخلاف بين اعضاء حكومتها قائم على هذا الشكل ، اجابني باننا في الوزارة لا نختلف . ولما طال الجدل وتيقنت من عدم فائدة المناقشة معه ارجات البت في الامر الى ما بعد اتمام استشارتي .

واجتمعت على الاثر بشخصيات عديدة كانت جميعها لا تؤيد حكـــومة يقوم عـــلى راسها الداماد . وكـــان الداماد يواصل سؤالي تلفونيا عن نتيجة المساعي ، فاجيبه باني لا استطيع الجواب قبل اتمام التشاور . وخلال هذه المحادثات مع مختلف الشخصيات حصلت على وعد بالتعاون من قبل السيد نسيب البكري وحنين صحناوي .

ولما تمت مباحثاتي زرت مندوب المفوض السامي بدمشق، مسيو لافاستر ، واعلمته بنتيجتها واطلعته على هذه النتائج . وحددنا موعد الاجتماع بالساعة السادسة مساء السبت في ٣٠ اذار ١٩٤١ . وكنت افهمت موسيو لافاستر باني افضل ان يكون الاجتماع قاصرا على المفوض ومندوبه وانا .

وفي الوقت المعين توجهت الى قصر الصنوبر في بيروت . ولما دخلت مكتب المفوض وجدته مع الداماد وموسيو كونتي . فكانت مفاجأة غير منتظرة .

وبادرني المفوض بالسؤال عن نتائج مساعي ، فاجبته بان واجبي ابداء الراي بصراحة قد لا تعجب البعض . واوضحت ان الاستشارات العديدة التي قمت بها لدى الشخصيات المختلفة المبادىء والافكار دلت على ان الداماد ليس برجل الساعة . وطلب مني الداماد ان اذكر اسماء الشخصيات التي اجتمعت بهم ففعلت . فاضطرب الداماد وسالني عن الاسباب التي تجعله غير مرغوب فيه ، فاجبته باني افضل عدم ذكرها . ولما الح ، سردت له ان الشعب السوري لا يزال يذكر اسمه مقرونا بحوادث مؤلمة جرت في سورية في عهده اثناء ثورة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، وانه هو شخصيا من الماسونيين الذين تناهضهم حكومة فيشي ، وانه ليس سوري الجنسية . وكانت علائم الانقباض ظاهرة على وجهه . ولما انتهيت قال انه يرغب في الاجتماع بى على انفراد . وطلب من المفوض السامي ان يستقبلنا صباح الغد . فذهبنا سوية الى الفندق حيث بحثنا طويلا وانتهينا الى الاتفاق على ان نذهب الى المفوض غدا ونعتذر عن قبول المهمة التي عهد بها الينا . وكان حديثنا على غاية الود ، بحيث زال انقباض الداماد وبدأ يستعيد مرحه . وخرج من عندي ونحن على اتم وفاق وود .

وكنت استغربت موقف مسيو لافاستر في الاجتماع ، اذ بقي ساكتا ولم ينبس ببنت شفة . ولم يؤيدني قط في بياناتي، مع انه كان موافقا عليها عندما تحادثنا بالشام . فرايت من اللازم الاجتماع به والاستفسار منه عن سبب هذا الموقف واطلاعه ايضا على الاتفاق مع الداماد . فخابرته تلفونيا ، وكان يتناول طعام العشاء في فندق السان جورج . فدعاني للأكل معه ، فذهبت . فلما سألته عن السبب في عدم مساعدتي ، اجاب بانه لم يعتقد ان الداماد سيكون حاضرا وان وجوده منعه عن ابداء الراي بحضوره . على انه ايد اقوالي للمفوض السامي بعد مبارحتنا الاجتماع . ثم اطلعته على حديثي الاخير مع الداماد ، فاظهر ارتياحه .

وبينما كنت انتظر حلول موعد الاجتماع بالمفوض ، هتف لي الداماد قائلا ان لا لزوم لمجيئي اليه للذهاب سوية ، وانه سياتي راسا الى المفوضية . فتعجبت لاننا كنا اتفقنا ان نذهب سويه . وتنبات بتحول الجو . وفي الوقت المعين وصلت الى قصر الصنوبر وكان الداماد لم يحضر بعد . فلما حضر دخلنا سوية مكتب المفوض وكان هناك مسيو لافاستر ومسيو كسونتي . فبدأ الداماد حديثه

قائلا : « انني اجتمعت مع خالد بك ، فاصر على رغبته في عدم قبول المهمة . اما انا فانني سأفكر في الامر . » وكان هذا الموقف مفاجئا لجميع الحاضرين ، لعلمهم بان هذا القول مخالف لما اتفقت معه عليه بالامس . وفكرت فيما يجب علي عمله : هل اكذب الداماد او اسكت؟ وبعد التفكير منعني ادبي عن تكذيبه ، واكتفيت بالسكوت.

وكانت العلائم على وجوه الحاضرين تدل على عدم ارتياحهم لهذا التغيير . واحتار المفوض فيما يجب عمله . وبينما كان السكوت مخيما ، عاد الداماد وقال : « أرجو من فخامة المفوض ان يمهلني للغد ، لانظر في الامر » . فنزل المفوض عند طلبه ونهض دلالة على انهاء الاجتماع . فودعه الداماد . ولما اقتربت لمصافحة المفوض ، طلب مني ان آتي في الساعة الواحدة الى القصر لتناول طعام الغداء . ونزلنا السلم ولما وصلنا الى حيث كانت السيارات واقفة صافحني الداماد قائلا انها كانت فرصة سعيدة ، مهما كان الامر . فأجبته : « ارجو لك حظا سعيدا » وافترقنا . وحين عدت في الساعة الواحدة، قال لي المفوض انه متعجب من موقف الداماد ، وهو يتساءل عن سببه . فقلت له : « علمت بان عددا من اعضاء الهيئة الشعبية حضر الى بيروت ليلا ، ولا بد ان يكون لذلك علاقة بتبدل راي الداماد » . فقال : « مهما كان الامر فاني ملزم ادبيا بانتظار ما سيأتي به». وتواعدنا على الاجتماع في الساعة العاشرة من صباح الغد ، اي بعد مقابلة الداماد التي كانت محددة في الساعة التاسعة . وجئت القصر في الوقت المعين ، فقال المفوض ان الداماد قدم له اقتراحا لا يمكن قبوله ، فاعتذر له وشكره وصرفه . ثم كلفني بتاليف الوزارة ، فاجبته باني افضل ان تقبل يا فخامة المفوض باعادة الحياة الدستورية للبلاد واستدعاء هاشم بك الاتاسي لرئاسة الجمهورية التي لم يبت بأمر استقالته منها بعد . وطال البحث كثيرا ، وكان رأيه انه لا يستطيع الآن قبول هذا الحل ، لان فيشي تعارض معارضة شديدة رجوع هاشم بك الاتاسي والكتلة الوطنية الى الحكم . فقلت له : « على فرض قبولي تولي الحكم ، فلا تنتظروا مني ان احارب الكتلة وغيرها من الهيئات السياسية ، لانني شخص حيادي ولا ارغب في ان يصيبني ما اصاب غيري ممن تولوا الحكم وسايروكم في مناهضة الوطنيين فاصبح مصيرهم كما هو معروف . » وزدت على ذلك قائلا بانني ، على اي حال ، قبل اعطاء الجواب بالقبول او بالاعتذار ارى لزاما علي

فشل الداماد في تأليف الحكومة ودعوتي لتاليفها

الاجتماع مع هاشم بك واستطلاع رايه . فاذا لقيت لديه تأييدا او تحبيذا اقدمت، والا اعتذرت. وعدت مرة اخرى لاقتراح اعادة الحياة الدستورية ، وقلت انني مستعد لازالة العقبات التي حالت دون التفاهم مع هاشم بك . فاصر المفوض قائلا : « هذا ما لا استطيع عمله باي شكل » .

وقد تأكدت عند ذلك من استحالة التفاهم بين الافرنسيين والكتلويين . وعلى ذلك استودعت الحاضرين وانصرفت . وفي صباح اليوم التالي بارحت بيروت قاصدا حمص . فاجتمعت مع هاشم بك في داره، من الساعة الحادية عشرة حتى الساعة الثالثة .

ولما فاتحته بما انا قادم من اجله اتخذ موقفا جديا وبدأ يكثر من التدخين على خلاف عادته . واخذنا نستعرض الحالة من وجوهها المتعددة، وكان هاشم بك يحلل الامور على عادته تحليلا دقيقا مفصلا لا يشوبه غير التطويل. وبعد ان كان في بداية الحديث متحفظا قليلا برايه ، انتهينا الى وفاق تام عندما تبين له اني سعيت كثيرا لاعادة الحياة الدستورية فلم افلح ، واني اعتبر هذا الدور دور انتقال ، واني ساسعى جهدي للحصول على مــا لم استطع الحصول عليه حتى الآن . وانتهى بنا البحث الى قوله لي : «ما دام ان استقلال البلاد ومعاهدة ١٩٣٦ لا يمكن الحصول عليهما في ظروف الحرب الحاضرة ، فمن المناسب ان تتولى انت ادارة امور البلاد الداخلية ، لمــا اعهده فيك مــن الخبرة والنزاهة . واني مستعد لمؤازرتك . » وعلى الاثــر استدعى نجله عدنان بــك وقال لــه : « اذهب الى الشـام برفقة خالد بك وبلغ الاخوان ـــ ويعني بهم هيئة الكتلة ـــ باني راض عن استلامه دفة الامور الآن، وان عليهم ان يؤازروه. » وبعد ان تناولنا طعام الغداء على مائدته ، شكرته على ما لقيته من حسن الوفادة والتشجيع ، وبارحت حمص ومعي نجله عدنان .

وصلت الى دمشق في الساعة السادسة مساء ، فعلمت ان الخبر سبقني اليهم ، وان زعيم الكتلة الوطنية شكري بك القوتلي معارض اشد المعارضة لاستلامي الحكم ، حتى انه صرح بان ادارة امور البلاد ليست كبيع كيس من الشمنتو . فشعرت بأن الكتلويين سيعارضون تاليف الوزارة بكل ما لديهم من قوة . وبالفعل وردت علي الاخبار عــن حركاتهم ومساعيهم لدى الشخصيات التــي قد تشترك معي في الحكم لحملهــا على رفض التعاون معــي . وكانت اول بادرة ان ارسل لي نسيبي بك البكري يعتذر من الاشتراك معي

ويسحب وعده لي بالمؤازرة . كان ذلك على اثر اجتماع عقد في دار شكري بك ، رفض فيه اقتراح هاشم بك الذي نقله للمجتمعين ابنه عدنان بك . وكان اشد الناس معارضة لي فائز بك الخوري ونجيب بك الارمنازي ولطفي بك الحفار والسيد محمد خير دياب ، حتى ان هذا الاخير سعى بواسطة قريب له ليحمل حنين صحناوي على الانسحاب من جبهتي . وكان السبب الذي انتحلوه لمعاكستي هو ان البيان الذي اصدره المفوض السامي في اليوم ذاته لم يحو، على زعمهم،ما تطالب به البلاد، مع ان ما طلبوه بواسطة عطا بك الايوبي لا يزيد عما كنت حصلت عليه الا بما يتعلق باعادة الحياة الدستورية. ولكنني كنت حصلت على امور احسن من التي رضوا بها ، بخصوص ادارة امور الاعاشة التي كانت هي في الحقيقة سبب تذمر اهل البلاد نظرا لسوء ادارة الافرنسيين الذين تولوا امرها منذ بداية الحرب . ولم تكن حوادث آذار ١٩٤١ ناشئة عن التعطش الى الحياة الدستورية وانما عن سوء ادارة الحكومة المحلية التي تذمر الناس منها تذمرا استطاع رجال الكتلة استثماره وجعله حركة وطنية .

وأما عن الحياة الدستورية واعادة الجمهورية والمجلس النيابي فان رئيس الجمهورية نفسه كان راضيا عن تسلمي الحكم . ثم ان البلاد لم تكن ساعية وراء اعادة المجلس النيابى الذي خيب آمالها ، ما عدا نفرا قليلا كان يحد في عودة المجلس فائدة خاصة له .

تصميمي على تاليف الحكومة بعد تردد

تجاه هذا الموقف العنيد لم يكن امامي سوى مسلكين ، الاول هو الانسحاب من المهمة التي كلفني بها المفوض ، والثاني هو الاقتحام وتاليف وزارة مهما كلف الامر . اما المسلك الاول ، فكان فيه قتل لعزة النفس ونزول عند راي جماعة وقفوا في الماضي في سبيلي وقفات عديدة كانوا في كل منها يرمون الى ابعادي عن الامور العامة ، لما يعتقدونه فيّ من امكان مزاحمتهم والتفوق عليهم . هكذا كان الامر عندما عاكسوا ترشيحي للنيابة في ١٩٣٦ ، مع ان موقفي خلال حوادث ربيع ١٩٣٦ كان في جانبهم . حتى انني اسمعت المفوض السامي مسيو ديمارتل كلاما لم يجرؤ المنتسبون اليهم مباشرة ان يتلفظوا به . ثم ساندتهم طيلة وجود وفدهم في باريز للمفاوضة على المعاهدة ، بالرغم من انهم ابعدوني عن النيابة وعن وزارة عطا بك الايوبي وعن الوفد . وانا اعتقد انه لو عهد اليّ باحد هذه الامور الثلاثة لكنت ابرزت فيها مقدرة تفوق تلك التي اظهرها من رشحوهم . وكنت اقابل هذا العمل منهم بقلب صاف وخال من

كل نقمة . وكذلك كان موقفي ازاء قيامهم ضدي عندما رشحني اعضاء مجلس ادارة شركة المغازل والمناسج لرئاسة ذلك المجلس فاحتكمنا الى جميل مردم بك الذي كان رئيسا للوزارة ، فقضى بأن يترأس المجلس السيد شريف النص ، مع ان بين المشار اليه وبيني من الفوارق ما لا ينكر ، رغم انني كنت انا صاحب فكرة المشروع والعامل الحقيقي في اخراجه الى حيز الوجود . ولكن الحزبية العمياء التي كانت دائما تعمي ابصارهم وتقود حركاتهم دفعتهم تلك المرة ايضا الى الوقوف تجاهي ذلك الموقف المعاكس . وكانت الدوافع هذه لم تبرح عقيدتهم . وكان موقفهم ايضا هذه المرة كمواقفهم السابقة . وقد صعب علي الامر كثيرا وقلت لنفسي انني ان رضخت لهم هذه المرة ايضا فقد انتهى امري في هذا البلد ولم يعد امامي سوى الرحيل عنها . واحمد الله على انه قدر لي رفاقا اوفياء لم يثنوا من عزيمتي ، بل كانوا يزيدونني تشجيعا .

واما المسلك الثاني اي اقتحام الصعاب وتأليف الوزارة ، فمع انه مخالف لطبيعة خلقي ــ اذ اني احب الابتعاد عن المشاكل وارجح المسالمة في كل امر حتى لو كان فيه شيء من الضرر لمصلحتي ــ الا انني فكرت باني لو تركت الامر وانسحبت لما بقي امام المفوض سوى الاحتفاظ بمجلس المديرين الحالي او استدعاء الشيخ تاج الدين الحسيني الذي كان وصل الى دمشق قبل يومين مرسلا من فيشي بطيارة خاصة ومزودا بمال وافر . وكنت اعتقد ان كلتا الحالتين تضر بمصالح البلاد . وكنت اسأل نفسي كيف يجوز لجماعة من الناس يغارون على بلادهم ومصالحها ان يعرقلوا مسعى رجل مثلي لا يضر البلاد ان لم ينفعها ويسدوا جميع المسالك في وجهه وفي وجه غيره من المخلصين حتى ينتهي الامر حكما الى رجل كالشيخ تاج الدين او بهيج الخطيب وكل منهما ناواهم مناواة شديدة اجبرتهم مرتين متواليتين على اشعال نار الفتنة في البلاد لاقصائهما ؟

وفي اليوم التالي توافدت علي وفود كثيرة تطلب الي قبول الحكم والسير في العمل ، فشجعني ذلك تشجيعا غير قليل .

واجتمعت الى جماعات عديدة فتأكد لي ضرورة الاستمرار على خطتي الاصلية وعدم المبالاة بما هنالك من معارضة قد تزول رويدا رويدا . وكان بين زواري فريق من التجار اكدوا لي استعدادهم لاعادة فتح متاجرهم اثر اعلان تعييني .

ورغبت في الاجتماع بشكري القوتلي سعيا للتفاهم معه ، او على الاقل لايضاح الموقف . وحصل الاجتمـــاع بدار فارس بك الخوري حضرناه نحن الثلاثة فقط .

وبعد ان اوضحت رايي في الموضوع مفصلا ، قال شكري بك القوتلي انه يعتقد انني اذا اعتذرت اضطر المفوض السامي للقبول باعادة الحياة الدستورية . فاجبته بأن ما لدي من المعلومات الراهنة لا يؤيد رايه هذا ، بل يؤكد انه سيستدعي الشيخ تاج . فقال ليكن ذلك . وفي النهاية صرح لي قائلا : « اننا ، نحن الكتلويين ، لا نستطيع تأييدك حتى ولا الوقوف موقفا حياديا . »

وعند ذلك انبرى له فارس الخوري وقال له انه على غير هذا الراي ، وانه يفضل قبولي الحكم ، وان على الكتلويين ان ينتظروا نتيجة اعمالي ، فان كانت حسنة ايدوني والا فلا . فاضطرب شكري بك لموقف زميله فارس بك وقال : « لا يجوز ان نختلف انت وانا . » فاجابه بأن الامر لم يبت به حزبيا حتى تمنع عنه حرية الراي وبأنه هو شخصيا يؤيد خالد بك ويسانده .

وقد انفض الاجتماع على هذا الشكل . وكنت مسرورا من هذه النتيجة لانها ، وان لم تكن طبق المرغوب تماما من حيث التفاهم مع شكري بك ، لكنها على الاقل اثبتت ان موقف الكتلويين اصبح مشـــلومـــا .

وكان بين المؤيدين لفكرتي صبـــــري بك العسلي . فكان يشجعني ، مع انه اعتذر عن قبول التعاون معي عمليا . ولكن ، باعتباره ذا راي راجح عند شكري بك وتأثير عليه ، كان لتأييده اياي اثـــــر محمود .

وكان الشيخ تاج مرتاحا الى موقف الكتلويين ، يشيع بـــين الناس باني ساعتذر ، وبانه سيدعى لتاليف الوزارة . وتجاه هذه المواقف كلها ، قررت نهائيا عدم التراجـــع . فذهبت الى المسيو لافاستر في الساعة السادسة مساء ، وكنت لم اره منذ اجتماعي معه في بيروت ، وابلغته بقبولي تولي الحـــكم . فلما سالني عن اسماء الوزراء ،ولم اشأ ان اصارحه بانني لم اتفق مع احد بعد ، ما عدا السيد صحناوي ، وذلك خشية من ان يستضعف موقفي . فأجبته بانني بعد تعييني اختارهم من بين الراغبين . وفي الحال اتصلنا هاتفيا بالمفوضية العليا في بيروت وطلبنا منها اصدار قرار بتعييني فـــورا .

وبالفعل ما ازفت ساعة نشرة الاخبـــار في اذاعة بيروت اللاسلكية حتى اعلن عن ذلك . وتلي قرار تعييني رئيسا لحكومة دولة سورية وقرار تاسيس مجلس الشـــورى ، وكانت الساعة الثامنة من مساء يوم ٢ نيسان ١٩٤١ . وبعد ذلــك بنصف ساعة جاءني السيد صبري العسلي وقال لي ان شكري بك طلب منه ان يكتب له بلاغا للاهلين لكي يفتحوا المتاجر . وتلا علي ما كتبه . فقلت له : « كيف عول شكري بك على ذلك ؟ »

فقال : « عندما تأكد من انك سائر حتما ، غير مكترث بموقف الجماعة ، خشي ان تفتح المدينة غدا وان يفهم ان سبب هذا الفتح هو تعيينك . ففضل ان يطلب هو بنفسه انهاء الاضراب حتى يحفظ مكانته وحتى يقال انه هو الذي فتح البلد ، لا انت . »

قلت : « لا بأس ، هذه هي عادة الجماعة ، يريدون ان يحتكروا لانفسهم المنافع . اما هذا البيان ففيه تناقض صريح ، اذ ان مبتداه يقول بأن البلاد لم تحصل على شيء من طلباتها ، بينما منتهاه يدعو الناس الى فتح المخازن . فان كان هنالك غير ما طلبت البلاد فلم الفتح ؟ والا فليقل ان البلاد حصلت على شيء مما تطلبه على الاقل . وهكذا يكون البلاغ منسجما وموافقا للمنطق والمعقول . »

فاجاب : « هذا الذي سينشر . » فقلت له : « ليكن ذلك . »

وفي الصباح الباكر كان اول زائر جاء لتهنئتي هو شكري بك نفسه . وتوالت بعد ذلك ، اي في اليومين التاليـين ، الخميس والجمعة زيارات الوفود والشخصيات ، من الصباح حتى منتصف الليل . وكانت الوفود مؤلفة من طبقات مختلفة ، منها الموالي ومنها المعادي . وكنت ارد على الخطب والاستيضاحات بهدوء واعتدال وصبر وسعة صدر اعجبت جميع الحاضرين .

ثم بدأت استشاراتي لاختيار الوزراء . وكنت عازما على ان ابتعد عن الطابع الحزبي ، والا ادخل في الوزارة اشخاصا اشتغلوا في السياسة من اي فريق كانوا ، وان اقصر اختياري عــلى رجال الاعمال من اقتصاديين واخصائيين . وفي جملة من رغبت في التعاون معهم السيد عدنان الاتاسي ، نجل الرئيس هاشم بك الاتاسي ، لكنه اعتذر واشار علي بالدكتور محسن البرازي ، وكنت لم اتعرف عليه بعد . فاستدعيته من حماه فقبل الاشتراك معي في الوزارة . ثم زارني السيد نسيب البكري واعلن عن استعداده لمؤازرتي بعد

ان كان قد اعتذر قبل يومين ، فلم ار بدا من اجابته الى رغبته . ثم اخترت من بين كبار رجال القضاء السيد صفوت قطراغاسي ، الرئيس الثاني لمحكمة التمييز . وهكذا انتهت استشاراتي واصدرت مرسوما بتعيين الوزراء على الوجه التالي :

خالد العظم : رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، نسيب البكري : وزيرا للزراعة ، صفوت قطراغاسي : وزيرا للعدلية ، حنين صحناوي : وزيرا للمالية ، محسن البرازي : وزيرا للمعارف .

وكانت الوفود والهيئات التي تأتي لزيارتي وتهنئتي تسأل عن مصير المعتقلين في النبك ، فكنت اطمئنهم واعدا بقرب صدور الامر بالافراج عنهم . وبالفعل ، لم يمض على تعييني اسبوع واحد حتى اصدر المفوض السامي ، بناء على الحاجي ، امرا باطلاق سراحهم .

عودة الهدوء الى البلاد بعد تاليفي الوزارة

وكانت المدينة قد فتحت متاجرها وعم السرور بانفراج الازمة وخروج المعتقلين . وعادت المياه الى مجاريها الطبيعية ولم يعد ثمة من يطالب بعودة الحياة الدستورية سوى جماعة الكتلة الوطنية الذين استمروا ينادون عند كل فرصة سانحة بعودة الاوضاع السابقة ، دون ان يتوصلوا الى اثارة الشعب واغلاق المخازن ، كما فعلوا في شهر آذار السابق عندما تمكنوا من الاستفادة من سخط الشعب ومن عبث حكومة المديرين في مصالح البلاد وتشبثها بزيادة ثمن الخبز ، فحرضوا الناس على اغلاق المتاجر احتجاجا على ذلك . ثم طوروا الامور وصوروها بأنها ثورة البلاد ضد الوضع السياسي ورغبة في العودة للحياة النيابية .

وباشرت اعمالي بتعيين اعضاء مجلس الشورى الذي عهد اليه بدراسة مشاريع المراسيم الاشتراعية . واخترت له رئيسا الاستاذ عبد القادر العظم ، من كبار رجال الادارة والرئيس السابق للجامعة السورية . وعينت لعضوية المجلس الاستاذ سعيد حيدر ويوسف روكس .

ثم بدأت اتصالاتي مع المفوضية العليا لاستلام دوائر الاعاشة التي كان الافرنسيون يتولون شؤونها مباشرة . وانتهت تشبثاتي باصدار مرسوم تشريعي يقضي بتأسيس دائرة خاصة للاعاشة مربوطة برئاسة الوزراء . ثم عينت مديرا لها السيد حسن جبارة . اما قضية تأمين الحبوب للبنان فعهدت بها الى لجنة مؤلفة من مندوب سوري ومندوب لبناني تجتمع تحت رئاسة مندوب من المفوض السامي . واستطعنا ، بفضل اشتراكنا في هذه اللجنة ، الحد من

جور سياسة المفوض التي كانت ترجح دائما مصلحة لبنان المستهلك على حساب سورية المنتجة . واصدرت مرسوما تشريعيا يقضي بتخمين حاصلات القمح لدى المزارعين ووجوب بيعهم للدولة ما يعادل ربعها بسعر معتدل ، على ان تبقى لهم الحرية في بيع الباقي بصورة حـــــرة .

اما المجلس الاستشاري الذي صرح المفوض السامي ، اثر تعييني ، بقرب ايجاده ، فكنت ارغب في جعله مجلسا تمثيليا على قدر المستطاع وكما تسمح به الظروف ، وبما لا يتعارض مع نية المفوض باستبعاد اجراء انتخابات عامة خلال الحرب . ووصلت بدراساتي الى ايجاد مشروع بتعيين سبعين عضوا يمثلون الفئات المتعددة من الشعب ، من سياسيين واداريين ومهندسين واطباء ومزارعين وتجار وصناع . وكانت نيتي ان اختار لهذه العضوية اطيب العناصر التي تستطيع العمل الجدي النافع دون التقيد بمظاهر الوطنية فحسب . وحبذا لو كانت الظروف سمحت بتأليف مجلس كهذا ، فلعله كان احدى التجارب . لكن دخول الحلفاء الى سورية بشهر حزيران ، وتمسك الانكليز بنظرية الحـــكم النيابي ، ورغبة الافرنسيين في اسناد الحكم الى الشيخ تاج الدين الحسيني الذي كانوا يعتمدون عليه لاستبقاء انتدابهم ونفوذهم ، قضى على مشروع المجلس الاستشاري .

ولرب معترِض يقول بأن المجالس الاستشارية لا تخرج عن كونها مجالس يعين اعضاءها رئيس الحكومة وزملاؤه الوزراء ، مما يجعلها تحت سيطرة الحكم القائم ، باعتبارها غير مدينة بتشكيلها لراي عام انتخبها .

واني اجيب على ذلك بأن المجالس النيابية لا تختلف كثيرا من هذه الناحية عن المجالس الاستشارية . فاذا كانت الحكومة هي التي تعين اعضاء المجلس الاستشاري ، فالمجالس النيابية وخاصة في بلادنا لا تخرج من كونها مؤلفة من نواب يختارهم الحزب الذي يتولى الحكم ويفرض انتخابهم على البلاد بشتى الطرق والاساليب التي لا تخفى على احد . واما الفرق بين المجلسين من حيث الصلاحية ، وخاصة منح الثقة من الحكومة من قبل المجلس النيابي ، فان جميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم بين ١٩٣٧ و ١٩٣٩ ومن ١٩٤٣ حتى الان كانت كلها تنال الثقة من المجلس عنـــد تاليفها وتستمر محتفظة بها حتى تقع احداث خارجة عن رغبات المجلس ، فيستقيل

رئيس الحكومة ، والمجلس غير مطلع في معظم الحالات على اسباب تلك الاستقـــالة .

اما المجلس الاستشاري المؤلف من خيرة الاخصائيين في شتى الامور ، والقائم على سن القوانين ومراقبة اعمال الحكومه ، فيوجه شؤون البلاد الى ناحية الصواب . فهو خير الف مرة من مجلس نيابي مؤلف من رجال الاحزاب السياسية ، او بالاحرى التكتلات الحزبية الحالية ، اذ لا يجوز لنا تسمية هــذه الجماعات بحزب سياسي ، لان برامجهم ليست واضــحة ، ولان تكتلهم مبني على الانسجــام الشخصي ومؤلف من ممثلي الاقضية واكثرهم امیون لا يأتون الى المجلس الا لتمشية مصالحهم الخاصة او متابعة قضايا ناخبيهم . واما سن القوانين ودراسة اوضاع الــدولة العمرانية والاقتصادية والصحية وغيرها ، فقد دلت التجربة ، بالعدد التافه الذي اصدرته مجالسنا النيابية ، على مدى اهتمام النواب بهذه الشؤون العامة ، كما اثبتت بأن الانتقادات غير البريئة ، والتهجمات على القائمين بالعمل الحكومي ، والاكثار من الخطب الرنانة بقصد كسب الشعبية الرخيصة ، كل ذلك هو خلاصة ما شهدته البلاد بمرارة خلال السنين التي قضتها تحت الحكم النيابي .

لكن الحكم النزيه العادل الذي لا يبتغي سوى خير البلاد و الذي يتمتع بالصلاحيات الكاملة لاصدار المراسيم بعد استشارة هيئة اخصائية تعالج الشؤون العامـــــة من سياسية وادارية ومالية واقتصادية وزراعية وعمالية وغيرها دون ان تكون كل يوم عرضة لعرقلة اعمالها من قبل فريق من النواب ـــ اللهم ، ان هذا الحكم هو الوحيد الذي يستطيع تسيير الامور على جادة الصواب وايصال البلاد الى ما تتوق اليه من رفعة وسؤدد .

جهودي في سبيل تخفيض اسعار الطحين والخبز

من جملة الاعمال التي تمت بها ما يتعلق بأسعار الطحين والخبز ، اذ كانت هناك جماعة اصحاب المطاحن الذين احتكروا هذه الصناعة والفوا « سنديكا » . وهكذا اغلقوا اكثر المطاحن ، لقاء مبلغ مقطوع ، واستولوا على بقية المطاحن وصاروا يفرضون سعر القمح بالشراء وسعر الطحين في بيعه للمخابز . وقد دلت الاختبارات العديدة التي توليتها بنفسي ، منذ كنت عضوا في مجلس البلدية في دمشق ، على ان الارباح الفاحشة التي كان يجنيها اصحاب المطاحن هي السبب في غلاء ثمن الخبز . وحاولت افهام القائمين على هذه « السنديكا » وعلى راسهم انطون الجلاد ومنير المهايني ،

ضرورة الحد من اطماعهم والرفق بالمساكين . ولكني لم افلح في اعادتهم الى الصواب ، فجزمت بأن اية حكومة تاتي الى الحكم لا تستطيع فرض ارادتها على اصحاب المطاحن ، ان لم يكن في يدها تشريع يجيز لها وضع اليد على العدد الكافي من المطاحن لتأمين حاجة البلد من الطحين بسعر معتدل . فوضعت مشروع مرسوم تشريعي يجيز للحكومة ان تضع يدهـا على المطاحن ، لقاء اجر مقطوع تعينه لجنة من الخبراء . وارسلت هذا المشروع الى مجلس الشورى لاقراره . ولما بلغ ذلك مديري « السنديكا » جن جنونهم وبذلوا ما يستطيعون لعرقلة عملي . وبالفعل بدأت اشعر بأن اعضاء مجلس الشورى يماطلون في دراسة هذا المشروع الذي تقضي الضرورة بسرعة انجازه . فاستدعيت رئيس المجلس وطلبت منه ان يعمل على الاسـراع ، فاجابني بأن المشروع ما يزال عند المدعي العام لذلك المجلس ، وهو مستشار افرنسي . وقد طلب منه ارساله الى هيئة المجلس فاجابه بانه لم ينته من درسه .

وكان القرار بتأليف مجلس الشورى يجيز لرئيس الحكومة الا يعتبر بقرار المجلس اذا كان مخالفا للمشروع المقدم اليـه . ولكـن الخطة التي اتبعها المستشار هي عدم ارسال المشروع الى المجلس حتى لا يصدر قرارا ايجابيا او سلبيا . وبذلـك يمنـع عني حـق استعمال صلاحيتي باصدار المشروع ولو بمخالفة مجلس الشورى. ولم يكن قرار المفوض السامي بتأليف مجلس الشورى ينص عـلى وجوب اعطاء قرار المجـلس بمدة معينـة ، حتى اذا انقضت صح لرئيس الحكومة ان يصدر التشريع . وهكذا اصبحت عاجزا عـن متابعة فكرتي . فذهبت الى بيروت وقـابلت المفوض السامي وبينت له الامر بوضوح قائلا له : « ان مستشارك يعرقل عملي ويحول دون تنفيذ خطتي بتخفيض سعر الخبز ، وانت تعـلم ان حـوادث آذار الماضي نشبت بسبب ذلك ، واني لا استطيع الدوام على ممارسة الحكم اذا كنت اجد لدى مستشاريك هذه المعارضـات ». فاجابني بانه في هذه القضية يستصوب خطتي ، ولكنه لا يكتم عني ان تقارير مستشاريه العديدين تاتي اليه تباعا وكلها تشكو اليه انني اسـاير الوطنيين واختار لكبار الوظائف اشخاصا ينتمون اليهم . فاجبته بان هذا صحيح لا اريد ولا احاول انكاره ، واني كنت اشترط حين قبولي الحكم ان لا يطلب مني معاكسـة الوطنيين او التنكيل بهم ، ولان خطتي هي اعطاء الحق لصاحبـه ايا كان . واما مسـايرة الكتـلويين

وارضاؤهم ببعض المناصب فغايتي اجتناب تشويشهم ومعاكستهم، وتسيير امور الدولة بدون ضوضاء . اما المستشارون فيظنون ان استقرار الحكم رهن بتحدي اهل البلاد ومعاكسة مصالحهم ولو كانوا على حق . واما ابعاد الكتلويين عن المناصب ، حتى الصالحين منهم للادارة والعمل ، فهذه خطة ليست خطتي . وقلت : « فاذا كنته يا سعادة المفوض تفضل خطتهم على خطتي التي ترمي الى هدوء البلاد والقضاء على المظاهرات والمعارضات باسلوب ليس فيه ضرر على المصلحة العامة ، فلك ان تختار غيري لينزل عند رأي مستشاريك . ولكن لا بد لي ان الفت نظرك الى مساوىء تلك السياسة التي يريدون اقحامك فيها ولا تعود عليك الا بالمتاعب وعلى البلاد بالقلاقل ، وانتم في حالة حرب يلزمكم السعي وراء الهدوء في هذه المنطقة الحساسة من العالم . »

فاجابني المفوض بانه لا يقصد باطلاعي على رأي مستشاريه مطالبتي بالسير على غير خطتي ، وبانه شخصيا مرتاح لما اقوم به من اعمال ، وبانه يشكرني على وصولي الى تهدئة الافكار العامة. واضاف على ذلك مؤكدا انه لو استجابت باريز الى اقتراحاته لكان اوصل سورية الى اهدافها السياسية ومنحها الحقوق الممنوعة عنها، خلال الحرب ، من حياة دستورية وحرية كاملة في جميع النواحي. وتمنى لو تسمح له الظروف القادمة بتسليم اهل البلاد مقدراتهم ليقوموا بادارة شؤونهم ، مع الاكتفاء باسداء النصح والارشاد لخيرهم وصالحهم .

وقد كبر الرجل بعيني اثر هذه التصريحات التي لم يكن لي ان اشك بصدورها عن نية طيبة وصدق واخلاص لسورية وبلاده. ولم يسعني الا اظهار شعور الارتياح وابداء الشكر العميق . وعدت لمطالبته بحل قضية المشروع الذي اتيت لبحثه معه ، فقال لي : «وماذا تريد مني ان افعل ؟» قلت : « ان تصدر قرارا بتحديد المدة التي يستطيع مجلس الشورى الاحتفاظ بمشاريعي قيد الدرس ، حتى اذا انتهت اعتبرت ذلك استنكافا يجيز لي اتخاذ التدبير اللازم واصدار المرسوم التشريعي في القضايا العاجلة والهامة . » قال : « ومن يقدر ضرورة الاستعجال؟» فقلت: «انا.» فسال: «او لا تترك لي حق المصادقة على هذا التقدير ؟» فقلت : « بلى.» وكنت قانعا بانه، على سلامة طويته، لا يعارضني في المستقبل اذا طلبت منه هذه الموافقة . وهكذا اصدر المفوض السامي في اليوم نفسه قرارا يجيز لرئيس الحكومة، بموافقة

المفوض ، ان يبلغ مجلس الشورى استعجال احد المشاريع ، فيتحتم عند ذلك على المجلس ان يعطي قراره خلال يومين من تاريخ استلامه المشروع . وتبعا لذلك اعطى مجلس الشورى قراره بالموافقة على مشروعي وصدر المرسوم التشريعي فخضع اصحاب المطاحن وطلبوا مني عدم تنفيذه واعلنوا موافقتهم على سعـــر الطحين الذي افرضه عليهم . فانتخبت لجنة خاصة درست الاسعار ونفقات الطحن وحددت سعر كيلو الطحين باقل من سعره النـــافذ حينئـــذ . فنزلت اسعار الخبز الى ما يتوافق معها وانتهت هذه المشكلة بما يعود على البلد بالخير ، واصبح لـــدى البلديات صلاحيات تستطيع ممارستها اذا ما تكتل اصحاب المطاحن ورفضوا الخضوع للاسعار التي تحددها لهم بلدياتهم ، بعد ان كانت عاجزة عن اتخاذ اي تدبير زجري للوقوف في وجه اطماعهم واحتكاراتهم .

واما استقالتي ، فكانت بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٤١ . وقد ذكرت تفاصيلها في ما يأتي تحت عنوان « دخول الحلفـــاء الى سورية ». وهكذا بقيت في الحكم هذه المرة ١٦٥ يوما .

قضية هبوط الطائـرات الالمانية في سوريا بطريقها الى العراق

في اليوم العاشر من شهر ايار ١٩٤١ ، كان المفوض السامي دانز مدعوا عندي في دمر لتناول الشـــاي . وبينما كنت ابحث معه مذكرة كان قدمها اليه بالامس كل من فارس بك الخوري وشكري بك القوتلي بالمطالبة باعادة الوضع الدستوري ، سمعت ازيز طائرات تمر فوق رؤوسنا . ولم ابال بالامر لولا اهتمام الجنرال . فشاهدت سربا من الطائرات متجها نحو المزة . وكان لونها اسود لا يماثل لون الطائرات الافرنسية ؛ فسألت المفوض عن سبب اهتمامه ، فقال لي: « يجب علي ان اعلمك بأمر على غاية من الخطورة ، وهو انني تلقيت برقية من فيشي تنبؤني بان طائرات المانية ستمر من سورية قاصدة العراق، حيث قامت فيها الثورة ضد الانكليز منذ مدة قصيرة ، وبانها ستحط في الرياق والمزة ». وبالحال ادركت خطورة الامر ، فاجبته : « تعلمون يا حضرة الجنرال ان السمـــاح بنـــزول هذه الطائرات في المطارات السورية وتزويدهـــا بالبنزين يؤدي حتمـــا الى استغلال الانكليز هذا العمل والتحرش ببلادنا سواء بضرب هذه المطـــارات واصابة المدن القريبة منها كدمشق ، او التشبث باحتـــلال سورية نفسها ؟ » فاجابني : « نعم اني مدرك كل هذه النتائج السيئة، ولكن ما العمل ؟ » قلت : « تستطيعون مصارحة فيشي بالامر لرفض هذه المساعدة » . فاجاب : « وهل باستطاعتها ذلك ؟ » فقلت : « سواء

استطاعت او لم تستطـع ، فانني بصفتي رئيسا للحكومة لا يسعني السكوت تجاه هذه الحال ولا ان اغض النظر عما يمكن ان يلحق ببلادي من الاذى لهذا السبب . فارجوكم يا فخامة المفوض ان تبلغوا فيشي بان الحكومة السورية تستغرب عدم الاكتراث بمصالحها، وبانها لا ترغب في ان تذهب ضحية المصالح المتضاربة في هذا العالم، وبانها تريد ان تخرج من الحرب وهي في منجى من مصائبها. وارجوكم بصفة خاصة ان تتداركوا الامر بحنكتكم ». فاجاب : « اني وحكومتي نقدر هذا الشعور حق قدره ونود تجنب كل ما يؤذي بلادكم التي نحبها . وقد طلبت من حكومتي ان تصر، بحالة عدم استطاعتها رفض المشروع كله، على ان يكون المرور بدون هبوط في المطارات السورية، او على الاقل بان يكون الهبوط ليلا وفي المطارات البعيدة عن العمران ، كتدمر مثلا ، اذ يعسر شيوع الخبر ». وانتهت المحادثات باصراري على ما ذكرته سابقا .

ولم يتمكن الجنرال من منع هبوط الطائرات ، فوصلت اسراب منها الى مطارات المزة وحلب والرياق . وشاع الخبر واحتج القنصل البريطاني . وبعد مدة وجيزة اجتمعت مرة ثانية مع الجنرال، فقال لي : « اظن ان القضية قد سويت ، وان الانكليز اكتفوا بالاحتجاج عندما اكدنا لهم انه لن يسمح بمرور الطائرات». الا ان هذا السكون لم يكن في الواقع الا كالسكون الذي يسبق العاصفة كما سيأتي.

كانت قضية تأمين القمح اللازم للبلاد السورية اهم القضايا التي عالجتها حكومتي . وكنا اصدرنا مرسوما اشتراعيا يقضي بان يؤخذ من الزراع قسم من الحبوب الناتجة في اراضيهم ، فقررت ان اقوم بجولة في البلاد لاشاهد الحالة بنفسي واراقب كيفية تطبيق هذا المرسوم . واعددنا برنامجا للسفر يتناول زيارة حمص، فحلب، فالجزيرة ، ثم حماه .

هجوم الجيش البريطاني على سورية

وفي يوم الجمعة ، ٦ حزيران ١٩٤١ ، بارحنا دمشق الى رياق بالسيارات ومعي وزير المالية السيد حنين صحناوي ، ومستشار الداخلية مسيو موكلو ، ومدير الاعاشة العام حسن بك جبارة ، والامير كاظم الجزائري مدير الغرفة الخاصة ، وعدد من الكتبة والمرافقين . وفي رياق ركبنا القطار . وكانت ادارة السكة اعدت لنا صالونين خاصين . ووصلنا الى حمص قرب منتصف الليل . فاستقبلنا على المحطة المحافظ حيدر بك مردم بك وقائد الدرك. وبتنا في القطار. وفي الصباح الباكر دخلنا البلد فتوجهنا رأسا الى السراي،

حيث عقدنا اجتماعا بحضور رفقاء السفر والمحافظ ومستشار حمص مسيو برتلو، ورئيس البلدية فيضي بك الاتاسي ، وبحثنا قضية تطبيق المرسوم وقررنا الخطة الواجب اتباعها . ثم استقبلنا الزائرين وتغدينا عند المحافظ . وكان فخامة هاشم بك الاتاسي حاضرا الوليمة . ثم عدنا ليلا الى القطار وبارحنا حمص متوجهين الى حلب فوصلناها صباحا . وكان الاستقبال بديعا . وبعد ان استرحنا قليلا في مقر المحافظة عقدنا اجتماعا بحضور المحافظ ورئيس البلدية غالب بك قطراغاسي . وخلال الاجتماع اقبل نحوي الامير كاظم واسر في اذني قائلا : « لقد دخل الانكليز درعا هذا الصباح . » فوجمت وسألته مزيدا من الايضاحات ، فقال : « ربما لدى المسيو فوكنو اخبار مفصلة وهو ينتظركم في الغرفة المجاورة ». فاسرعت اليها وسألته عن الخبر فأكده لي بدون تفصيل . فاتصلنا بالمندوب المسيو دافيد وطلبنا منه الحضور الى السراي ، فحضر وقال بانه تلقى تلك الساعة هاتفا من مسيو لافاستر ينبؤه فيه بأن الانكليز دخلوا درعا باكرا هذا الصباح ، وبأن المفوض السامي طلب منه ان يبلغني لزوم العودة حالا الى دمشق. فقلت له انني ارغب في ان اعلم، قبل ذلك، ماذا قرر الجنرال ، وهل هنالك حرب واقعة ؟ فأجاب بنعم، وبأن المناوشات بدأت في جميع المناطق المجاورة لفلسطين . فسعيت للاتصال هاتفيا بوزير الداخلية بالوكالة ، محسن بك البرازي. وبعد مدة طويلة اتصلت به ، فشعرت باضطراب يسود جميع الوزراء والاهالي . فطلب مني باصرار ان اعود حالا الى دمشق للاشراف على الموقف . وبعد المذاكرة مع مسيو دافيد ومسيو فوكنو والسيد صحناوي ، قررنا العودة الى دمشق بالسيارات ، والغينا الحفلة التي كان دعا اليها المحافظ لتناول طعام الغداء . وكان الخبر لم يشنع بعد في حلب ، حتى ان كثيرا من الذين جاؤوا بعد ذلك الى السراي للسلام علي ، كانوا يطلبون ان تطول اقامتنا فيها للاحتفاء بنا، فكنت اعتذر ولا اصارحهم بشيء .

وبعد ان تناولنا الطعام في نزل بارون ، بصورة مستعجلة، ركبنا السيارات وتوجهنا الى دمشق حيث وصلنا اليها في منتصف الليل .

واطلعت في اليوم التالي على كيفية الهجوم المفاجيء على درعا، ووصول الانكليز ومعهم الافرنسيون الاحرار الى الصنمين، واجتيازهم الحدود في الناقورة ومرجعيون والقنيطرة . وكان الافرنسيون

الفيشيون يعملون ما باستطاعتهم تجاه هــذا الهجوم المفاجيء ـ الا ان قواتهم ومعداتهم كانت اقل مما لــدى خصومهم . وبعد ثلاثة او اربعة ايام بدانا نسمع اصوات المــدافع ونشــاهد في الليل اضـواء تذائفها . وكان الافرنسـيون يعلمون ان الدفاع غير يسير ، الا انهم على غير المنتظر التفوا جميعا حول الجنرال دانــز ولم يشذ منهم الا نفر يعد على الاصابع هرب الى فلسطين والتحـق بالاحرار منهم.
وكان الموقف عصيبا . وكنت كلما امعنت النظـر في الحالة ادركت خطورة وجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقي . وكان مما يستدعي الانتباه الزائد هي الحرب القائمة في بلادنا والمصائب التي ستجرها علينا من تتل نفوس ، وتهديم املاك ، وتعطيل مزروعات ، وتــلف اموال ، ثم ما يحصل في اكثر الاحوال المشابهة من اختلال في الامن وتعدي الرعاع على الدور والمخازن والنفوس . واكثر من ذلك كلـه ، المجاعة التي بدات تهدد الشام بشكل محسوس ، اذ انقطع ما كان يرد من الحبوب من جهات حوران . واستاثر الجيش بشاحنات سكة الحديد ، فتعطل استيراد القمح من الشمال وصادرت السلطة جميع سيارات النقل الموجودة بدمشق ، فلم يعد يتيسر ايضا نقل الحبوب بهذه الواسطة . فقلت في نفسي : ما اسعد حظ اولئك الذين تسنموا مقاعد الحكم في امرح الاوقات ، فقضوا وقتهم بغير عمل محد، وقل من ناواهم . وها اني قد تسلمت مقاليد الامور في اتعس الظـروف التي لم يسبق ان مر على البلاد شبيهها منذ مئات السنين ، الا دخول الانكليز في ١٩١٨ ودخول الافرنسيين في ١٩٢٠ على ان الظروف لم تكن حينئذ مثل ما هي عليه الآن . وتوكلت عـلى الله العزيز القدير وتجلدت بالصبر والحكمة ، عازما على عمـل كـل ما في المستطاع للخروج من هذه الازمة باحسن حال ، مع ما كان ملحوظا من المصائب والاخطار ، اقلها انه لو وقع اي حادث بالشـام من نهب او قتل، لالصق بي هذا الحادث وقرن باسمي كل ما ذكر .

وفاتحت ذوي السلطة وصارحتهم بعقيدتي وهي عقم الدفاع، وان علينا ان نتخذ الاحتياطات لدرء كل سوء والاستعداد للظروف. وبعد البحث الطويل اتفقنا على ان يعطيني الجنرال دانز صلاحيات غير محدودة . وكتب بذلك كتابا على ان يسلم الي عندما يقرر اخلاء المدينة ، اي مدينة دمشق . ووضعنا مشروع مرسوم اشتراعي رقم ٩/س يقضي باستعمال منتهى الشدة في حالة اختلال الامن. وهذه صورته :

ان رئيس الحكومة السورية

بناء على قرار المفوض السامي رقم /٧٠/ ل.ر، تاريخ ٢ نيسان ١٩٤١، الخاص بتنظيم وممارسة السلطتين التنفيذية والتشريعية في سوريا ،

وبناء على قرار المفوض السامي رقم ٧١/ل.ر، في ٢ نيسان ١٩٤١ ، المتضمن تسميته للحكومة السورية ،

وبناء على الصلاحيات المعطاة من قبل المفوض السامي بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٤١،

وبناء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩ حزيران ١٩٤١ ، رقم ٨٩ ،

وبناء على الحاجة الماسة التي تستدعيها الظروف الحاضرة من المحافظة على الامن العام ،

يرسم ما يلي :

١ ـ تستمر حالة الحصار في الدولة السورية .

٢ ـ تكون جميع قوى الدرك والشرطة عامة تحت امرة قائد قوى الامن الداخلية الذي يعين بمرسوم خاص .

٣ ـ يمنع كل اجتماع في الشوارع العامة وكل مظاهرة وتوزيع نشرات ويلقى القبض على الاشخاص الذين يذيعون اخبارا كاذبة .

٤ ـ يمنع التجول اعتبارا من الساعة العشرين والدقيقة الثلاثين حتى الساعة الخامسة صباحا وتقفل جميع المؤسسات العامة والمقاهي والمطاعم ودور السينما والنوادي خلال المدة المذكورة ، ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يحملون اذنا خاصا بالتجول ، معطى لهم من قائد قوى الامن الداخلية .

٥ ـ ان السفر على الطرقات العامة وعلى الخطوط الحديدية يخضع لاجازة تعطى من قبل قائد قوى الامن الداخلية او من ينيبه .

٦ ـ يحظر تبادل المراسلات البرقية والهاتفية الخاصة بين البلدان . اما في الاحوال الاستثنائية فيعرض امرها على قيادة قوى الامن الداخلية .

٧ ـ كل شخص يخالف الاحكام المتخذة استنادا الى اعلان حالة الحصار يحال الى محكمة الدرك العسكرية .

٨ ـ كل من يرتكب عمل نهب او سلب او تعد على النفوس او على الاملاك الخاصة او املاك الدولة ويرى في حالة الجرم المشهود يعدم فوراً .

٩ ـ كل شخص يرتكب احد الاعمال المذكورة في المادة الثامنة من هذا المرسوم او يشترك فيها اصلا او فرعا ويقبض عليه فيما بعد يحال حالا الى محكمة الدرك العسكرية ليحاكم فيها باسرع ما يمكن . وعند ثبوت ارتكابه العمل المنسوب اليه يحكم عليه بالاعدام وينفذ هذا الحكم فور صدوره وتصديقه من قبل رئيس الحكومة .

١٠ ــ يعتبر هذا المرسوم الاشتراعي نافذا منذ تعليقه على باب دار الحكومة في دمشق ، وعلى قائد قوى الامن الداخلية تنفيذ احكامه .

دمشق في ١٩ حزيران ١٩٤١ .

رئيس الحكومة السورية

خالد العظم

وفي اثناء معالجتنا هذه الامور ، بلغنا ان مصرف سورية نقل من دمشق الى زحله جميع ما لديه من عملة ذهبية واوراق نقدية ، وضمنها الستة ملايين ليرة سورية المودعة لديه من الدولة .

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمجابهة خطورة الموقف

فاستشطت غضبا واستحضرت مدير المصرف ، فيليب سودا ، وعنفته تعنيفا شديدا وقلت له ان عملا كهذا لا يسمى الا سوء استعمال الامانة . كيف يجوز للمصرف ان ينقل اموال الدولة بدون استشارة رئيسها واخذ موافقته ، لا سيما في هذه الظروف التي قد تنجلي عن احتلال دمشق وعزلها عن سائر المناطق السورية ؟ وكيف يتم لنا ، ونحن بدون مال ، ان نؤمن ادارة الدولة ودفع الرواتب ؟ وخابرت المندوب محتجا احتجاجا شديدا ، مهددا بالاستقالة ، اذا لم تعد الاموال الى الشام فورا . وبعد الاخذ والرد ، وافق المفوض على ذلك ، فارسلنا سيارتين مع مدير المالية العام ، حسن بك جبارة ، الى زحلة . فاعيدت الاموال وحفظت في صناديق المصرف ، حيث ختمناها وحفظنا مفاتيحها لدى وزير المالية ومديرها العام . وحضر لعندي في احد هذه الايام مدير الشرطة الكولونيل كويتو وقال لي : « طلب مني الكابتن دانجلي ان اسلمه مئة بندقية من مستودع الشرطة ففعلت » . فقلت له : « كيف يجوز لك ان تخلي مستودع الشرطة ونحن بظروف احوج ما نكون فيها للاستعداد ؟ » فأجاب : « لقد اعطاني بدلا عنها مئة بندقية افرنسية ، لان البدو الذين سلحهم لا يقبلون الا بندقيات موزر ولا يوجد منها الا لدى الشرطة » . فاحتججت لدى المندوب على هذا العمل ، لكن بدون جدوى . وبناء على المحادثات الدائرة بيني وبين رجال السلطة ، اتفقت معهم على انه في حالة توقع الاحتلال يجب ان يكون مدير الشرطة سوريا لا افرنسيا . وابلغتهم بانني ارغب في تعيين الزعيم تحسين العنبري في هذا المنصب فوافقوا . فحضر الزعيم العنبري من حلب وابلغته انه مرشح لاستلام الشرطة والدرك ، وعينته معاونا للكولونيل كويتو مؤقتا حتى يستعد للعمل . ولكن كويتو لم يكن مرتاحا لتعيينه ، مع انه كان ابلغني انه اذا اشتدت الازمة فانه يبارح دمشق مع الجيش الافرنسي الراحل .

اما عن قضية اعاشة البلد ، فكانت مصلحة الاعاشةالافرنسية لم تزل قابضة على زمامها ، لا تتركها لنا فنتدبر امرها ، وذلك رغم كل التشبثات الملحة التي كنا نقوم بها . وكانت هذه المصلحة تقدم لبلدية دمشق ما يلزمها لتأمين الخبز بكميات لا تتجاوز استهلاك يومين او ثلاثة ، مما كان يشغل بالنا ويقلقنا ، لا سيما بعد انانقطع الوارد من حوران . على ان اصرارنا وملاحقتنا المتكررة ادت الىعدم انقطاع الوارد من الجهات الشمالية ، بحيث كان لدى بلديتها، عندما تم احتلال دمشق ، ما يكفي الحاجة ثلاثة ايام تقريبا .

وكانت الجيوش الافرنسية المدافعة تتراجع رويدا رويدا حتى وصلت الى الكسوة من جهة ، والى المعضمية من جهة ثانية. وكنت كلما سألت المندوب لافاستر عن الحالة يقول لي : « لا خطر هذه الليلة ». ولم يكن بوسعه ان يتنبأ بأكثر من ذلك. وبلغني ان الكابتن دانجلي يعمل لتجنيد الاكراد ، ويغريهم باعطائهم سلاحا . فاعترضت على ذلك مبينا ان هؤلاء القوم لا يمكن ان ينتظر منهم اية فائدة عملية في الحرب ، سوى ان اعطاءهم السلاح يؤدي الى خطر في المستقبل، اذ يبقى السلاح في يد هذا الفريق، فيستعمله في النهب والسلب. ولم تفد اعتراضاتي . واستمر قبول التطوع وتوزيع السلاح والمال. وفي هذه الايام كرر الإفرنسيون طلبهم الي بارسال برقية الى الجنرال دانز اصرح فيها بان السوريين لا يبغون عنهم بديلا ، وانهميستنكرون تعدي الانكليز على سورية . وكانوا قد طلبوا مني الطلب نفسه ، ولكن بشكل آخر، قبل ان تبدأ الحركات ، فاجبتهم باني لا اوقع اية برقية ولا اصرح باي تصريح يفهم منه ان السوريين منحازون الى احد الفريقين المتحاربين في العالم، وباني اسعى جهدي لابقي سورية والسوريين بمعزل عن كل المخاصمات ، وباني لا استطيع ان اعمل ما يؤدي الى حشرهم الى جانب احد الفريقين ، وذلك تجنبا للنتائج السيئة التي يجرها على البلاد انضمام سورية او تحزبها لاحد المتحاربين . وعلى الرغم من ان رئيس حكومة لبنان كان قد صرح بما يرضي الافرنسيين ، فاني ظللت على موقفي ولم اعط اي تصريح ولم ابرق اية برقية . فاستاء الافرنسيون من هذا التمنع ولكنني اعتذرت قائلا لهم : « ضعوا انفسكم مكاني ، فان تصريحا يصدر مني بصفتي رئيسا للحكومة يجرها الى المهالك » . فسكتوا جميعا وصرفوا النظر عن هذه الملاحقة .

وهكذا دام الحال الى ان اتت ليلة الخميس الواقع في ١٩

حزيران ١٩٤١ . ففي الهزيع الاخير من الليلة المذكورة بدات اصوات الرصاص تسمع من المهاجرين حيث كنت ساكنا . فلما انبلج الصبح واستطلعت الخبر علمت ان فرقة هندية تسربت ليلا الى المزة ومنها الى طريق دمشق ـــ بيروت بالقرب من مخفر كيوان ، وان اصوات الرصاص المسموعة صادرة من هنالك ، حيث يشتبك الهنود مع الجركس. وبلغني بعد ذلك ان الافرنسيين بداوا يرحلون عن البلد ، وان دائرة اركان الحرب تنقل اوراقها ومعداتها بالسيارات نحو حمص . وقد اجتمع لدي منذ الصباح الباكر الوزراء ومحافظ دمشق ومحافظ الشام وكثير من الموظفين والاصدقاء . وكان الخوف شديدا بسبب الانذار الذي كان اعلن عنه تلك الليلة في الراديو ، وكان موجها من الجنرال ويلسون قائد الحملة الانكليزية الى الجنرال دانز يطلب فيه منه اعلان دمشق مدينة مفتوحة والا فانه يضربها صباح الخميس . فقلقت الافكار اشد القلق واستمر الهاتف ينقل لي استيضاحات كثيرة من الناس عن صحة الخبر . فلما سالت المندوب عما يعلمه بهذا الشأن ، وكان ذلك ليلا ، اجاب بانه لا يعلم شيئا . واستفسر من اركان الحرب فاجيب كذلك نفيا . ولم يكن بوسعي الا تهدئة خواطر الناس قائلا : « ان الانكليز لا يقدمون على ضرب مدينة كدمشق لها مكانة عظيمة في العالم الاسلامي والعربي ، وان الجنرال دانز وعدني بانه ، مهما كان الحال ، فان الدفاع عن مدينة دمشق لن يكون من داخلها ، وبانه لا يسمح بحرب في الشوارع ، وبانه اذا توترت الحالة فانه يخلي المدينة وينسحب الى ما وراءها » . فلما بلغ الناس قرار الانسحاب صباح الخميس اطمأنوا وهدأ قلقهم .

وفي الساعة السادسة صباحا حضر لعندي مسيو مونو معاون المندوب ، وكان الاضطراب باديا على وجهه ، وسلمني مظروفا ففتحته واذا فيه كتاب من المفوض السامي بتسليمي الصلاحيات الكاملة . وهو القرار الذي اتفقت معه على اصداره حينما يتقرر اخلاء دمشق . فقلت له : « هل قررتم الاخلاء ؟ » فاجاب : « نعم . وسابقى مع مسيو لافاستر وكافة المستشارين ، ما عدا الضباط والجنود » .

وهذا نص الكتاب المؤرخ في ١٩ حزيران ١٩٤١ .

حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة السورية

بناء على امر حضرة الجنرال دانز المفوض السامي لفرانسا في سورية ولبنان القائد الاعلى لقوى الشرق اتشرف بابلاغكم ما يلي :

« اذا ادت الظروف الى جلاء السلطة العسكرية عن دمشق بحيث لا تعود قادرة

على تولي قوى الشرطة والامن ، فهذه السلطة تنتقل عندئذ الى الحكومة السورية وبذلك يصبح رئيس الحكومة السورية ذا صلاحية ـ بمجرد تبليغه هذه المذكرة ـ ليتخذ مع مجلس الوزراء جميع الاحكام والتدابير التي تستلزمها الظروف بدون استشارة اية دائرة وخاصة مجلس الشورى » .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع : الجنرال دولا فالاد

يبلغ الى دولة رئيس مجلس الوزراء
لدولة سورية مع الموافقة

فبلغت ذلك الى الوزراء . ونزلنا الى السراي واجتمعنا فورا واذعنا المرسوم رقم / ٩ س المدرج سابقا والقاضي بحالة الحصار وباعدام المتجرئين على النهب والسلب والتعدي على النفوس فورا. واستدعيت الزعيم تحسين العنبري لتسليمه قيادة قوى الامن الداخلي فجاء متأخرا والنوم ملء جفنيه . فعجبت كيف ينام في هذه الاوقات من هو مدعو لتسلم منصب خطير كبير كهذا .

وبهذه الطريقة اعيد ارتباط الدرك والشرطة بالحكومة المحلية بصورة فعلية ، بعد ان كانت تلك القوى بيد الافرنسيين منذ ربيع ١٩٣٩ . ونشرت بيانا على الناس بعنوان « بلاغ وتحذير » ، هذا نصه :

« في هذا الظرف الدقيق يملي الواجب على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية جميع السكان في ارواحهم واموالهم من كل اعتداء داخلي .

« وعلى ذلك لقد اصدرت الحكومة اليوم مرسوما تشريعيا رقم/٩س بفرض عقوبة صارمة اقصاها الاعدام فورا على كل من تسول له نفسه الاعتداء على الانفس والاموال .

« انني انصح الاهلين كافة بوجوب الاخلاد الى السكينة ولا سيما عند وصول الجيش الداخل واوصيهم بالا يتعرضوا له بشيء ما .

« واطلب الى اهالي دمشق الكرام الذين يقدرون معي حرج الموقف تلبية هذا النداء والتقيد باحكام المرسوم المذكور بكل دقة وانتباه حرصا على مصالح البلاد ».

دمشق في ١٩ حزيران ١٩٤١ .

رئيس الحكومة السورية
خالد العظم

فاطمأن الناس عند صدور المرسوم / ٩ س بعد ان كانوا

يخشون ان يحل بدمشق ما حل ببغـــداد قبيل شـهر واحـــد، عندمـا انسحبت حكومة رشيد عالي الكيلاني ودخل الانكليز مدينة بغداد . فقد استمر النهب والسلب والقتل فيها مدة اربع وعشرين ساعة ، فقتل ما يزيد عن مئتي شخص ونهبت دور ومخـــازن عديدة . الا ان الصرامة التي توعدنا بها من يخل بالامن حالت دون حدوث ما يعكر الحال . واني لسعيد بان فترة الاحتلال مرت ولم يحدث اي حـــادث على الاطلاق .

ظللنا حتى الظهر بالسراي نرتقب دخول الانكليز . وعهدت الى محافظ مدينة دمشق السيد توفيق الحيـــاني ان يذهب للقاء الجيش الداخل على سيارة تحمل علما ابيض ، ويبلغ القادمين ان بوسعهم الدخول الى البلد بدون ان يلاقوا اية مقاومة .

واصدرنا من جهة ثـــانية مرسوما بربـــط شركة التليفونـــات بالحكومة المحلية وكلفنا مدير البرق والبـــريد اسعد البكري باستلام ما بقي من المقاسم التي حطمهـــا الجيش المنسحـــب ، وبأن يعين موظفين لادارة العمل ويختم بخاتمه مستودع التليفونات ففعل .

وقبيل الظهـــر جاءني مسيو فـــوكنو وقال لي : « ان الحالة تبدلت » . فقلت : « كيف ؟ » قال : « يبدو ان التخوف من هجوم الانكليز لم يكن مستندا على اساس ، اذ ان القوة الانكليزية التي دخلت المزة وظنوها مقدمة الجيش ليست الا شـــرذمة قليلة ضلت الطريق فدخلت المزة واحتلتها . ولكـــــن قوة افرنسية احاطت بـها فأسرتها . أما الجيش الذي توجه الى دوما في طـــريقه الى حمص منسحبا ، فقد تلقى الامر بالعودة الى دمشق » .

فقلت في نفسي ما ابرد دم الانكليز . فالبلد فتحت امامهم وهم عنها لاهون . والخلاصة ، فقد انقضى ذلك اليوم بعد أن عادت كل القوى الافرنسية الى مراكزها وبدأت تحفر الخنادق في شارع الميدان وتنصب الرشـاشات وتقيم الحواجز استعدادا للحرب في الشوارع . وكنت على اتصال دائم مع مسيـــو لافاستر مذكرا اياه بوعد الجنرال دانز بعدم اللجوء الى هذا الاسلوب من الحـــرب . واني اقول خدمة للتاريخ ان الجهود التي كـــان مسيو لافاستر يبذلهـــا في حمل القواد العســـكريين على تجنب الحرب في الشوارع انقذت دمشق مـــن الدماء والخراب . فكـــان ، بسبب انقطاع خطوط الهاتف بين مكتبه ومركز القيادة ، يذهب بنفسه مرات متعددة ليقابل القواد ويصر عليهم بالكف عن عملهم . وبهذه

الواسطة ابعد عن دمشق خطر هذه المناوشات المحلية التي لا يخفى عظيم اضرارها . ويجدر بالدمشقيين عموما ان يحفظوا للمومأ اليه ذكرى حميدة على حسن تصرفه في تلك الايام العصيبة .

العمل على اعلان دمشق مدينة مفتوحة وموقف فارس الخوري

مرت تلك الليلة بهدوء نسبي . وفي صباح الجمعة نزلت الى داري بسوق ساروجه ومكثت هنالك . وقرب الظهر بدأت اصوات القنابل تلعلع في الفضاء فاستعلمت عن ذلك ، فبلغني ان القنابل تسقط على المدينة من نواحي مختلفة وتنزل بالناس اضرارا. فتاكدنا ان الانكليز بداوا ينفذون وعيدهم بضرب المدينة اذا لم تعلن دمشق مدينة مفتوحة فكلمت المندوب بالهاتف وقلت له : « ان وضع الدبابات والرشاشات بقصد الدفاع عن البلد يسبب هذا الضرب، وان الاهالي قلقون على مصيرهم » . فاجابني بأن المعلومات التي لديه تفيد ان الاهالي مرتاحون للدفاع عن بلدهم ، وان ليس ثمة قلق من وجود الجنود في الشوارع . فسألته عن مصدر هذه المعلومات فاجابني بأن الكولونيل كويتو اعلمه ذلك . فأجبته بأن هذه الاخبار غير صحيحة ، لاني اعلم شعور هذا البلد اكثر منه ولان الاهالي يراجعونني شاكين ولا يراجعونه ، فلم استطع ازالة اعتقاده . فخطر لي ان استدعي فارس بك الخوري لاحمله على الذهاب على راس وفد ليقابل المندوب ويعبر له عن عدم الارتياح لهذه الاعمال فيقتنع المندوب بصحة كلامي . فكلمت فارس بك الخوري هاتفيا واقترحت عليه ان يذهب هو وشكري بك القوتلي وآخرون لعند المندوب . فأجابني بأن سيارته معطلة . فقلت له : « اذهب بسيارة شكري بك » . فأجاب بأنها معطلة ايضا . فعجبت من هذا العطل وقلت له ان الامر من الاهمية بمكان وان في استطاعته ان يتحمل مشقة الذهاب الى دار المندوب مشيا على الاقدام ، ان لم يستطع استئجار سيارة . فاجاب ايضا متعللا باعذار وهمية. فقلت له : « انني مرسل اليك سيارتي لتحضر لعندي فورا » . فحضر وكان الوزراء كلهم مجتمعين عندي .

فقلت له : « انك رئيس المجلس النيابي وعليك كما على غيرك ان يقوم بما يستطيعه انقاذا للبلد من المصائب التي تتهدده » . وكانت اصوات القنابل ما تزال تنفجر وهي تصيب البلد . فاجابني بان الامر يمكن حله بشكل واحد . قلت : « فما هو ؟ » قال : « يمكنك ان تبرق الى الجنرال ويلسون قائد الجيوش الانكليزية فتقول له بأن البلاد لا تريد استبدال الافرنسيين

بكم ، وان عليك ان تنسحب ، انت وجيوشك ، وتعود الى فلسطين » . فبهت لهذا الاقتراح . كما بهت جميع الحاضرين فسألته اذا كان هازلا ، والحالة لا تستدعي الهزل . فأجاب : « بالعكس ، اني جاد » . فلم اجبه . وظللت ساكتا . فعاد وقال : « اما عن الافرنسيين الذين يقيمون المتاريس في شوارع الميدان ، فاستنادا الى الصلاحيات الواسعة التي اعطاك اياها الجنرال دانز ، يمكنك ان تمنعهم من اقامتها . » فاسقط في يدي ، وظللت افكر كيف ان رجالا يصلون الى اعلى المراتب وتضع البلاد باجمعها ثقتها فيهم وتسلمهم قيادها يبدون في وقت الشدائد آراء على هذا الجانب من السخافة . ثم شكرته على مجيئه وودعته ، بعد ان تيقنت من ان لا فائدة من البحث معه في هذه المواضيع .

واستعرضت الموقف مع الوزراء فقررنا ان يذهب وزير المعارف باسم الحكومة لمقابلة المسيو لافاستر وابلاغه ما لحق بالبلد من الاضرار وما اصاب الاهالي من قتل بسقوط القنابل ، والاصرار على طلب اعلان مدينة دمشق مفتوحة من جديد . وذهب محسن البرازي وبلغ المسيو لافاستر وهيئة اركان الحرب قرارنا . ولما يئسنا من حمل السلطات العسكرية على اجابة طلبنا ، قررنا ان نتوجه الى قناصل الدول الاجنبية الموجودين في دمشق طالبين اليهم باسم الحكومة السورية والشعب السوري ان يطلبوا بدورهم من حكوماتهم ان تتداخل في الامر لدى الانكليز للكف عن ضرب الشام بالمدافع . وابلغت المندوب عن عزمي وقلت له : « لقد وقعنا بين نارين ، فانتم لا تخلون الشام ولا تعلنونها مدينة مفتوحة ، والانكليز يضربونها بمدافعهم . واني سارفع الشكوى الى جميع الدول المتمدنة ضد عملكم وعمل الانكليز » . فطلب مني ان اتمهل ريثما يخابر المفوض ويستجلي منه الامر نهائيا من حيث اعتبار مدينة دمشق مفتوحة فوافقت على ذلك .

وقرب الظهر اتاني محافظ مدينة دمشق واعلمني ان ليس لديه من القمح لتأمين حاجة البلاد الا الى يوم الاحد . فأوجست خيفة من انقطاع السكة الحديدية وانعزال دمشق فأبرقت الى الجنرال دانز اعلمه بذلك .

وفي المساء هتف لي المندوب قائلا : « لا بأس من مخابرة القناصل » . فعرفت بأن لا امل في اقناع الافرنسيين باعتبار دمشق مدينة مفتوحة ، واوفدت وزير المعارف السيد محسن البرازي الى قناصل

العراق وتركيا والمملكة العربية السعودية طالبا اليهم تدخل دولهم. وقد قام السيد البرازي بمهمته ، والقنابل تتساقط فوق المهاجرين، وقابل كلا من قنصل تركيا والمملكة العربية السعودية فرحبا بمسعاه وابرقا حالا الى دولتيهما بتأييد مطالبنا ، فشكرتهما . اما قنصل العراق فكان متغيبا .

وانقطع الضرب ليلا بعد ان سقط على المدينة ما يقرب من خمسين قنبلة ، لم يكن اثرها عظيما . وقد قتل عشر نفوس او خمس عشرة نفسا ، وجرح عدد مماثل .

وقرب منتصف الليل جلت البلد كلها وتفقدت المخافر فوجدت ان بعض المفوضين متغيب عن مركزه . فاستدعيتهم ونبهت عليهم بلزوم التيقظ ، لا سيما في هذه الايام . وقد ساءني ما شاهدته لدى بعضهم من عدم الاهتمام ، كأن الامر لا يعنيهم ولا همبمسؤولين عما يمكن ان يحصل من اضطراب في الامن . ولا بد لي بهذه المناسبة ان اذكر ان روحية معظم الموظفين ، ان لم يكن كلهم ، هي واحدة من حيث عدم اكتراثهم بالامور وعدم ادائهم وظيفتهم باهتمام فعلي . ومما يذكر انه في يوم الخميس السابق الذكر، عندما حضرت الى السراي ، لم اجد من الموظفين الا عددا قليلا جدا . وظللت في السراي حتى بعد الساعة الثانية ولم يزد هذا العدد . وهكذا كانت الحال مع بقية الموظفين في الدوائر الاخرى ، حتى من كان منهم ذا اتصال بالامن كنائب المركز وغيره . وبعثت خلفهم فوجدت اكثرهم مختبئا في غير داره . فاستدعيتهم الى السراي ووبختهم على تغيبهم ، فذهبوا الى مراكزهم وهم يظهرون الضجر ويحملون بدون شك على رئيس الحكومة الذي لا يتركهم في دارهم ، بل يجبرهم على القيام بوظيفتهم في هذه الاوقات الحرجة. ثم امرت بقطع راتب ثلاثة ايام عن كل موظف تغيب عن عمله . الا ان الدوائر المختصة لم تنفذ هذا الامر ، نظرا لتضامن جميع الموظفين معا في رفع الحيف الذي يقع باحدهم مهما كان السبب . وقد شعرت اذ ذاك بعدم استحقاق اكثر الموظفين للمرتبة التي يجب ان ينالوها ، كما تأكدت من اهمال الموظف السوري عمله بما يخجل . فتراهم — ان لم يكن كلهم فمعظمهم — يتبؤون الكراسي والمقاعد ويتناولون القهوة والمرطبات صيفا ، والشاي شتاء ، ويستقبلون ضيوفهم ويعتبرون غرفهم غرف استقبال خاصة، يمزحون ويتكلمون فيها بما هو خارج عن عملهم . وان انت اشرت

الى اخذهم بعمل يعمله او بكتاب يكتبه اهمله للغد. وكذلك فان معاملات المراجعين تدور من دائرة لدائرة ، محالة من موظف لآخر ، فيبلغ بها المطاف الى رئاسة الدولة . ولا يهتم احد بالاسراع في الاجابة ، اكان سلبا ام ايجابا . فالكسل والخمول مستوليان على الدوائر الحكومية بشكل فظيع لا يمكن ان يقضي عليه الا حكومة جريئة وفي اوقات ملائمة .

الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين

نزلت صباح السبت كالمعتاد الى السراي ، في تمام الساعة الثامنة . واجتمع مجلس الوزراء لدرس الحالة . وفي اثناء ذلك خاطبني المندوب بالتليفون قائلا : « لقد تقرر اخلاء المدينة نهائيا ، فعليك تدبير الحال . » فبعثت في طلب المحافظ الحياني وقلت له بان يذهب حسب القرار لاستقبال قائد الحملة الانكليزية ويعلمه بالاخلاء . فظهرت على وجه الحياني علائم الخوف والتردد ، فقلت له : « ما بك ؟ » قال : « الجيوش ما تزال تتحارب ، واني ان ذهبت الآن الى الميدان عرضت نفسي للخطر . » فقلت له : « لا يمكننا اعادة ما حصل يوم الخميس من اخلاء ثم عودة الجيش الافرنسي . فالبلد لا تتحمل هذه الاوضاع ويجب علينا تخليصها من هذا المازق . » لكنه ظل يتردد حتى انبرى الامير كاظم الجزائري وقد اخذته العصبية المغربية وقال له : « ان كنت تخاف فانا اذهب محلك . » وكان موقف الامير حميدا ومشكوراً . واظهر مسيو غروله مستشار بلدية دمشق ، استعداده ايضا للذهاب . فعاد الحياني وقبل بمرافقتهم . وذهبوا هم الثلاثة على متن سيارة تحمل العلم الابيض ومعهم دراجتان ناريتان على متن كل واحدة منها دركيان . وخطر لي في هذه الاثناء امر المحكوم عليهم بقضايا سياسية والمعتقلين في سجن دمشق ، وقلت لنفسي : هذه فرصة سانحة ، للوفاء بالعهد الذي اخذته على عاتقي يوم استلمت الحكم ، وهو اخراج جميع المعتقلين . فعرضت الفكرة على الوزراء فوافقوا واتخذنا في الحال مرسوما اشتراعيا باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، سواء كانوا محكومين ام لا . واستدعيت النائب الجمهوري السيد فؤاد المحاسني واعطيته التعليمات اللازمة ، فذهب فورا الى السجن ودقق اضبارات المسجونين وافرج عما يزيد عن سبعين مسجونا ، منهم من كان محكوما منذ ثلاث سنين او اكثر ، كشاب من بني الطباع حكم عليه في ١٩٣٩ بالسجن المؤبد وهو لم يتجاوز السابعة عشرة من العمر لحمله السلاح الممنوع ،

وكان لهذا العمل صدى استحسان لدى جميع الطبقات . وبتنا ننتظر دخول الجيش ونتنبأ عن كيفية المواجهة الاولى مع المنتصرين.

وقرب الساعة الحادية عشرة سمعنا ضجيج سيارات قادمة الى السراي ، فتطلع البعض من النوافذ وقال : « ها هم قد اتوا » .

استقبال المنتصرين في دار الحكومة

وظللت في مقعدي يحيط بي الوزراء وكبار الموظفين ، ففتح الباب ودخل الحياني ومعه ضابط افرنسي وخلفهما عدد من الضباط الانكليز والافرنسيين . فوقفت مسلما ، فوجه الضابط واسمه الكولونيل « كازو » الخطاب الي قائلا : « لقد جئنا سورية لامرين : الاول طرد الالمان ، والثاني اعلان استقلالكم . » فقلت له اني آخذ علما برغبتكم في اعلان استقلال بلادي ، وفقا للمنشور الذي كان اذاعه الجنرال كاترو بالطائرات يوم ٨ حزيران ، واعلان زوال الانتداب . واني اطلب منكم احترام النفوس والاملاك . »

فقال : « اننا فاعلون ». وانصرف. وقد علمت من الامير كاظم انهم عندما خرجوا من المدينة لم يجدوا امامهم سوى قوة ضئيلة من الجنود غير مستعدة لدخول البلد ، فطلبوا اليهم ارشادهم الى مكان قائدهم . فاخذهم ضابط الى حيث كان ذلك الكولونيل قاعدا ، فصرحوا له بالمهمة التي اتوا من اجلها . وبعد الاستشارة مع رفاقه ركب الجميع السيارات ودخلوا المدينة . ويظهر انهم لم يكونوا يأملون الدخول بهذه السهولة ، فلما وصلوا الى قرب مركز البنك السوري اشار مسيو غروله على السائق بالاتجاه الى دار المندوب اولا ، فاصر الامير كاظم على المجيء اولا الى السراي لمواجهة رئيس الحكومة . ووقف موقفا جريئا وقال له ان رئيس الحكومة السورية هو صاحب الحق باستقبال الداخلين الى بلاده قبل غيره . وهكذا حول الامير الاتجاه نحو السراي،وكان استقبالهم من قبلي على ما ذكر اعلاه . وفيما بعد توجه الكولونيل لزيارة المندوب . وبعد هذه الزيارة حضر جمع غفير من مخبري الصحف الانكليزية والامريكية الذين كانوا يرافقون الجيش ، فامتلأ بهو الرئاسة بهم وبمن كان يدخله عفوا .وبداوا يستوضحون عن الحالة وياخذون الصور ويلقون الاسئلة الغريبة التي اعتاد الصحفيون الامريكيون طرحها . وكان كل واحد من الحاضرين يجيب على تلك الاسئلة بما يعن له . وهكذا اورد بعض الجرائد الاجنبية تصريحات عن لساني لم اكن صاحبها ، مع اني لم اشأ ان اصرح بشيء ما على الاطلاق ، نظرا لخطورة الموقف من جهة ، ولانقباض

صدري من دخول الصحفيين وغيرهم الى البهو بعدد لا ينقص عن مئة شخص ، بحيث اصبح البهو مشبعا برائحة السيكارات الانكليزية واشبه بقهوة عامة منه ببهو رئيس الحكومة . وفيما نحن كذلك واذا بالمرافق ينبؤني بانه تلقى هاتفا من مخفر الميدان ينقل اليه رغبة الكولونيل كوله في زيارتي بعد ساعة وفي ان استقبله في مدخل السراي . فاجبته بصوت مرتفع ان رئيس الحكومة السورية لا يستقبل احدا عند مدخل السراي حتى ولا المفوض نفسه الا في اعلى السلم امام البهو في السراي نفسها . وبالفعل ، حينما وصل المذكور استقبلته في منتصف البهو ورحبت به نظرا لمعرفتي به من قبل . وبعد ان سلم على الحاضرين ادخلته غرفتي الخاصة بجانب البهو وخلوت به . فبدأ يصف خروجه من «ازرع» وما جرى معه حتى الآن باسهاب مستفيض وممل ، وسألته عن نيتهم بشأن الحكومة ، مبينا انني ارغب في الانسحاب من الحكم . فقال ان الجنرال كاترو الذي عين مفوضا ساميا سيتناول هذا البحث معكم حين حضوره . فقلت لا باس من الانتظار . وسألني عن الشيخ تاج ، فاجبته ان السلطة العسكرية اخذته الى لبنان منذ عشرة ايام . وسألني عن مسيو لافاستر مظهراً سخطه واستياءه منه حتى انه كان يستعمل تعبيرا غير لائق . فأجبته بأن موقف مسيو لافاستر ، وخاصة في هذه الايام الاخيرة ، كان اشرف المواقف واحسنها بالنسبة لمدينة دمشق ، اذ سعى لرفع الحيف عنها . فقال انني سأذيقه مرارة السجن ، هو وهذا الخائن دانجلي .

وهكذا استمر الحديث بشكل لم يظهر لي تمسك المذكور باساليب اللباقة بحق مواطنيه الافرنسيين . وقد يكون له بعض العذر بانه خارج من مغامرات الحرب باعصاب لم تهدأ بعد .

وانصرف بعد ذلك الى دار مسيو لافاستر واحتله واوعز اليه بمبارحة الدار فورا . وقد علمت فيما بعد انه اشتبك معه بحديث ليس فيه شيء من المجاملة ، وانه اركبه سيارة نقل وارسله الى فلسطين . فتكدرت من هذا العمل واظهرت اسفي له جهارا . وفي الساعة الرابعة بعد الظهر ذهبت مع الوزراء والمحافظ الحياني والامير كاظم الجزائري لزيارة الجنرال لوجانبنوم الذي عين قائدا لمنطقة دمشق، فاستقبلنا بحفاوة وكان رابطا ساعده الايسر بضماد . وقد علمت انه اصيب بشظية . ولاحظت في اثناء الزيارة قلة النظام بين الجنود الافرنسيين ، فكانوا وهم جالسون في الحديقة المجاورة

الغرفة التي كنا فيها يتحدثون باصوات عالية . وكان الجنرال يقوم بنفسه ويطلب منهم السكوت او على الاقل تخفيض صوتهم . لكنهم لم يرتدعوا .

وبدأ الجنرال حديثه باعادة مـــا ذكره الكولونيل كوله صباحا بخصوص الغاء الانتداب ، مظهرا محبته لسورية وللسوريين . وكان كلامه لطيفا وجالبا لارتياحنا . فاجبته شاكرا شعوره ومبينا انحكومتي ليست الحكومة ذات الصفة الشرعية لانها غير منبثقة عن برلمان شرعي ، وانها ما استلمت الحكم الا لتسيير الامور الداخلية .

وكان احد الضباط يدون حديثي بالاختزال . وكان لتصريحي هذا محبذ ومستنكر. وقد اتخذه ، قبل مبارحتي الحكم ، بعض اصحاب الصحف المأجورة حجة علي لعدم بقائي في الحكم . ولكن فاتهم انني قصدت بذلك حمل اولي الامر على اقامة حكومة شرعية ترضى بها البلاد ، بخلاف ما ادت اليه الحالة عند استقالتي . فلم يعد بوسع اولئك الصحفيين ذكر الصفة الشرعية للحكومة التي تألفت وفقا لرغباتهم ولكنها لا تملك اي صفة شرعية بالمعنى المفهوم .

وظهر من حديث الجنرال ان المرغوب فيه هو بقاء الحكومة الحاضرة الى ان يستتب الامر على الاقل . ثم سألني عن حالة الاعاشة من حيث الخبز ، فاخبرته بالواقع فوعد بالاهتمام وطلب من الضابط الانكليزي الذي كان حاضرا الجلسة ان يعنى بذلك .

وكررت له طلبي بان يتحاشى افراد الجيش التحرش بالناس او بالمخازن والدور ، فصـــرح بانه اصدر الاوامر الشديدة في هذا الشأن ، وهـــي تحول دون ذلك . ثم انصرفنا وفي نفوسنا ارتياح لهذه المقابلة الدالة على رقة الجنرال وتهذيبه العالي .

وفي صباح اليوم التالي علمت بأن الكولونيل كوله اتخـــذ مكتب المندوب مسيـــو لافاستر مـــركزا له ، وبأنه عين مندوبا محله ، وبانه استدعى الصحفيينوابلغهم ان لا رقابة عليهم منذ الآن ، مع ان المرسوم الذي اصدرناه في ٩ حزيران ١٩٤١ رقم / ٩ س قضى باخضاع الصحف لمراقبة وزارة الداخلية بعد ان كانت دوائر البعثة وحدها تقوم بهذا العمل منفردة . ولم يكن خافيا ان السيد ميشال ابي راشد الذي كان يقوم بالمراقبة في البعثة قد استاء لنزع هذه الصلاحية منه واعطائها وزارة الداخلية ، فتداخل لدى كوله وحمله

على اعلان رفع الرقابة . ولما بلغني ذلك استأت له ولمست بداية التصادم مع الكولونيل المذكور . فحادثته هاتفيا وقلت له ان المرسوم مرعي الاجراء ولا اقبل بتغيير الوضع الحاضر . فأسرع بقبول طلبي وأوعز بابلاغ الصحفيين بأن يستمروا على عرض صحفهم على وزارة الداخلية . ولكنه عاد في اليوم التالي عن رأيه وامر باطلاق حرية الصحافة وتركها تكتب ما تشاء ، مع تهديد اصحابها باغلاق صحفهم اذا نشروا اخبارا غير مرضية .

مقابلتي للجنرال كاترو وحديثي الطويل معه

وفي اليوم الثالث من دخول الانكليز حضر الجنرال كاترو الى دمشق ودعانا للحضور اليه . فذهبت مع الوزراء ومحافظ المدينة والامير كاظم وكان الاستقبال لطيفا والحديث وديا . فكرر الجنرال وعوده بخصوص الاستقلال وانهاء الانتداب وعقد معاهدة مع سورية تشبه المعاهدة المعقودة بين بريطانيا ومصر . وقال ان حكومة سورية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا وشرعيا ستستلم الحكم لتحقيق هذا الاستقلال وعقد المعاهدة . فاجبته بان البلاد ترحب بهذا التصريح وتتمنى قرب تحقيقه . فطلب مني ان استمر بالعمل حتى يحين ذلك الظرف . فكررت له رأيي بخصوص الحكومة الشرعية ، فاجاب لا يمكن مواجهة ذلك قبل ان يتم احتلال جميع الانحاء ، او كما قال بالحرف « تحرير البلاد » . فاجبته بقبولي البقاء في الحكم بنفس الصلاحيات الممنوحة لي ، ريثما تتحقق وعوده . فشكرني واظهر ارتياحه من موقف الحكومة في فترة الانتقال التي مرت بالبلاد .

وما قلته له اثناء الحديث الطويل معه : « انك ياحضرة الجنرال عليم باحوال هذه البلاد ، اذ سبق لك ان تسلمت فيها مناصب سامية . وانت تعرف ان بعض صغار النفوس قد يلتمسون هذه الفرصة ، فرصة تبدل المحتلين ، للتشفي من خصومهم واظهار ميولهم تجاهكم بالصورة الملائمة لمصلحتهم . فالوشاة غير قليل عددهم . فهم يلتمسون بذلك التقرب اليكم ، والمنافقون غير معدومين في هذا البلد . فارجوكم الانتباه لما قد يقدمونه اليكم من تقارير مغرضة . واني على يقين من ان حنكتكم وحسن درايتكم وتبصركم تقف حائلا منيعا دون هذه الصغائر » .

فاجابني : « اني اشكرك على حسن ظنك بي ، واعدك بأن اطلعك على الوشايات . » فذكرت له بهذه المناسبة ما بلغني من ان محمد سعيد بك اليوسف ، وهو من زعماء الاكراد ، قد طلب منه

الكولونيل كوله ان يعيد جميع السلاح الذي كان تسلمه الاكراد من الكابتن دانجلي ، وان الكولونيل هدده بالحبس اذا لم ينفذ ذلك خلال اربع وعشرين ساعة . واضفت الى ذلك ان الوشاة بدأوا اعمالهم واثاروا غضب الكولونيل الذي لا يعلم موقف سعيد بك البريء من هذا العمل الذي لم يتداخل فيه مطلقا . فاجاب الجنرال : « طالما انك تشهد له هذه الشهادة الحسنة فاني سوف امهله المهلة الكافية ليسعى لدى الاكراد ليحملهم على اعادة السلاح . » فشكرته وقلت له : « انني متأكد من ان سعيد بك سيسعى جهده لاعادة السلاح ، مع انه ليس له يد في توزيعه » .

ثم صرح لي الجنرال بأنه يرغب في اعادة دائرة الامن العام وتعيين احد الضباط الافرنسيين رئيسا لها . فقلت له ان الامن مربوط بوزارة الداخلية حسب المرسوم الذي اصدرته عطفا على الصلاحيات الممنوحة لي ولا اقبل باعادته . وانه اذا كان يشك باقتداري على حفظ الامن فبوسعي الانسحاب من رئاسة الحكومة . فقال : « لا . لا . لا . ان مديرية الامن العام ستعالج الامور التي تهمنا مباشرة كتعقب الجواسيس والاجانب ومساعدة الجيش فقط» . فقلت له : « اذا كان المقصود مراقبة الاجانب ، لا سيما المشبوهين منهم وتسهيل مهمة الجيش من هذه الناحية ، فلا بأس من ذلك بشرط ان لا كون أسم هذه المصلحة مديرية الامن العام تحاشيا للالتباس في الاسماء . » فقبل بذلك .

وفي النهاية قال لي بأنه سيكتب الي رسميا طالبا بقائي في الحكم بموجب الصلاحيات التي كنت اتمتع بها في ١٩ حزيران ١٩٤١ ويجدد وعوده بخصوص الاستقلال وزوال الانتداب واقامة حكومة دستورية عندما يتم تحرير البلاد ، فوافقته على ذلك . وودعناه وفي قلوبنا شعور طيب من هذه المقابلة . وكنا نلهج بذكر لباقة الجنرال وانسه ولطفه .

ومر يومان على هذه المقابلة ولم يردني الكتاب المنتظر . ورأينا ضرورة الحصول على هذه الوثيقة النافعة للبلاد ، اذ ان المناشير الملقاة من الطائرة لا يمكن ان تكون مثل وثيقة سياسية رسمية حاملة توقيع الجنرال نفسه . وبعد المذاكرة في مجلس الوزراء كتبت له مذكرا بوعوده ، فتلقيت منه جوابا لا يخرج عن نص المنشور الذي اذاعه في ١٩٤١/٦/٨ . ولا بد لي من الاشارة الى ان احدى فقرات كتاب الجنرال كاترو نصت صراحة على ان الشعب السوري سوف

يمتلك حق اختيار الشخصيات التي يجدها اكثر كفاءة لتسلم مقدراته وتحقيق رغبـــاته .

ولم يكن يخطر بالبال انه سوف لا ينقضي على هذا الوعد الصريح شهران ونصف الشهر حتى يدعو الجنـرال كاترو نفسه الشيخ تاج ويسلمه مقدرات البلاد ويعينه رئيسا للجمهورية . وكان الشيخ تاج منبوذا من الناس كما هو معروف لدى العامة والخاصة ، لا يميل اليه الا نفر قليل من اتباعه المتعممين الذين انضم اليهم في المدة الاخيرة جماعة الشعبيين عندما شعروا ان النية متجهة لاعادة السيد هاشم الاتاسي الى رئاسة الجمهورية واقامة حكومة حيادية لا تشفي غليلهم ولا تؤمن اطماعهم . وكل ذلك سيجيء بحثه .

الجنرال كاترو يخلف بوعوده ويسلم الحكم للشيخ تاج

فلما نشرت الحكومة بيان الجنرال ولم تنشر نص الكتاب الذي كنت ارسلته اليه ، قام البعض مستفسرا عنه وطلب نشره . فلم نشأ ذلك لعلمنا بأن الكتاب ليس به ما يستحق الذكر ولم نرسله الا لكي نحصل على جـوابه .

على ان البعض الاخر بدأ يدقـق في كتاب الجنرال وكلماته بالمجهر ويفسر كل كلمة ويفندها ويقدم ملاحظات على ما جاء فيه من ان المعاهدة سوف تكون معاهدة استقلال وضمان ، وان الضمان يناقض الاستقلال ، الى اخر ما جاء هنالك من الابحاث النظرية ، مبينا انه غير راض عن هذا التصريح . ولم يكن هذا الفريق ليتنبأ بما ستؤول اليه الحال ، ولا الى التصريح الذي اعطاه الجنرال فيما بعد الى الشيخ تاج لما ولاه الحكم ، ذلـك التصريح المبهم الذي لا ينطوي على شيء من آمال البلاد واهدافها .

وفي اليوم الثالث من دخول الحلفاء دمشق علمت بأن الشرطة اوقفت شابين ، بناء على طلب الافرنسـيين ، هما الدكتور منير السادات وعبد القادر الميداني ، وبأنها تتعقـب سبعة اخرين . فاستدعيت في الحـال العنبري واستوضحته فقـال : « طلب الي الكولونيل كوله ان اوقف هؤلاء الاشخاص ففعلت . » فقلت له : «انت مربوط بالكولونيل كوله ام بوزير الداخلية؟» فقال : «بالثاني». فقلت : « هل استشرتني في العمل ؟ » فقال : « لا . » قلت : « الم يخطر في بالك اعلامي على الاقل ؟ » قال : « لقد تلقيت الامر قرب منتصف الليل فلم استنسب ازعاجك . » فبدأت بتأنيبه وتوبيخه وقلت له : « اني آمرك الوحيد ، بصفتي وزيرا للداخلية ورئيسا للحكومة ، وليس عليك ان تنفذ اوامر غيري . وان اعدت الكرة صرفتك من

عملك . الا تعلم بأن الحكومة بتعيينها اياك لم تقصدك بالذات ، بل قصدت جعل قيادة الدرك والشرطة بيد موظف سوري لتكون هاتان الدائرتان بمعزل عن تدخل الافرنسيين في شؤونهما ؟ »

وادركت خطيئتي بتعيينه في هذه الوظيفة الرئيسية ، ولمت من اوصاني به من زملائي الوزراء . وقد ندم اكثر مني على توسطه بتعيينه وانقلب من مدحه الى ذمه . وكان تاثري من هذه الحادثة عظيما ، لا لتوقيف شخصين بدون سبب فقط ، بـل ايضا للنية الظاهرة لدى الكولونيل بالتدخل في امور الدولة واصداره الاوامر الى رئيس الشرطة راسا بدون علمي . وقلت لنفسي ان لم نضع لهذه التدخلات حدا من بدايتها ، فسوف يفلت الامر من ايدينا وتعود الحـال الى مـا كانت عليه في عهود الحكومات السابقة ، حين كان الافرنسيون لا يقيمون لها وزنا ويسيرون الامور على هواهم،والحكام ساكتون وراضون بمقاعدهم كأنهم خشب مسندة .

ابداء استنكاري للجنرال كاترو وعـدوله عـن توقيف المعارضين

وكان ذلك اليوم موعد رد زيارة الجنرال كاترو للحكومة . فما ان وصل وبدات الحديث معه حتى جئت على ذكر هـــذه الحادثة واستنكرتها فقال لي : « نعم ، يوجد لدينا قائمة بسبعمائة شخص نريد توقيفهم ». فوجمت وقلت له : « وما الداعي لذلك ؟ » قال : « لانهم من محبي خصومنا الالمان ومن المتعلمين في معاهدهم » . فقلت له : « اسمع يا حضرة الجنرال ، ليس لكم ان تؤاخذوا الناس على ميولهم ولا على اعمالهم ما لم تكن مؤذية لكم . ولنفرض وجود اشخاص درسوا في المانيا فاصبحوا محبين لها كما يحب كل امرىء القوي الذي يدرس في بلاده . فماذا كان الدرس في المانيا غير مرغوب فيه فلم لم يمنعه اولو الامر قبلكم ؟ فمن شبابنا من درس في تركيا ومنهم من درس في المانيا وفرنســـا وانكلترا وامريكا وسويسرا وغيرها من البلاد الاجنبية . واذا كان الدرس في احدى هذه البلدان جريمة يعاقب عليها المرء ، فهذا امر مستغرب . اما اذا صدر من الان فصاعدا عن اي شخص امر يؤذيكم فعلا ، فما عليكم الا ان تجلبوا نظري اليه وانا مستعد لمساعدتكم في رفع الاذية وتوقيف المؤذي عند حده . ولكن اذا كان ثمة اشخاص تظاهروا ضدكم قبل مجيئكم لهذه البلاد ، فليس لكم ايضا ان تحاسبوهم على افعالهم او اقوالهم او كتاباتهم السابقة للاحتلال بوجه عام . واذا سلكتم غير هذا السبيل فانكم تجعلون الناس تعتقد انكم جئتم للتشفي منهم وان وعودكم بالاستقلال والحرية ما هي الا وعـــود من النوع الذي

تقتضيها السياسة في بعض الاحيان » . وكنت اكلمه بصوت خافت لا يستطيع سماعه حتى من كان يجاورني من الحاضرين ، لعلمي بان الامر اذا اصبح علنا، فمن الصعب عليه الرجوع عنه .

وبالفعل اجابني الجنرال بانه يوافقني على جميع اقوالي ووعدني باطلاق سراح الموقوفين وعدم الاصرار على توقيف الباقين . فشكرته وحمدت المولى على التخلص من هذا المأزق . وطويت هذه المسالة طيلة بقائي في الحكم ولم تفتح مجددا الا بعد ان جاء الشيخ تاج الى الحكم . فأوقف من اوقف وعذب من عذب ولم تبدر من الشيخ اية بادرة لاغاثة هؤلاء الناس ولافراج كربتهم . واني اعتقد انه لو وقف موقفا حازما كالذي وقفته لتمكن من الافراج عنهم . لكنه لم يفعل . ولا اقول ذلك على سبيل التبجح او لمدح نفسي ، بل اقوله تحدثا بنعم الله عز وجل . لقد استلمت الحكم وتركته ومررت في ادوار عصيبة لا شبيه لها في العصر الحاضر ولم يؤذ احد ، ولم يسجن احد ، بل ما تركت الحكم الا ونفذت جميع العهود التي اخذتها على نفسي من اطلاق سراح المسجونين السياسيين حتى من كان منهم محكوما منذ زمن بعيد . وكان عهدي عهد امان واطمئنان كما وصفه لي احد المشتغلين في السياسة الذين قضوا في السجن اشهرا عديدة . فقد قال لي : « كنا في زمانك ننام الليالي ملء جفوننا ونقضي الايام دون خوف من اي اذى قد يلحق بنا ، وذلك لعلمنا بأنك وانت على راس الحكم ، لا تلحقنا فرية ولا يصيبنا مكروه » .

ويخطر في البال قول الاحوص في عمر بن عبد العزيز :

وأرى المدينة منذ صرت اميرها   أمن البريء بها ونام الاعزل

وصول الجنرال ديغول الى دمشق واحاديثي معه

وفي هذه الفترة وصل الى دمشق الجنرال ديغول رئيس القوى الافرنسية الحرة . فاجتمعت اليه مرارا وتداولنا في شؤون عديدة منها ما يتعلق بحالة البلاد الحاضرة وقضايا الساعة ، ومنها ما كان متعلقا بمستقبل العلاقات بين بلاده وسورية . واكد لي الجنرال المشار اليه عزمه على اعادة الحياة الدستورية ورغبته في عقد معاهدة شبيهة بالمعاهدة المصرية ـ البريطانية ، وكنت الح عليه بضرورة الاتفاق مع السيد هاشم الاتاسي ليعود رئيسا للجمهورية ، ثم تؤلف حكومة تدعو المجلس النيابي السابق او تدعو البلاد لاجراء انتخابات نيابية جديدة . وبعد ان تتم كل هذه الخطوات يبحث مع الحكومة الجديدة امر العلاقات بين البلدين . وقد ابدى الجنرال

استغرابه التزامي فكرة دعوة غيري لاستلام الحكم ، بينما كان ينتظر ان اجر الرئاسة نحوي . وقلت له باني انظر الى مصلحة البلد العامة قبل النظر الى شخصي ، وبأن اعـادة الرئيس الاتاسي تسهل الامور وتثير الاطمئنان في النفوس . واوضحت له بصراحة ان ليس ثمة حزب او كتلة سياسية تقدم على عقد معاهدة مع فرنسا سوى الكتلة الوطنية ، باعتبارها حائزة — رغم ما تعثرت فيه خلال استلامها الحكم بين ١٩٣٧ و ١٩٣٩ — على ثقة اكبر عـدد من المواطنين . فاذا كان حريصا على التفاهم مع اهل البلاد ، فليس امامه سوى هذا السبيل .

وقد لمست اثر هذا الكلام لدى الجنرال . وقال انه يقدر الشعور الطيب الذي يدفعني الى مصارحته ، ولكنه لا يستطيع البت في الموضوع قبل ان ينتهي احتلال كافة الاراضي السورية واللبنانية. وتتالت اجتماعاتي مع الجنرال ديغول في المرات الثلاث التي اتى بها الى دمشق ، قبل استقالتي من الحكومة . وكنا كل مرة نستعرض شؤون الساعة وابين له بوضوح حالة البلاد وما يتطلب منه القيام به . ويبدو ان هذه الاجتماعات والمباحثات تركت في نفسه اثرا حميدا . وقد روى لي الاستاذ فائز الخوري انه رافق الجنرال في احدى زياراته لدمشق ، بعد تولي الشيخ تاج رئاسة الجمهورية ، فسأله الجنرال عني واستمر يحادثه بشأني ويمتدحني من الحدود السورية حتى دمشق ، مما اثار استغراب السيد الخوري .

وبعد ان انتهت الحرب في سـورية ولبنان بين الفيشيين والديغوليين وعقدت الهدنة في عكا بتاريخ ١٤ تموز ١٩٤١ بدأ الجنرال كاترو اتصالاته لتاليف حكومة جديدة . وعقدت اجتماعات في شتورا حضرها السيد هاشم الاتاسي . وتباحثـا في الامر فحصل بينهما التفاهم على ان يعود الاتاسي رئيسا للجمهورية ، بناء على كتاب يوجهه اليه كاترو وعلى جواب له من الاتاسي ينص على انه يرغب في تنفيذ المعاهدة التي كان عقدها الافرنسيون مع الوفد السوري في ١٩٣٦ ، دون اعتبار الملاحق التي قبـل باضافتها السيـد جميل مردم في ١٩٣٨ .وبالفعل وضع الرئيس الاتاسي نص الكتاب وارسله في نفس الوقت الى الجنرالكاترو والى اعضاء الكتلة الوطنية بدمشق، فأثار هؤلاء اعتراضات جمة ، اهمها عدم موافقتهم على العودة الى نصوص تلك المعاهدة ، ولزوم ترك الامر معلقا حتى انتهاء الحرب العالمية . ويغلب علي الظن بأن الانكليز هم الذين سعوا بوسائل

متعددة لاحباط فكرة التعاقد مجددا مع فرنسا . ولعلهم كانوا ينوون انهاء وضع فرنسا في سورية ، ومنحها الاستقلال التام، مؤملين بسط نفوذهم المعنوي في المستقبل على هذه البقعة من الشرق العربي التي كانت ، مع لبنان ، خارج دائرة نفوذهم . وكان الشيخ تاج الدين يسعى جهده لابعاد الاتاسي والوصول الى الحكم ، بمعونة صديقه الحميم وسنده القديم الكولونيل كوله . وكان من دهائه ان استطاع اجتذاب السيد جميل مردم . فاتفقا على ان يكون الشيخ رئيسا للجمهورية ومردم رئيسا للوزارة . فتورط هذا الاخير معه وترك جانب رفاقه القدماء . لكنه ، رغم كونه لا يقل دهاء عن الشيخ ، فقد استطاع هذا الاخير الاستفادة من مناصرته مؤقتا . ثم ابعده وتولى الامر وحده . فبقي مردم خارج الحكم واضاع من مكانته قسما وافرا .

وفي جملة ما قام به الجنرال كوله من المناورات لاقصائي عن رئاسة الحكومة،ان جاءني ذات يوم وقال لي بأن اسعار الخبز متدنية جدا ، وبأن البلديات تخسر مبالغ وافرة لم تعد تستطيع تحملها . واشار علي بلزوم زيادة اسعار الخبز بما يسد العجز الواقع على عاتق البلديات .

فادركت فورا انه لا يقصد تخفيف الاعباء عن البلديات ، ولكنه يرمي الى اثارة نقمة الطبقة الفقيرة في البلد ضدي ، كما ثارت ضد بهيج الخطيب ، حتى اذا ما حصلت اضطرابات او اغلقت المدينة احتجاجا تمكن من اقناع الجنرال كاترو بضرورة ابعادي عن الحكم .

استقالة حكومتي وعودة الشيخ تاج الى الحكم

فاجبته : « انك تذكر يا حضرة الجنرال انني ، عند وصولك الى دمشق في حزيران الماضي ، ابنت لك وضع البلديات السيء وصارحتك برأيي في ضرورة تعديل اسعار الخبز وتلافي الخسارة ، وانك رفضت ذلك رفضا قاطعا وقلت لي : « اتريد ان يعتقد الناس ان مجرد دخولنا سورية ادى الى ارتفاع الخبز ؟ » اما الآن ، فما دمت قنعت بضرورة اللجوء الى الحد من خسارة البلديات ، رغم ما يلحق بي شخصيا من اذى ونقمة في الاوساط ، فانني ساعالج الامر واتخذ ما يجب من التدابير . » ثم استدعيت محافظ المدينة وطلبت اليه اتخاذ قرار بزيادة اسعار الخبز بما يعادل الخسارة التي تتحملها البلدية . فبادر فورا لتنفيذ هذه التعليمات ورفع سعر كيلو الخبز ثلاثة قروش . فقام على اثر ذلك بعض

المظاهرات المفتعلة واغلق بعض المحال التجارية ، فأوعزت الى المحافظ بأن يدعو مئة من وجهاء الاحياء لحضور اجتماع يعقد لديه لبحث الموضوع . فلما اكتمل الجمع دخلت البهو وقلت للحاضرين ان البلدية لم تعد تستطيع تحمل الخسائر المستمرة من جراء بيع الخبز باسم خبز الفقراء بسعر ادنى من كلفته . فما دام الامر يتعلق بالفقراء فقط ، بينما سائر الناس لا يصيبهم ضرر لان اسعار الخبز الذي يتناولونه لم تعدل ، فاني اقترح تأليف هيئة منكم تجمع التبرعات لتأمين الخبز وتوزعه مجانا على الفقراء الذين يثبت لديكم فقرهم وعوزهم . واني افتح قائمة التبرعات بمبلغ الف ليرة سورية شهريا ، وليتفضل كل واحد منكم بتسجيل مقدار تبرعه الشهري لنباشر فورا بهذا العمل الخيري . فشعر الحاضرون بأن المبالغ التي كانت تتحملها البلدية سوف يتحملونها هم انفسهم بدلا عنها . فقال احدهم : « الاوفق تأليف لجنة لتحضير المشروع على ان يعمد الى التبرع بعد انجاز نظام هذه الهيئة. » فقلت له : « لا بأس. » وانتخب الحاضرون عشرة منهم لعضوية هذه اللجنة ، على ان تجتمع في الغد . ثم انصرفوا وعادوا الى احيائهم يحثون الناس على انهاء الاضراب وعلى العودة الى فتح المخازن . وانتهت الازمة ونفضت البلدية عن كاهلها عجز خبز الفقير الذي لم يكن في الحقيقة ليستفيد منه المعوزون ، بل وجهاء الاحياء واصحاب النفوذ فيها . وهكذا لم يظفر الجنرال كوله بما اراد ان يوقعني فيه ، فلم يستمر الاضراب . وفتحت الاسواق ، فلم يعد مجال للادعاء بأن الشعب يريد تغيير الحكومة ليتخذ الجنرال كوله من ذلك حجة لجلب الشيخ تاج لرئاسة الحكم . على انه ظل مثابرا على خلق المشاكل . فقنعت باستحالة دوام الحال . وجمعت الوزراء واستشرتهم في الاستقالة فوافق رايهم رايي ، فكتبت نص الاستقالة كالآتي :

يا صاحب الفخامة ،

لي الشرف ان اعلم فخامتكم بأني اطلعت مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٤١ على الحديث الذي دار بيننا في ١٢ ايلول ١٩٤١ والذي شرحت لفخامتكم فيه الصعوبات التي تلاقيها الحكومة في عملها ، فقرر المجلس ان اتقدم لفخامتكم بما يأتي :

في الاجتماع الذي ضمنا اثناء زيارتنا الاولى لفخامتكم تفضلتم فاعربتم لنا عن عزمكم على تنفيذ تصريحكم بشأن الغاء الانتداب وتحقيق استقلال سورية . وطالبتم

الينا البقاء في الحكم الى ان يتم تحرير سائر المناطق السورية الذي يمكنكم من الشروع بتنفيذ تلك التصريحات . وقد ابدتم بناء على طلبنا حديثكم هذا بكتاب بعثتم به الينا بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٤١ ، اذعناه بالاتفاق واياكم آنئذ على الراي العام .

علبينا طلبكم بالاستمرار على تحمل اعباء الحكم مؤقتا على اساس الصلاحيات التي كنا نتمتع بها في ٢٠ حزيران ١٩٤١ .

ولما تم تحرير جميع المناطق ، ذكرت لفخامتكم في اجتماع آخــر بانتهاء مهمة الحكومة، فالححتم علي بطلب المثابرة على الاضطلاع بالحكم، ريثما يتم الاعداد لتنفيذ التصريح القائل بتحقيق استقلال البلاد ، فنزلنا من جديد عند رغبتكم .

لا نخفي على فخامتكم اننا اصبحنا منذ برهة نشعر من جانب السلطة باتجاه يرمي الى انتقاص هذه الصلاحيات ، ونحس في بعض اوساطها بجو لا يلائم تسهيل عملنا ، ولا سيما في ميدان الاعاشة .

انعمنا النظر فيما تقدم ، فرأينا انه لم يعد هناك ما يجيز استمرارنا على تحمل تبعة الحكم ومعاناة الصعوبات التي تعترض اعمالنا ، بعد ان حان تنفيذ العهود التي اعلنتموها بتحقيق استقلال سورية واقامة نظام حكم مستند الى ارادة الامة .

واسمحوا لي في الختام ان اعرب عن شكرنا الجزيل للعواطف السامية التي اظهرتموها فخامتكم شخصيا تجاهنا ، منذ قدومكم الى هذه البلاد .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول اسمى الاحترام .

دمشق ١٤ ايلول ١٩٤١

رئيس الحكومة السورية

خالد العظم

وتوجهت الى قصر المفوضية حيث اجتمعت مع الجنرال كاترو وناولته كتاب الاستقالة بنصه العربي وترجمته له شفهيا . فأظهر اسفه على تــركي الحكم وابدى شكره لمــا قمت به من الاعمال . ولم يسعني الا ان ابدي له رايي في الحالة السياسية . ونصحته بعدم استدعاء الشيخ تاج لان التفاهم مع الكتلة الوطنية يصبح امرا مستحيلا في عهده . والححت عليه بالاتفاق مع هاشم بك الاتاسي ، فلم يحر جوابا ، واكتفى بالاصغاء لاقوالي ثم ودعته وانصرفت .

وعــلى الإثر استدعي الشيخ تاج الدين الحسيني . فاتفق معه على تعيينه رئيسا للجمهورية وعلى اصدار بيان من قبــل الجنرال كاترو .

وقد دونت ملاحظاتي على هذا البيان كما يأتي :

١ ـــ التصريح بالاستقلال المعطى في ٢٧ ايلول ١٩٤١ لا ينص

صراحة على الغاء الانتداب ، كما انه لا يشير الى الغاء وظائف المستشارية ولا الى تسلم الحكومة السورية جميع المصالح التي هي اليوم تحت سيطرة المفوضية مباشرة ، كدوائر الجمارك ومراقبة الشركات وغيرها ، بل هو يقضي باعادة قوى الدرك والشرطة تحت امر السلطة بداعي الظروف الحربية مع انه بالامكان بقاء تلك القوى تحت امر الحكومة مع تعيين مستشارين مؤقتا ، نظرا للظروف الحربية ، تستطيع السلطة بواسطتهم الاطلاع على ما يهمها الاطلاع عليه ، والذي له علاقة مباشرة بالحركات الحربية .

ومن جهة اخرى ، فقد جاء في ختام التصريح ما يشير الى ان ثمة معاهدة ستعقد بين فرنسا وسورية ، تكرس نهائيا ذلك الاستقلال . فاذا كان الاستقلال حقيقة صريحة ، فما الداعي الى عقد معاهدة ؟ وان كانت المعاهدة ستثبت امورا تتعلق بعلاقة فرنسا مع سورية ، فسيصبح ذلك الاستقلال مثلوما ، اذ لا بد ان تنتقص تلك المعاهدة مما يدخل في نطاق الاستقلال .

ومن جهة اخرى ، فان هذا التصريح جاء خلوا من اعلان اعادة الدستور السوري ، كما انه لم يلغ ما كان صدر من القرارات المتعلقة باستقلال جبل الدروز وجبل العلويين .

٢ ــ الجمهورية ، عرفا ، نوع من اصول الحكم يختار رئيسها بانتخاب الشعب سواء كان ذلك الانتخاب مباشرا او عن طريق مجلس نيابي او مجلس خاص . ولم يسمع ان ثمة قاعدة في الاصول الدستورية تقضي بان يكون رئيس الجمهورية معينا او مدعوا بكتاب بسيط لتسلم مهام الرئاسة . كما ان ذلك مخالف للدستور السوري .

ورئيس الجمهورية المعين لم يقسم بالمحافظة على الدستور ، كما تتطلبه احكام الدستور السوري . واذا كانت النية متجهة الى اجراء ذلك القسم فامام اية هيئة ؟

جاء في الدستور السوري ان الوزراء لا يتجاوز عددهم السبعة . وقد صدرت اخيرا مراسيم بتعيين تسعة وزراء . وهذه مخالفة دستورية اخرى .

الدستور السوري لا يمنح رئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او المراسيم الاشتراعية الا بعد موافقة البرلمان عليها . فكيف يجوز لمجلس الوزراء ان يتخذ لنفسه صلاحية اصدار المراسيم الاشتراعية بعد موافقة رئيس الجمهورية بدون ان يكون هنالك

برلمان ؟ وهل تعتبر هذه القوانين او المراسيم العادية التي تصدرها الحكومة المؤلفة على غير وجه قانوني وشرعي خالية من شائبة ؟

ان هذه الاساليب في الحكم بعيدة عن الاساليب الدستورية والديموقراطية بعد الارض عن السماء . وهي بالعكس اقرب الى الاساليب الاستبدادية التي تحاربها الان اكبر ديموقراطيات العالم .

٣ — جاء في الكتاب الذي وجهه الجنرال كاترو الى الشيخ تاج ان الجنرال ، بعد الاستشارات التي اجراها ، اتضح له ان هذا الاخير هو الشخصية الوحيدة التي تتمتع بالميزات الجديرة بتسلم مقام الرئاسة الاولى ومقدرات البلاد .

لكن في الاحاديث التي دارت بين الجنرال وبعض الشخصيات السورية ضمن جدران اربعة ، عدا انها لا يمكن ان تكون قانونية وشرعية ، لم يوافق معظم هؤلاء ، باستثناء ثلاثة منهم هم الشيخ نفسه وآخران مؤيدان له ، على تسليم الامور الى الشيخ . ومن جهة ثانية فان الجنرال كاترو صرح في كتابه المرسل الى الحكومة السورية ، بأن مقتضيات هذا الاستقلال هي ان يتمتع الشعب السوري بسن الدستور الذي يختاره ، وبدعوة الاشخاص الذين يراهم اكفأ من غيرهم لادارة امور البلاد .

فالاكتفاء باستمزاج راي بعض الشخصيات لا يتفق مع المبدأ المعلن في ذلك الكتاب . وهل يعقل ان تقبل البلاد بوجود شخص نبذته الامة مرتين متواليتين ، وكان خروجه من الحكم في كل منهما اثر اضطرابات دامية اجبرت السلطة على اقصائه واستدعاء من توليهم البلاد ثقتها الحقيقية ؟

وهل يجوز ان يفرض على البلاد رئيس جمهورية عاش على موائد الانتداب خمس سنين ، وهو فار من بلاده التي لم تعد تستطيع السماع باسمه ؟ حتى عاد اخيرا مزودا بعشرة آلاف ليرة سورية دفعتها له وزارة فيشي ، ثم قيدتها على حساب الحكومة السورية من واردات المصالح المشتركة ؟

وهل يعقل ان تقبل البلاد بأن يعود الى الحكم شخص كبهيج الخطيب الذي اطلق الرصاص بيده على الجماهير المطالبة بحقوقها المشروعة ؟ ذلك الرجل الذي اخرج من الحكم اثر اضطرابات دموية تشبه التي قلع على اثرها الشيخ مرتين من الحكم ؟ وهل تنسى البلاد مواقف ذلك الرجل الحزبية وتداخله في القضاء ورميه الابرياء في غياهب السجون ؟ وهل تنسى البلاد اعماله الحكومية التي كان

يجر بها الغنائم الى نفسه (تعيين مندوب سورية في مجلس ادارة شركة البترول واقتسامه معه عائدات تلك العضوية ، والقرار الذي اصدر خصيصا من اجله ومن اجل رفاقه المديرين ، بخصوص رواتبهم التقاعدية كما نصت اتفاقية البنك السوري) ؟

وصدر المرسوم الجمهوري باسناد رئاسة الوزارة الى السيد حسن الحكيم ، واشترك فيها كل من السادة :

حسن الحكيم : رئيس الوزراء ووزير المالية ، بهيج الخطيب : وزير العدلية ووزير الداخلية بالوكالة ، فائز الخوري : وزير الخارجية ، محمد العايش : وزير الاقتصاد الوطني ، فيصل الاتاسي : وزير المعارف ، عبد الغفار باشا الاطرش : وزير الدفاع الوطني ، منير العباس : وزير الاشغال العامة والبريد والبرق ، حكمت الحراكي : وزير الاعاشة والتموين .

ثم احتفل باليوم السابع والعشرين من ايلول ١٩٤١ بالتوقيع على ما اسموه صك الاستقلال لسورية ، مع انه لم يكن جديرا بهذه التسمية . ثم استمر الشيخ تاج الدين الحسيني على رئاسة الجمهورية والف وزارتين اخريين . الاولى برئاسة السيد حسني البرازي ، والثانية برئاسة السيد جميل الالشي . وقد اقال الشيخ تاج وزارة حسن الحكيم ، ثم اجبر حسني البرازي على الاستقالة بعد ان اعلن المشار اليه في حفلة رسمية ان ليس ثمة استقلال ، وان الجنرال كوله هو صاحب الكلمة العليا في الدولة . ثم توفي الشيخ تاج في ٨ كانون ثاني ١٩٤٣ ، خاتما حياة سياسية مليئة بالحوادث والمغامرات ، ولم يترك له اثرا حميدا سوى انشاء بعض الابنية الرسمية ، من مدارس ودور حكومة ومخافر ومصحات .

ومن المؤسف ان رجلا كالشيخ تاج تحلى بميزات كثيرة ، ابرزها الذكاء المفرط ، والحيلة الواسعة ، والصدر الرحب ، وتولى الحكم ما يقرب من ستة اعوام دون ان يكون الى جانبه مجلس نيابي يعكر مزاجه او يعرقل عمله ، لم يؤد لبلاده الخدمات التي كانت تستحقها . وفي تلك السنين العديدة ، منذ ١٩٢٨ حتى ١٩٤٣ حين توفي ، كان امره بين اثنين : اما رئيس للحكومة ، وهو في واد والشعب في واد ، واما معزول مقيم في باريس ، بعيدا عن وطنه واهل بلده . وقد كان المرسوم المشار اليه عقبة في سبيل نيل بلاده استقلالها . ولم تظفر به الا بعد وفاته . رحمه الله وغفر له . انه ارحم الراحمين .

الفصل الثاني

عهد الاستقلال في سورية

على اثر التصدع الذي اصاب الكتلة الوطنية في صفوفها في الاشهر الاولى من ١٩٣٩ ، بسبب فشلها في ادارة حكم البلاد وتراجع الافرنسيين عن ابرام معاهدة ١٩٣٦ وانسحاب وزرائها من الحكم ثم استقالة رئيسها السيد هاشم الاتاسي من رئاسة الجمهورية وحل مجلس النواب وتعيين حكومة مؤقتة رئسها السيد بهيج الخطيب الذي قام بسياسة التنكيل برجال السياسة والصحافة، تذرع اعضاء هذه الكتلة السياسية بنشوب الحرب العالمية واعلنوا وقف جهودهم في سبيل الاستقلال .

غير ان الحقيقة لم تكن كذلك ، بل كان مرد انسحاب الكتلويين من الميدان السياسي هو تفرق كلمتهم ، وشعورهم بأن البلاد انصرفت عنهم ولم تعد مستعدة لتأييدهم والسير خلفهم على العمياء ، كما كانت تفعل منذ ١٩٢٨ .

ولا ارغب ، في ذكرياتي هذه عن تلك الحوادث ، في دخول هذا الباب ، لا لانني لم اكن اتعاطى السياسة اذ ذاك فحسب ، بل ايضا لان في البلاد من هو اعلم مني بدقائق الامور وتفاصيل الحوادث . وانني اترك لهم ان يدلوا بما لديهم ليكتمل تاريخ سورية الحديث بفضل ما ينشرونه من مذكرات عن تلك الحقبة من الزمن . واني لمكتف هنا بقدر بسيط يربط تلك الحوادث بما لحقها . ففي النصف الثاني من ١٩٣٩ وفي ١٩٤٠ ، فقدت البلاد قادتها الذين كانوا يوجهونها في معترك الحرية والاستقلال ، ولم يتقدم للميدان لشغل مركز القيادة الشاغر احد ، اذا استثنينا المرحوم الدكتور عبدالرحمن الشهبندر الذي انفرد في عمله السياسي عن رفاقه السابقين اعضاء الكتلة الوطنية ، ولف حوله زمرة من الشباب الجدد ، وبدأ يناوىء الكتلويين ويناوؤنه ، حتى انتهى الامر في عهدهم الى ان فرضوا عليه الاقامة الجبرية في بلودان ، ثم اضطروه لمغادرة البلاد .

ولم يعد الشهبندر الا خلال الحرب . وخفف نشاطه ، لكن الوقت لم يطل به ، اذ اغتيل في شهر تموز ١٩٤٠. على يد جماعة حكم عليها بالاعدام ، دون ان يظهر للملأ من الذي اوحى بهذا العمل الاجرامي المنكر .

اما عن زعماء الكتلة ، فان جميل مردم هرب الى العراق على اثر اتهامه بالاشتراك في اغتيال الشهبندر . فاخذ ينتقل بين بغداد والقاهرة وبيروت . واما فارس الخوري ولطفي الحفار وسعد الله الجابري ، فقد لزموا دورهم بانتظار الفرج .

تصدع الكتلة الوطنية وبزوغ نجم القوتلي

لكن شكري القوتلي لم يخضع كغيره . وبدا يتصل بزعماء الاحياء ويدعوهم للطعام عند صبري العسلي ، جماعات وفرادى . فالتف حوله من بقي مؤمنا من مناصري الكتلة . وتدرج في استجلاب القلوب واعادة الثقة الى النفوس حتى توصل في بداية ١٩٤١ الى منصب الزعامة الوطنية السياسية في دمشق . واستفاد من رفع اسعار الخبز في شهر آذار ١٩٤١ وما انتجه ذلك من نقمة في بعض النفوس ، فوجه الناس الى التظاهر واغلاق المتاجر ، كما جاء ذكره في البحث الخاص بحكومتي الاولى المؤلفة في شهر نيسان ١٩٤١ .

ثم عاد جميل مردم الى البلاد ، لكنه انضوى تحت لواء القوتلي كما فعل سائر افراد الكتلة ، وعلى راسهم فارس الخوري ولطفي الحفار وغيرهم .

وفي عهد رئاسة الشيخ تاج الدين الحسيني ، اي منذ ١٩٤١/٩/٢٧ حتى وفاته في ١٩٤٣/١/٨ ، التزم القوتلي السكينة في الداخل . وسافر الى العراق فجرى بينه وبين الانكليز من الابحاث ما كان له اثر بارز في مطلع حكمه .

واقتصر الجهد السياسي في زمن الحسيني على اتصالات رؤساء الوزارات السابقين ، بعضهم ببعض ، لايجاد جبهة متحالفة يشتركون فيها مع القوتلي وجماعته . وقد انتج هذا التفاهم خير النتائج . اذ لم يتمكن الافرنسيون ، بعد وفاة الشيخ تاج الدين الحسيني ، من العثور على شخصية سياسية تقوم بالدور الذي لعبه الشيخ تاج ، بل وجدوا امامهم جبهة متراصة قوامها رجال السياسة البارزين ، تدعمهم قوة شعبية استطاع القوتلي استعادة مؤازرتها ، ولم تكن تدري بطبيعة الحال ان الفرصة ستسنح قريبا لوضع هذه الجبهة امام التجربة العملية ، وهي عودة الحياة

الدستورية النيابية . فعلى اثر وفاة الشيخ تاج الدين الحسيني المفاجئة ، حار الافرنسيون بامرهم . ولم يكن للسيد جمال الالشي الذي كان يراس الوزارة بذلك التاريخ ، ولا للسيد عطا الايوبي وغيره ، ممن كان مفروضا قربهم من الافرنسيين ، ان يتركوا الصف الذي كنا واياهم فيه . فاضطر الجنرال كاترو وبتأثير هذا العامل وتحت ضغط الانكليز ، لاعلان عودة الحياة النيابية وتعيين موعد للانتخابات .

ثم استقال جميل الالشي وتلاه في الرئاسة السيد عطا الايوبي الذي الف حكومة مؤقتة للاشراف على الانتخابات النيابية . ودعاني للاشتراك بهــا فاشترطت اشتراك وزير من الكتلويين . لكنهم رفضوا ، فاعتذرت .

ولا شك في ان شكري القوتلي ، وقد تزعم الامور ، ابرز في هذه الحقبة مهارة سياسية جديرة بالذكر والاعجاب . فقد اوهم الافرنسيين انه معهم ، وتوصل الى ابعاد الحذر عن عقولهم ، فلم يقفوا ضده في الانتخابات التي جرت في المدن الرئيسية ، واكتفوا بدعم بعض مناصريهم القدامى في بعض مراكز الاقضية . ولا جدال في انه لو كشف للافرنسيين ما كان يخفيه في ضميره مــن رغبة في التخلص منهم نهائيا، لكانوا تداخلوا في الانتخابات وامنوا لجماعتهم الاغلبية في المجلس العتيد .وكانت اجتماعاته وخلواته مع الافرنسيين، وما دار بينهوبينهم من البحوث،سرا لا يطلع عليه احد .وبدات المعركة الانتخابية ، وصار السيد شكري القوتلى يؤلف قوائم الانتخابات في المدن ويفرض ارادته على المرشحين ليجعل منهم كتلة قوية ، ويأمر بانسحاب من لا يريده . وقــــد كان النجاح رفيقه في تأليف القوائم ، عدا قائمة حلب . اذ انه لم يتمكن من حمل رشدي الكيخيا وناظم القدسى على الانضمام الى قائمة سعد الله الجابري ، فكان لهذا الانفصال اسوأ الاثر في تاريخ سورية الحديث ، كما سياتي ذكره فيما بعد .

اما انا ، فكنت قد ارتضيت بوصول البلاد الى بغيتها في العودة الى الحياة الدستورية . فاعتزلت العمل الايجابي ، تاركا لغيري ان يتقدم الى النيابة ومواصلة الجهود . وتمت انتخابات المنتخبين الثانويين ، دون ان اتقدم اليها . وفتح باب الترشيح للنيابة فلم ابعث بترشيحي. واقمت في دمر مبتعدا ، حتى اتاني السيد صبري

العسلي ، قبل موعد اقفال باب الترشيح بساعة واحدة ، وسألني عن سبب عدم تقدمي للميدان ، فاجبته باني اترك النيابة والسياسة لغيري واكتفي بالمؤآزرة اذا اقتضى الامر . فالح علي ، فأصررت حتى انتهى الامر به الى الاعتراف بأنه موفد من قبل شكري القوتلي لحملي على ترشيح نفسي والاشتراك بالقائمة التي سيؤلفها برئاسته . فاجبته ان ذلك يتطلب اتفاقا وتفاهما على مبادىء ونقاط عديدة ، ولم يعد الوقت فسيحا . فقال: « قدم الترشيح فورا قبل مضي الوقت ، ثم تجتمع مع القوتلي ، فاذا اتفقتما سرتما سوية ، والا سحبت ترشيحك . » وما زال يصر حتى نزلت عند رغبته . وذهبنا الى المحافظة وقدمت ترشيحي. وعندما نشرت الصحف الصباحية اسماء المرشحين ، ذهل اصدقائي لقراءة اسمي بينهم ، وكانوا يحسبونني معتزلا . وتساءلوا عما اذا كنت متفقا مع القوتلي ، فاجبتهم بان الامر سيتضح عندما يعلن قائمته . وبعد يومين اتصل بي المشار اليه وطلب الي الحضور لعنده . فاجتمعنا وتحدثنا ما يقرب من الساعتين في شؤون المستقبل وتبادلنا الراي في الخطط المثلى للحصول على استقلال البلاد التام . واكد لي القوتلي عزمه على التعاون مع رجال البلاد ، بصرف النظر عن انهم من جماعته وحزبه ام لا ، وعرض علي الموافقة على ادخال اسمي في قائمة المرشحين التي سيضعها لانتخابات دمشق ، دون ان يطلعني على ما يريد اضافته . فقلت له : « اني مؤمن بانك خير من يتزعم البلاد ويقودها الى شاطىء السلام والاطمئنان ، وبانك الوحيد الذي لم تلوث سمعته بين رفاقه في الدور الماضي ، كما اني اعتقد انك تتحلى بمزايا وصفات تؤهلك لتسلم اكبر مركز في البلاد . ولذلك اقبل بكل امتنان وراحة ضمير ان انضوى تحت لوائك وان اسير الى جنبك في المعركة القادمة ، حتى نحقق للبلاد ما تتوق اليه من تحرر وانطلاق من الانتداب واقامة حكم صالح لا يستمد سلطانه الا من الشعب ولا يستهدف الا خدمة الشعب باخلاص وتجرد . » فاجابني : « اني اعاهدك على ذلك وارغب في ان تكون يدي اليمنى ، اذ اني اقدر ايضا المواهب التي تتحلى بها واريد ان امهد لك طريق الزعامة في المستقبل . »

وهكذا وضعت يدي في يد ذلك الرجل الذي كان — مع ما لديه من هفوات لا يخلو منها بشر — افضل من يمكن الاعتماد عليه للقيادة والرئاسة . ولم يخب ظني به ، فقد اوصل بلاده الى الذروة،

حـين حققت جـلاء الجيوش الاجنبية عـن سورية في ١٩٤٥ ، وانتفضت من تحت نير الانتداب البغيض ، فاصبحت دولة مستقلة بكل ما في الكلمة من معنى ، دون ان تقيد هذا الاستقلال او تحده معاهدة او محالفة مع اية دولة اجنبية .

وبراعة القوتلي تتجلى ، حسب ما اراه ، وبصورة لا تدع مجالا للمنافسة ، في امرين :

الاول : تمكنه من نيل استقلال سورية دون عقد معاهدة مع الانكليز ، بالرغم من ان دعمهم اياه لم يكن بريئا .

الثاني : تصلبه في رفض التفاهم والتعاقد مع الافرنسيين، بالرغم من نصح الانكليز وضغطهم الشديد لحمله على ذلك .

رايي في القوتلي والجابري والخوري

وانني اجزم بأن لا احد من رجالنا السياسين كـان قادرا على الوقوف هـذا الموقف العنيـد الصلب في ظروف قاسية كالتي مرت على القوتلي ، وابرزها يـوم العدوان الافرنسي في اواخر ايار ١٩٤٥ ، حين قذفوا مدينة دمشق بقذائف مدافعهم وطياراتهم واحتلوا مراكز الحكومة واوشك الامر ان يستتب لهم . وكان لعناد القوتلي ــ وهو طريح الفراش وحيدا في داره،عديم الاتصال بوزرائه ورفاقه ــ ورفضه الاعتراف بالامر الواقع ، الفضل الاكبر في اجتياز البلاد هذه العاصفة الغاشمة . ولئن وجب علينا ان نذكر فضل سير ونستون تشرشل ، رئيس وزارة بريطانيا ، في الانذار الذي وجهه للجنرال ديغول بلزوم سحب جيوشه من سورية ، فلا بد من القول بأن حزم تشرشل ما كان ليؤثر ، لو ان القوتلي تساهل وقبل التفاهم مع السلطة العسكرية الافرنسية في دمشق . فموقفه الجريء العنيد ، جرأ تشرشل على اتخـاذ التدبير الحازم تجاه ديغول ، دون الالتفات الى الصـداقة الانكليزية ــ الفرنسـية والزمالة في الحرب التي لم تكن بعد قد وضعت أوزارها .

وكما صدقت نبوأتي بالسيد القوتلي ، وهي انه ارجع شخصية لتولي الزعامة ، فان ظني لم يخب بالمرحوم سعد الله الجابري الذي يشابهه في التصلب والحزم . وعلى سبيل الاستطراد اذكر حادثا جرى قبيل انتخاب القوتلي رئيسا للجمهورية : كنا مجتمعين ليـلا بدار القوتلي في السادس عشر من شهر آب ١٩٤٣ ، بحضور كل من سعد الله الجابري ، وجميل مردم ، وفارس الخوري ، ولطفي الحفار ، والدكتور الكيـالى ، ومظهر رسلان ، ونجيب البرازي ، فاقترح القوتلي الموافقة على ان ينتخب فارس الخوري

رئيسا لمجلس النواب ، وان يتولى سعد الله الجابري رئاسة الوزراة . فابدى الحاضرون موافقتهم ما عداي ، اذ قلت بان يتولى الخوري رئاسة الوزارة والجابري رئاسة المجلس . فعجب الحاضرون وسألوني عن السبب في هذا الترجيح ، فاجبتهم بان الخوري اقدر من الجابري في ادارة شؤون الدولة واكثر منه علما وتجربة وخبرة، وله من سعة الصدر ما تحتاج اليه رئاسة الوزارة. اما الجابري ، فانه اصلب منه عودا واكثر منه جراة على تحمل المسؤوليات ، ونحن قادمون على معركة مع الافرنسيين ، ولا يستبعد منهم ان يلجأوا الى العنف والى اغلاق مجلس النواب وحله . فاذا كان الجابري رئيسا له ، فانني اجزم بانه يقف في وجههم وقفة حازمة . اما الخوري فاني لا المس فيه هذا الحزم . فجدير بنا ، اذا ، ان نضع كل منهما في المنصب الذي ينسجم مع خلقه وطبيعته ومؤهلاته .

فتبرم الخوري من صراحتي وبدا يناقشني مدعيا البأس والشدة ، بينما كان الحاضرون يسعون لاخفاء ابتساماتهم وامارات ارتياحهم للمقارنة الصحيحة التي ابديتها . اما القوتلي ، وقد كان مبيتا الامر في نفسه ، فلم يعجبه اقتراحي . لكنه ، على عادته ، قال لنأخذ الآراء . فايد البرازي ورسلان نظريتي ، فاحتد الخوري وقال بانه اذا لم ينتخب رئيسا للمجلس فهو يقبع في داره . فخشي القوتلي تطور الامر ، فاضطر الى تلافي الحرج واعلن بانه مصر على اقتراحه الاول . واردف قائلا : « لم يعد ثمة مجال للمناقشة ، فالنواب ينتظرون حضورنا الى المادبة التي اقمتها تكريما لهم ، ولا يصح تأخرنا. فلنتكل على الله ولنسر بهديه وارشاده » . واجتذبني وركب معي في سيارتي وتوجهنا الى فندق الشرق ، حيث كانت الوليمة. وقال لي في الطريق : «لماذا لم تبد لي رايك قبل الآن؟» قلت : « هل استشرتني انت او اطلعتني على رايك ؟ » قال : « انك محق فيما ذهبت اليه ، ولكن لم يعد بالامكان تبديل الامور مع فارس الخوري.لقد لمست تمسكه، ولا نريد خلق ازمة قد تفسر باننا اقصينا مسيحيا . » قلت : « انني لا اقصد اقصاءه ، بدليل ترشيحي اياه لرئاسة الحكومة . » فقال : « واذا قبع في داره كما زعم الا تخشى تصدع جبهتنا بانسحابه منها ؟ » قلت : « طبعا ، لا اريد ذلك . ولكن الا تخشى بدورك ان يتحقق حدسي فلا يبدر من الخوري الموقف الحازم المنتظر ؟ » فسكت قليلا ، ثم قال : « اكراما لخاطري ، دع

معارضتك له ، وسايرني بهذا الامر . » فقلت له : « لسنا في معرض المسايرة او الاكرام ، فرايي لم يزل كما ابديته . وانت تشاركني فيه . ولو لم تعترف بذلك صراحة . اما وانت الزعيم الموجه ، فاني انزل عند رايك مع التحفظ بتذكيرك يوما ما بعدم اصابتك في اختيارك . » فتبسم القوتلي وشد على يدي قائلا : « بارك الله ! » ثم مر على ذلك ما يقرب السنتين ، فكان العدوان الافرنسي ، واحتلال البرلمان من قبل افراد جيشهم،وقتلهم حراسه ،وتطويق فندق الشرق ، حيث كان الجابري مقيما بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب . وكان فارس الخوري رئيسا للوزارة ومندوبا لسورية في سان فرانسيسكو . فتمكن الجابري من الافلات من التطويق وبارح الفندق بسيارة اجنبية تحت وابل الرصاص وسافر الى بيروت ومنها الى القاهرة حيث اثار اهتمام الحكومة المصرية . فدعا النحاس باشا رئيس وزرائها مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع وادلى بتلك التصريحات القوية التي هزت الاوساط الاجنبية هزة قوية . وكان الفضل في هذه الوقفة الجبارة لسعدالله الجابري ولسفره الى مصر ، ولمسعاه الملح ، ولاثارته قضية سورية بتلك الحماسة والشدة .

هذا ما كان من امر سعدالله الجابري . اما فارس الخوري، فماذا كان موقفه في ظرف مماثل ؟ لقد قام حسني الزعيم بانقلابه ليلة الثلاثين من آذار ١٩٤٩ والقى برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعدد من النواب والموظفين وغيرهم في سجن المزة ، وطوق بناية المجلس النيابي بجنوده ، ومنع النواب من الدخول اليها ، ثم توجه الى دار فارس الخوري واختلى به نصف ساعة وخرج من هناك ، وحل مجلس النواب وبعثر النواب كلا الى بلده ... فهل احتج فارس الخوري على حل المجلس الذي هو رئيسه ؟ وهل بدت منه بادرة بالاعتراض او السخط ؟ او لم يشجع حسني الزعيم على السير قدما في خطواته ؟ او لم يمدح حسني الزعيم بتصريحات صحفية ؟ الم يقبل بالتعاون مع رجل داس الدستور ورفس مجلس النواب ، حين وافق على تمثيل الحكومة السورية في اجتماعات هيئة الامم المتحدة ، فدعم بذلك عهد حسني الزعيم الاستبدادي الممقوت ؟

تلك هي مقارنة بين موقفي الجابري والخوري في ظرفين مماثلين، قضي، او سعي فيهما للقضاء، على حياة البلاد الدستورية والحريات العامة.ولا سبيل الى القول بان العدوان الاول صادر عن

اجنبي ، وبان الثاني صادر عن ابن الوطن . فكلاهما ينبىء عن نية سيئة واساءة بينة ورحم الله الشاعر الذي قال :

وظلم ذوي القربى اشد مرارة

على النفس من وقع الحسام المهند

وفي سجن المزة ذكرت القوتلي بتنبؤاتي فقال : « والله ، انك كنت المصيب وانا المخطىء . » رحم الله الجابري واصلح الله حال الخوري .

ولنرجع بعد هذا الاستطراد الى حوادث الانتخابات النيابية. فبعد ان انقضت الايام الاولى على انتهاء مدة قبول الترشيحات ، بدأ القوتلي بعقد الاجتماعات الشعبية في الاحياء ويخطب في الجماعات خطابات حماسية قوية . وكنا نرافقه في هذه الاجتماعات مظهرين تكاتفنا معه .

وعندما ذاع ان اعلان قائمة القوتلي سيكون في اجتماع كبير يعقد في جامع دنكر ، حضرت الالوف العديدة من الناس . وقبل ان يتوجه القوتلي الى منصة الخطابة لاعلان القائمة ، اقترب من لطفي الحفار وكنت جالسا الى جانبه وقال له بصوت منخفض : « سأقرأ الاسماء بدون ذكر اسمي ، وعندما انتهي من التلاوة ، قم انت واعلن للجمهور ان القائمة ناقصة لانها لا تتضمن اسم القوتلي » . وهكذا تلا القوتلي الاسماء بعدد المراكز الا واحدا . فانبرى الحفار وصعد الى المنبر بحركة تكاد تكون تمثيلية وقال باعلى صوته : «لا نرضى بأن تتوج القائمة الا باسم الزعيم القوتلي.» واخذ القائمة منه وسجل اسمه على راسها ، فدوى صحن الجامع بالهتاف والتصفيق الشديدين وارتفعت الاصوات بالتاييد ، ما عدا الذين اغضبهم اقصاءهم عن القائمة ، مع انهم من الكتلويين القدامى ، وعتبوا على القوتلي ترشيحه عددا من المستقلين كنصوح البخاري وخالد العظم وسعيد الغزي والشيخ عبد الحميد الطباع . وهكذا برهن القوتلي عن حصافته السياسية بعدم حصر النيابة عن دمشق بأعضاء حزبه ، فادخل في قائمته اولئك المستقلين وضمن لها الفوز الباهر .

فوزي بالنيابة عن دمشق

وجرى الانتخاب ، ففاز بالنيابة عن دمشق السادة : شكري القوتلي ، وسعيد الغزي ، ونصوح البخاري ، وجميل مردم ، ولطفي الحفار ، وخالد العظم ، ونجيب الريس ، وعفيف الصلح ، واحمد الشرباتي ، والشيخ عبد الحميد الطباع ، ونعيم الانطاكي ، وجورج

صحناوي ، ويوسف لينادو .

وعند فرز الاصوات ، ظهر ان سعيد الغزي نال عددا يفوق ما ناله شكري القوتلي ، فكانت مفاجاة غير سارة. ولم ترتح اللجنة لاعلان النتيجة الصحيحة . فكيف يصح ان ينال رئيس القائمة وزعيم البلاد اصواتا اقل من احد افراد قائمته ؟ فاضطر الاعضاء لانقاص عدد اصوات الغزي بما يجعلها تلي عدد اصوات القوتلي . وبالطبع ، فان هذا التعديل والتبديل لا يجوز تسميتهما تزويرا ، بل تجميلا يشبه تجميل العروس يوم عرسها حتى لا تفوقها غيرها جمالا وحسنا ، فتزوغ عين العريس عنها وتنصرف الى اوجه المدعوات الحسان .

اما نتائج الانتخابات في سائر المدن الكبرى فكانت مؤاتية للقوتلي ، ما عدا حلب حيث انتخب رشدي الكيخيا وناظم القدسي من غير قائمة الجابري ، زعيم الشمال . اما الاقضية ، ففاز عنها وجهاؤها واصحاب الكلمة فيها ، منهم الكتلوي ، ومنهم المستقل ، ومنهم من كان يتعاون مع رجال الانتداب .

وفي الفترة الواقعة بين انتهاء الانتخابات ودعوة المجلس للاجتماع ، حاول الافرنسيون تأخير موعده ، لكنهم لم يفلحوا . ودعي النواب للاجتماع في اليوم السابع عشر من شهر آب ١٩٤٣ ، فانتخب فارس الخوري رئيسا له ، وشكري القوتلي رئيسا للجمهورية ، بما يقارب الاجماع . اما الوزارة ، فعدا اسم رئيسها المرتقب سعد الله الجابري ، لم يكن يدري احد ممن ستؤلف .

وجاءني السيد صبري العسلي الى دمر واستمزجني بالاشتراك في الوزارة . فقلت له : « ان كان من اشتراك فليكن بتسميتي وزيرا للداخلية ». فقال : « اظن ان الرئيس وعد بها غيرك ». فقلت له : « لا باس ، وانا ازاول اعمال النيابة فحسب . » واصررت على رايي فما كان من العسلي الا ان عاد لمشاورة القوتلي . ثم رجع ملحا علي بقبول وزارة الاقتصاد الوطني فرفضت .

وفي اليوم التالي اقام الجنرال كاترو وليمة تكريم للرئيس القوتلي، دعا اليها رؤساء الوزارات السابقة . وبعد الطعام، امسك الرئيس بيدي فانتحينا موضعا قصيا في الحديقة . وبدا الرئيس يحاول الحصول على قبولي بوزارة الاقتصاد . وقال انه يريد ان تكون الحكومة العتيدة مؤلفة من خيرة العناصر ، وان يتولى كل من اعضائها الوزارة التي تتصل بخبرته واختصاصه وان تكون الحكومة

براقة كالكأس المملوءة ماء قراحا او كالآنية الصينية ترن رنينا صافيا اذا ما طرقتها . وامسك بيده كأسا وبدأ يدق عليه بظفره . وكان المدعوون الاخرون يتطلعون الينا ويحسبون اننا غارقون في بحث يتناول الاواني الزجاجية ويعجبون لذلك . ولكني كررت اعتذاري ، واعدا بتأييد الحكومة وتكريس وقتي للعمل البرلماني . واستمر الرئيس — والكأس في يده يديرها يمنة ويسرى وينظر اليها نظرة المعجب — في الضغط علي حتى شعر بانه لم يعد مستحسنا تركه سائر المدعوين وانفراده معي . فقال : « فكــــر في الامر واجبني غدا . » ثم انصرفنا .

تعييني وزيرا للمالية في وزارة عهد القوتلي الاولـى

وفي اليوم التالي عاود العسلي مسعاه ، فقلت له : « وجدت حلا وسطا . » وقال بلهفة : « ما هو ؟ » قلت : « تسند الي وزارة المالية . » فقام لفوره وشكرني وذهب يحمل الجواب . وبعد الظهر ذهبت لحضور حفلة اقامها احد الاصدقاء ، فقابلني العسلي وقال : « نقلت الامر للرئيس ، فاجابني بانه كان عازما على اسناد وزارة المالية للسيد مظهر رسلان ، لكنه قال اخيرا انه سينظر في الامر . » وبعد قليل جاء السيد جميل مردم واعلن ان الوزارة قد تألفت ، ولم يشأ التصريح بأكثر من ذلك . فسأله العسلي خلسة عـــن اسم وزير المالية فاجابه : « صديقك خالد بك . » فجــاء فرحا ينبؤني بالخير .

واجيز لنفسي التوقف قليلا عن سرد الوقائع ، لاذكر شيئا عن صبري العسليّ ، المجاهد والمناضل والنائب والوزير. فهو في مقدمة الشباب البارزين الذين عملوا في ميدان النضال الثوري والسلمي، فكان من المجلين . ثم انه كان صديق القوتلي وبيت سره ، فاصدق له الوفاء ونــاصره في كربته . وكــان همزة وصل بينه وبين سائر الناس ، كلمته مسموعة عنده وقوله راجح . وهو يمتاز ، الى جانب الوفاء ، بمزايا عديدة في طليعتها الحزم والوطنية الصادقة وسعة التفكير والحيلة . وهو لطيف المعشر ، محبب الى القلب ، قوي الحجة ، طلق اللسان ، يتحمس لما يعتقد صحته الى اقصى درجات التحمس والافراط . واذا احب شخصا فدى نفسه لاجله . ولكنه اذا كره ، لا يترك للصلح بابا . وكانت نفقاته تتطلب اكثر مما يدر عليه عمله . ويا ليته كان اوفر مالا !

عرفته في مدرسة الحقوق في ١٩٢١ . ولكن صداقتي له لم تبدأ الا في ١٩٤١ ثم زادت متــانة عــلى مـــر الايام . سعى الى

مصلحتي وقابلته بالمثـل . وهو من القلائـل الذين لم تنقطع عرى صداقتي معهم . فما ازال اعتقد انه من اصلح رجالنا السياسيين الذين يفيدون بلدهم ويحسنون اليها .

اشترك في ثورة ١٩٢٥ وحارب الافرنسيين وهو يافع . ورافق النضال القومي السلمي من اوله ، وسجن مرارا ، وبرز في مجلس النواب كخطيب مفوه بصوته الجهوري وحماسته في تأييد فكرته . وتولى وزارة الداخلية مرارا فبدر منه نشاط كبير وفكر سديد ، لولا حزبية كانت تطغى بعض الاحيان على تصرفاته وتجبره على مسايرة النواب وذوي القوة الانتخابية في البلد وعلى تمشية مصالحهم الخاصة دون مراعاة المصلحة العامة .

ولنعد الآن لمتابعة سرد الحوادث . فبعد انتهـاء الدعوة ، توجهت الى القصر الجمهوري فوجدت هناك من كان مدعوا للاشتراك بالوزارة . ولم يجر بين الحاضرين اي بحث ، اذ كان توزيع المناصب الوزارية جاهزا . وهكذا تألفت الوزارة الاولى في العهد الجديد ، وفق ما اراده لها الرئيس من تشابه بينها وبين الآنية الصينية التي ترن رنينا صافيا . ووقع الرئيس على المراسيم وتمنى لهـا النجاح والتوفيق .

وها هي المناصب كما وزعت :

سعد الله الجابري ، رئيسا للوزراء ، جميل مـردم ، وزيرا للخارجية ، لطفي الحفار ، وزيرا للداخلية ، نصوح البخـاري ، وزيرا للدفاع الوطني والمعارف ، خالد العظم ، وزيرا للمـالية ، مظهر رسلان ، وزيرا للاعاشة ، عبد الرحمن الكيالي ، وزيرا للعدل ، توفيق شامية ، وزيرا للزراعة .

ويلاحظ ان في الوزارة اربعة رؤساء وزارة سابقين وواحدا تسلم رئاسة الوزارة في شرقي الاردن ، وهو السيد مظهر رسلان . اما السيدان سعد الله الجابري وعبد الرحمن الكيالي فقد توليا الوزارة في العهد الوطني ، ما بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ . واما السيد توفيق شامية فقد تولى الوزارة في عهد الانتداب مرارا .

وقد روعـي في تاليف الوزارة ان تمثل مدينة حلـب برئيس الوزارة وباحدى الوزارات ، وان يمثل العنصر المسيحي في البلاد بشخص السيد توفيق شامية ، رغم انه ليس من النواب بل كان مرشحا للنيابة وحمله السيد القوتلي على سحب ترشيحه ليفوز محله السيد نعيم انطاكي . وقد تناول السيد شامية كرسي الوزارة ثمنا لكرسي النيابة ، وكانت بنظره صفقة رابحة .

كما يلاحظ ان بين اعضاء الوزارة ثلاثة مستقلين وخمسة من حزب الكتلة .

وارتاحت الاوساط لتاليف الوزارة على هذا الشكل . وعندما مثلت امام المجلس لنيل الثقة ، اجمع النواب على منحها الثقة ، ما عدا نائبين استنكفا عن ذلك ، وهما السيدان رشدي الكيخيا وناظم القدسي . وكان موقفهما هذا بداية المعارضة التي ازدادت توسعا على مر الايام ، ولم يكن منشؤها سوى الخلاف المحلي بين هذين النائبين والسيد سعد الله الجابري .

وليس لي ان اكتب تاريخ هذه الوزارة مفصلا ، ولكني اذكر باختصار بعض ما قامت به في النواحي العديدة من شؤون الحكم .

بعض ما قامت به هذه الوزارة من نشاط

كانت سياستنا الخارجية يوجهها ثلاثة : رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزارة ، ووزير الخارجية . ولم يكن سائر الوزراء مطلعين على القليل او الكثير مما يعمل في هذه الناحية ، سوى ما يقرأونه في الصحف او ما ينبؤهم به وزير الخارجية بعد حدوثه . وكنت لا احبذ هذه المغالاة في التكتم تجاه زملائهم بطبيعة الحال . فهم مسؤولون معهم بالتضامن . لكنني لا اقول ، من جهة ثانية ، بان تبحث جميع شؤوننا الخارجية في مجلس الوزراء ، بل ارجح بيان الخطط العامة وتقريرها مع سائر الوزراء واطلاعهم على ما يجوز اباحته لكي لا يجد الزملاء انفسهم يوما ما تجاه الامر الواقع ، دون ان يكون في وسعهم تلافي الخطر مسبقا .

والامران البارزان اللذان عالجتهما وزارة الخارجية في ذلك العهد هما التفاهم مع الافرنسيين على استلام المصالح المشتركة ، والمشاورات التي دعي اليها النحاس باشا رئيس وزراء مصر بشأن الوحدة العربية .

ففي الامر الاول اشتركت في المباحثات التي ادت الى تسلم الحكومتين السورية واللبنانية ادارة المصالح المشتركة ، كالجمرك ومراقبة السكك الحديدية وشركة حصر التبغ وسائر الادارات التي كان الافرنسيون يديرون شؤونها مباشرة . وقد اوضحت تفاصيل تلك الابحاث ونتائجها في جزء خاص من هذه المذكرات .

على ان الابحاث الدائرة بشأن استلام الجيش والتي اشترك فيها ايضا السيد نصوح البخاري وزير الدفاع الوطني ، فلم تعط اية ثمرة . وظل الافرنسيون متمسكين بعدم اناطة قيادة الجيش بضابط سوري ، طيلة مدة الحرب . وهكذا بقيت هذه القضية بين المد

والجزر حتى انتهت بحوادث العدوان في اواخر ايار ١٩٤٥ . حين انسحب الافرنسيون من الاراضي السورية وانتقلت القطاعات السورية بطبيعة الامر الى وزارة الدفاع الوطني .

اما المشاورات في القاهرة ، فقد سافر اليها السيدان الجابري ومردم فاوصلا صوت الحكومة السورية ، دون ان تكون هذه قد تداولت بالامر واقترحت خطة ما بتأييد فكرة الوحدة العربية . ولكن تلك المشاورات تحولت عن اتجاهها الاصلي ، فاتفقت الدول العربية السبع على انشاء جامعة سميت « جامعة الدول العربية » علق العرب عليها الآمال الكبار عند مولدها ، لكنها حين اينعت لم تعط الثمار الطيبة التي كان يؤمل ان تجنى منها .

ولم اتتبع آنذاك تلك الابحاث ليصح لـــي ان اخوض فيها مفصلا ، فاكتفي بذكر ما عرفته . وهو ان البرتوكول الذي عقد في الاسكندرية كان اوثق رباطا لعلاقاتالدول العربية ، بعضها ببعض، واوفى غرضا . وقد نقضت روحه وتبدلت نصوصه بالاتفاقية التي وقع عليها مندبو الدول العربية ، ثم ابرمت من قبلها ودخلت في دور التنفيذ . وكان لموقف مندوب لبنان السيد هنري فرعون ، وزير الخارجية ، الاثر الاكبر في هذا التقمص . ولم يثبت السيد عبدالحميد كرامي، رئيس وزارة لبنان، مقدرته الا على العمل دون اكتراث برأي فرعون ، مع انه كان في مقدمة العاملين في ميدان العروبة . ومرجع ذلك ، على ما اظن ، تمسك كرامي بعدم التخلي عن تأييد فرعون وجماعة الموارنة في موقفه السياسي الداخلي وعدم التفريط بمركزه كرئيس للوزارة ، بينما انظار السيد رياض الصلح شاخصة الى ذلك المركز ، يترقب اية هفوة تبدو من كرامي .

ولئن كان للعـــامل المذكور نصيبه في تجعد وجه النتائج ، فحري بنا الا ننسى ان فكرة الوحدة العربية لم تزل في دور التمخض، لا يشد ازرها سوى رأي عـــام يتمسك في غالب الاحيان بنظريات ومبادىء حلوة ، دون ان يجد الوسائل المؤدية الى تحقيقها . واما الوزراء الذين لا ينتظرون ان يكون لهم في الدولة العربية الموحدة ما لهم من النفوذ وما يتمتعون به من امكانيات الاستمرار في حكم بلدهم، فغير مستبعد منهم ان لا يتحمسوا لدمج دولتهم في الدولة الموحدة .

وما بالك بملوك العرب ورؤساء دولهم وهم معرضون لاقصى التضحية الشخصية بالتنازل عن عروشهم ورئاساتهم ؟ وبخلد من

يدور ان ينحني عبد العزيز آل السعود امام فاروق ، او ان ينحني عبد الله امام فيصل ، او ان ينسحب الخوري من طريق القوتلي ؟ ليس هذا الا خيالا في خيـال . اما اقصاء هـذه الرؤوس المتوجة وانتخاب رئيس دولة موحدة من غير كل هذه الاسر والاوساط ، فيتطلب وجود شخصية قوية تستطيع فرض احترامهـا ومحبتها الاجمـاعية او القـوية علـى الشعوب العـربية . واننا نحتاج الى مصباح ديوجن للتحري عن تلك الشخصية ... وسوف لا نجدها في الوقت الحاضر على الاقل . ومن جهة ثانية ، يتوجب ان تنال مصر والعراق وشرقي الاردن الاستقلال الناجز ، وان تتحرر من قيود المعاهدات التي هي مرتبطة بها ، وان تخرج من اراضيها الجيوش الاجنبية المرابطة فيها ، والا فـلا يؤدي انضمام الدول العربية ، بعضها الى بعض ، الا الى تفشي الاحتلال وتوسيع مدى النفوذ الاجنبي بسبب تلك المعاهدات . على اني لا اقول ذلك تثبيتا لهم ، ولكن تثبيتا لوقائع لا فائدة من نكرانها ، بل الفائدة كلها في العمل على تنمية هذه الفكرة في الاذهان وتركيز دعائمها ، رويدا رويدا ، حتى يأتي يوم تصبح فيه في متناول اليد .

هذه هي ابرز العوامل التي جعلتني اتخذ موقفا معاكسا لفكرة سورية الكبرى ، او الاتحاد السوري ـ العراقي . اذ كنت وما ازال اخشى ان تضيع سورية استقلالها الناجز ، حينما تنضم الى العراق او الى الاردن وهما يرزحان تحت وطأة المعاهدتين المعقودتين بينهما وبين بريطانيا .

•

رأيي في برامج ساطع الحصري التربوية

اما وزارة المعارف ، فقد تجلى نشاطها في تنفيذ ما اختطه السيد ساطع الحصري من برامج . ولا احد ينسى خطب النواب واصرارهم على وضع تلك البرامج موضع التطبيق ، وهي تتلخص في الغاء تعليم اللغة الافرنسية في الصفين الرابع والخامس ، والبدء به من الصف السادس فقط ، وفي انقاص سني الدراسة الى احدى عشرة بدلا من اثنتي عشرة .

وعندما عرضت هذه البرامج على مجلس الوزراء ، اظهرت عدم استحساني انقاص سني الدراسة وعدم تعليم اللغة الاجنبية منذ الصف الرابع . ولكن الحصري اصر على رأيه وكان مدفوعا ببغضه للافرنسيين الذين اقصوه من سورية في ١٩٢٠ وراغبا في تطبيق المنهاج الانكليزي النافذ في العراق. ويعتبر سعدالله الجابري

مسؤولا بالدرجة الاولى عن تنفيذ آراء الحصري بدعمه اياه دعما شديدا كاد يحدث قطيعة بيني وبينه . واني اذكر اجتماعي مرة عند فارس الخوري وكان رئيسا للوزراء ، بالجابري وكان رئيسا لمجلس النواب . فاستوضح الجابري من الخوري عما اذا كان صحيحا ان ساطع الحصري قدم استقالته . فاجابه الخوري بالايجاب . فبدأ الجابري يثني عليه ويبين ان النشء الجديد سيصاب بكارثة عظيمة اذا ما حرم من مربيه الكبير ومرشده الخطير. فلم ننبس ، الخوري وانا ، ببنت شفة . فالتفت الجابري الي وقال : « الا ترى رايي ؟ » فاجبته : « لا . » فقال : « اذا لو كنت وزيرا للمعارف لقبلت استقالة الحصري ؟ » فاجبت : « فورا بدون تردد . » فغضب وقال : « انك لا تقدر الرجال . » فقلت : « بل اقدرهم حق قدرهم . » فقام على الفور وخرج من الغرفة دون ان يودعنا .

وفعلا كانت برامج الحصري كارثة على شبابنا . اذ اصبحت معرفتهم باللغة الاجنبية ضعيفة ، او بالاحرى معدومة بتاتا . وكان كل من ذهب الى فرنسا لاستكمال علمه يشعر بهذا النقص ويستحيل عليه فهم ما يلقيه الاستاذ من دروس ، مما كان يجبره على البقاء سنة اضافية لتعلم اللغة والتمرن عليها قبل ان يلتحق باحدى الجامعات . وقس على ذلك ما يعانيه طلاب الجامعة السورية من جهلهم احدى اللغات الاجنبية ، فيضطرون للاكتفاء بالكتب العربية القليلة العدد، دون التمكن من مراجعة الكتب الافرنسية او الانكليزية لزيادة اطلاعهم في سائر العلوم . وكنت اقول في معرض مناقشة برامج الحصري اننا نسعى للتخلص من النفوذ الافرنسي في بلادنا، ولكننا نخطيء اذا اقصينا لغة فرنسا من برامج تعليمنا او اضعفناها، لاننا بذلك لا نحارب الافرنسيين بل نحارب شبيبتنا ونحرمهم من منهل غزير .

ولكن ، بمزيد الاسف ، ذهبت معارضتي سدى . وسادت النعرة السياسية ، فنفذت برامج الحصري وادت الى النتائج السيئة التي بدأنا نلمسها . ولم يمض اكثر من ثلاث سنين حتى اضطرت الحكومة في ١٩٥٢ الى التراجع ، فاعادت تعليم الفرنسية الى الصفين الرابع والخامس والغت البكالوريا الموحدة التي خلقها الحصري لتعود البكالوريا الى ما كانت عليه في السابق. وهكذا انحصر الضرر باولئك الشبان الذين قضى عليهم نحس طالعهم ان يصادف عهدهم الدراسي ، عهد تنفيذ تلك البرامج السخيفة .

والناحية الثانية التي اولتها وزارة المعارف اهتمامها هي زيادة المدارس ليكثر عدد المتعلمين . فلا تقاس مدنية امة بعدد من يتقن الجبر والكيمياء من افرادها ، بل بنسبة ما يلم به هؤلاء من بقية الفنون والعلوم والمهن . وما هي فائدتنا اذا اصبحت اكثرية السوريين مطلعة على خفايا العلوم الطبيعية والفلسفية ولم يكن لدينا من ممتهني الحرف العديدة ذلك العدد الكافي لحاجاتنا؟ واني لا اقول بالعودة الى ما كنا عليه في حالتنا السابقة ، من انتساب الولد الى المهنة التي يتعاطاها والده ، فيكون ابن النجار نجارا ، وابن الحداد حدادا ، بل اقول بان التعليم الذي يجب ان نجعله اجباريا هو التعليم الابتدائي فقط . اما الدراسة المتوسطة فيجدر بنا ان نحد من عدد روادها حتى لا نضطرهم ، بطبيعة الحال ، الى مواصلة التعليم العالي ، فيصبح لدينا من خريجيه عدد لا تستطيع البلاد ، وخاصة دوائر الحكومة، ايجاد عمل لهم يتناسب مع علمهم . فدوائر الدولة مشبعة بالعدد الزائد من الموظفين . والاعمال الحرة ، كالمحاماة والهندسة ومثيلاتهما ، ضيقة المجال لا تتسع للعدد الوفير من اصحاب الشهادات . وكثيرا ما سمعنا ان المتقدمين لمسابقة تجريها احدى الدوائر لتعيين كاتب واحد يبلغ مئة او اكثر .

ولذلك ، فان احداث مدارس مهنية يرتادها حاملو شهادة الكفاءة من شأنه ان يفتح امامهم سبلا عديدة تؤمن لهم في المستقبل مجالا للعمل وكسب العيش ، دون الاضطرار الى ولوج ابواب الحكومة واستعطاف اولي الامر لتعيينهم بوظيفة كاتب على الآلة او ما شابه ذلك . والخطر الذي المسه هو اننا ، بعد مدة ليست بعيدة ، سوف لا نجد شابا يحترف مهنة حرة ، بل جيشا عرمرما من طلاب الوظائف الحائرين في مصيرهم .

ولا بأس من زيادة سني الدراسة الابتدائية سنة واحدة او سنتين فيرتفع قليلا سوية شهادة الكفاءة ، على ان يحدد عدد المقبولين في مدارس التجهيز ويحصر في من ينال الدرجات الاولى في المرحلة الابتدائية .

والى جانب ذلك لا بد من رفع سوية الاساتذة وتقوية التعليم في دور المعلمين . ولا غنى لنا عن تقوية شبابنا في اللغات الاجنبية في المدارس الابتدائية والتجهيز . ولا يقولن قائل بان اللغة غير لازمة للشبان في مهنهم ، فان التقدم لا يقتصر على الصناعات بل

يتناول ايضا سائر المهن الصغيرة . وانى لصاحب المهنة ان يتطلع الى تطور مهنته في البلاد الاجنبية اذا كان عاجزا عن قراءة جريدة مهنية لمعرفة ما يكتب فيها ، او في الكتب الجديدة التي تنشر في تلك البلاد ، من معلومات ودراسات خاصة بتلك المهنة .

وكنت كلما انسلم رئاسة الوزارة اطلب من زميلي وزير المعارف ان يدرس فكرة ما تزال في مخيلتي،دون ان يقدر لي تحقيقها . وكان اولئك الوزراء يستصوبون اقتراحي ويعدون بتكليف خبراء وزارتهم بدرسها . ولكن الوزراء كانوا يتبدلون قبل ان تنتهي الدراسة ، فتموت الفكرة قبل بزوغها . واساس هذه الفكرة هو الرغبة في ايجاد طبقة من الشباب تستحق لقب « ارستقراطية العلم » بان تنشأ مدرسة خاصة تتميز عن المدارس الاخرى بما يأتي :

١ ـ ينتسب اليها ، سنويا ، عدد لا يزيد عن الخمسين تلميذا من المجلين الاول في المدارس الابتدائية الذين يشهد اساتذتهم ومديرو مدارسهم بتفوقهم واستعدادهم الطيب .

٢ ـ يكون التعليم باللغات الثلاث : العربية والافرنسية والانكليزية، فتعطى دروس التاريخ والجغرافيا والآداب العربية، بالعربية ، وتدرس العلوم الرياضية بالانكليزية ، وتخصص اللغة الافرنسية للعلوم الطبيعية ، فتقوى عند التلميذ معرفة هاتين اللغتين الاجنبيتين لاضطراره الى درس العلوم بهما ، فيفيد اكثر مما لو كان يتعلمهما كلغة فحسب .

٣ ـ ينتقى الاساتذة الافرنسيون والانكليز لتعليم الدروس والعلوم المذكورة في الفقرة السابقة من خيرة الاساتذة في فرنسا او سويسرا او انكلترا او اميركا .

٤ ـ يقضي التلاميذ اوقاتهم جميعا ضمن المدرسة وفي حدائقها ولا يسمح لهم بالخروج منها الا في الايام التي تعطل فيها المدارس العامة عادة في الاعياد . ويرسل التلاميذ في جولات رسمية برفقة اساتذتهم الى البلاد العربية والاوروبية خلال العطلة المدرسية السنوية ، فيكسبون من مشاهدة تلك البلدان وينعمون بالاصطياف والنزهة على حساب الدولة .

وبعد ان تنتهي هذه الدراسة يوفد الناجحون الى البلاد الاجنبية للانتساب الى جامعاتها والحصول على الشهادات العليا في الحقوق والعلوم السياسية والمالية والاقتصادية والهندسة

بفروعها المتعددة،كهندسة المعادن والطرقوالابنيةوالعمرانوالتعليم.

ثم يدرب في البلاد الاجنبية من يحتاج تخصصه الى تدريب وتمرين في الامكنة المناسبة . واني لاجزم بأننا اذا استطعنا الحصول سنويا على ثلاثين شابا مثقفا ومتمرنا على الاصول التي ذكرت ، نكون خلقنا مجموعة من الشباب تستطيع تسلم ادارة الشؤون الاساسية في دوائر الدولة ، فنطمئن الى حسن سيرها بفضل ما اكتسبته تلك النخبة من علم ناجح وتمرين عملي . اما الاخلاق الطيبة التي لا ينفع العلم بدونها فاننا ، بالحصار الذي نطوق به تلاميذ تلك المدرسة ، نكون ابعدناهم عن مهاوي الفساد في المدن ، مما يزيد في الضمانات التي يمكن ان نعول عليها في المحافظة على حسن خلقهم . هذا عدا ما يتلقونه في المدرسة نفسها من دروس في الاخلاق الحسنة .

شؤون وشجون وزارة العدلية

اما عن وزارة العدلية، فبدلا من ان يولي الوزير جهوده لدراسة القوانين التركية القديمة التي يستوجب الحال تبديل نصوصها لجعلها اكثر انسجاما مع التطور الحديث ، فقد حصرها في الحصول على موافقة مجلس النواب على منحه سلطةرفع الحصانة عن القضاة ليسرح من يعتقد عدم صلاحهم علما وخلقا ومقدرة . ولئن كانت نظريته لا تخلو من وجاهة ، من حيث عدم فائدة تعديل القوانين وتحسينها اذا لم يكن القضاة المدعوون لتنفيذها صالحين وقادرين ، فان الاجدر بنا ان نسير في المضمارين بنفس الاقدام والحزم . لكن الوزير الكيالي ، يدفعه الى ذلك السيد عارف النكدي ، اكتفى برصد اعتماد مالي في الموازنة لدفع تعويضات لاعضاء لجنة كلفها بالدراسات القضائية . وانتهت مدة ولايته دون ان تنتج شيئا ما .

ولم يكن زملاء السيد كيالي من الوزراء شديدي التحمس لمشروعه . لكنه اصر على تقديمه للمجلس ، حيث دافع عنه دفاع الابطال . وقد تمكن في النهاية من اقراره ، بعد ان ادخل عليه النواب ــ بتأثير سعد الله الجابري الخفي ــ مادة اشترطت موافقة مجلس الوزراء على مراسيم التسريح . فبدأ الوزير بتقديم اسمين او ثلاثة في كل اجتماع . وكنا نطلب اليه ان ينهي الامر كله دفعة واحدة ، فكان يعد بذلك ولا يفي .

وانتهت مراسيم التسريح باخراج عدد غير قليل من القضاة

استحق جلهم هذا الاقصاء . على ان عددا من الذين اقترح الوزير تسريحهم ايضا توصل ، باللجوء الى المقامات العليا ، الى النجاة من ذلك السيل الجارف . فبقي في القضاء الى ان جرفته موجة اخرى بعد مدة من الزمن .

وعلى سبيل المثال اذكر ان سبب تخلص احدهم من الغرق كان لانه شقيق طبيب رئيس الجمهورية . وعبثا حاولت حمل وزير العدلية على تبني مشروع انشاء قصر العدل وانجازه ، تخلصا من البناء الرث الذي كان مقرا لبعض المحاكم في ساحة الشهداء . واضطرت الوزارة لاستئجار غرف في بناية العابد لأيواء القسم الاخر من المحاكم ، بحيث تشتت مركز المحاكم واضطر المحامون للانتقال من بناية الى اخرى حاملين تحت ابطهم لباس المحاماة واضبارات القضايا .

وكانت بناية العدلية في ساحة الشهداء بحالة من القذارة والتداعي للانهيار ، حملت الحكومة على منح القضاة اجازة واغلاق ابواب تلك المحاكم ، حتى لا يشاهدها المحامون العرب الذين عقدوا مؤتمرهم بدمشق في صيف ١٩٤٤ .

وهكذا بقيت قوانيننا الاساسية كما خلفها لنا الاتراك ، الى ان جاء السيد اسعد كوراني وزير العدلية في عهد حسني الزعيم واستصدر ، بمراسيم اشتراعية ، القانون المدني وقانون الجزاء وقانون الشركات المساهمة . كما صدرت فيما بعد ، بمراسيم اشتراعية ايضا ، قوانين اصول المحاكمات الجزائية والحقوقية وغيرها من القوانين الضرورية .

اما بناية قصر العدل فظلت اضابيرها تنتقل بين الدوائر ، دون ان تصل الى ميدان التنفيذ ، حتى استلمت وزارة العدلية في ١٩٤٦ وتابعت الامر بالحاح واستعجال . فوضعت المخططات النهائية وبديء بالانشاء الى ان انتهت ، فانتقلت المحاكم الى القصر الجديد في ١٩٥٢ .

وزارة الاعاشة هي الطامة الكبرى

اما وزارة الاعاشة والتموين ، فهنالك كانت الطامة الكبرى والثلمة التي افسحت للمعارضة في مجال ابراز وجودها وتهديم الوزير السيد مظهر رسلان ، بحيث ادت فضائح دوائر الاعاشة الى تضعضع جهاز الدولة وفقدان الثقة في الطبقة الحاكمة .

وليس لدي ما يحملني على الشك في نزاهة الوزير. فالتحقيقات

التي جرت لم تتناوله بالذات،بل تناولت بعض الموظفين. ورغم كون التقرير الذي رفعته اللجنة المكلفة بالتحقيق لم يشمل الا بعض القضايا التي ثارت حولها التقولات والشبهـات ، فلم تاخذ الحكومـة بذلك التقرير ولم تدن احدا من الموظفين الذين آخذهم ذلك التقرير على سوء تصرفهم .

على ان الامر الذي لا يمكن لاحد انكاره ، هو ان توزيع الكوتا بين التجار المستوردين ، وكثيرا من الصفقـات التي عقدتها وزارة الاعاشة ، لم تخل من الريبة ومن سوء التصرف . وقد استغل كثير من موظفي تلك الدائرة ما كانوا يتمتعون به من سلطات لا يحاسبُهم عليها ولا يستطيع ردعهم عنها سوى رئيسهم الوزير . وقد اثرى بعض التجار بفضل ما كانوا يحصلون عليه من منح وامتيازات تجود بها عليهم وزارة الاعاشة ، في وقت كان التصدير والاستيراد منوطا بسبب الحرب العالمية ، برخص خاصة تمنحها تلك الوزارة لمن كان مقربا لدى الرئيس او الوزير او الموظف ، او كان لا يتورع عن سلوك اساليب غير شريفة للعب من ذلك المنهل .

واذا اضفنا الى ذلك ما كانت وزارة الاعاشة تقوم به من منح القطع النادر للمحاسيب والانسباء والانصار مـن التجار والنواب وغيرهم ، ومن منعه عن غيرهم ، دون ان تكون ثمـة قاعدة ثابتة تعطي بموجبها الرخص والمنح ولا تدع مجالا لسوء الاستعمال والتحيز والنفع الخاص، لوجدنا للساخطين عذرا في رفع اصواتهم احتجاجا واعتراضا ، سواء كانوا في صفوف النواب اصحاب الحق في مراقبة اعمال الحكومة ، او من التجار اصحاب الحق في المطالبة بتطبيق العدالة والتساوي في الحصول على ما هم بحاجة اليه من رخص استيراد او قطع نادر .

وكما كـان الرئيس الجابري يشد ازر سـاطع الحصري في متابعة تطبيق برامجه ، فانه كان يسدل ستار حمايتـه على وزارة الاعاشة بوزيرها وسائر موظفيها ويستنكر كل صوت يرتفع محتجا او مطالبا بتحقيق واصلاح . وكثيرا ما كان النقاش يشتد في مجلس الوزراء بيني وبين الوزير المسؤول ، فيتداخل رئيس المجلس بشتى الوسائل لوقف الجدال وتهدئة الخواطر دون ان ياخذ بناصري او يعير اهتماما للتقارير التي كنت اضعها بذكر ما يصل الى علمي من المفاسد وبطلب اصلاح الحال .

واريد ان اثبت هنا بشكل لا يدع سبيلا للتاويل وسوء التفسير

ان سعد الله الجابري كان شخصا فوق اية شبهة من حيث النزاهة وطهارة اليد . ولا يخطرن ببال احد ممن يقرأون هذه الاسطر انني اشرك المرحوم الجابري ، كثيرا او قليلا ، بمساوىء وزارة الاعاشة، او ان امسه بتهمة او حتى بشبهة . ولكنني لا ابرؤه من نقيصة يشاركه بمثلها الكثيرون ممن تولوا الحكم في بلادنا ، وعلى راسهم الرئيس القوتلي . فهم مصابون بداء الحزبية وبعلة « أنصر اخاك ظالما او مظلوما » ، اذ كانت الروح الحزبية الضيقة تجعلهم مدينين بمناصرة اخوانهم في الحزب ورفاقهم في الجهاد الوطني وترويج اعمالهم ومساعدتهم في اغراضهم ، سواء كانوا على حق ام لا ، وسواء كانت خدماتهم سابقة او مرتقبة في المستقبل . وكذلك كانوا يرون لزاما عليهم ان يمنعوا الاذى عن رفاقهم ولو كان الاذى مستحقا . وكانت هذه العقلية سبب النزاع المستمر بيني وبينهم في جميع الادوار ، ليس لانني غير منتسب لاي حزب فحسب ، ولكن لانني لو كنت حزبيا لما كانت الحزبية لتعميني عن رؤية الحقائق كما هي ، وعن مؤاخذة المسيء بسيئاته ، وعن ايصال الحق الى صاحبه ايا كان . تلك هي خطتي في جميع الوظائف التي وليتها . وقد سبب لي هذا التمسك بالمبدأ متاعب كثيرة ومشاكل عديدة وابعادا عن الوزارة ورئاستها مرارا . ولكنني لست نادما ولا لائما نفسي . فان اية خسارة في هذا السبيل لا تعادلها ، في قليل او كثير ، راحة الضمير التي اشعر بها لاعتقادي اني ارضيت الحق والعدل وخدمت المصلحة العامة ، غير مكترث باضاعة الفوائد على غير مستحقيها ولو عمدوا الى اضراري وازعاجي . وخير مكافأة التمسها هي ان يقول احد الناس عني انني عادل ومعط الحق لصاحبه دون التحيز لصديق او نسيب او زميل . وهذه الثقة لدى الناس هي اغلى ما يقبضه الحاكم اجرا على عمله وجهده . وهي لا تقوم بمبلغ من المال . فالمال زائل والجسم فان . لكن السمعة الطيبة باقية يفتخر بها المرء طيلة حياته ، ويورثها اولاده واحفاده غير مجزأة فيما بينهم ، ودون ان يدفعوا ضريبة الارث عنها .

بقي علي ان اذكر ما قمت به من الاعمال في وزارة المالية .

نشاطي في وزارة المالية

لقد كان استلام دوائر المصالح المشتركة من قبضة الافرنسيين واقامة دوائر سورية محلها ، العمل الابرز في عهد وزارتي . وقد

تناولت هذا البحث مفصلا في قسم خاص من هذه الذكريات .
وكذلك فقد افردت بابا خاصا لذكر كل ما يتعلق بالنقد السوري
وفك ارتباطه عن الفرنك الفرنسي ، فليراجع في محله . وكان في
طليعة الامور التي اخذت القسم الكبير من وقتي ، والقسم الاوفر
من جهودي وعنائي ، تحضير ميزانية الدولة لعامي ١٩٤٤
و ١٩٤٥ . فقد كانت ميزانية عام ١٩٤٣ ، الذي استلمنا الحكم
بمنتصفه الثاني ، لا تزيد ارقامها عن ٤٩ مليون ليرة سورية .
وعندما انجزت وضع ميزانية ١٩٤٤ بلغت ارقامها ٧٠ مليون
ليرة سورية . كانت اول ميزانية للدور الاستقلالي ، فاراد بعض
النواب ان يظهروا وجودهم ويبرهنوا على بأسهم وسلطانهم .
فاقترحوا رد الميزانية اجمالا قبل الدخول في درسها لدى اللجنة
المالية ومناقشة ابوابها وارقامها . وحجتهم في ذلك ان الميزانية
عادة هي برنامج الحكومة في اعمالها للسنة القادمة ، وان ما
قدمته لم يكن الا متابعة للماضي ولا جديد فيه . وعبثا حاولت
اقناعهم بالعدول عن رأيهم ، مبديا اننا لم نستلم الحكم الا في
اواخر شهر آب بحيث لم يمض على حياة الوزارة اكثر من شهرين
لا نستطيع خلالها وضع برنامج جديد ، الا اذا جاء مبتسرا غير
مدروس درسا وافيا . فالمجال امامنا وسيع في السنة القادمة
للقيام بهذه الدراسات ، حتى اذا تمت ووافق عليها المجلس رصد
لها اعتمادات خاصة . واضفت الى ذلك ان رد الميزانية بمجموعها
على هذا الشكل غير دستوري ولا يمكن ان يفهم منه سوى عدم
الثقة بوزير المالية والحكومة كلها . ولكنني لم اشأ ان اطرح الثقة
بشكل جلي ، قبل استشارة رئيس الحكومة الذي كان مع اكثر
الوزراء في دار الحكومة . فهتفت له بما يدور في مجلس النواب ،
فهرول مسرعا لنجدتي واشترك في النقاش مؤيدا اقوالي . وانتهى
الامر بطرح اقتراح رد الميزانية فرفضته الاكثرية . وتنفسنا
الصعداء لاجتياز الحكومة اول صدام بينها وبين فريق من النواب
كان رشدي الكيخيا اجتذبه لجانبه واتخذه نواة للمعارضة التي
سمت نفسها فيما بعد بحزب الشعب .

ولئن انتصر الجابري في هذه الجلسة بما كان حائزا عليه
من ثقة اكثرية النواب ، فان انشغاله بمهام الرئاسة والشؤون
السياسية العامة في الداخل والخارج استوعب وقته واشغله عن
الالتفات الى شؤون المجلس والحيلولة دون تفشي روح المعارضة

بين النواب وازدياد عـــدد المناوئين للحكومة . وسأفرد لهذا الموضوع بحثا خاصا عند الانتهاء من ذكـــر خلاصة اعمال كل وزارة .

وكان مشروع ميزانية ١٩٤٤ يزيد عن ميزانية ١٩٤٣ بما يعادل ٢١ مليون ليرة ، اسبابها الزيادات التي لم يكن بد عـــن اضافتها على ميزانيات الوزارات .

ولذلك اضطررت للاعتماد على زيادة نسب بعض الضرائب والرسوم كالتبغ . وكذلك كانت الحال في مشـــروع ميزانية ١٩٤٥ اذ بلغت ارقامها ١٢٠ مليون ليرة سورية. وزيدت نسب الضرائب لمقابلة توسيع ميزانية النفقات . والجدير بالذكر في هذا العرض ان النواب عنـــد مناقشة الميزانية كانـــوا باكثريتهم يتقدمون باقتراحات ترمي الى زيادة النفقات دون ان يشيروا الى الناحية التي يطلب منها تسديد الفرق ، سواء كانت بموارد جديدة او بطي بعض النفقات . وكانت اجتماعات لجنة الموازنة ميدانا للنزاع بين النواب من جهة ، وبين وزير المالية ، من جهة ثانية . وكانت تبلغ المجادلات والمناقشات حدا عاليا . ولو ان وزير المـــال اصغى لاقتراحات النواب وطلباتهم لتضاعفت ارقام الميزانية . واغرب ما في الامر ان النائب او اللجنة ، عندما كان يعجز عن تدبير مورد جديد يسد العجز الناشىء عن الزيادات المقترحة في النفقات ، كان يجد الملجأ الوحيد هو زيادة تقدير موارد الضرائب والرسوم عما جاء في مشروع الميزانية ، استنتاجا مما دخل الى صندوق الدولة من ذلك الباب . وكنا نرفض هذه التقديرات غير المستندة على ادلة صحيحة . لكن اللجنة كانت تصر وتقدم تقريرها عـــلى اساس تقديراتها هي لا تقديرات وزارة المالية .

وكان مـدير المالية العام ، السيد حسن جبـــارة ، سندي ومحل اعتمادي في تلك المناقشات . وكانت خبرته وسعة اطلاعه تثيران التقدير والاعجاب . وكنت لا استطيع ضبط اعصـابي من التوتر حينا ، ومنع نفسي من الضحك حينا آخر ، تجاه الجدال العنيف الذي كان يسيطر في الاجتماعات .

وكان موقف السيد جبارة في الدفاع عن خزينة الدولة دفاع البخيل عن ماله ، يثير شعورا يتراوح بين الاعجاب والضحك . وكان النواب يجهلون قوانين الدولة، وخاصة ما كان له علاقة بالضرائب والرسوم ، فيسود جبارة عليهم بغزارة علمه وبوفرة مسرانه

واختصاصه . وكانت حججه قوية في رد مساعي النواب ونظرياتهم . أما الاجوبة والاحصاءات المالية التي كان يعطيها لهم ، فلم تكن خالية من المواربة وبعض التضليل والتحريف . وقصده من ذلك قطع السبل أمام النزعات الطائشة الرامية الى زيادة النفقات واظهار استحالة تلبية تلك الطلبات .

والطريف في الامر انني في بعض الحالات كنت اصدق ما يجيء على لسان السيد جبارة من الارقام والاحصاءات ، فاندفع في مساندته بشدة وارفض بحزم الموافقة على اقتراحات النواب. فيتازم الموقف ، وعندها يهمس لي السيد جبارة بامكان التساهل قليلا فاضحك لاكتشافي مواربته، كما كنت اكتم الضحك في الحالات التي كنت فيها مطلعا سلفا على ما سوف يحاوله من ذر للرماد في عيون النواب ، والادلاء بارقام بعيدة عن الحقيقة . وكان صوته يرتفع بالاعتراض على طلبات زيادة التقديرات ويحمر وجهه وتنتفخ عروق رقبته ويتظاهر بالرغبة في الانسحاب لعجزه عن تمشية الامور على الوجه المقترح. والخلاصة، فان الجبهة التي كانت مؤلفة مني ومن المدير العام السيد حسن جبارة كتب لها النجاح الباهر في ادارة شؤون الميزانية ، سواء بالوقوف امام الكثير من نزعات النواب او بالتوفيق في ادارة امور الدولة المالية والحفاظ على مصلحة خزينتها ، بحيث تراكم فيها ، اواخر ١٩٤٥ ، ما يقرب من خمسين مليون ليرة وفرا صافيا .

والحقيقة الواجب اعلانها هي ان وزارة المالية كانت محظوظة بكبار موظفيها وعلى راسهم امناؤها العامون المتعاقبون السادة حسن جبارة ، وهنري رعد ، وعزت الطرابلسي ، سواء في تخصصهم وعلمهم ومرانهم وحسن ادارتهم ، او في طهارة يدهم واستبسالهم في الدفاع عن مصلحة الخزينة لحد قد يوصف ، في بعض الظروف ، بالامساك والتقتير .

زيارتي للرياض مع جميل مردم

قال لي ذات يوم السيد جميل مردم ، وزير الخارجية ، انه سيسافر الى الرياض لزيارة عاهل المملكة العربية السعودية ، الملك عبد العزيز . فقلت له اني تواق للتعرف الى تلك البلاد ومليكها وأسرته . واخبرت رئيس الجمهورية فلم يظهر ارتياحا لسفري الى الرياض . ولعله كان يقصد ان يحتكر لنفسه معرفة الملك السعودي بالشخصيات السورية . لكنه ازاء اصراري لم يسعه

الا ان يتمنى لي سفرا سعيدا . وبارحنا دمشق بالسيارات الى رياق حيث اجتمع المسافرون معنا ، وهم السيد فخري البارودي وبعض موظفي وزارة الخارجية . وركبنا القطار وتوجهنا الى حلب ومنها الى بغداد ، حيث زرنا سمو الوصي الامير عبد الاله، ومنها ركبنا القطار الى البصرة . وهناك امتطينا السيارات التي كان الملك عبد العزيز ارسلها لتوصلنا الى عاصمة الحجاز . فمررنا بالكويت وتابعنا سيرنا بصحراء موحشة واجتزنا منطقة اسمها (الدهناء) ، تربتها رملية توشك السيارات ان تغوص فيها في كل لحظة ، فلا تقدر على التخلص الا اذا نزل ركابها ودفعوها حتى تخرج من الرمل . واذا اضفنا الى ذلك ما يشعر به المسافر عندما تقفز السيارة وتهبط بالحفر الكثيرة فيرتطم راسه بسقفها ثم يرتمي فوق جاره ، بدت لنا مشقة الرحلة هذه . على انه لم يكن ثمة وسيلة اخرى للوصول الى الرياض ، أذ ان السفر بالطائرة في ١٩٤٤ لم يكن معروفا . وفي المساء وصلنا الى المحل المقرر أن نبيت ليلتنا فيه . ولم تكد السيارات تقف حتى قفز العبيد الذين آرسلوا من الرياض لمرافقتنا في الطريق والعناية بخدمتنا ، وبداوا باقامة صيوان كبير وصيوان آخر اصغر منه . وأشعلوا الحطب وذبحوا الخرفان واعدوا لنا عشاء مؤلفا من الارز واللحم، فاكلنا بشهية جيدة . وكم كان منظر الصحراء الواسعة جميلا ، ونحن حول النار المتقدة ، جالسين على طراريح ممدودة فوق السجاد البديع ، تقدم لنا القهوة والشاي على التوالي ، ونور القمر يلمع في السماء ويسبل على المنظر اشعته الفضية فيبعث الخيال حتى في صدور غير الشعراء ، فما بالك بمن كان مثل فخري البارودي الذي اخذ ينشد الشعر ويتحفنا بحديثه السلس العذب .

وكان السيد جميل مردم قد شعر بانحطاط في جسمه فانزوى في خيمته ، حيث استلقى على السرير . وارتفعت حرارته وقضى ليلته مريضا . اما انا فقد خشيت ان انام في السرير فتلدغني العقارب التي كانت تتجول بيننا بدون وجل ، فتبعث فينا الخوف. لذلك فضلت ان اقضي الليلة ضمن السيارة حيث استرسلت في النوم بدون رغبة .

وفي الصباح تابعنا السفر فوصلنا الى الرياض بعد الظهر والتقينا بالدكتور مدحت شيخ الارض الذي جاء لاستقبالنا ورافقنا

الى القصر ، حيث دعينا للمثول امام الملك للسلام عليه .

والقصر الملكي مؤلف من فسحات واسعة وغرف عديدة وابهاء كبيرة . لكن طراز بنائه المشاد من التراب لم يكن ليدل على عظمته ، لولا ما يشاهده الزائر من الاثاث الغالي والسجاد الفاخر .

وكان القصر دائما يعمر بالامراء وكبار الموظفين والمراقبين والجنود والعبيد ، وكل منهم ممنطق بسيف وخنجر وكأنه في ساحة الـوغى .

مشاهداتي في السعودية وانطباعاتي عنها

ودخلنا البهو الكبير فرأينا الملك جالسا على مقعد وثير بزاوية الصدر اليسرى ، والى جانبه منضدة فوقها آلة الهاتف . وتقدمنا اليه فانتصب واقفا بقامته الطويلة ورحب بمقدمنا واجلسنا الى جانبه . وجلس رفاقنا وحاشيته على سائر المقاعد الموجودة حول البهو . وقد جلب انتباهي ان الامراء ابناء الملك لم يجلسوا بجانبه ، بل قعدوا بجانب الباب بعيدين عن سائر الحاضرين ، اصغرهم سنا ملاصقا للباب والى جانبه اخوانه ، بحسب تقدمهم في السن . كما ان احدا منهم لم يشترك بالحديث بل ظلوا كلهم صامتين متفرجين . وهذه الاصول شاهدتها عند كل امير قمنا بزيارته . فكان صاحب الدار يجلس في احدى زوايا صدر البهو والى جانبه زواره . اما اخوانه فكانوا يجلسون الى جانب الباب ولا ينبسون ببنت شفة . وانهم يعتبرون ذلك من واجبات التأديب التي يتقيد بها الصغير تجاه الكبير . ولا يشذ عن هذه القاعدة حتى الامراء الصغار الذين لا يتجاوز عمرهم العشرين . فكانوا بمجلسهم يتصدرون القاعة ، واخوانهم يلتزمون جانب الباب ولا يشتركون بالحديث مطلقا . ولئن كانت دلائل الاحترام هذه موضع تقدير الزائرين ، فهي تظهر كذلك روح الالفة الصميمة التي يستحسن ان تسيطر على علاقات الاخوان الذين لا يزيد عمر الواحد منهم عن الآخر اكثر من بضعة اشهر او حتى بعض ايام .

ولم تدم مقابلتنا للملك اكثر من ربع ساعة . فاستأذنا منه وتوجهنا الى قصر الربيعة المعد لاقامتنا . وهذا القصر يبعد عن الرياض نحو عشرين كيلومترا . وهو مبني كسائر القصور باللون الترابي . وكان التراب تحتنا وعلى جوانبنا الاربعة وفوق الخشب الذي يعلو راسنا . والقصر مؤلف من عشر غرف تحيط بباحة سماوية . اما بهو الاستقبال فهو الممر الـذي يوصل الى هذه

الغرف حول الباحة . واثاث الغرف لا يتناسب بأي حال مع ما يجب ان يحويه قصر اعد لكبار زوار الملك . وكانت غرفتي لا تحوي سوى سرير حديدي ومنضدة وكرسي . وكانت الغرفة المجاورة فارغة ، في وسطها طنجرة كبيرة تملأ بالماء الساخن للاستحمام . وكان في احدى نواحي الغرفة مرحاض ، وهو فتحة تطلو بئرا عميقة ذات رائحة غير طيبة .

وظل السيد مردم طريح الفراش خمسة عشر يوما قضيناها في شرب الشاي والقهوة ، في القصر ، وفي التجول في المدينة متفرجين . وكنا كلما تجولنا في الازقة نلمس بؤس الاهلين وفقرهم وحالتهم المزرية ونشاهد الاوساخ والقاذورات في الشوارع والساحات ونخترق اسراب الذباب المتطاير ونأسف لهذه الحالة التي لا تطاق ولا تأتلف مطلقا مع ما يجب ان تكون عليه عاصمة المملكة ، والتي لا تشاهد الا في صغرى القرى السورية . اما حجة القائمين على الامر بأن المملكة غيرموفورة الموارد — اذ لم تكن آبار الزيت قد اعطت ثمارها بعد — فانها حجة لا تتفق مع ما يشاهده الزائر من الاسراف الواسع في قصور الملك على المآدب العديدة ، او مع الهبات التي كان يمنحها الملك بسخاء غير محدود لمن ينال منه حظوة او يلتمس منه مآربا .

وفيما عدا الايام التي كنا ندعى فيها للولائم عند الامراء ، فاننا كنا نتناول طعامنا في قصر الربيعة ، فنشاهد في الصباح ورود الخروف المعد للذبح وكيس الارز وتنكة السمن لتأمين اكلنا نحن والعبيد الكثيرون الملتفون حولنا . ولكن حظنا من الطاهي كان سيئا . فالطعام الذي كان يطهيه لم يكن شهيا ، مما دفع احد رفاقنا ، وليد صبحي العظم ، الى دخول المطبخ للاستطلاع ومعرفة اسباب عدم جودة المآكل . فعاد قائلا : « احمد الله على انكم لم تشاهدوا ما شاهدت من حالة الطباخ والمطبخ » . وعكفنا بعد ذلك على الاكتفاء بعلب الكونسروه المسخنة .

اورد هذه المشاهد للمقارنة بين الحالة التي كانت سائدة في ربيع ١٩٤٤ وبين الحالة التي شاهدتها عندما عدت الى الرياض في ١٩٥٠ ، حين لمست البون الشاسع في الترف والاتقان وطيب المآكل ، اذ كانت الدولارات قد فعلت مفعولها وزودت القصور بوسائل الراحة والترف. واستجلبَ الطهاة الامريكيون، واصبحت الموائد تجمع بين الوان المآكل العربية والافرنجية بما يفتح الشهية

ويرغب المدعو في الاقبال على الطعام بنفس مطمئنة .

عادة الملك السعودي في استقبال زائريه

وبعد ان استعاد السيد مردم صحته ، تجددت المآدب احتفالا به . لكنه لم يستطع مقابلة الملك لانه كان قد غادر الرياض الى الفسحة الربيعية في الصحراء . فودعنا الامراء وتوجهنا الى روضة التنهاد حيث مقر الملك . وهذا المقر مؤلف من مئات من الخيم موزعة في ساحة طولها نحو عشرين كيلومترا ، وعرضها لا يقل عن ذلك . اما مركز اقامة الملك فهو مؤلف من عشرات الخيم الكبيرة ، منها ما هو معد لسكنه هو وزوجاته واتباعه ، ومنها ما هو معد للاستقبال والولائم وهي مفروشة بالسجاد وعلى جوانبها الاربعة مقاعد وثيرة مغطاة ايضا بالسجاد والمساند . اما الطعام في الخيمة الخاصة فموضوع في عشرات الصحون على الارض ، فيجلس المدعوون حوله القرفصاء ويتناولون بأيديهم ما يختارون من الانواع التي لا تحصى . وكان الملك يجلس على كرسيه ذي العجلات ينظر من اعلى الى جميع مدعويه ويؤانسهم بالكلام ويتحفهم بيده الكريمة بقطع اللحم الكبيرة التي يقطر منها الدهن والسمن فيتلقفونها كمنحة سخية . وبعد الانتهاء من الطعام يغادر المدعوون المكان ويعودون الى خيمة الاستقبال ، حيث يستمعون الى اخبار الساعة يتلوها عليهم ثلاثة موظفين يركعون امام الملك ، اولهم لنقل اخبار القاهرة ، والثاني لنقل اخبار لندن ، والثالث لنقل اخبار برلين . فكان الملك يوقف القارىء بين الفترة والاخرى ليعلق على الخبر ذاكرا ملابساته ونتائجه ويستعين بندمائه وكبار حاشيته (كالسيد خالد القرقني ويوسف ياسين وغيرهما) لتذكيره باسم شخص او بلد يأتي الى خاطره دون أن يسعفه لسانه بذكره . وكان يفقش باصابعه ويقول لاحدهم : « اشنو اسمه يا خالد ... او يا ياسين » . وعندئذ ترى اضطراب المخاطب وتلعثمه ، اذ لا يكون سياق الكلام يدل على الاسم المطلوب فيدفعون باسم تشرشل وروزفلت وستالين وهتلر وموسوليني عفوا ... او يقذفون باسم لندن او واشنطن او برلين او روما احتياطا ، لعلهم يصيبون المرمى وتؤاتيهم الصدفة الى اكتشاف الاسم الذي يفتش عنه الملك وهو مستمر على فقش اصابعه والنظر الى مجاوريه شزرا كلما طال الامد ... فاذا ما عثر احدهم على الاسم ، انفرجت الاسارير وعاد الصفاء الى وجوه حملة العرش .

ثم يؤتى بالفاكهة وانواع الحلويات ، وبعدها يطوف احد العبيد بحنجور العطر الشديد الرائحة فيصب في يدي كل زائر كمية قليلة منه يبقى شذاها بضعة ايام . والطواف بالعطر اشارة للزائرين بالانصراف لم اكن اعرفها . وصدف انني كنت عند الملك في الرياض مدعوا الى العشاء . وعندما طاف علينا صاحب العطر ، لم يخطر في بالي انها الاشارة بانتهاء المجلس ، فظللت اتحادث مع الملك منتظرا ان يقف لاستأذن منه بالانصراف ، وفقا لما اعلمه من التقاليد المتبعة لدى الملوك او الكبار . فعاد صاحب العطور بعد ربع ساعة وصب في ايدينا وجبة جديدة حسبتها زيادة في التكريم . وحانت مني التفاتة الى صديقي الدكتور شيخ الارض فاوما الي بلزوم الاستئذان من الملك فقمت عندها وبارحنا البهو وجاء الي الدكتور وقال لي : « لماذا لم تستأذن عندما طيف علينا بالعطور للمرة الاولى ؟ » فاجبته : « وما علاقة العطور بالاستئذان ؟ » فاعلمني العادة المألوفة فضحكت وضحكنا كلنا للهفوة التي بدت مني وصرت اذا ما دخل موزع العطور على البهو الذي نكون فيه اتنحنح في مجلسي ولا ادعه يكمل طوافه ، حتى اقوم واستأذن بعجلة ظاهرة والملك يبتسم . وكان الدكتور قد روى له قصتي ، فضحك كثيرا وقابل مخالفتي لقواعد البروتوكول المعمول به في بلاطه بدون غضب .

وكان الملك يختار كل سنة منطقة يقضي فيها شهرا او اكثر من اشهر الربيع . وقبل ان ينتقل العاهل الى المكان المختار كانت سيارات النقل الكبيرة تروح وتجيء من ، والى ، الرياض وتنقل الاثاث وادوات المكتب ومعدات الطبخ وغيرها من الامتعة وتنصب الخيام في المراكز المقررة لكل اسرة . وكانت الكهرباء تنار بمحرك خاص ، والمياه تضخ من البئر ، ثم تأتي سيارات العائلة المالكة ، الفخمة منها والعادية . فكان بعضها ذا سدائل داخلية محكمة لحجب السيدات عن اعين الناس . ثم يصل موكب الملك وحاشيته الخاصة فيكتمل الجمع . ويبلغ سكان تلك المدينة بين العشرين والثلاثين الفا فتصبح عاصمة الملك المتحركة التي منها يتصل بأمرائه وعماله بواسطة اللاسلكي . وكان الملك مولعا باللاسلكي ولعا كبيرا ويعتمد عليه لمخابرة عملائه يوميا في كل قرية ليطلع على حالة الامن وانتقال العشائر وما يجري في سائر انحاء مملكته ، كما كان يعتمد على السيارات ويقتني منها

الالوف يستعملها للهدايا ولتأمين المواصلات في بلاده . وكان محقا في اعتماده على هاتين الواسطتين السريعتين ، اللاسلكي والسيارة ، فلولاهما لما تيسرت له السيطرة التامة على انحاء مملكته الواسعة الارجاء .

وكانت الخيمة المخصصة لي في روضة التنهاد مفروشة بأثاث يستغرب وجوده في هذه الصحراء . كان احسن من مفروشات قصر الربيعة في الرياض . فالسرير مغطى بناموسية ناعمة ، والخزانة مفصصة ، والمقاعد مكسوة بالقماش المخملي ، والمرآة كبيرة ، والسجاد العجمي فاخر . وكان الى جانب هذه الخيمة ، خيمة اخرى اصغر حجما ، في وسطها وعاء كبير من النحاس يمكن استعماله كمغطس للاستحمام .

في هذا الجو وعلى هذا الشكل كان يعيش الملك ابن سعود ، محاطا بحاشية لا يقل عددها عن المئة ، وبجيش من الخدم العبيد يحصون بالمئات . وكان يدير شؤون مملكته بنفسه، ويستقبل السفراء والزوار وافراد رعيته . وكانت لذته في هذه الحياة الدنيا ، العطر والنساء والقنص .

وكنا بعد الاستئذان من الملك والخروج من خيمته ، نجتمع في الخيمة المعدة لنا كصالون . فياتي لزيارتنا كبار حاشية الملك وهم السادة : خالد القرقني ، ورشيد عالي الكيلاني ، وخير الدين الزركلي ، والشيخ يوسف ياسين ، والدكتور شيخ الارض . وقد جاء كل واحد منهم من احدى البلاد العربية . فتجمعوا حول الملك يعيشون بكنفه وهو يستشيرهم بأموره ويعهد اليهم معالجة بعض الشؤون . وقد اصاب في استجلاب الكثيرين من ابناء العرب ، كالشخصيات التي ذكرتها وغيرهم ممن يخطر على البال اسمهم ، كرشاد فرعون واسعد الفقيه ، ومن لا يخطر . ولولا هؤلاء السادة لما استطاع ان يدعم اسس ملكه مستعينا بالخبرة التي يتحلون بها . وقد كانت المراكز التي تبواها السادة المشار اليهم ، مجلبة لنفع عميم ، ما كانوا يحلمون بجزء منه لو بقوا في ديارهم الاصلية . على ان الحياة في تلك الربوع القاسية لم تكن محتملة بدون تلك النعم المغرية . وقد اعطوا الملك زهرة شبابهم وكرسوا وقتهم لخدمته ، فليس مستغربا ان ينالوا منه ما نالوا .

لم يكن الغرض من السفر الى الرياض سوى تمتين عرى الروابط بين المملكة العربية السعودية وسورية . ولم تدر ، على ما

اعتقد ، ابحاث في مواضيع معينة بين الملك والسيد جميل مردم ، بصفته وزيرا للخارجية ، رغم انهما انفردا في اجتماع خاص . وكانت زيارة مردم خاتمة مطافه في العواصم العربية . وبعد ما قابلنا الملك مستأذنين بالسفر ، بعث الينا بهداياه . فخصني ، كما خص السيد مردم ، بسيف طليت بعض اجزاء غمده بالذهب ، وبعباءة وكوفية وعقال وسروال وقنباز . وكان نصيب سائـــــر الرفاق الخناجر والساعات اليدوية والعباءات واللباس .

وليس في المملكة السعودية اوسمة ، على ان السيوف المهداة والخناجر تقوم مقامها . وهذه السيوف انواع ، ارفعها قيمة، تلك المطلية بالذهب والمرصعة بالاحجار الكريمة . وهي تهدى للملوك . وما يليها مطلي غمدها بالذهب ، وهي تمنح لرؤساء الحكومات . وقد كان نصيبي احدها عندما زرت الملك ثانية في ١٩٥٠ . ثم يلي ذلك السيوف المحلى بعض غمدها بالذهب وهـــي تعطى للوزراء . اما الخناجر فكذلك تختلف في طلائها وترصيعها بالاحجار الكريمة . وهي تأتي بالترتيب البروتوكولي بعد السيوف . واما الساعات اليدوية فتعطى لكل زائر . ويقال ان ما يستورده الملك من انواع الساعات يقدر بعشرات الالوف سنويا .

واما مرافقو كبار الزوار فيعطى لهم عدد من الجنيهات الذهبية، بالنسبة الى مركزهم .

واما الهدايا التي يمنحها لزوجات كبار زواره ، فهي عقود من اللؤلؤ او غيره من الاحجار الكريمة ، والاقمشة الحريرية الثمينة وعطاءات مالية متناسبة مع مكانة الزوجة . ولا تقتصر هذه المنح على زواره ، فهو يبعثها لزوجات رؤساء الدول وكبار الوزراء ، ولو لم يقمن بزيارته .

والمألوف ان يستصحب الملك او الوزيـــر الذي يأتـــي الديار المقدسة لزيارة عاهل المملكة السعودية ، هدايا تتناسب مع مركزه، في مقدمتها الجواهر والخيول المطهمة ، ومنها العطور والحلويات والفاكهة . وكانت السيارة التـــي ملأناها في رحلتنا ، حاوية انواع الفواكه والخضار ، الى جانب صناديق الروائح العطرية والصابون الفاخر وعلب الحلويات الشامية والملبس وامثالها . وتقتسم حاشية الملك تلك الهدايا فلا يرى ولا يذوق منها شيئا .

ومن لطيف ما علق بذهني في تلك الرحلة اننا كنا في حضرة المليك فسأله السيد مردم عما يقدره لي من عمر ، فحملق الملك في هنيهة

واجاب : « ان عمر خالد يبلغ الخامسة والستين . » فقلت للملك : « لا تحكم يا طويل العمر بمجرد النظر الى راسي الشائب وذقني البيضاء . » فاسترسل الجميع بالضحك . والتفت السيد مردم وقال لي : « لا تعد تقول لنا بدمشق انك اصغرنا سنا . فها هو حكم جلالته لا مرد له . » فقلت للملك ان مردم يكبرني بعشر سنين ، واني اعرفه ذا شارب طويل عريض منذ صغري . فابتسم الملك وقال : « انكم معشر الشوام تصغرون سنكم . » ولم يشأ تصديق قولي باني اكملت العقد الرابع منذ سنة واحدة فقط ، وبان شعر لحيتي الذي ارسلته منذ بارحت دمشق اكسبني في مدة العشرين يوما هذه، لحية بيضاء احاطت بوجهي واتصلت بشعري الشائب فجعلتني ابدو كابن ستين . وانهيت هذا الحديث بقولي للملك : « ارجو من الله ان يسعدني بلقياكم مجددا عندما ابلغ العمر الذي قدرتموه ، وانتم تتمتعون بالعافية والهناء . » وكان ذلكاحسن تخلص من هذه المداعبة اللطيفـــة .

ولم يكن لي نزعة لاطلاق اللحية لولا ان قواعد المجاملة المالوفة تقضي بان يتزيا زوار الملك بزيه ، فيرتدون اللباس العربي ، من قنباز وعباءة وكوفية وعقال ، ويطلقون لحاهم اسوة بجميع سكان تلك المملكة الذين يحتفظون بهذا النوع من اللباس في جميع رحلاتهم الى البلاد الاجنبية ، الا عندما يرتادون محلات اللهو والسلوى فيخلعون تلك الثياب ويرتدون اللباس العادي حتى لا يستلفتوا الانظار .

وكانت الوفود السعودية محط الانظار في جميع الاجتماعات الدولية . ومن يشاهد الامير فيصل السعود ، بقامته الطويلة ، ووجهه المملوء بشرا ، وبردائه العربي البديع ، يخيل اليه انه امام صورة حية للمسيح عيسى بن مريم ، صلوات الله عليه .

وثمة قصة طريفة حصلت مع رفيقنا السيد فخري البارودي، وذلك عندما وصلنا الى البصرة . فقد ذهب وحده الى السوق واشترى كوفية مطرزة بخيوط حمراء . ولعله اختار اللون الاحمر اللامعتفضيلا علىاللون الاسود القاتم التي تطرز به سائر الكوفيات. وعندما وصلنا الاراضي السعودية ولبس كل منا ما كان جلبه معه من اللباس العربي ، خرج علينا البارودي بكوفيته تلك التي انفرد بها دوننا كلنا . فقلنا له : « ماذا صنعت ، وهل انت تريد ان تخلق لنا مشكلة دولية ، ام انت مستغن عن حياتك ؟ »

فحملق فينا وادلى شفته الدنيا وقال : «تضربوا شو ساويت؟» فقلنا له : « ان هذا اللون من الكوفيات لا يلبسه الا الشيعة وهم

مكروهون في المملكة السعودية . فتقليدك اياهم يعرضك للهلاك ، اذ لا يستبعد ان يتجرأ احد الرعـــاع فيقبل عليك ويهوي على راسك بسيفه فيمزق الكوفية ويحرمنا من ابي الحسن ! » وجسمنا لـــه الخطر وكبرناه فخاف سوء العاقبة وقال : « دخيلكـــم ، اعطوني كوفية مليحة فورا . » فلبسها وقال : « تصوروا فخري البارودي يخرج فجاة في الرياض وعلى راسه الكوفية الحمراء ... » ! وكان ينفجر ضاحكا بين الآونة والاخرى عندما يستعيد هذا المنظر .

والقصة الثانية التي حصلت مع البارودي ايضا هي انه عندما وصلنا الى بغداد في طريق العودة ، ابلغنا السيد نور السعيد انه تلقى برقية من دمشق بان والدة البارودي قد توفيت الى رحمة الله، وان اهله يطلبون عودته بسرعة ليحضر جنازتها . فتشاورنا فيما يجبه عمله . ولم يكن ميسورا وصول البارودي الى دمشـــق في الوقت المناسب ، كما ان اخفاء الخبر عنه يؤدي الى حضوره الحفلات التي ستقام احتفاء بنا ولا يجمل به حضورها وامه مرتحلة لدار البقاء ، ولو لم يكن عالما بالخبر . فقررنا احاطته علما . فاخذناه جانبا وبدأنا حديثنا بذكر العالم الفاني ، وان كـــل امرىء علـــى آلـــة حدباء محمول ، الى آخر ما هنالك من المقدمات . فقال البارودي بلهجته المشهورة : « تضربوا ، خوفتوني . مين مات ؟ » فعدنا الى المداورة وكنا خشينا ان يصاب بنوبة عصبية عنـــد تلقيـــه الخبر المشؤوم . ومـــا زلنا نداوره وهو يحاول معرفة اسم الميت حتى وصلنـــا بيت القصيد وارفقنا كلامنا بعبارات التعزية والدعوات الطيبات لروح الفقيدة . فقال لنا : « عين تطرتكم . فهموني بقى . الله يرحمنا ويرحمها اجمعين . » فاشرنا عليه بلبس بذلة غامقة اللون ، فامتثل للامر واضاف الـــى حلته ربطة عنق سوداء . ولكنـــه رفض عـــدم حضور الولائم مدعيا بأنه موفد في مهمة رسمية، وبأن واجب المهمة مقدم على العواطف الشخصية . وعندما وصل بنا القطار الى محطة حلب وشاهد البارودي جموع المستقبلين استمطر من عينيه الدموع واخذ يكفكفها ويمسحها بمنديله ، واتخذ موقفا جديا واستعد لتقبل التعازي ! ولكن ... وهنا المفاجاة : فبدلا عن عبارات التعزية ، استقبله الحاضرون بعبارات التبـــريك والتهنئة ! فاسقط فـــي يده وبدت عليه امارات الذهول ، فقال لنا : « اجن الناس ام انا جننت؟ » فاجاب مردم بك : « اما انت فمجنون من زمن بعيد ! » ولم يذهب ذهوله وذهولنا معه الا عندما عرفنا السبب .ذلك ان والدة البارودي

اصيبت بنوبة شديدة وظن الاطباء انها فارقت الحياة . فأسرع احد ذويها الى دائرة البرق وارسل الى بغداد خبر الوفاة . على ان الله تدارك المريضة بواسع فضله ، فعادت الى الحياة وزال عنها المرض وهي الآن على فراشها في دور النقاهة . فقلع البارودي ربطة عنقه السوداء والقاها ارضا وتظاهر بعودة المرح اليه في حين انه لم يبارحه منذ تركنا بغداد . وانتهز هذه المناسبة لضم المستقبلين الى صدره وتقبيلهم اجمعين ، شبابهم ، وحتى شيوخهم !

وكان رئيس الجمهورية السيد القوتلي قد وصل قبلنا الى حلب فذهبنا فورا الى دار المحافظ للسلام عليه وابلاغه تحيات الملك عبد العزيز . فمكثت يوما في حلب ، ثم عدت الى دمشق ، وقد تركت هذه الرحلة في نفسي اطيب الذكريات .

وقبل ان انهي تسجيل ما قامت به وزارة الجابري تلك لا يسعني الا بيان ناحية كان لاهمالها نتائج سيئة على الوزارة ،وبالتالي على طراز الحكم في سورية .

وذلك ان الجابري اعتد بقوة الشخصيات التي ضمتها وزارته واعتمد على ثقة رئيس الجمهورية ، وبان هذين العاملين كفيلان باستمرار الوزارة في الحكم وبتسيير شؤونها في المجلس . ولم يدر بخاطره ان النواب، ولو كانوا مؤيدين في الاصل ، فهم بشر من طبيعتهم الاعتزاز بكرامتهم. فلا غنى لمن يريد ضمان استمرار تأييدهم وموافقتهم على المشاريع المعروضة عليهم عن محادثتهم ومشاورتهم بها واظهار الاهتمام علنا بما يبدونه من آراء واقتراحات ، سواء كان هذا الاهتمام على سبيل المسايرة او بنية الاخذ بالصالح منها .

اما ترك الحبل على الغارب وعدم الاتصال بهم ، بين حين وآخر ، فمن شأنه افلات النواب من يد الحكومة والسماح للفئة المعارضة بان تحيط بهم وتضرب على وترهم الحساس فتجذبهم الى طرفها.وكان واجبا على زعيمي ذلك الدور،شكري القوتلي وسعد الله الجابري ، ان لا يفترا بزعامتهما وان يقدما على تأليف حزب يضم اغلبية النواب الساحقة لبحث جميع الشؤون قبل عرضها على المجلس ليتخذ نواب الحزب موقفا غير الموقف الذي كنا نجابهه عندما كنا نتقدم بأي مشروع فنسمع من الموالين الخطب المعاكسة وتفلت الاكثرية من يدنا . ولو كان النواب الموالون يجتمعون مع اركان الحكومة قبل ذلك فيطلع الفريقان على النظريات المتقابلة ، لسهل التفاهم على خطة موحدة . فلا تعود البلبلة التي كانت تسود جلسات

المجلس ، تظهر فقدان الروابط بين الحكومة وانصارها .

لكن رئيس الجمهورية ظل حتى ١٩٤٧ مصر على رايه في عدم تأليف حـــزب يضم جماعة الكتلـــة الوطنية ومن آزرهم فيما بعد . ولم يكن سبب عناد القوتلي ناشئا عن سبب معقول ، بل كان مردودا الى حبه تفريق الكلمة بين البارزين في الميدان السياسي والى تخوفه مـــن ان تدور الدائرة عليه اذا تـــوحدت القلوب واجتمعت الكلمة . ولذلك عكف طول مدة رئاسته على ايجاد التفرقة بين كل من الجابري والخوري والحفار ومردم وغيرهم . ولم انجع من هذا الاسلوب . وقد نجح القوتلي فيما رمى اليه وابتعد هؤلاء ، بعضهم عن بعض . ولكنه ، خلافا لما كان ينتظره هو ، اصبح موضع نقمة الجميع عليه . فتوفي الجابري وفي نفسه مرارة . وبلغ الحقد لدى الخوري مبلغا حمله على مناصرة حسني الزعيم . اما الحفار ومردم فقد ابتعدا عنه غاضبين. ولم يدرك القوتلي ان اقصاء تلك الشخصيات عنه وابعادهم الواحد تلو الاخر عن الحكم يفقده دعامات زعامته ويجعله وحيدا ومعرضا للانهيار بسهولة ، بعكس ما لو كـــانوا محيطين به يدفعون عنه الهجمات ويصدونها بصدورهم متحملين مسؤوليات عثرات الحكم دونه .

سوء سلوك القـــوتلي وحزبيته الضيقة

ولكنه ، اصلح الله حاله ، كان يستأثر برايه ويريد فرضه على الكبير والصغير ، ويتدخل في شتى الشؤون ولا يترفع عن التوسط لتعيين جلواذ او كاتب . ولو انه قصر تدخلاته على شؤون البلاد الاساسية ، واغلق بابه بوجه المنافقين والمستغلين اسمه ، وترك للوزراء تسيير سائر الامور على مسؤوليتهم الخاصة ، لتجنب النقمة التي امست اجماعية ضده في اواخر حكمه ، ثم تجلت عند حدوث انقلاب اذار ١٩٤٩ في انصراف جميع الناس عنه . فلم يرتفع صوت بالدفاع عنه ، لا سرا ولا علنا ،حتى اصوات الذين ترعرعوا في حضنه ايام حكمه ونالوا من عطفه وماله ما لا يحصى .

فبينما كان رئيس الجمهورية والوزراء غارقين في مهام الدولة ومعالجة الشؤون السياسية الهامة وادارة مصالح الحكومة ، كان النواب المعارضون يزدادون عددا ويحكمون امرهم لعرقلة اعمال الحكومة ويشنون على الوزراء الحملات القاسية ، بنسبة ما كانوا يجدون في اعمالهم من الهنات التي يتخذونها وسيلة لتركيز هجماتهم عليهم . وكان المرحوم مظهر رسلان عرضة لاعنف الحملات . فكانت الجلسات العديدة تنتهي دون ان يدور البحث في اية مادة من مواد جدول الاعمال ، والنواب المناصرون ساكتون يتفرجون ويستمعون

الى ما يناله اصدقاؤهم الوزراء من توبيخ وتجريح واتهامات عنيفة ، دون ان تظهر من احدهم بادرة للدفاع عن ذلك الوزير المهاجم ، بحيث يضطر رئيس الوزراء والوزراء لحمل عبء الدفاع لوحدهم. فيتراءى لمشاهدي هذه الجلسات وسامعي هذه المناقشات ان النواب بمجموعهم في جبهة،وان الوزراء في جبهة اخرى. وينتقل هذا الشعور الى افراد الشعب بالاطلاع على ما تنشره الصحف في اليوم التالي ، من وصف الجلسات وذكر ما جاء على لسان النواب المهاجمين . فيتبادر للذهن ، بطبيعة الحال ، ان المجلس باجمعه ضد الحكومة ، وبانها تسيء في اعمالها الى مصلحة البلاد ، بدليل عدم قيام واحد من النواب لتأييدها والدفاع عنها .

والمرة الوحيدة التي احكمت الحكومة خطتها ودافعت عن كيانها لم تكن في عهد وزارة الجابري هذه ، ولكن في عهد وزارة الخوري الثالثة التي تألفت في آب ١٩٤٥ . كنا اثنين وخمسين نائبا اجتمعت كلمتنا وهاجمنا وزارة الخوري الثانية بشخص احد افرادها، السيد جميل مردم . وقدمنا لرئاسة المجلس عريضة موقعة من قبلنا اعلنا فيها عدم ثقتنا بالوزارة ، فاضطرت للاستقالة . فالفنا وزارة جديدة برئاسة الخوري ، رغم ارادة رئيس الجمهورية شكري القوتلي ، فتوقعنا بطبيعة الحال هجوما عنيفا من نواب المعارضة ، كالكيخيا والملقي، الذين التفوا حول مردم. فنظمنا مؤيدينا وواجهنا المجلس في جلسة الثقة . وبدأ المعارضون هجومهم ، فقابله النواب المؤيدون بالهجوم المعاكس . ولم يكتفوا بالدفاع عنا ، بل تحدوا المعارضين واظهروا مساوئهم . وكانت خطب الفريقين من اعنف ما سجلته محاضر الجلسات القاسية الجارحة . وهكذا اضفنا الى فوزنا بالثقة نصرا آخر باثبات موجوديتنا وعدم الخنوع امام المعارضين ، بل القينا عليهم درسا لم ينسوه . ولو كان الجابري عمل على تنظيم علاقات حكومته بالمجلس ووحد كلمة مناصريه من النواب وعهد لاحد وزرائه احكام الامر واعداد العدة لصد هجمات النواب المعارضين بهجمات مقابلة تعدد مخازيهم وعيوبهم ، لما كانوا استولوا على ساحة المجلس والصحف والشارع ، ولاضطروا لحصر معارضتهم ضمن حدود اللباقة واللزوم .

في اليوم الثاني عشر من ايلول ١٩٤٤ كانت جلسة مجلس النواب منعقدة بحضور جميع اعضاء الوزارة ، واذ برئيسها السيد سعد الله الجابري يعتلي المنبر ويلقي ، طوال ساعة من الزمن ،

خطبة اشبه بخطبة الوداع ، عدد فيها اعمال حكومته ، ثم انتهى باعلان عزمه على التوجه الى القصر الجمهوري لابلاغ الرئيس استقالة الحكومة . ثم نزل عن المنبر وخرج مسرعا الى سيارته . فلحقناه ونحن غير قادرين على اخفاء معالم الاستغراب والاستياء التي علت وجوهنا ، لما بدر من الجابري دون اطلاعنا مسبقا .وعندما اكتمل عددنا في القصر ، قدم الجابري استقالته الشفهية للرئيس الذي لم يبدر منه الا استغراب مصطنع . فشكر الحكومة على ما قامت به من جليل الاعمال — حسب العادة المتبعة — وطلب الى اعضائها الاستمرار في ادارة الاعمال ، ريثما تؤلف الوزارة الثانية . فاجابه الجابري بما يناسب المقام ، من عبارات المجاملة واستأذن بالانصراف دون ان يبدي الاسباب التي دعته للاستقالة ودون ان يسأله رئيس الجمهورية عنها ، حتى خيل الينا انهما متفاهمان على ذلك قبيل جلسة المجلس . اما الوزراء فكانوا ينظرون الواحد الى الآخر مستطلعين ، ولكن احدا منهم لم يكن يدري من الامر شيئا . وخرجنا خلف الجابري فسألناه — وهو على وشك امتطاء سيارته — عن الدواعي والمسببات فاجابنا : «هكذا احسن. . . هكذا احسن. .» واستودعنا وركب السيارة واسرع في الرحيل. وكان موقفنا، ونحن على باب القصر وموظفوه حولنا،ادعى الى الهزء منه الى الجد. ولم يتملك بعض الوزراء من اعلان استيائهم من عدم المبالاة وقلة اللياقة اللتين ظهرتا من الجابري في الاستقالة دون التشاور مع زملائه واعداد خطة تجنب الوزارة ذلك الموقف المضحك الذي وجدت نفسها فيه عندما كان الرئيس يعلن على المنبر عن عزمه على الاستقالة وهم يتطلعون اليه مستغربين والى بعضهم متسائلين ... ونواب المعارضة يمسكون ضحكات الاستهزاء وعلائم الارتياح .

وحتى هذه الساعة ، لم استطع ادراك الاسباب الحقيقية لانسحاب الجابري من رئاسة الوزارة . فلا هو اسر بها ، ولا رئيس الجمهورية صرح بها ، ولا اخوانه والمقربون اليه افصحوا عنها . وبقيت الدوافع طي الكتمان في صدور المطامين .

وفي اليوم التالي تناول رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء طعام الغداء عندي في دمر . ولم يدر اثناء الطعام ولا بعده اي حديث يتعلق بالازمة الوزارية ، بل كان الحديث حديث مباسطة بين اصدقاء لا يتحمل احدهم اي عبء من اعباء الدولة الثقيلة . وعندما ودعت رئيس الجمهورية ، اسر في اذني ان آتي في المساء .

فلما وصلت الى القصر وجدت السيد فارس الخوري والسيد جميل مردم . ثم حضر السيد عبد الرحمن كيالي ، فاعلن الرئيس تكليفه السيد فارس الخوري بتأليف الوزارة، وبأن النية منصرفة الى جعل عدد اعضائها اربعة فقط وهم الحاضرون ، على ان يتولى السيد الخوري وزارة المعارف والداخلية بالاضافة الى رئاسة الوزراء ، والسيد جميل مردم وزارتي الخارجية والزراعة ، والسيد عبد الرحمن كيالي العدلية والاشغال العامة ، وان اتولى انا وزارة المالية والاعاشة .

ويظهر ان هذا التوزيع كان مبيتا قبل حضوري ، فابديت رغبتي في الاكتفاء بوزارة المالية دون الاعاشة . ولكن الرئيس اصر اصرارا شديدا لم يسعني في النهاية مخالفته الا بشرط تعيين السيد عارف النكدي مديرا عاما للاعاشة ، وان يطلق يدنا في تنظيف دوائرها من الذين اساؤوا استخدام وظيفتهم ، وفي اتباع خطة مستقيمة والقضاء على الالتماسات وسوء التصرف .

استقالة حكومة الجابري واشتراكي في حكومة الخوري الاولى

وصدرت المراسيم بتسمية اعضاء الحكومة الجديدة في ١٤ ايلول ١٩٤٤ . وتقدمت الحكومة الى المجلس ببرنامجها ونالت الثقة على اساسه . ثم استدعيت السيد النكدي وعرضت عليه المديرية العامة لوزارة الاعاشة. فاشترط صدور قانون بايجاد محكمة خاصة تنظر في جميع الشؤون المتعلقة بها ، سواء من حيث المخالفات او من حيث معاقبة الموظفين وغير ذلك ، على ان تكون مؤلفة من حاكم فرد ، لا اعتراض ولا استئناف ولا تمييز لاحكامه . فوافقته على رايه ، وقلت له اني باختياري اياه اظهر رغبتي في ان تكون ادارة هذه الوزارة في يد نزيهة صارمة تضرب المسيء ايا كان وتوزع الكوتا بحسب الاستحقاق ، لا ارضاء لزيد وعمرو ، واني اطلق له اليد في كل هذه الامور على ان يستشيرني في الشؤون الاساسية الهامة . فاعلن النكدي قبوله هذه الوظيفة ، ثم ارسل الي فيما بعد مشروع القانون الخاص بالحاكم الفرد فعرضته على مجلس الوزراء . وبعد موافقته ، بعثته الى مجلس النواب مع طلب الاستعجال .

وقد اثار هذا المشروع معارضة بعض النواب ، خارج صفوف المعارضة المؤلفة من السيد رشدي الكيخيا ورفاقه ، الذين ارتاحوا لاستلامي وزارة الاعاشة ولتعيين عارف النكدي مديرا عاما لها . واظهروا اغتباطهم بالمسلك الذي سلكناه في تنظيف الدوائر باخراج الموظفين المشبوهين ، وابدوا اطمئنانهم الى الايدي النظيفة التي

سلمت اليها هذه الوزارة .

والقى كل من السيدين سعيد الغزي وصبري العسلي خطابا ضد مشروعي متحججين بأن نظام الحاكم الفرد غير موجود في قضائنا، وبانهما يخشيان صدور احكام جائرة لا سبيل للاعتراض عليها لانها مبرمة . وشعرت بان فريقا كبيرا من النواب سوف لا يؤيد المشروع ، سواء كان ذلك مسايرة لفكرة ضرورة تمييز احكام الفرد ، او مشايعة للسيد مظهر رسلان الوزير السابق للاعاشة ولبعض من كان يجني من الطرق الملتوية ارباحا كبيرة .

وعندما ادركت حراجة الموقف وامكان رد المشروع برمته ، وقفت خطيبا وقلت باني لم اقبل تولي وزارة الاعاشة الا لتحسين اوضاعها والضرب على ايدي المستغلين ، موظفين كانوا ام تجارا ، وان الفائدة لا تحقق الا بسرعة انجاز القضايا لدى حاكم فرد تنفذ احكامه فورا بدون التطويل الذي يفضي اليه الاعتراض والاستئناف والتمييز . واردفت ذاكرا ما تتذمر منه البلاد من تصرفات سابقة ورد كثير منها على السنة النواب انفسهم ، فضلا عن الرغبة الاجماعية في اعادة الثقة الى النفوس وجعل الاستحقاق والعدالة اساسا لتسيير شؤون الوزارة وتوزيع الكوتا ومراقبة التقيد بالاسعار المحددة للسلع . واعلنت عن قبولي تعديلا واحدا في المشروع يتضمن تمييز الاحكام . وفي ختام كلمتي صرحت باني اطرح الثقة الخاصة في شخصي على المجلس ، فان وافق على المشروع بقيت وزيرا للاعاشة وان رفضه قدمت استقالتي منها فورا .

وكانت هذه هي المرة الوحيدة في تاريخ مجالسنا النيابية التي طرح فيها احد الوزراء الثقة بنفسه واشترط لبقائه وزيرا موافقة المجلس على مشروع تقدم بـه .

فطلب احد النواب رفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة ، فرفعت . وبدأ بعضهم يلتف حولي لحملي على تعديل موقفي والبحث في تغيير بعض مواد المشروع وفقا لما كانت اللجنة القضائية للمجلس اقرته في تقريرها . فاصررت على عدم ادخال اي تعديل سوى تمييز الاحكام . وعدنا إلى الجلسة ، وطرح الرئيس تقريرا للجنة وفيه تطلب رد المشروع ، فوافقت اكثرية النواب على الرد ، واعتبر ذلك اقرارا ضمنيا لمشروعي . فاجلت الجلسة للغد ، لتتمكن اللجنة من الاتفاق على ادخال نص جواز التمييز ، وهكذا اقره المجلس ، كما هو ، في الجلسة اللاحقة .

وقال لي بعض النواب الذين عارضوا المشروع : « انك ،والله، احرجت موقفنا احراجا ما بعده احراج ! » قلت : « كيف ذلك ؟ » فقالوا : « والله ، ما كنا لنتردد في التصويت ضد المشروع فنتخلص منه ومنك ، لولا ما حسبنا له حسابا كبيرا من نقمة الناس علينا لاسقاطنا وزيرا يريد اصلاح دوائر الاعاشة واقصاء عناصرها الفاسدة فيعتبروننا من جماعة المفسدين الحائلين دون تسيير الامور على وجهها الصحيح .ولكننا سنتحين الفرصة المناسبة وننتقم منك . » فشكرتهم على صراحتهم وقلت لهم : « اذا وجدتم فيّ انحرافا او تحيزا فلكم ذلك . » وبالفعل ، فقد تضافروا على اقصائي عن الوزارة في شهر نيسان اللاحق ، على ما سيأتي ذكره فيما بعد .

الحملات ضدي ومرقلة مشاريعي الاصلاحية

وكانت اول حملة وجهوها الي هي تقديم استجواب للحكومة عما اذا كان رئيسها ووزير المالية فيها قد قدما استقالتهما من عضوية شركة الشمينتو وشركة المغازل والمناسج ، وفقا للمادة الدستورية التي تحرم الجمع بين عضوية الشركات المساهمة والوزارة . وكان موقفنا غير مشوب بأية شائبة ، اذ كان انسحابي من العضوية المذكورة قد جرى منذ دخلت وزارة الجابري . وكذلك كان الرئيس الخوري الذي ترك العضوية منذ صدور المرسوم بتعيينه رئيسا للوزارة. فأعلن المشار اليه ذلك في الجلسة بحدة ظاهرة. وتلا رئيس مجلس النواب كتابي شركتي الشيمنتو والمغازل الموضحين بأنني انفككت عن العضوية منذ ١٩ آب ١٩٤٣ ولم اقبض اي تعويض من ذلك التاريخ . فاستوضح النواب المغرضون ـــ وكانوا من جماعة الجابري الحلبيين ـــ عما اذا كنت قد قدمت استقالة خطية ام تركت العضوية تركا عمليا فحسب . فاجبتهم على الحاحهم غير اللبق بانه، سواء كانت الاستقالة خطية ام شفهية ، فليس ثمة مآخذ عليها من حيث توافق مسلكي مع نص المادة الدستورية التي تحرم الجمع وتمنع الممارسة . فلم يستطع اولئك النواب الا السكوت والرضوخ امام الحقائق الراهنة .

ولم يكف النواب عن التحرش بي واعلان استنكارهم الصلاحيات الواسعة التي تمنحها لوزير الاعاشة ، المراسيم الاشتراعية النافذة المفعول ، ويطلبون الحد منها . في حين انهم لم يكونوا يستكبرون تلك الصلاحيات عندما كان سلفي متوليا شؤون الوزارة .

ويلغ الامر باحد النواب الى حد قبض مبالغ شهرية من احدى الشركات الصناعية الكبرى بحلب ليعمل في المجلس على معارضة

وزير الاعاشة ومضايقته حتى يغض النظر عن مخالفاتها المتكررة للتسعيرة الرسمية .

وكنت رغم هذه المعارضة المستمرة وتلك المشاحنات المملة سائرا في سبيلي ادرس كلفة الانتاج وافرض تسعيرة البيع واراعي فيها فائدة المنتج المعتدلة ومصلحة المستهلك المضطر ، بسبب الحرب القائمة وصعوبة استيراد البضاعة المماثلة ، الى شراء تلك المنتوجات المحلية ولو باسعار باهظة . وقضيت على الجشع الذي اعترى اصحاب معامل الغزل الذين رفعوا اسعار الربطة الى مائة وستين ليرة سورية ،وذلك بتخفيض السعر الى ثلاثين ليرة سورية واجبارهم على بيع الكميات التي تطلبها معامل النسيج على هذا الاساس .

اما عن الانسجة الشعبية التي كانت اللجنة المختصة في القاهرة خصت بها سورية ، فقد دعونا جميع تجار هذه الاصناف والفنا منهم شركة خاصة استوردت هذه الكميات من البلاد الاجنبية، ثم باعتها الى الاهلين بالاسعار المقررة ، بينما كان القائمون على شؤون الاعاشة قبلا ، يمنحون هذه الكوتا الى من يختارونهم من التجار الملتمسين ، ولا يراقبون بيع تلك البضاعة باسعار متهاودة . فجنى اولئك التجار الارباح الطائلة ، ودفع المستهلك المغلوب على امره اسعارها اضعاف اضعاف كلفتها .

وآخر صدام جرى بيني وبين كتلة النواب الغاضبين ، كان بسبب صفقة من الحرير الاصطناعي استوردها احد تجار حلب ، وكان هو نفسه نائبا . ولما وصلت البضاعة الى حلب امرت بتنفيذ معاملات الشراء الجبري التي كانت القوانين النافذة تجيزه ، فتدفع وزارة الاعاشة لصاحب البضاعة ثمنها الاصلي مع اضافة ربح معتدل .

وكانت الصفقة كبيرة جدا تدر على صاحبها ارباحا عظيمة ، فيما لو لم تأخذها وزارة الاعاشة ، او لو اكتفت بأخذ قسم منها فقط . وجاءني ذلك النائب صاحب البضاعة وبدأ يطلب صرف النظر من قرار الشراء الجبري ، فرفضت . فأخذ يحاول حملي على قبول طلبه برمته او الاكتفاء بقسم منه . فظللت مصرا على تنفيذ القرار كما هو . فانصرف الى زملائه النواب ، فصاروا يلاحقونني جماعات وفرادى ويوسطون اصدقاءهم من الوزراء . ولما يئس صاحب البضاعة من الوصول الى غرضه ، جاءني عارضا دفع مليون ليرة سورية لتخليص بضاعته من يد الاعاشة . فلما سألته لمن تريد دفع

هذا المبلغ ، اجاب متلعثما : « تبرعا الى الجيش . » فاجبته بان ليس لدى الحكومة حتى الآن جيش تنفق عليه . وبفرض وجوده فان ميزانية الدولة كفيلة بتأمين حاجاته دون ان يكون ثمة داع لقبول هذا التبرع لقاء مخالفة القوانين. واضفت على ذلك قولي بأن الدولة لا تريد الاثراء من طريق بيع البضاعة باثمان عالية ، بل تريد توزيعها على المعامل بسعر معتدل حتى تبيعها بدورها الى المستهلك باسعار مقبولة . ولهذا فان عرض التبرع غير مقبول ، ولا بد من الاستيلاء على صفقتك بسعر كلفتها مع اضافة ربح قانوني لقاء جهودك في استيرادها . وصرفته وهو غاضب حانق .

وذهبت لمقابلة رئيس الجمهورية ورويت له ما جرى . ففكر قليلا وقال : « ان المليون ليرة مبلغ لا يستهان به . فلو اخذناه منه لسددنا فيه ثغرة في ميزانية الدولة » . فقلت له : « اذا اردنا السير في هذه الخطة فاننا نكون قد عملنا كما يعمل اولئك التجار الجشعون، فيثرون على اكتاف المستهلك المسكين ولا يبقى عندئذ اي لزوم لوزارة الاعاشة ولا اي مبرر لما ندعي من رغبة في تخفيض اسعار المعيشة على قدر الامكان والحؤول دون ارتفاع الاسعار . »

واصررت على الاستمرار بخطتي ، فسكت الرئيس .

واشتدت على الإثر حملات النواب على الوزارة (في الكواليس) وطاش سهم ذلك الفريق المؤلف من صاحب صفقة الحرير الاصطناعي ورفاقه . ولم تكن الاسباب التي تذرعوا بها في هذه الحملة السبب الحقيقي المذكور اعلاه ، لكنهم ادعوا بان الحكومة لم تعد متمشية مع رغبات المجلس ، وبان لا بد من تعديل في الوزارة ليشترك فيها ممثلو الاكثرية فتصبح اكثر انسجاما مع روحية النواب . وكان رئيس الوزراء السيد فارس الخوري ذا طبيعة لا تحب المصادمة والاخذ والرد ، فلا يتمسك براي يبديه او بشخص يسانده اذا ما بدت ضد ذلك الراي او الشخص معارضة . فكان يقول دائما « هيك بيصير . . وهيك بيصير . » اي سيان لديه هذا الامر او ذاك ، او هذه الخطة او تلك .

فلما شعر بان كثرة من النواب سيعملون ضد الوزارة اظهر رغبته في الاستقالة ، تخلصا من المشاحنات في المجلس . فاصررت بالاتفاق مع السيد جميل مردم على مواجهة الموقف بدون تخاذل ، ومجابهة النواب بدون وجل . ورأينا ان ليس في خطتنا ولا في اعمالنا ما نستحي من الدفاع عنه ، واننا مستعدون لمقارعة الحجة بالحجة ،

ويدنا ولله الحمد نظيفة وجبهتنا ناصعة . فليس من داع للتهرب امام بعض النواب المغرضين ، لا سيما اننا نستطيع ان نوضح الامور ونطلع بقية النواب وافراد الشعب على اسباب الحملة الحقيقية ، فيندى جبين المفتري ويبيض وجهنا . لكن الخوري ظل على رايه مفضلا تجنب المشاحنات والمصادمات وقدم لرئيس الجمهورية استقالته .

اعادة تشكيل الوزارة واقصائي منها

ولما بدا رئيس الجمهورية باستشاراته لتاليف الوزارة الجديدة، ابلغه اولئك النواب انهم يرفضون منح الثقة لاية وزارة اشترك فيها. فحسب الرئيس لهذا الموقف حسابا . وخشي فارس الخوري أن لا تنال الوزارة التي كلف بتاليفها مجددا ثقة اكثرية المجلس ، فوافق على اقصائي منها واختار السادة :

جميل مردم : وزيرا للخارجية والدفاع الوطني ، سعيد الغزي: وزيرا للعدلية ووزيرا للاعاشة بالوكالة ، نعيم الانطاكي : وزيرا للمالية ، صبري العسلي : وزيرا للداخلية ، حكمت الحكيم : وزيرا للاشغال العامة ، احمد الشرباتي : وزيرا للمعارف .

(ملاحظة : استقال السيد سعيد الغزي من وكالة الاعاشة فعين السيد حسن جبارة وزيرا لها بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٤٥ .)

وكنت منذ استقالة الوزارة اعتكفت في منزلي بالغوطة ، فلم ابارحه حتى تالفت الوزارة الجديدة . وطلب الي رئيس الجمهورية الحضور اليه ، فزرته في اليوم ألثاني . وبدأ على عادته حديثا طويلا تضمن الاسف على حرمان الحكومة الجديدة من جهودي . واطنب في اعمالي كثيرا وختم حديثه راجيا ان لا يكون تركي الوزارة داعيا الى عدم استمرار جهودي في العمل العام ، لا سيما اني كنت اظهرت رغبتي في الاعتذار عن الاشتراك في الحكم ، وان الايام القادمة ستراني مجددا في المناصب العالية ، الى آخر ما هنالك من الكلام المعسول الذي الف استعماله في المواقف المماثلة . فاجبته باني لست غاضبا على ترك الوزارة ولا آسفا ، ولكنني اريد تصحيح ما جاء على لسانكم من انني اظهرت رغبتي في عدم الاشتراك في الوزارة الجديدة ، اذ ان احدا لم يكلفني لارفض . ولو كان عرض علي امر الاشتراك ، لفكرت في الأمر من حيث خطة رئيس الحكومة تجاه النواب. واردفت قائلا بانني اعلم سبب اقصائي، وفخامتكم تعلمونه. فانتفض الرئيس قائلا بأنه لا يعلم شيئا» . واضاف : «ماذا كان الغرض من السائك ؟ فالوزارات المتعاقبة لا يشترط فيها ان تضم جميع

اعضاء الوزارة المستقيلة ! » قلت له : « هذا القول الاخير صحيح.. لا استغربه ... واما جهلكم سبب حملة النواب علي واشتراطها على السيد فارس الخوري عدم اشتراكي في الوزارة ليمنحوها الثقة، فامر استبعده ، لا سيما اني كنت عرضت عليكم قضية صفقة الحرير الاصطناعي وما رافقها من ملابسات وما ادت اليه من تكتل اكثرية النواب ضدي . »

وتمسك الرئيس بانه خالي الذهن من انباء تلك المناورات . فقلت له : « على كل حال ، فالامر انتهى الآن . وتألفت الوزارة الجديدة بدوني . فان كان ثمة امر آسف له ، فليس اني ابعدت عنها، بل لان وزارة الاعاشة بالوكالة سلمت الى محامي ذلك النائب صاحب البضاعة المعهودة ! » قال : « كيف ذلك ؟ » قلت : « قبل ان تستقيل الحكومة زارني نائب دمشق السيد سعيد الغزي وقدم لي باعتباره وكيلا للسيد سامي صائم الدهر ، عريضة طلب فيها الغاء قرار الاستيلاء والسماح له باستلام بضاعته ، فرفضت الطلب . وها هو الآن وزيرا للاعاشة بالوكالة بعد ان كان وكيلا لسامي صائم الدهر. واني اجزم بان قرار الاستيلاء سوف يلغى في القريب العاجل وتعود المياه الى مجاريها والبضاعة الى صاحبها ... » فانتفض الرئيس وقال : «لن يكون هذا. اني لا اعلم بأن الغزي وكيل صائم الدهر..ما كنت لأعينه في الاعاشة لو كنت مطلعا على ذلك . انك لم تقل لي انه محاميه ...» فاجبته :«انك لم تستشرني قبل تعيينه.» فعاد الرئيس يردد « لا ... لا ... لا . هذا لا يصير ... لا يصير ابدا .» لكن ذلك صار . اذ لم يمض على استلام الغزي وزارة الاعاشة قليل من الوقت حتى الغي قرار الاستيلاء واستلم صائم الدهر بضاعته خالصة من اي عبء وانفرد بارباح الصفقة . وضاعت المليون ليرة سورية ضحية الحزبيات والمنافع الخاصة ، قربانا على مذبح التساند بين النواب ، ليقضي كل منهم وطره وينال اربه .

صفقة الحرير الاصطناعي من اسباب النقمة علي

اما مجلس النواب ، فكانت الجلسة التي عقدها لسماع بيان الحكومة صاخبة على غير المنتظر . وخطب سبعة عشر نائبا كانوا كلهم يعلنون عن عدم ارتياحهم باساليب ، وان كانت مختلفة في الشكل ، الا انها كانت متفقة من حيث الاساس . وعندما طلبت الحكومة الثقة لكي يتمكن رئيسها من البقاء على رأس الحكم والذهاب الى سان فرانسيسكو لحضور اول اجتماع تعقده الامم المتحدة ، اعلن اكثر من النواب انهم مضطرون الى منح الثقة لكي لا تحدث

ازمة وزارية يستحيل معها تمثيل سورية في ذلك الاجتماع . وهكذا قبض فارس الخوري اول دفعة من فوائد تمثيله سورية في الامم المتحدة . فسافر في اليوم التالي واستلم السيد جميل مردم وكالة رئاسة الوزراء خلال غيابه .

تفصيل الاعمال التي تمت في عهد وزارة الخوري الاولى

وظل السيد الخوري يرأس الوفود السورية في كل اجتماع من اجتماعات تلك المنظمة ، منذ ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ ، اي في جميع الادوار السياسية التي كانت سورية تعيش في ظلها — من عهد القوتلي الى عهد حسني الزعيم الى عهد حزب الشعب الى عهد الشيشكلي ! وكان ينتقل كالبلبل الغريد من دمشق الى سان فرانسيسكو ، ومن نيويورك الى باريس ، ليمثل سورية في تلك البلاد الاجنبية اسوأ تمثيل من حيث التقتير في المعيشة والمنزل ، قانعا بالاسترسال في النوم على وسائد محشوة بالدولارات التي يقبضها لقاء انتدابه ، بديلا عن الوسائد المحشوة بريش النعام في الفنادق اللائقة التي كان يبتعد عنها ، الى غير ذلك من التوفير والتقتير اللذين لا يليقان بمن يمثل بلاده في الديار الاجنبية .

وقبل ان ننتقل الى سرد الحوادث التالية ، نورد فيما يلي الامور الهامة التي جرت برئاسة الخوري الاولى وهي :

١ — اعلان الحرب على المانيا
٢ — دعوة سورية للاشتراك في منظمة الامم المتحدة
٣ — توقيع ميثاق جامعة الدول العربية
٤ — استلام السكة الحديدية الحجازية

وفيما يلي ما يتعلق بالامور الثلاثة الاولى . اما استلام السكة، فبحثه وارد في بحث السكك الحديدية في سورية .

عندما اجتمع الثلاثة الكبار ، اي المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، والمارشال ستالين رئيس حكومة اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية ، ومستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى ، في مالطه عام ١٩٤٥ واقروا نهائيا ميثاق الامم المتحدة ، حصروا عضويتها بالدول الكبرى التي تكون في حالة حرب مع المانيا في اليوم الاول من آذار ١٩٤٥ . ولكنهم لم يعلنوا ذلك على الملا ، الا ان وزير الولايات المتحدة بدمشق ، مستر وودورث ، ابلغ هذا القرار سرا لا الى رئيس الجمهورية . فدعي مجلس الوزراء الى الاجتماع فورا لبحث الموضوع ، فرؤي ان مصلحة سورية تقضي ان تكون عضوا في منظمة الامم المتحدة لتكرس بذلك استقلالها . فتقرر ان

يقدم لمجلس النواب مشروع قانون يقضي بقيام حالة الحرب بين سورية والمانيا ، وان يعمل على اقراره في الوقت المناسب حتى يعلن ذلك رسميا قبل دخول شهر آذار . وتقدمت الحكومة بالمشروع وجرت اتصالات مع النواب لافهامهم السبب الداعي لهذا الموقف الذي اضطرت الحكومة لاتخاذه ، على الرغم من ان لا سبب آخر يستوجب اعلان الحرب على المانيا ، نظرا للصلات الطيبة التي كانت سائدة بينها وبيننا قبيل الحرب العالمية الثانية . ورجونا النواب الا يناقش هذا الموضوع حتى لا تصبح الحكومة في موقف حرج ، اذا ما هي سعت للتحري عن سبب وهمي يستوجب اعلان الحرب وحتى لا تضطر لابداء السبب الحقيقي التي وعدت مخبرها بعدم اعلانه . وقد بر النواب بوعدهم ولم يتكلم في الجلسة سوى رئيس الوزراء طالبا اقرار مشروع القانون . فوافق المجلس بالاجماع دون ان يبدي احد النواب اية ملاحظة . وكنا في الواقع نخشى ان يسألنا احد النواب عن القوة العسكرية التي هي تحت امر الحكومة وعن الجبهة التي ستبعث بها اليها لتنفيذ قرار اعلان الحرب عمليا ، الى غير ذلك من الاسئلة المحرجة . ولكن الجلسة انتهت بكل هدوء.

والطريف ان هذا القانون لا يزال حتى الساعة نافذ المفعول ولم يصدر قانون آخر بالغائه . ولذلك فان كل علاقة بين سوري والماني ، تجارية كانت او غير تجارية ، تعتبر بنظر قانون العقوبات جناية تستوجب محاكمة صاحبها بتهمة التعامل مع الاعداء فيحكم عليه بالاعدام او الاشغال الشاقة ! ومن جهة ثانية ، فعلى الرغم من نفاذ قانون اعلان الحرب على المانيا وعدم الغائه فان الحكومة السورية عينت ممثلا سياسيا لها في بون عاصمة المانيا الغربية وقبلت اوراق اعتماد وزير المانيا المفوض لديها ... ولم تعقد معاهدة صلح بين الدولتين . وهاتان الحالتان هما من نتائج الحرب العالمية الاخيرة التي ابطلت التقيد بالشكليات في العلاقات بين الدول وغيرت كثيرا من الاصول والانظمة والتقاليد التي كانت مرعية قبل ذلك .

وعلى اثر اعلان الحرب من قبلنا على المانيا اصبحت سورية في عداد الدول التي يجوز اشتراكها في مؤتمر سان فرانسيسكو . الا ان فرنسا لم تكن مشتركة في مؤتمر يالطه الذي اقر هذا الشرط ، ولكنها اعتبرت كاحدى الدول التي توجه الدعوات لحضور مؤتمر منظمة الامم المتحدة . فخشينا ان تقف معترضة على دعوتنا ، فيما لو اقترحت ذلك دولة اخرى كالولايات المتحدة او بريطانيا . ذلك لان

الخلاف كان بيننا وبينها لا يزال قائما بشأن استلام الجيش . وكانت تتمسك بضرورة عقد معاهدة تحالف معها ونحن نرفض ذلك .

ولما كان اشتراكنا كاعضاء في منظمة الامم المتحدة هو المظهر الاساسي لاستقلالنا ، فقد عنيت الحكومة بحمل الولايات المتحدة وبريطانيا على دعوتنا الى سان فرانسيسكو . وايدها بمسعاه كل من ممثلي هاتين الدولتين بدمشق، وساعدتها في ذلك سياسة الولايات المتحدة التي كانت ترمي الى تحرير دول الشرق الاوسط املا في جعلها الى جانبها في المستقبل ، وسياسة بريطانيا التي كانت تستهدف قلع جذور فرنسا من هذه المناطق لعلها تستطيع الحلول محلها وجعل بلاد العرب جميعها تحت نفوذها .

ويغلب على الظن ان الحكومة الافرنسية شعرت بتلك الرغبة الاكيدة فارادت تجنب مواجهة الامر الواقع . فبادرت الى توجيه دعوتها الى سورية للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو . وقد استقبلنا هذه الدعوة بابتهاج لان صدورها عـــن فرنسا نفسها التي كانت منتدبة علينا تأكيد لاستقلالنا وقطع لأية رابطة تريـــد فرنسا ربطنا بها .

وفي الوقت نفسه ، دعيت مصر والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان واليمن ، فصار للعرب في تلك المنظمة العالمية ستة اصوات . وهو عدد غير ضئيل لو ظل العرب متمسكين بوحدة الراي والاتفاق في الخطة . وتألف الوفد السوري من السيد فارس الخوري رئيسا ، والسيد نعيم الانطاكي نائب دمشق ، والسيد ناظم القدسي نائب حلب ووزير سورية المفوض في واشنطن .

وفي ذلك الاجتماع الذي عقده ممثلو اثنتين وخمسين دولة ، وقع الوفد على ميثاق منظمة الامم المتحدة ، ثم عاد رئيس الوزراء من فرانسيسكو في منتصف شهر آب .

اما ميثاق جامعة الدول العربية ، فقد وقع عليه بالنيابة عن سورية كل من السادة فارس الخوري وجميل مردم ، وذلك بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٥ . وهكذا افتتح عهد الاجتماعات العديدة والمشاورات الكثيرة التي عقدها ممثلو الدول العربية لبحث ما له علاقة بمصالحها، تارة باسم مجلس الجامعة او اللجنة السياسية ، وتارة باسم مؤتمر انشاص الذي اشترك فيه ملك مصر فاروق ،وعاهل الاردن عبد الله، وولي عهد المملكة العربية السعودية الامير سعود ، ووصي العراق

الامير عبد الآله ، وسيف الاسلام عبد الله نائبا عن ابيه ملك اليمن ، ورئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري ، ورئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي .

اسباب اساسية لخيبة الامل بالجامعة العربية

وقد علق العرب ، باديء ذي بدء ، الآمال الجسام على جمع كلمة المسؤولين في الدول العربية السبع وتضامنهم في السير المشترك في سبيل المصلحة العربية العامة ، ولكن الآمال ما لبثت ان تحطمت عندما بدأت الحقائق تتجلى امام العيون النابهة . وظهر ان تلك الاجتماعات لم تكن سوى جعجعة بدون طحن ، وكان الباعث الاكبر انقسام الجبهة العربية الى معسكرين : المعسكر العراقي ويضم العراق والاردن — وسمي بالمعسكر الهاشمي نسبة الى الاسرة التي ينتمي اليها كل من ملكي العراق والاردن — والمعسكر السعودي ، نسبة الى الملك عبد العزيز بن سعود ، وهو يضم ملك مصر وملك اليمن ورئيسا جمهوريتي لبنان وسورية . وقد ادى هذا الانقسام الى تفرق الكلمة بدلا من توحيدها. فكان انهزام صفوف الجيوش العربية امام اليهود في حرب فلسطين ، وانحطاط سمعة العرب في الاوساط العالمية بعد ان كان يظن ان هذه المجموعة المؤلفة من اربعين مليون نسمة قادرة على فرض ارادتها وعلى رد اي عدوان يقع على بلادها . وتبين ان الجيوش العربية التي يطنطن بها الزعماء العرب فقيرة بالعدد والاسلحة لحد الكفاف المخجل . فبدأ منتدبو الدول يقفزون بالطائرات من بلد الى بلد ليشتروا الاسلحة والمعدات فيجدون الابواب موصدة في وجههم فيرجعون بخفي حنين .. اما السماسرة الجشعون فقد طاب لهم اللعب في هذا الميدان ، فاستوردوا من الاسلحة والمعدات الفاسدة ما لا تزال قصصه تتردد على الاسماع ، سواء في سورية او مصر ، وكل ذلك ناشيء عن ان المسؤولين في البلاد العربية لم يعدوا للامر عدته ولم يعملوا على تزويد جيوشهم بما يلزمها ، قبل ان تمتنع الدول الكبرى من بيع المواد الحربية ، اثر بدء حوادث فلسطين .

وهكذا انجلت اعمال المندوبين في اجتماعات الجامعة العربية عن مآدب سخية يأكلون فيها الطعام الفاخر ، وعن خطب رنانة تهتز منها آلات التقاط الاصوات اكثر من اهتزاز الافئدة ، وعن تصاريح منمقة يتبادر الى الذهن فورا ضعف صاحبها لكثرة ما يتبجح به من القوة والبأس الشديدين . واطلق على امين الجامعة العام السيد عزام باشا لقب « ابو الكلام عزام » .

وسيرد في بحوث لاحقة ذكر بعض الشؤون العائدة للجامعة وتعليق عام عليها .

مشاكل الجيش والسكك الحديدية والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين سورية ولبنان

عندما فرض الافرنسيون انتدابهم على سورية ولبنان قسموا البلاد الى خمس مناطق اسموها دولا ، وهي :

١ ــ دولة لبنان الكبير . وهو لبنان الصغير الذي كان متمتعا باستقلال اداري باسم متصرفية لبنان ، مضمومة اليه الاقضية الاربعة التي سلخت عن ولاية دمشق العثمانية وولاية بيروت التي تضم طرابلس وصور وصيدا ، عدا حيفا .

٢ ــ دولة دمشق . وقد تنازلوا عن جزء منها فاصبح فيما بعد امارة شرق الاردن .

٣ ــ دولة حلب

٤ ــ منطقة جبل الدروز .

٥ ــ منطقة العلويين .

وعينوا لدولة لبنان الكبير حاكما افرنسيا ، ولكل من دولتي دمشق وحلب حاكما سوريا ، ولمنطقتي جبل الدروز والعلويين حاكمين افرنسيين .

وبذلك قضوا على الوحدة السياسية والاقتصادية التي كانت تجمع بين هذه المناطق العربية ، رغم الروابط الصميمة التي كانت بينها . ولئن استطاعوا ان يجعلوا الشؤون المحلية لهذه المناطق الخمس تدار تحت اشرافهم، فلم يغفلوا عن ضرورة ايجاد مركز واحد لادارة الشؤون التي لا يمكن فصمها ، بعضها عن بعض .

فلم يكن مستطاعا فصل الجمارك وشؤون السكك الحديدية وادارة حصر التبغ ودوائر المحاجر الصحية وغيرها . لذلك ربطوا هذه المصالح بالمفوضية الافرنسية مباشرة . واتخذ المفوض السامي لنفسه مركز الحاكم العام عليها وصار يصدر التشريع في هذه الشؤون وينظم موازنتها السنوية .

وعندما تخلى الافرنسيون عن ادارة المصالح المشتركة ومسلموها الى حكومتي سورية ولبنان تحت ضغط الحوادث في ١٩٤٤ ، لم يكن ليدور بخلدهم التخلي بصورة نهائية عن وضعهم الاساسي كدولة منتدبة حليفة تشرف على بعض المصالح ، فتؤمن بذلك استمرار نفوذها في الدولتين .وانحصرت جهودهم للاحتفاظ بنفوذهم وسلطانهم في ثلاث نواح : الاولى ، الجيش . والثانية ، الامور الاقتصادية

والمالية ببقاء المصرف السوري واللبناني المؤسس برؤوس اموال افرنسية . والثالثة ، المدارس الافرنسية . وبذلك اعتقدوا انهم ، رغم تنازلهم عن ادارة شؤون البلاد الداخلية والجمركية ، فهم احتفظوا بالقوة المسلحة التي تؤمن بقاءهم وتحول دون حيازة سورية ولبنان على قوة مسلحة تتشابك مع قواهم العسكرية ، واستبقوا اشرافهم المالي والاقتصادي على البلاد بواسطة المصرف المذكور ، الى جانب النفوذ الثقافي في ناحية التعليم .

ومن هنا انبعث الخلاف الشديد بين حكومتي سورية ولبنان من جهة ، وبين الافرنسيين من جهة اخرى ، في قضية استلام القطعات العسكرية المؤلفة من ضباط وجنود متطوعين سوريين ولبنانيين تحت قيادة الافرنسيين . وكان المندوب العام الافرنسي الجنرال كاترو وخليفته الجنرال بينه يشترطان قبول سورية ولبنان بعقد معاهدة تحالف مع حكومة فرنسا ليتنازلوا عن الجيش مع بقاء قيادته بيدهم طول ايام الحرب .

ولما فشلت الاتصالات بين الفريقين ، بدأ التذمر في سورية يتجلى في مقالات الصحف وفي المظاهرات الشعبية الداعية الى استلام الجيش . واراد الافرنسيون ان يظهروا قوتهم وان يتجنبوا مخاطر التحاق الضباط والجنود السوريين بالحكومتين المحليتين ، فبدأوا يجلبون قطعات عسكرية مع لوازمها المتعددة وينزلونها في بيروت . فاحتجت الحكومتان على ذلك بمذكرات شديدة اللهجة . وجرت في المجلسين النيابيين مذاكرات القيت فيها الخطب الحماسية القاسية، سواء من قبل الوزراء او من قبل النواب ، كما حصلت حوادث فردية بين الافراد والجنود الافرنسيين تحجج بها الجانب الافرنسي ، فاقام حول مراكز القيادة وغيرها متاريس وعبأ فيها الجنود السود . ثم وزع وكيل المندوب بدمشق، الجنرال اوليفا روجيه، تعميما على الضباط والموظفين الافرنسيين يذكر فيه حوادث التعدي على الجنود ، ختمه بقوله : لقد حان موعد الانتهاء من هذا الوضع ، فانتظروا ساعة الانتقام .

ولما وصلت نسخة من هذا التعميم ، بطريقة خاصة ، الى الحكومة السورية نشرتها على الملأ وقدمت احتجاجها عليها . فساد الاضطراب على البلاد ، وخاصة دمشق ، واصبح الجميع يتوقعون حصول حوادث ذات بال .

ويوم الثلاثاء في ٢٩ ايار ١٩٤٥ ، ذهبت الى الندوة النيابية

لحضور الاجتماع المقرر عقده في الساعة الرابعة . وانتظرت مع لفيف من النواب قرع الجرس ايذانا باكتمال النصاب لعقد الجلسة ، لكن الاكثرية لم تكن قد حضرت. وظللنا ننتظر في الحديقة الى ان بلغت الساعة الخامسة والنصف ، فقطعنا الامل بامكان الاجتماع وسرنا الى السرايا لاستطلاع اخبار الازمة .

ضرب دمشق بالقنابل واحتلال المجلس النيابي

وجدنا نائب رئيس الوزراء جالسا في بهو الرئاسة وحوله بعض النواب والموظفين . وبدأ السيد جميل مردم يدلي بآخر ما لديه من اخبار الازمة ، والنواب يناقشونه فيما يجب عمله . وفي الساعة السادسة تماما سمعنا اصوات طلقات نارية فخرجنا الى الشرفة لمعرفة المصدر . واشتد ازيز الرصاص بشكل مزعج ، فعدنا الى البهو لنتقي الرصاصات الطائشة . وعبثا ذهبت محاولات نائب الرئيس للاتصال هاتفيا بمراكز الشرطة والدرك ، اذ كانت الخطوط الهاتفية مقطوعة .

وبعد برهة جاءنا من يخبرنا بان الجنود الافرنسيين المرابطين امام مركز رئاسة اركان الجيش الافرنسي طلبوا من حرس المجلس النيابي ان يصطفوا لتحية العلم الافرنسي في موعد انزاله فما كان منهم تجاه رفض الحرس هذا الطلب الا ان بدأوا باطلاق الرصاص عليهم . فقابلهم الحرس بالمثل ، ولكنهم ما لبثوا ان هجموا على المجلس ودخلوه عنوة وقتلوا ذبحا جميع افراد الحرس واستولوا على بناية المجلس . وبعد هنيهة بدأ اطلاق الرصاص على السرايا من الجهة الخلفية . وعلمنا ان مصدره هو الجنود الافرنسيون المرابطون الى جانب بناية الهاتف التي تشغلها الآن دائرة الاذاعة في شارع النصر . واخترقت هذه الرصاصات نوافذ السرايا وصارت تتساقط في الممر . وكان الليل قد ارخى سدوله وانقطع التيار الكهربائي ، فبتنا في الظلام الدامس . ولجأ كل خمسة او ستة اشخاص الى غرفة مستندين الى جدار بعيد عن الرصاص الداخل من النوافذ . وخيم السكوت على الجميع واشتد قلقهم . ولم يكن داخل السرايا الا سبعة من رجال الدرك ، سلاحهم الوحيد هو البنادق . فأمر نائب الرئيس باغلاق ابواب السرايا ووضع الكراسي والمناضد خلفها لاحكام سدها والحيلولة دون اقتحامها من الخارج . واصبح الموقف حرجا للغاية . فرئيس الوزراء وزملاؤه غير قادرين على الاتصال بأحد ، وقوة الحرس غير كافية لدفع اي هجوم على السرايا . وكان ازيز الرصاص يملأ الفضاء ورهبة الظلام تضاعف

الرعب . وكان الجميع يوجسون خيفة من مصير مماثل لمصير حرس المجلس ، اذا عمد الجنود الافرنسيون الى الهجوم على السرايا لاحتلالها والتخلص نهائيا من اعضاء الحكومة وما يقرب من ثلاثين نائبا .

ودب اليأس الى القلوب . وعكف الجميع على الصلوات والادعية حيث لم يعد ثمة ملجأ غير العناية السماوية لانقاذنا من هذا المأزق واخراجنا من السرايا ، حيث كان الخطر جاثما . وبعد مضي ما يقارب الساعتين ، جاءنا شخص مؤتمن سمح له الحرس بالدخول مطمئنين اليه وقال : « يجب عليكم الخروج من السرايا فورا » . فسألناه عن الطريق الاسلم فقال : « تخرجون من الباب الجانبي المواجه لبناية البلدية وتقطعون المسافة بينها وبين فندق امية متسللين خلف حاجز النهر ، ومن هناك تدخلون طريق البحصة وتنتشرون في الازقة التي ليس فيها جنود افرنسيون » . فاجبناه بأن الافرنسيين يطلقون النار من فوق بناية العباسية على ساحة المرجة ، كما يطلقونها عبر شارع رامي على الساحة نفسها. فكيف ننجو من هاتين النارين ؟ فقال : « ليس امامكم غير هذا الطريق اما سواه فمكتظ بالجنود . واما الثلاثين مترا بين البلدية والفندق ، فليس لكم الا اجتيازها ركضا وظهوركم منحنية خلف الحاجز النهري . والعمر بيد الله . ولكنكم اذا تأخرتم اضعتم آخر فرصة قبل احتلال السرايا المرتقب » .

فتشاورنا مع بعضنا بعض في الامر وارتأينا اختيار اهون الشرين وهو اخلاء السرايا . وارسلنا ذلك الشخص لاحضار سياراتنا الى طريق البحصة ليسير بها كل الى وجهته . فقال السيد جميل مردم « ولكن الى اين نذهب وطريق الصالحية مليء بالجنود » ؟ فحرنا بامرنا الى ان اقترح المشار اليه ان نذهب كلنا الى داري بسوق ساروجة ، حيث ننتظر الفرج . فوافق الجميع وبدأت عمليات التسلل التي رافقها لحسن الحظ توقف اطلاق الرصاص للمدة الكافية لعبورنا منطقة الخطر . وبعد ربع ساعة التقينا في داري التي اكتظت باللاجئين اليها ، من وزراء ونواب وموظفين وحرس وفضوليين ، حتى اربى عدد الجميع على المئة شخص . وكان اول ما قام به السيد مردم ان تناول آلة الهاتف واخبر اهله بانه سليم ، وانه في داري . وحذا حذوه الكثيرون ، فعلم الافرنسيون ، باستراق السمع ، الملجأ الذي لجأت اليه الحكومة والنواب . فصوبوا مدافعهم من المزة علينا ، فتساقطت القذائف على الدور المجاورة وانهارت على ساكنيها الآمنين

ولست اعلم ما اذا كانت نجاة دارنا من القنابل ناشئة عن جهل الرماة فن الرماية ، ام عن رغبة في انزال الرعب في قلوبنا لحمل اعضاء الحكومة على مبارحة المكان وملاحقتهم اينما كانوا . وانحصر الخطر على مبارحة المكان وملاحقتها اينما حطت ركابها . وانحصر الخطر في سقوط الشظايا ، فاتقينا شرها بالالتجاء الى الغرف والاقبية ذات السقوف الحجرية ، اعتقادا منا — قد يكون خاطئا — انها اقوى على مقاومة القذائف من السقوف الخشبية . وكانت الاهتزازات الارضية التي تعقب وقوع القنابل تؤدي الى تساقط الاتربة والغبار علينا من تلك السقوف العتيقة ، فيصبح جو الغرف مليئا بذرات التراب ويزيد في وحشته نور الشموع القليلة . وامام هذا الخطر الجديد — خطر قذائف المدفعية من المزة وقنابل الطيارات التي كانت تحوم في السماء — بحث الحاضرون مرة اخرى امر الانتقال الى منطقة اكثر هدوءا. فقال البعض بضرورة خروج الحكومة من دمشق والالتجاء الى عمان، حيث تواصل جهودها ضد العدوان . اعترض البعض الاخر على ذلك واصفا اياه بالانهزام واخلاء الجو امام الافرنسيين ليعملوا ما يشاؤون متحججين بهرب اعضاء الحكومة وضرورة استلام زمام الامر لقمع الفوضى . وكان كل ما علمناه عن رئيس الجمهورية انه لا يزال مريضا لا يبارح داره . ورغم موافقة الحاضرين على انتهاج الخطة المذكورة ، فقد عمد السيد مردم الى اعداد العدة للسفر الى عمان بصحبة الحكومة . وارسل ابن عمه السيد حيدر مع بعض الموظفين الى شرق الاردن لاعلام حكومتها بقرب وصول رئيس الحكومة واعضائها ، على ان كل هذه المخاوف ، سواء كانت على حياتنا او على مصير البلاد،لم تكن لتحول دون شعورنا بالجوع عندما قارب الليل منتصفه . وصار بعض الحاضرين يعملون على تدارك قطع الكعك او الخبز لسد هذه الحاجة الملحة ، مما ادى بالطباخ الى اعداد طعام يكفي الجميع .ولم تمض ساعة حتى ادركنا بصحون اللحم مع الارز واشبع شهوتنا من الطعام الذي وجدناه في هذا الوقت العصيب اطيب من اية اكلة لذيذة في وقت هنيء . ولعل كثرة القنوط واليأس تجعل المرء غير حافل بما يحيطه من الاخطار ، فيستسلم الى القدر تاركا الامور تجري الى مستقر لها . ومن الناس من تثور اعصابه فيصبح يقظا متحفزا،ومنهم من يستطيع التغلب على توترها. وكان السيد جميل مردم من هؤلاء الآخرين ، اذ استرخى على مقعد والتف بعباءة وطلب الى الجالسين معه في الغرفة ان يرحلوا عنها او ان يكفوا عن الكلام ليأخذ حاجته من النوم .ففضل الحاضرون النزوح

عن مجلسه ،فاستسلم الى الرقاد كأن ليس في الامر ما يعنيه .وتفرق الآخرون في الغرف العديدة جماعات ، جماعات .

اما انا فآويت مع عائلتي الى ما يسمونه بدمشق ببيت المونة ، اي الغرفة التي تخزن فيها انواع اللوازم البيتية ، من قمح وعدس وسمنة وما يماثلها. والقينا على ارضها الحجرية الفراش والوسائد سعيا وراء النوم وتناسي الحال . وبقينا هكذا حتى الصباح الباكر ، تزعجنا اصوات الطيارات الحائمة فوق رؤوسنا واصوات انفجار القنابل والقذائف ، وتضحكنا حركات الفئران التي كانت تمد رؤوسها من ثقوبها المتصلة بالحديقة للتفرج على الزوار الجدد ثمتنطلق بسرعة البرق الى ملاجئها لنشر خبر احتلال الغرفة من قبل مخلوقات غريبة.

وانتشر في الحي خبر التجاء اعضاء الحكومة وبعض النواب الى منزلي . فجاءت وفود تطلب من السيد مردم التكرم بالانتقال الى حي آخر يتخذه مركزا لحكومته حتى يخف الضرر عن حيهم وتتوزع سائر الاحياء شرف ضيافة اصحاب السلـطان . ولئن كان هذا المسعى غير مؤتلف مع واجبات الضيافة العربية وصادرا عن انانية شخصية ، فلم يكن بحد ذاتـه ناشئا الا عن الخوف من التعرض لمصائب الحرب مع حكومة تنحصر جهودها بانتظار الفرج ، دون بذل اي مسعى ايجّابي . وقال بعض الوافدين بأن الحكومة لو امرت بمناهضة العدوان وتسليم الاسلحة للرجال وهي على رأسهم ، لما ترددوا في الجهاد . ولكنهم لا يجدون في بقـاء الحكومة في الحي مكتوفة الايدي سوى مجلبة للاذى والضرر .

فوعدهم الرئيس باعداد العدة للرحيـل في اول فرصة ، دون تعريض النفوس الى الخطر ، الى حي الصالحية الذي بقي خاليا من الجيش الافرنسي .

وفي الهزيع الاخير من الليل جاءنا السيد فخري البارودي بلباسه العسكري ـــ اذ كان برتبة عقيد ـــ رابطا عنقـه بلفائف الشاش . وبدأ يتناول الجميع بالشتم والتقريع بألفاظه المالوفة .

واشار بيده الى رقبته وقال : « كاد اسمي ينضم الى اسماء الشهداء . » قلنا : « لا سمح الله . . » قال : « كنت في قلعة سوق الحميدية مع الدرك عندما بداوا باطلاق النار والقذائف علينا . فأصابتني شظية قرب الحلقوم . ولولا لطف الله لكانت قاضية على حياتي . » فقال له السيد عفيف الصلح : « لقد قتل عشرات من

الجنود في قاعة البرلمان واصيب الكثيرون غيرهم في مراكز وظائفهم .. فما بالك تقيم الدنيا وتقعدها لخمش بسيط في عنقك ؟ » وكان بين الاثنين مداعبات دائمة ولاذعة في اكثر الاحايين . فأجابه البارودي منفعلا : « انكم قاعدون هنا ... تأكلون وتشربون وتدخنون بينما الناس يقتلون ويشردون ... والبلاد سائرة الى الاستعمار . فما هي التدابير التي اتخذتموها لدفع العدوان ، وما الخطة التي اعتزمتموها للدفاع عن الاستقلال ؟ » فاجبناه : « عليك برئيس الوزراء ! » فقال : « وصلنا ! وعلى كل حال ، اين هو ؟ » فاشرنا الى القاعة وقلنا له : « انه ها هنا وهو مستلق لياخذ نصيبه من الراحة ... » فما كان من البارودي الا ان انبرى واقفا وتركنا بدون وداع وخرج ... وفهمنا بعد ذلك انه التحق بالوفد الذي سافر الى الاردن بعد ان خلع ثيابه العسكرية .. ومكث في عمان حتى انتهاء الازمة .

الحكومة تلجأ الى حي الصالحية وتجتمع برئيس الجمهورية

بعد ان استيقظ نائب رئيس الوزراء وتناول طعام الافطار ، عكف على معالجة الموقف بتحري اسباب الوصول مع اعضاء الحكومة سالمين الى قطاع الصالحية . فتعهد البعض بمرافقته وحمايته ، فامر بارسال السيارات بعيدا الى جهة حي العمارة . وخرج هو ورفاقه الوزراء وبعض النواب والموظفين من باب الدار الخلفية الى حي السمانة ومن هنالك الى حيث كانت السيارات بانتظاره . فاتجهوا الى قرية القابون ومنها الى حي الاكراد فالصالحية . واجتمع هناك الى رئيس الجمهورية . وقد طمأننا عن وصول السيد مردم ورفاقه احد سائقي السيارات التي اوصلتهم . وبقيت في الدار مع خمسة من الرفاق والنواب الذين كانوا ساكنين في فندق الشرق وامية فلم يعد لهم مأوى يلجأون اليه ، وكان بينهم السادة مظهر رسلان وميخائيل اليان وعفيف الصلح . فقضينا النهار بطوله والليلة بوحشتها دون ان نتمكن من الاتصال بأحد لمعرفة تطور الامور . وفي الصباح المبكر ورد الينا الخبر بأن الافرنسيين بدأوا باطلاق القذائف المحرقة على الدور الكائنة في مدخل سوق ساروجه ، فاشتعلت النيران في الدور وانتشر الحريق بشكل مخيف . فخرجنا الى الشارع وشاهدنا الناس آتين من جهة موقع الحريق يحملون ما خف من الثياب والامتعة ، وامامهم الطنابر مشحونة بالصناديق والاثاث هربا من المنطقة المصابة . ثم اعقبتهم جموع الساكنين بجوار تلك المنطقة ، الهاربين من خطر تسرب الحريق الى دورهم . وانتشر الذعر بين سكان الحي وساد الاعتقاد

ان الحي كله سيكون فريسة النيران . اذ ان القذائف الملتهبة كانت لا تزال تنهال ، وليس ثمة فرقة اطفائية قادرة على الحضور او يسمح لها الجنود الافرنسيون بالقيام بواجبها . وامام هذا الخطر المحدق واحتمال نشوب النــــار والفوضى والنهب ، عزمنا على النجاة بأنفسنا ، فركبنا سيارتنا وسلكنا الطريق الذي سلكه مردم والحكومة قبلنا ونزلنا ضيوفا بحي المهاجرين ، لدى صديق . وكذلك لجأ النواب الى دار إحدهم بحي الرئيس .

الرئيس القوتلي يرفض تهريبه الى الاردن

وكان حي المهاجرين وحي الصالحية هادئين نسبيا ، لا يسود سكانهما الا القلق على الاحياء الاخرى وعلى ما سيحل بالبلاد . واستطعنا هناك الوقوف على تسلسل الحوادث خــــلال اليومين السابقين . فعلمنـــــا ان رئيـــــس الجمهورية استدعى وزيـــر بريطانيا المفوض ، فجاءه داخل دبابة انكليزية . فاستقبله الرئيس بسرور وبلغه احتجاجا شديدا على اعمال الجيش الافرنسي وطلب منه تدخل حكومته لوقف هذا الاعتداء ومعالجة الامر بسرعة . فاقترح عليه مستر شون ان ينتقل الـــى حيث يكون اقل تعرضا لاي تشبث افرنسي بالقبض عليه . والمح الى امكان نقله الى عمان بحماية الدبابات الانكليزية فرفض الرئيس باباء وشمم ترك المجال فسيحا امام الافرنسيين . واضاف علـــى ذلـــك قوله : « اذا كنت ساخرج من داري ، فبسيارة الصحة الى سرايا الحكومة حيث امكث هناك . وليأت الافرنسيون ليقبضوا علي هناك اذا تمكنوا من اخذي حيا » . ثم هدد الوزير البريطاني بأنه سيفعل ذلك اذا اعيته الحيلة ولم تبادر انكلترا الى التدخل في الامـــــر . فتحمس الوزير وعاد الى مفوضيته وارسل برقية الى حكومته واصفا اعمـــال الافرنسيين بالطيش والحمق . وذكـــر عدوانهم على مجلس النواب وقتلهم حراسه ، وقذف المدينة بالمدافع والطائرات ، ولجوئهم الى اشعال الحريق في الدور وكسر ابواب المخازن ونهبهـــم البضائع واطلاق الحرية لجنودهم العبيد السنغاليين للاعتداء على الناس . واكد الوزير ان كل هذه الاعمال العدوانية لم يكن لها ما يبررها ولا هي متفقة مع شـــرائع الحرب ، اذ افترض ان ثمة حربا بين سورية وفرنسا . ثم طلب من حكومته العمل على ايقاف هذا التعدي الصارخ على دولة معترف باستقلالها من قبلهم . ولقد كان من حسن حظ البلاد وجود مستر شون وزيرا مفوضا لبريطانيا ، اذ ان تقريره لقي آذانا صاغية من قبل حكومته ، باعتبار انه لم يسبق ان ظهر منه موقف معارض للافرنسيين .

اما الجنرال سبيرس الذي كان سلفا له ، فكان معروفا عنه عداوته الشديدة للافرنسيين . فلو ان العدوان الافرنسي هذا حصل وهو في دمشق لكان مستر تشرشل وزملاؤه حملوا تقريره محمل التفرض ، ولما كانوا صدقوه ، ولما عملوا بنصحه . اما رئيس مجلس النواب السيد سعد الله الجابري ، فكان في غرفته في فندق الشرق عندما بدات حوادث العدوان . ولم يستطع الخروج منه ، لما كان يطلقه الافرنسيون من الرصاص على الفندق ، وخاصة على مدخله . فبقي مع من كانوا في الفندق معتصمين في الملجأ حتى جاء وزير روسيا المفوض بسيارته ، يرفرف عليها علم دولته . فتوقف اطلاق النار فترة من الزمن . فانتهز الجابري الفرصة وطلب الى الوزير مرافقته بسيارته ، وخرجا معا . وتابع الجابري سيره الى بيروت حتى يطلع حكومة لبنان علي ما حصل بدمشق . وامتطى طائرة الى القاهرة واثار القضية على الملأ . فادلى الرئيس مصطفى النحاس بتصريح رسمي احتج فيه على موقف الافرنسيين وهددهم بمصالحهم في مصر . ثم اجتمع مجلس الجامعة العربية واشترك فيه السيد الجابري عن سورية .. وفيه تقرر الاحتجاج والسعي لانقاذ سورية .

واما الحكومة ، فبعد ان بارحت سوق ساروجه اجتمعت لدى الرئيس القوتلي وابلغت احتجاجها ممثلي الدول الاجنبية . وصارت تعقد الاجتماعات الدائمة بدار الرئيس السيد مردم . ولم يشذ عن الحضور الى هذه الاجتماعات سوى وزير المالية السيد سعيد الغزي الذي بارح دمشق واعتصم بالزبداني تاركا وظيفته وواجباتها .

وبوصولي الى المهاجرين ، اجتمعت الى السيد حسن جبارة وسألته عن الاخبار . فقال لي ليس ثمة اخبار جديدة . غير ان الحكومة قلقة من استمرار الحال ، لا سيما ان بعض صغار النفوس بداوا ينشرون الاشاعات بأن الخبز سوف يفقد من الاسواق اذا ظل الامر على ما هو عليه ويدعون الناس الى تأليف الوفود للاتصال بالجنرال اوليفيا روجيه للتفاهم معه على انهاء الوضع بتعيين حكومة جديدة من غير القائمين على الامر . وقال ان بعض الاعلام البيضاء ارتفعت في بعض الاحياء تشير الى الاستسلام . واضاف على ذلك ان الحكومة اصبحت تخشى ان يتشتت الناس وتتفرق الكلمة ، بحيث يؤدي الامر الى الرجوع الى وضع الانتداب وضياع الاستقلال . وكان حديثه مملوءا بالتشاؤم . وهو بالطبع انعكاس لما

يشعر به اعضاء الحكومة كلهم . فسألته عما قررت الحكومة اتخاذه من تدابير لانقاذ البلاد . واشرت عليه بضرورة دعوة مجلس النواب للمذاكرة في الحال ، لعلهم يجـدون طريقة مجدية بعد التشاور والاطلاع على ما يجري في سائر انحاء البلاد وما نستطيع الحصول عليه من معاضدة الدول العربية ومؤازرة الدول الاجنبية . فاعلمني بسفر الرئيس السيد سعد الله الجابري الى القاهرة ، وبان رئيس الجمهورية مريض في فراشه وهم يخشون عليه من الانزعاج المتزايد، وبان رئيس الوزراء والوزراء حائرون من امرهم . فتركته واليأس وامهله مدة قصيرة لسحب جيشه من سورية.وابلغه ان قائد الجيش مستول عليه كل الاستيلاء .

الانذار البريطاني وخروج القوات الفرنسية من دمشق

ولم يمض على هذا الاجتماع بضع ساعات حتى هتف لي السيد جبارة وقال لي : « لك البشرى ، هل استمعت الى الراديو؟ » قلت : « اي راديو ؟ » اجاب : « راديو لندن . فقد اذاع قبل هنيهة ان مستر تشرشل ارسل انذارا الى الجنرال ديغول بايقاف العدوان وامهله مدة قصيرة لسحب جيشه من سورية.وابلغه ان قائد الجيش البريطاني المقيم في لبنان تلقى امرا منه بأرسال قوة عسكرية الى سوريـة . »

وكـانت بالفعل بشـرى لا تفوقها بشـرى ، احيت الآمال بعد انهيارها . وفي صبيحة اليوم التالي ، اي يوم الجمعة في اول حزيران ، شاهدت مـن الدار التي اقمت فيها في حـي المهاجرين الدبابات الانكليزية تجوب الطرق . وقد مرت امامي وسط عاصفة من التصفيق والابتهاج . وظهـرت على الوجوه امارات الفرح والسرور بدلا عن علائم القنوط واليأس التي كانت تبدو على كل وجه . وعندما دخل الجيش الانكليزي مدينة دمشق ورابطت دباباته في الشوارع الرئيسية ، اختفى الجنود الافرنسيون بلمحة بصر وعادوا الى اوكارهم حانقين ساخطين . وبدأ ضباطهم المقيمون في المدينة والموظفون المدنيون يرحلون عنها بما خف حمله ، بحيث لم تمض بضع سـاعـات حتى زال عن دمشق الكابوس وخلت من الشياطين . وانزلت الاعلام المثلثة الالوان بعد ان رفرفت خمسة وعشرين عاما . ولا يقابل الاسف لعـدم قدرة السوريين وحدهم على اجلاء الافرنسيين عن بلادهم ، الا كـون الافرنسيين انفسهم لا يستطيعون التبجح بقهر جيشنا في ميسلون . فكما كنا ضعفاء عندما غلبنا على امرنا وقتئذ فدخلوا علينا ، كذلك كانوا ضعفاء عندما غلبوا على امرهم ورحلوا عنا . وكما كان الفضل في احتلالهم سورية عائدا

الى مساعدة الانكليز لهم ، كذلك كان الفضـــل في خروجهم للانكليز انفسهم . فهم متموهم بسورية وهم منعوهم عنها .

وجلست اعيد الى الذاكرة صفحـــات الماضي . فمرت بالتسلسل ذكرى ايام دخول الفاتح الفرنسي على راس جيشه ، ثم قدوم الجنرال غورو ووقفته امام ضـــريح السلطان صلاح الدين الايوبي وقوله « ها نحن نعود » ملمحا الى عودة الصليبيين على يده ، ثم هروب رجالات العهد الفيصـــلي وعودة الملك فيصل من الكسوة الى قصره في جسر الصالحية وسعيه للاحتفاظ بعرشه ، ثم انذار الجنرال غورو له بلزوم مغادرته دمشق فورا ، فوداعه للمرحوم علاء الدين الدروبي الذي كان عينه رئيسا للوزارة يوم ٢٥ تموز ١٩٢٠ في محطة الحجاز حيث ركب القطار الخاص ، ثم سلخ الكرك وعمان عن سورية وخلق امارة شرق الاردن فيها ، ثم تجزئة البلاد الى دويلات ، ثم مجيء مستر كراين رئيس بعثة الاستفتاء الامريكية في ١٩١٩ والمظاهرات التي قامت في دمشق تحية له واظهارا لتمسك البلاد بطلب الاستقلال ، ثم احالة الشهبندر ورفاقه الى المحاكمة والحكم عليهم بالحبس لاثارتهم هذه المظاهرات .

اما ثورة ١٩٢٥ ـــ ١٩٢٦ فتبدو في كل روعتها وجلالها . وتمر بالذاكرة حوادثها الاولى في جبل الدروز ، ثم قذف دمشق بالمدافع واحراق الاحياء وقتل الابرياء ، ثم تلك الليالي التي قضيناها تحت خطر القنابل والحريق كتلك التي مرت علينا ايام العدوان الاخير ، ثم فرض غرامة على المدينة قدرها مئة الف ليرة ذهبية وعشرة آلاف بندقية حربية ، ثم انتشار الحركات الثورية في جميع انحاء الغوطة واقاليم البلاد والوقائع الحربية التي ابلى فيها المجاهدون الدروز وابناء غوطة دمشق بلاء حسنا وانزلوا بالاعداء الخسائر الكبيرة ورفعوا اسم سورية عاليا واعادوا لابنائها الثقة بانفسهم بعد ان كادوا يفقدونها بعد معركة ميسلون المشؤومة .

وراح الفكر يسبح في ذكريات ما جرى في القاهرة من اجتماع مع مسيو دوجوفنيل لم ينتج عنه شيء ، وما كان العاملون في الحقل الوطني يقدمونه للثوار بما يلزم من المال والعتاد .

ثم تنتهي الذكريات الجميلة لتحل محلها السيئة المحزنة ، وهي تفرق كلمة الثوار وكبار الوطنيين واستسلام بعض كبار المجاهدين ، ثم تاليف حكومة الداماد احمد نامي بالاشتراك مع ثلاثة من الوطنيين هم فارس الخوري وحسني البرازي ولطفي الحفار ، ومسعاهم لحل

المعضلة استنادا الى وعــود المفوض السامي الافرنسي الجديد ، ثم جنوح القادة العسكريين الى احراج الموقف بضرب حي الميدان ، وما تلاه من استقالة الوزراء الثلاثة المشار اليهم والقاء القبض عليهم مع المرحوم فوزي الغزي وغيره من زمـــلائه ونفي الجميع الى الحسكة ، ثم دخول الجيش الافرنسي الى السويداء وانسحاب الدروز وابناء الغوطة من البلاد والتجـائهم الى المملكة العربية السعودية وانهيار الآمال المعسولة التي علقها الناس على الثوار ، من حيث انهاء الانتداب او التخلص من الكثـــير من اعبائه على الاقـــل .

ومن هذه المرحلة تعود الذاكرة الى الحكومة التي الفها الشيخ تاج الدين الحسيني في اوائل ١٩٢٨ ، ودعوة البلاد الى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، وفوز الوطنيين فيها واختلافهم مع الافرنسيين على المواد الستة ، مما ادى الى تأجيل الاجتماعات ، ثم الى حل الجمعية ، ثم استمرار حكم الافرنسيين وراء ستار الحكومة المحلية الى ان عاد المفوض السامي مسيو بونسو الى دعوة الناخبين وانتخاب مجلس النواب ثم ما حصل من مظاهرات دموية ارغمت الافرنسيين على اقالة الشـــيخ تاج الدين وابعاده الى باريس ، ثم ارجاء الانتخابات حتى ١٩٣٢ ، حين سيطر الوطنيون على المجلس رغم قلّة عددهم وتأليف حكومة فيها اثنان منهم ، ثم جنوح الافرنسيين الى عقد معاهدة مع سورية ورفضها من قبل المجلس اثر المظاهرات الصاخبة .

ثـم انني اتذكر حوادث شباط ١٩٣٦ التـي بدأت بمقاطعة شركة الكهرباء ، ثم تطورت الى مظاهرات سياسية اغلقت فيها المخازن طول ذلك الشهر مما حمل الافرنسيين على التطويح مرة ثانية بالشيخ تاج واستدعاء هاشم الاتاسي الى بيروت والاتفاق معه على اجراء مفاوضات في باريس لعقد معاهدة جديدة ، ثم تأليف الوفد المفاوض وسفره الى العاصمة الافرنسية وبقاؤه مهملا الى ان جرت الانتخابات النيابية الفرنسية التي رفعت اليساريين الى مناصب الحكم ، فمجيء مسيو بلوم اليهودي الـى رئاسة الوزراء واظهاره الميل الى الاتفاق مع الوفد السوري ، ثم انتهاء الامر بعقد مشروع معاهدة ادعى الوطنيون انها فوز باهر فيحين انهـا كانت استمرارا للنفوذ الافرنسي بجيشه ومصرفه وعملائه ، طول خمس وعشرين سنة ، ثم اسراع مجلس النواب السوري الى ابرامها ، بينما تلكأ الجانب الافرنسي في تقديمها الى البرلمان .

وتتالى صفحات الحوادث التي ادت الى استقالة الحكومة الوطنية في ١٩٣٩ بعد ما حصل في محافظتي الجزيرة وجبل الدروز من اثارة للمشاكل الطائفية ، ثم اعلان الافرنسيين توقيف الحياة الدستورية وتسليمهم الحكم الى احد الموظفين المسايرين لهم ، ثم تنازلهم للاتراك عن لواء الاسكندرونة ، ثم نشوب الحرب العالمية الثانية واندحار الجيش الافرنسي وعقد الهدنة مع المانيا ، ثم اغتيال الدكتور المرحوم عبد الرحمن الشهبندر واتهام الوطنيين بالجريمة ومحاكمتهم،ثم استلامي الحكم ودخول الجيوش البريطانية والديغولية الى سورية ولبنان بعد انسحاب الفيشيين منها،ثم اسناد الحكم مجددا الى الشيخ تاج ، ثم اعتقال فريق من الوطنيين ونفيهم الى راشيا ، ثم انفراج الازمة بموت الشيخ تاج واعلان الافرنسيين موافقتهم على عودة الحياة الدستورية ، ثم الانتخابات التي جرت في تموز ١٩٤٣ واستلام القوتلي ورفاقه الحكم ، ثم حوادث لبنان التي اعتقل فيها الافرنسيون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وافرجوا عنهم ، ثم المباحثات التي جرت لاستلام المصالح المشتركة والخلاف على استلام الجيش الذي ادى الى العدوان الذي نحن في صدده ...

تلك الذكريات مرت في خاطري كما يمر فلم سينمائي امام العين ، وكانها حلم موحش استيقظت منه وما يزال شعور الالم والاسى يملأ قلبي رهبة ووحشة .

وفي الحقيقة لم يترك الافرنسيون خلفهم اي اثر طيب يمحو الكثير او القليل من مساوئهم . وكانت اعمالهم سلسلة من التعدي على الحريات العامة ، من حبس ونفي وتشريد ولجم للافواه وللاقلام ومنع للاجتماعات وقمع للمظاهرات بالدبابات والرشاشات وقذف للمدن بالمدافع والطيارات وقتل للابرياء من اهل القرى وحرق لبيوتهم وذبح لمواشيهم . اما الموظفون الافرنسيون فكانوا ، الا قلة منهم ، حثالة قومهم ، افسدوا الاخلاق العامة بسوء الادارة وتعاطي الرشوة . ولم يصلحوا في البلاد شيئا يذكر سوى شبكة الطرق ، ولم ينشئوا مشروعا مفيدا سوى مشروع صغير في حمص . اما في الناحية الاقتصادية فكانوا يتصدون الحيلولة دون نشاط العاكفين على انشاء مصانع ومعامل ، خاصة تلك التي يمكن ان تنتج ما تصدره فرنسا الى سورية . وثابروا على ابعاد الشخصيات الطيبة عن الحكم . لكن عندما كانوا يضطرون الى الخروج من مازق ،

يعهدون به اليهم الى حين ، ثم يقيمون العثرات في طريقهم ويصرفونهم بشــتى الوسائل .

ولكنهم بهذه السياسة الحمقاء خدموا سورية من حيث لا يشعرون . فلو انهم احسنوا خطتهم واستنكفوا عن اثارة الشعور الوطني بصورة مستمرة ، لاستقر بهم المقام في البلاد ولحالوا دون نمو الحركة الوطنية التي لا يغذيها سوى الظلم والقسوة ، ولظلت بلادنا حتى الساعة راضخة تحت نفوذهم .

وبعد ان استتبت الامور بجلاء الافرنسيين عن البلاد كلها وانسحاب الموظفين منهم ، وعودة الحكومة الى مزاولة سلطتها ، بدأ بعض النواب يجتمعون ويتحدثون في ما جرى ويتنادون الى بحث مسؤولية الحكومة في اهمالها الاستعداد لمجابهة تلك الحوادث التي لم يكن بد من وقوعها بعد ان تحرج الموقف بين الجانبين السوري والافرنسي . كما اخذوا يبحثون في ما اذا كانت حكومة مؤلفة بهذا الشكل قادرة على تحمل الاعباء الكبيرة وتوطيد اركان الدولة ، بعد ان اصبح الجيش تحت امرتها . فقادهم التفكير وامعان النظر في المستقبل الى تاليف كتلة قوية من النواب تطلب دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لمحاسبة الحكومة عن تقصيرها ، والعمل على تاليف حكومة جديدة اقدر على مواجهة الوضع الجديد ، واتخاذ العدة اللازمة لاقامة حكم قويم .

وتقرر ان يقدم الى رئاسة مجلس النواب كتاب يوقع عليه اكبر عدد ممكن من اعضائه ، يطلبون فيــه دعوة المجلس لدورة استثنائية . ولما شعرت الحكومة بأن هذه الفكرة لاقت استحسان عدد كبير من النواب ، وبأنه لم يعــد امامها سوى دعوة المجلس من قبلها مباشرة ، اصدرت مرسوما بدعوة المجلس الى الاجتماع . ثم قدمت للمجلس مشروع قانون بتخصيص مبلغ (٤٠) مليون ليرة سورية لتامين نفقات الجيش الذي استلمته ، اثر حوادث حزيران . ورمت بذلك الى اشغال المجلس بهذا القانون ، وارجاء الابحاث الاخرى المتعلقة بها مباشرة ، الى اجل ابعد .

وتجاه هذه المحاولة لاستبقاء الحكومة الحاضرة ، راينا ان نبدل في صيغة الكتاب المقرر تقديمــه الى رئاسة المجلس بجعله يؤكــد عدم ثقة النواب بالوزارة وعــدم جواز اقرار النفقــات المطلوبة للجيش ، ما دامت الحكومة غير موثوق بها . وبعثنا بهذا

الكتاب الى النواب للتوقيع عليه ، فبلغ عدد تلك التواقيع اثنين وخمسين توقيعا . وتتابعت اجتماعاتنا التي كان يحضرها العدد المتزايـــد من النواب .

ولم تلاق تشبثاتنا ارتياح رئيس الجمهورية الذي ما اعتاد على تغيير الحكومات بناء على رغبة النواب . وصعب عليه ان ينزل عند طلبهم وان يعين رئيسا للوزارة ووزراء على غير ارادته ، فسعى جهده لحملنا على الرجوع عن قرارنا . ولما يئس عمد الى تفرقة الكلمة بين كتلة النواب فلم يفلح ايضا .

وكان رئيس الوزارة السيد فارس الخوري قد عاد الى دمشق قبيل موعد اجتماع المجلس ، فاطلعناه على ما جرى في غيابه وابلغناه بعزمنا على استبدال الوزارة .

واما رئيس مجلس النواب السيد سعد الله الجابري ، فمع ان كتلة النواب المناهضة للوزارة كانت تضم جماعته وانصاره ، فلم يبد منه تأييد لها . بل وقف موقفا اقرب الى دعم الوزارة منه الى الحيـــاد .

وفي الجلسة الاولى التي عقدها المجلس في قاعة الجـامعة السورية ـــ اذ كانت قاعة المجلس قد اصابها ضرر وتلف في مبناها واثاثها ـــ ادلى السيد فارس الخوري ببيان عما قام به في مؤتمر سان فرانسيسكو . وجرته رغبته في ايضاح الامور بجميع تفاصيلها الى اطالة خطابه اكثر من ساعتين ، مما جعـل النواب يتململون ويتبرمون ، لا سيما انهم لم يسعوا وراء اجتماع المجلس الا لاسقاط الحـــكومة .

ولما انتهى رئيس الوزارة من خطابه ، اعلن رئيس مجلس النواب عن رغبته في رفع الجلسة وتأجيل الاجتماع اللاحق ، ريثما تجتمع لجنة الشؤون الخارجية وتبحث مشروع القانون الذي قدمته الحكومة بأبرام ميثاق منظمة الامم المتحدة . فقام السيد ميخائيل اليان نائب حلب وقال للرئيس : « ان بعض النواب يريدون البحث في امر اخر ، وهو مذكور في التقرير الموقع عليه من قبل اثنين وخمسين نائبا » . ثم قدم التقرير للرئاسة فأمرت بتلاوته . فتضعضعت صفوف الوزراء وانصارهم . ولم يكن من رئيس المجلس الا ان اعلن رفع الجـــلسة .

واثر انفضاض الاجتماع ، اجتمعت الوزارة واعلن رئيسها انه لا يســـتطيع الاستمرار في الحـكم واكثرية النواب لا تثق

بالحكومة . وقدم الى رئيس الجمهورية استقالته ، رغم اعتراض السيد جميل مردم والحاحه عليه بمواجهة الموقف .

وكان السيد لطفي الحفـــار هو المرشح الذي اتفقت عليه الكتلة النيابية التي اسقطت الوزارة . الا ان رئيس الجمهورية لم يكن مرتاحا الى هذا العمل ولا راغبا في ايجاد هذه السابقة التي قد تؤدي الى خروج امر تأليف الوزارات واسقاطها من يده في المستقبل، فقرر في قـرارة نفسه مناهضة حركتنا وبـذل جهوده لمعاكستنا . فسعى لحمل السيد فارس الخوري على العدول عن الاستقالة . لكنه عندما يئس من هذه المحاولة ، عمد الى تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة ليحول دون تسنم السيد الحفار مقام الرئاسة ، باعتباره مرشح كتلتنا . واعلن انه لا يغير رايه مهما كان .

فاضطررنا ازاء هذا التعنت الى قبول التنازل عن مرشحنا للرئاسة . فاجتمعنا الى السيد الخوري وابلغناه اسماء المرشحين للوزارات ، فحملها الى رئيس الجمهورية الذي اعترض على اسناد وزارة الخارجية الى السيد مخائيل اليان . واستمرت المذاكرات بدون جدوى حتى نزل الرئيس عنـد طلبنا وتألفت الوزارة على الوجه الآتي :

فارس الخوري يعيد تأليف وزارة جديدة

فارس الخوري : رئيسا للوزراء ، لطـفي الحفار : وزيرا للداخلية ، خالد العظم : وزيرا للمالية والدفاع الوطني ، صبري العسلي : وزيراً للعدلية ، ميخائيل اليان : وزيرا للخارجية ، حسن جبارة : وزيرا للاقتصاد الوطني ، حكمت الحكيم : وزيرا للاشغال العامة ، احمد الشرباتي : وزيرا للمعارف .

وفي اول جلسة عقدها البرلمان اثار بعض النواب حملة ضد الوزارة واتهمها بمخالفة الدستور لان عدد اعضائها تجاوز العدد المنصوص عليه في الدستور . وطلبوا احالة الموضوع على لجنة الدستور لتعطي رأيها فيه. فاجتمعت اللجنة فورا وعادت بتقرير ايدت فيه نظرية المعارضين . وطرح الامر على المجلس فادلى كل فريق من النواب بما يراه . وكانت حجة الوزارة قائمة على ان الدستور ينص على ان عدد الوزراء سبعة ولم يذكر بينهم رئيسهم ، وان الوزارة الاولى التي تألفت في هذا العهد برئاسة السيد سعد الله الجابري ضمت سبعة وزراء غيره ، كالوزارة الحالية ، وان مجلس النواب نفسه منحها الثقة . فيجب اعتبار هذه السابقة تفسيرا للمادة الدستورية . وبعد ان طال النقاش بين النواب ، مؤيدين

ومعارضين ، طرح الرئيس تقرير اللجنة فرفضته اكثرية النواب ، مؤيدة جواز بقاء عدد الوزراء كما هو . فثارت ضجة بين الاكثرية والاقلية انهاها رئيس الوزراء بتصريحه بأنه ، على الرغم من ان المجلس اظهر موافقته على استمرار الحكومة بعدد وزرائها ، فانه سيعمل على ارجاع النصاب الى سبعة ورفعت الجلسة .

وعلى الاثر قدم احمد الشرباتي استقالته من الحكومة ، فأصبح عدد الوزراء مع رئيسهم سبعة . وعندما تقدمت الوزارة ببيانها الى المجلس طالبة الثقة على اساسه ، ظهر التكتل الذي سعى اليه السيد جميل مردم لمناهضة الحكومة ، وكان مؤلفا من رشدي الكيخيا ورفاقه . وبذلك اعطى برهانا قويا على عدم اكترائه بمن ينصر او يعارض ، وعلى انه مستعد للاتفاق مع اي كان .

كانت الجلسة من اعنف الجلسات التي عقدها البرلمان السوري ، استمرت نحو عشر ساعات ، تتابع فيها الخطباء مؤيدين بشدة وحماس ومعارضين بقساوة والفاظ نابية . فكنت تسمع التهم تكال جزافا والعبارات المرة تنطلق من الحناجر بقوة القذائف . وانفردت هذه الجلسة ايضا في تاريخ المجلس النيابي ، بعدد النواب المؤيدين بخطبهم للحكومة بحماس مساو لحماس المعارضين ، على عكس ما جرى في الماضي وما سيجري في المستقبل من جمود المؤيدين واضطرار اعضاء الحكومة للدفاع عن انفسهم بأنفسهم تجاه هجمات المعارضين .

وعلى الرغم من هذه الحملات القاسية كان الوزراء مغتبطين بتأييد المؤيدين من النواب وصد هجمات المعارضين على هذا الوجه المطمئن الى استمرار العمل الحكومي بمساندة اكثرية متماسكة لا تنهزم امام الاقلية ولا تتبلبل كما كان يحدث سابقا .

وكان بين الخطباء الذين هاجموا الحكومة واعلنوا عزمهم على حجب ثقتهم عنها ، السيد احمد الشرباتي ، وقد كان بالامس احد اعضائها . فناله من مؤيدي الوزارة بعض اللذعات الساخرة .

وانتهت الجلسة بنيل الحكومة الثقة بأكثرية تزيد على الاثنين والخمسين نائبا ، الذين كانوا قدموا العريضة بحجب الثقة عن الحكومة السابقة .

وكان المنتظر من رئيس الجمهورية ان يمد للوزارة يد المساعدة والتأييد ، سواء من حيث مقدرة اعضائها او من حيث دعمها في المجلس بأكثرية متراصة . ولكنه ، بحقده المعروف ، لم يشأ ان

يتناسى انها جاءت خلافا لارادته . فظل يعمل طيلة بقائها في الحكم حتى ازاحها عنه ، كما سيرد .

ثم وافق المجلس على ميثاق منظمة الامم المتحدة ، كما اقر الاعتمادات المطلوبة للجيش . وفضت الدورة وذهب النواب الى مناطقهم ، بعد ان قامت اكثريتهم بزيارة رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة معلنة تأييدها للوزارة ورغبتها في تسهيل اعمالها وعدم اقامة العثرات في سبيلها . واول اسفين دقه رئيس الجمهورية في اساسْ هيكل الوزارة لزعزعته كان حمله السيد لطفي الحفار على الاستقالة ثم حمل السيد صبري العسلي على التخلي عن منصبه . ولم تثمر الجهود التي بذلناها لدي هاتين الشخصيتين لاقناعهما بعدم صواب الاستخذاء امام رغباتِ الرئيس ، فاضطر السيد الخوري للاستغناء عنهما . واقترح عدة اشخاص لتولي وزارتي الداخلية والعدلية ، ولكن السيد القوتلي كان يستدعي المرشحين اليه ويوصيهم بالاعتذار فيعودون عن الموافقة التي كانوا ابدوها للخوري عند تكليفهم . واستمرت المهزلة مدة : فرئيس الوزارة يرشح وزراء ، ورئيس الجمهورية يحملهم على الرفض او يعترض على من لا يسايرونه منهم . ثم عكف القوتلي على انهاء الرواية ، فاستدعى الوزيرين حسن جبارة وحكمت الحكيم واستحصل على كتابين باستقالتهما ، فأصبح عدد الوزراء المستقيلين اربعة وعدد الباقين ثلاثة ، بمَا فيهم رئيسهم .

الرئيس القوتلي يسعى لاسقاط الوزارة وينجح في مسعاه مخالفا احكام الدستور

وكان السيد الخوري مريضا مرضا شديدا وخطرا . وكان مستلقيا على فراشه عندما قدم لزيارته السيد محسن البرازي ، الامين العام للقصر الجمهوري ، وطلب منه مقابلته فورا . فاستقبله المشار اليه وهو بحالة اعياء شديد . فأعلمه السيد البرازي باستقالة السيدين جبارة والحكيم ، ولم يكن كتاب استقالتهما وصل الى رئيس الوزارة . واضاف بأن الوزارة اصبحت بحكم المنحلة بعد انسحاب اكثرية اعضائها منها ، وان الاوفق ان يقدم رئيسها كتاب استقالته .وكان السيد البرازي يحمل تحت ابطه كتابا الفه مسيو اجن بيير ، وقد وضعت ورقة ضمنه للاشارة الى المقطع الذي يقول فيه المؤلف باعتبار الوزارة التي يستقيل اكثرية اعضائها منحلة .

وكانت مفاجاة للرئيس الخوري زادت في سوء حالته الصحية . وحمل السيد البرازي رسالة شفهية الى الرئيس القوتلي لانها ،

بصورة خاصة ، قلة ذوقه بارساله هذا التبليغ وهو بحالته المرضية الخطرة . وقال له « قل لرئيسك بان الاليق ان ينتظر اما شفائي واما موتي فيتخلص مني اذ ذاك في الحالتين ! » وفي نهاية الحديث قال السيد الخوري بانه سيستدعي الوزيرين الباقيين على الاخلاص ليبحث معهما الامر قبل البت فيه .

فلما حضرنا ، بناء على طلبه ، ابرز لنا السيد الخوري كتابا بالاستقالة ، ضمنه عبارات قاسية ضد رئيس الجمهورية ووصم تشبثه بالخروج عن الدستور . ثم روى لنا ما دار بينه وبين البرازي ، فاصررنا عليه بعدم الاستقالة وبدعوة المجلس النيابي للانعقاد فورا ليعرض عليه الواقع ، ليفعل عندئذ المجلس ما يراه مناسبا . فاجاب الخوري بانه يتمنى لو ان صحته تساعده على سلوك هذه الخطة ، ولكن ضعف قلبه لا يسمح له بالمجادلة مع النواب المعارضين ، لا سيما انه لم يبق في الحكومة غير وزيرين ، والرئيس يراوغ في املاء المناصب الشاغرة . فكيف تساس الدولة برئيس وزارة مريض وبوزيرين فقط ؟ فاجبته باننا لا نهدف الى البقاء في الحكم ، بل اعلان الموقف على الملا وابلاغ مجلس النواب انه امام مخالفة دستورية لا لمادة من مواده ولكن لروحه ومبادئه ، اذ لا يصح عزل حكومة حائزة ثقة النواب ، كما لا يجوز رفض تعيين وزراء جدد يقترحهم رئيس الحكومة . واما اغواء الوزراء وسحبهم من الوزارة فعمل يجب ان يسمو عنه قطب الدولة اذا ما اراد الاكتفاء بمهامها الاساسية دون التدخل الفعلي في شؤون الحكم ، وترك الامور تجري على مسؤولية الوزراء امام الهيئة التشريعية التي لها وحدها حق تبديل الحكام . اما ان يفرض راس الدولة ارادته على الحكومة ، وان يعين من يشاء ، فهو شأن الحكام المستبدين الذين لا يقيمون وزنا لحكم الشورى ويعملون في الحكم شأنهم في الدكتاتورية الفردية التي يكون مستقبلها شؤما وويلا على البلاد . واضفنا قائلين بأن مجلس النواب سوف يؤيدنا ويوقف رئيس الجمهورية عند صلاحياته الدستورية فتنجو البلاد من الاستئثار والاستبداد في الحاضر والمستقبل . الا ان كل هذه المقويات لم تنفع في شد اعصاب الرئيس الخوري المنهارة ، فظل متمسكا برايه ، معتذرا بمرضه الذي لا يسمح له ان يركب هذا المركب الخشن ، وهو الدخول مع رئيس الجمهورية في معركة تحتاج الى صحة جيدة واعصاب متينة وشجاعة ادبية لم يعد حائزا عليها لمحاربة حاكم مستبد .

وعندما انهارت آمالنا في رفع معنويات رئيسنا الضعيفة ، تركناه يكتب استقالته الرسمية واستودعناه . ثم ارسل استقالته الى السيد القوتلي فاستدعاه المشار اليه وخفف عنه المه بالعبارات المعسولة المالوفة وصرفه .

تلك كانت هي المرة الاولى التي اقدم فيها السيد القوتلي على ازاحة حكومة رئيسها طريح الفراش دون ان يحترم المرض ، بل مستفيدا منه ومن ضعف المقاومة ، ليصل الى مبتغاه . والمرة الثانية كانت مع السيد سعد الله الجابري الذي كان يتداوى في مستشفى المواساة بالاسكندرية من علة في كبده اودت بحياته قبل مضي ستة اشهر . وهكذا كان الدستور العوبة بيد حارسه ، وقواعد الحكم الديموقراطي النيابي معطلة مهملة . وكان رئيس الجمهورية يعتبر البلاد السورية من جملة مخلفات المرحوم والده ، فيصعب عليه ان يدعي احد بمشاركته في ادارتها او ان يقف بوجهه معارضا عندما يريد نقل احد عماله من مركز الى مركز او عزله او تعيينه . وكان ، بتواضع واستحياء ، لا يجابه المعارض وجها لوجه فيقول له : « ما شأنك بمزرعة ابي ؟ » بل كان يدور ويلف ويناور ليصل الى غرضه بالقضاء على العقبة التي تحول بينه وبين ما يريد .

ولو كنا ندرك ما يريد ، او كان يطلعنا على غاياته ، فلربما كنا نقتنع بصواب خطته . ولكن ما معنى اقصاء الجابري وتعيين فارس الخوري ، ثم اقصاؤه والعودة الى سعد الله الجابري ، وما هو السبب في هذه التنقلات على مسرح السياسة العليا التي لم يدرك كنهها المتفرجون او اللاعبون او الكورس ؟ لقد ترأس الحكم في عهد القوتلي اربعة اشخاص هم الجابري والخوري ومردم وانا ، وكان نصيب الثلاثة الاقصاء بفعل رئيس الجمهورية . لكنه لم ينجح في هذا التعسف . الى ان انتهت فصول الرواية باقصائي مع الرئيس نفسه على يد حسني الزعيم في ١٩٤٩ . وكان البادىء بالشر اظلم.

الجابري يؤلف الوزارة ونجاحي في عدم الاشتراك فيها

لم يكد يخرج السيد فارس الخوري من القصر الجمهوري مستقيلا حتى دخله السيد سعد الله الجابري . وكلفه الرئيس بتأليف الحكومة ، فعمد الى السرعة حتى لا تتأزم الامور ، اثر استقالة الحكومة الجبرية . واستدعيت الى القصر بصحبة السيد مخائيل اليان ، زميلي الوحيد الباقي في الوزارة السابقة ، فعرض علينا السيد الجابري الاشتراك بحكومته فاعتذرنا . لكنه أصر وواصل

اصراره بشكل اربك موقفي ، اذ اني احترم شخصيته واقدر فيه نبله وترفعه واخلاصه ولباقته . وما كنت لارغب في صده شخصيا والوقوف تجاهه موقف المتعنت ، فاضطررت الى استعمال الحيلة والمواربة للتخلص من الدخول في الوزارة الجديدة . وهكذا طلبت اليه اختياري لوزارة الخارجية عندما قال لي : « خذ ما تشاء من الوزارات ، وانتق ما تختاره منها » ، وكنت اعلم بانه لا يتنازل عن وزارة الخارجية لغيره . فلم يوافق على اختياري وظهر بذلك كانه هو الرافض لطلبي فتخلصت من الحاحه بهذه الصورة . وبعد ان اعتذر السيد ميخائيل اليان ايضا متحججا بي ، عمد الجابري الى تاليف وزارته على الوجه الآتي :

سعد الله الجابري : رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ، لطفي الحفار : وزيرا للداخلية ، نعيم الانطاكي : وزيرا للمالية ووكالة الاشغال العامة ، صبري العسلي : وزيرا للعدلية والمعارف ، حسن جبارة : وزيرا للاقتصاد الوطني والاعاشة .

ثم استقال السيد نعيم الانطاكي في ٣١ كانون الاول ١٩٤٥ فعهد الى السيد جبارة بوكالة وزارة المالية . وسمي السيد فتح الله اسيون وزيرا للاشغال العامة بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٤٦ . ولا يدخل في برنامج هذه الذكريات ايراد جميع ما جرى في عهد هذه الوزارة ، ولذلك فانني اكتفي بذكر ما يتعلق بالحادثتين التاليتين :

نص الاتفاق الفرنسي — الانكليزي على سحب القوات من سورية ولبنان

١ — الاتفاق الفرنسي — الانكليزي بخصوص سحب جيوشهما من سورية ولبنان .

٢ — بلاغ الحكومة الافرنسية بايقاف بيع الجنيهات بصورة حرة في سورية ولبنان .

ففي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٥ ، اعلن في لندن وباريز الاتفاق الثنائي الذي عقد يومئذ بين الحكومتين الافرنسية والبريطانية وهذا نصه :

« ان الحكومتين البريطانية والافرنسية ، رغبة منهما في ان تتجنبا بصورة دائمة كل تباين في السياسة من شانه ان يهدد مصالح كل منهما او ان يعكر حسن التفاهم الذي تنويان توثيقه بينهما ، قد لاحظتا ان من مصلحتهما المتبادلة ان تسهلا ازدهار شعوب الشرق الاوسط الاقتصادية وان تؤمنا سلامتهما ضمن نطاق التعاون الدولي .

« ومن جهة ثانية ، رغبة منهما ايضا في ان تمكنا سورية

ولبنان من ممارسة استقلالهما التام قد قررتا ان تدرسا معا شروط تجميع قواتهما وجلاء تلك القوات عنهما . وسيجتمع البريطانيون والافرنسيون لهذه الغاية ببيروت في ٢١ كانون الاول ١٩٤٥ وتكون احدى مهامهم الاساسية تحديد تاريخ الشروع في اولى عمليات الجـــلاء . »

وقد هللت الحكومة اللبنانية لنبأ عقد هذا الاتفاق . وعقد مجلس النواب اللبناني جلسة خاصة حضرها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ، وقف فيها النواب عندما تلا الوزير نص الاتفاق المذكور وانشدوا النشيد الوطني اللبناني فرحا وابتهاجا .

ومن يدرس هذا النص مليا يرى انه يحوي في طياته مقاصد واهدافا تدك استقلال سورية ولبنان دكا ، خلافا للنص الظاهر. ويكفي المرء ان يلاحظ هذه العبارات الواردة في النص ليتحقق من صدق المخاوف التي اعترتنا عندما اطلعنا عليها : « كل تباين في السياسة من شأنه ان يهدد مصـــالح كل منهما » ، « ان تسهلا ازدهـــار شعوب الشـــرق الاوسط الاقتصادية » ، « وان تؤمنا سلامتهما » ، « سيجتمع البريطانيون والافرنسيون في بيروت... وتكون احدى مهامهم الاساسية تحديد تاريخ الشـــروع في اولى عمليات الجلاء » .

فالاتفاق اذا معقود لحفظ مصلحة البريطانيين والافرنسيين، وللتدخل في شؤون سورية ولبنان الاقتصادية ، ولفرض الحماية عليهما لتأمين سلامتهما ، بدليل ان ثمة مهام عديدة سيقوم بهـا الخبراء ومنها تحديد موعد الجلاء .

كل هذه الاشارات والتلميحات شاءت الحكومة اللبنانية ان تجهلها او بالاحرى ان تتجاهلها ، فلجأت الى اسلوب الاخراج السينمائي لتغطية الحقائق واخفائها عن الرأي العام . من ذلك انها عمدت الى التظاهر بالابتهاج مع مجلس النواب . وشاءت الحكومة السورية ايضا ان لا تكون اقل من زميلتها اللبنانية في اظهار الفرح والارتياح ــ تمشيا مع السياسة العامة التي كانت الحكومتان السورية واللبنانية في ذلك العهد تتمشيان عليها ، وهي السير في ركاب السياسة البريطانية .

ولم يكد ينشر نبأ هذا الاتفاق في دمشق حتـــى بادر وزير الداخلية السيد لطفي الحفار الى اعلان ارتياحه له والى اصدار

الاوامر باقامة معالم الزينات ابتهاجا به . ولست ادري كيف فات المشار اليه ان ذلك الاتفاق مضر بالمصالح السورية واللبنانية ، من حيث استمرار الاحتلال الاجنبي مدة طويلة ، ام انه اراد ستر هذه الحقيقة المرة بالتظاهر بالفرح والسرور . ومهما كان الامر من جهته ، فان الحكومة تعرضت لهجوم قاس من النواب في جلسة ساد الهرج والمرج فيها ، الى حد وصلت الجراة عنده بالنائب السيد رئيف الملقي الى قذف رئيس الوزارة بقوله : « كذاب ... كذاب ... » فارغد الرئيس وازبد وطرح الثقة بحكومته وهو بحالة عصبية شديدة . وكان الاجدر ان يجنب المجلس منحه الثقة بعد ان بدا من وزيره الحفار ما لا يأتلف مع المصلحة القومية باعلان ارتياحه للاتفاق المذكور .

ولكنه اراد ان يكسب الفرصة السانحة وهي اشمئزاز النواب مما بدر من النائب الملقي من عبارات نابية . وهكذا تخلص من ضعف موقف الحكومة بشأن الاتفاق ، وخرج من المجلس مدعوما بثقة اجماعية .

واحيل الموضوع بعد ذلك الى لجنة الشؤون الخارجية التي كنت اراسها . فاجتمعت بحضور السيد الجابري واتخذت قرارا شجبت فيه ذلك الاتفاق ودعت الى عدم تنفيذه .

وكان مجلس الامن مجتمعا بلندن لبحث شكوى سورية ولبنان ضد فرانسا بشأن جلاء جيوشها عنهما . وكادت الامور تفلت من ايدي مندوبينا عندما صوت المندوب الروسي مستعملا حق الفيتو ضد الاقتراح الرامي الي الجلاء . ولولا ان اعلن وزير الخارجية الافرنسية مسيو بيدو ان حكومته ستنفذ ذلك الاقتراح، رغم عدم اقراره ، لبقيت قضية الجلاء عن الاراضي اللبنانية واعتراف فرنسا بالجلاء عن سورية معرضة للتاخير والماطلة . والله اعلم ماذا كان سيؤول اليه مصيرها .

وعلى الاثر ، عقد الجانب اللبناني مع الجانب الافرنسي اتفاقا يقضي بجلاء الجيش الافرنسي عن لبنان . لكن الحكومة السورية لم تشترك مع الحكومة اللبنانية بمفاوضاتها مع الجانب الافرنسي ، باعتبار ان الجلاء تم فعلا ، واكتفت بتوكيل المندوبين اللبنانيين للاتفاق مع الافرنسيين على قيمة مخلفات الجيش من عتاد وذخيرة .

اما القضية الهامة الثانية فهي ان الافرنسيين ابلغوا

الحكومة السورية بكتاب انهم اوقفوا عمليات استبدال الليرات السورية واللبنانية بجنيهات استرلينية . فاحتجت الحكومتان على هذه المخالفة الصريحةلاحكام اتفاق كانون الاول ١٩٤٣ . ولم تثمر هذه الاحتجاجات شيئا . وقد اوردت في بحث النقد السوري من هذه المذكرات ما يمكن الرجوع اليه هناك . وقررت الحكومتان ان تحتفلا بجلاء الجيش الافرنسي ، فاختارتا اليوم السابع عشر من شهر آذار ١٩٤٦ ، وهو اليوم المقرر في الاتفاق اللبناني الافرنسي لانتهاء جلاء الجيش عن لبنان . واقيمت احتفالات عظيمة اشترك فيها الامير فيصل بن الملك عبد العزيز آل سعود ووفود عن سائر الدول العربية . وجرى عرض عسكري ، واعتبر ذلك اليوم عيدا قوميا تحتفل فيه البلاد سنويا ، حتى جاءت حكومة الشيشكلي فالغته واستبدلته باليوم الثالث من كانون الاول ، وهو ذكرى يوم ١٩٥١/١٢/٣١ ، الذي اصدر فيه الزعيم فوزي سلو قرارا اتخذ لنفسه فيه لقب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، بعد ان قام الشيشكلي بسجن السيد معروف الدواليبي واعضاء وزارته يوم ٢٨ / ١١ / ١٩٥١ ثم اوقف الحياة الدستورية وحل البرلمان .

ولئن كان السابع عشر من آذار لا يشير الى حادثة تتعلق بسورية جرت في ذلك اليوم نفسه — اذ ان الجلاء الفعلي كان في اول نيسان ١٩٤٥ — فلا يصح كذلك ان يعتبر عيدا قوميا يوم قضت فيه القوة على الحياة الدستورية واقامت حكما ديكتاتوريا فرديا . وكان الاجدى بزعماء هذا العهد ان يستحوا من فعلتهم، كما كان الافرنسيون يستحون ويتجنبون الاحتفال بيوم دخولهم دمشق وتثبيت سيطرتهم على سورية كما فعل الشيشكلي بتثبيت حكمه في ذلك التاريخ بقوة السلاح ايضا . واذا كانت الامة تحتفل سنويا بيوم ميسلون في الرابع والعشرين من تموز فتنثر الزهور على قبر المرحوم يوسف العظمة كذكرى لتضحيته بحياته انقاذا لشرفه العسكري ، فيجب ان يكون للامة يوم تحتفل به مبتهجة كعيد قومي يحمل ذكرى حادث محا اثر ذلك اليوم البغيض ، حين انتصر الشعب على الطغاة المستعمرين . فهل اليوم الثالث من كانون الاول هو ذلك اليوم المنشود يا ترى ؟ ام ان العكس قد صح فيه .

تتابعت على رئيس الجمهورية النصائح بضرورة اقامة صرح الدولة على اسس متناسبة مع ما نالته البلاد بعد الجلاء من استقلال

تام في جميع النواحي . ولم تكن الحكومة القائمة اذ ذاك مؤلفة من عناصر قوية تستطيع تحمل هذا العبء . وانتهت المداولات باستقالة سعد الله الجابري بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٤٦ وتكليفه وزارة جديدة . فاستدعينا الى القصر وكان بين الحاضرين السيد ادمون حمصي المنتسب الى كتلة آل المدرس بحلب . وكان الجابري قد اصلح ما بينه وبينهم من نزاع قديم ، رغبة منه في التغلب هو وكتلته ، بالاتفاق مع كتلة آل المدرس ، على كتلة الكيخيا والقدسي .

اشتراكي في وزارة الجابري الجديدة

وتالفت الوزارة على الوجه التالي ، بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٤٦ :

سعد الله الجابري : رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية ، خالد العظم : وزيرا للاقتصاد الوطني والعدلية ، صبري العسلي : وزيرا للداخلية ، نبيه العظمة : وزيرا للدفاع الوطني ، ادمون حمصي : وزيرا للمالية ، احمد الشرباتي : وزيرا للمعارف ، مخائيل اليان : وزيرا للاشغال العامة .

وباشرت الحكومة اعمالها بوضع برنامجها الوزاري ، فجعلته مفصلا متضمنا جميع القضايا التي ترمي الى معالجتها كل وزارة . وجاء البرنامج طويلا جدا ، حتى ان النائب عبد الرحمن الكيالي احصى حرف (س) وكلمة (سوف) الواردة بالبرنامج مثل « ستعمل الوزارة » ، او « ستقوم الوزارة » ، فبلغت اثنتين وخمسين . وقال في خطابه ان الحكومة لو قامت بنصف او بربع ما ذكر في البرنامج من الاعمال لكفاها فخرا . وكان على حق ، اذ ان تحقيق تلك الامور كلها يتطلب استقرارا في الحكم ودوام الوزارة على رئاسته مدة طويلة ، وكان ذلك بعيد الاحتمال .

ثم قرر مجلس الوزراء ، في بحثه العوامل المؤدية الى تنظيم شؤون الدولة الاساسية ، ان تدرس كل وزارة شؤون موظفيها فتقترح ملاكا يحوي عدد الوظائف وتقسيم الدوائر وصلاحيات كل دائرة وموظف . ووجدنا بعد التعمق بالدراسة ان اقرار ملاك عشرة وزارات يتطلب في مجلس النواب مدة تتراوح بين السنة والسنتين على اقل تقدير ، مما يؤدي الى تأخير الاصلاح والتنظيم اللذين لا بد منهما لجعل جهاز الدولة منسجما مع الوضع الجديد وما يتطلبه من دوائر محدثة . وثبت لدينا ان الطريقة الوحيدة لسرعة انجاز هذا المشروع هي ان تصدر هذه الملاكات بمراسيم اشتراعية فتنفذ فورا على ان تقدم الى المجلس لاقرارها او تعديلها اذا شاء . فنكون بذلك حصلنا على السرعة في التنفيذ وتركنا المجال للمجلس ليطيل قدر

ما يشاء وقته في الدراسة والبحث والنقاش .

على ان هذه الخطة كانت بحاجة الى موافقة مجلس النواب والى تجنب العاصفة المنتظر اثارتها من قبل نواب المعارضة ضد صلاحية التشريع المطلوب منهم اقرارها . فبدانا بجمع النواب المناصرين للحكومة واطلعناهم على خطتنا وطلبنا اليهم ان يقفوا صفا واحدا بتأييد مشروع الحكومة مهما حاولت المعارضة التشبث به من مماطلات ومشاكسات . فلبوا طلبنا ووعدونا بالتأييد المطلق . ثم عكفنا على التحدث الى نواب المعارضة لاقناعهم بصحة مسلكنا حتى نخفف من غلوائهم ونتجنب الخطب القاسية والتهم الجارحة بمحاولة سلب صلاحيات المجلس التشريعية . ودعوناهم للاجتماع عندي في مزرعة القواص بعد ان كنا مهدنا السبيل في المحادثات الفردية مع اكثرهم . وطال البحث مدة ساعتين او اكثر ، فظهرت النتائج الطيبة لمحاولات الاقناع التي كنا لجأنا اليها قبل الاجتماع ، بحيث ناصرنا السيد رئيف الملقي وبعض النواب الآخرين . فلم يبق امام السيد رشدي الكيخيا زعيم المعارضة الا ان يحمل رفاقه المسؤولية على حسب عادته . وانتهى الاجتماع على ان يعارض بعض النواب مشروعنا ولكن بلهجة معتدلة ، من حيث منح الحكومة صلاحيات التشريع فحسب ، وان يستنكف عند التصويت من يشاء منهم . وهكذا ساد جلسة مجلس النواب هدوء واعتدال . واقر المجلس بالاكثرية مشروع الحكومة بمنحها سلطة التشريع لوضع الملاكات ، ثم عكفت كل وزارة على وضع ملاكها الخاص . وبعد مضي شهرين تقريبا على الدراسة ، بدأ مجلس الوزراء بدرس كل ملاك على انفراد، ثم استصدار مرسوم تشريعي خاص .

تنظيم ملاكات الدولة بمراسيم اشتراعية

وكنت اقترحت على زملائي الوزراء ان نصدر المراسيم التشريعية كلها دفعة واحدة بعد ان يعاد النظر فيها كلها اجمالا ، رغبة في الانسجام والتنسيق بينها . لكن الرئيس الجابري خالف هذا الرأي واصر على رايه المخالف لرأيي . وهكذا فقدت هذه المراسيم صفة الانسجام في ما تشابه منها . وفي ما يأتي الشؤون البارزة في كل ملاك وخلاصة ما احتوته تلك المشاريع .

أ — وزارة العدلية : (١) — الغاء المحاكم المختلطة . (٢) — الملاك والغاء بعض المحاكم . (٣) — الدوائر العقارية وقد فك ارتباطها بوزارة المالية والحقت بوزارة العدلية .

وفيما يلي ما يتعلق بالغاء المحاكم المختلطة (ثم بحث الغاء بعض المحاكم) :

كانت الدولة العثمانية تنوء — في جملة ما تنوء به — تحت نير الامتيازات الاجنبية ، اي الامتيازات القضائية التي كان السلاطين الاتراك منحوها لرعايا بعض الدول الافرنجية ، بتواريخ متعددة .

ولا نريد هنا ذكر تاريخ منح هذه الامتيازات ولا تعدادها بالتفصيل ، بل نكتفي ببعضها . وهي الا الاجانب في البلاد العثمانية كانوا معفيين من الضرائب ومصونين شخصيا من تدخل السلطة القضائية والادارية في شؤونهم ، حيث لا يجوز توقيف احدهم ولا محاكمته اذا ارتكب جرما الا بحضور ترجمان قنصليته . اما الدعاوى بين الاجانب التابعين لدولة واحدة فكانت من خصائص قناصلهم ، الى آخر ما هنالك من الامتيازات التي كانت تجعل الاجانب في البلاد العثمانية غير خاضعين للقوانين المحلية . وظلت هذه الاوضاع قائمة حتى ١٩١٤ حينما انتهزت تركيا فرصة اعلان الحرب العامة الاولى وانشغال دول اوروبا بها . فاعلنت الغاء تلك الامتيازات ، رغم احتجاج الدول الاجنبية . ثم دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا وانتهى الامر الى الفشل . وعقدت معاهدة سيفر في ١٩٢٠ فاعيدت تلك الامتيازات .

وكانت سورية ، باعتبارها جزءا من تركيا ، رازحة تحت ذلك النير .فعندما دخل الافرنسيون بلادنا في ١٩٢٠ اعادوا تلك الامتيازات الى ما كانت عليه قبل ١٩١٤ . ولكنهم ، رغبة في التخلص من المحاكم القنصلية ، لجأوا الى طريقة اخرى تؤمن لهم الغاية الاصلية من احتفاظهم بالسيطرة على القضاء الخاص بالاجانب . وهي انهم في ١٩٢٤ اوعزوا الى مجلس الاتحاد السوري باصدار قانون قضى بجعل الاجانب تابعين من حيث القضاء الى محاكم اسموها « المحاكم السورية الناظرة بقضايا الاجانب» . واشترط القانون تعيين رؤساء تلك المحاكم والنيابات العامة من القضاة الافرنسيين . ولم يكن بالطبع للاعضاء السوريين في تلك المحاكم المقدرة على السير وفقا لضمائرهم . ومع ان القانون كان الاصل في الاحكام ، الا ان تلك المحاكم كانت تستند الى الفقه الافرنسي في الاحكام التي كانت تصدرها المحاكم الافرنسية في فرنسا وتعتبرها مرجعا .

وكانت الاحكام تصدر بالافرنسية والمرافعات واللوائح كلها بتلك اللغة . فاستأثر بعض المحامين السوريين الذين يتقنون الافرنسية ، وخاصة المسيحيين منهم ، بتلك المحاكم . وكان لاكثرهم تداخلات خاصة لدى الحكام الافرنسيين توجه سير الدعاوى لمصلحة موكليهم ، بنسبة ما يكون بين المحامي والحاكم من صداقة او ما يقدمون لهم من عطايا وخدمات خاصة .

وكانت البلاد السورية كلها تضج بالشكوى والتذمر من هذه الحال . وكانت الاصوات ترتفع بالاحتجاج والمطالبة بالغاء تلك المحاكم دون اي جدوى . وجدير بالذكر ان مشروع المعاهدة الافرنسية الذي وضع في ١٩٣٦ بين الكتلة الوطنية والحكومة الافرنسية جاء خلوا من الغاء تلك المحاكم .وعندما كنت وزيرا للعدلية في ١٩٤٦ بوزارة السيد سعد الله الجابري استدعاني رئيس الجمهورية وقال لي بان ثمة حديثا بينه وبين الانكليز بشأن الغاء المحاكم المختلطة ، وطلب مني متابعة هذا الامر وانجازه .

و في اليوم التالي زارني المستر باجت ، زوج السيدة لمعة العابد كريمة المرحوم عزت باشا العابد . وكان بين السيدة لمعة وبين اخوتها دعوى ارث طال النظر فيها امام الحكام الافرنسيين . واعلمني المستر باجت انه علم من وزارة الخارجية البريطانية انها استندبت احد كبار موظفيها للحضور الى سورية والبحث معنا بهذا الشأن .

فرحبت بحضوره واستدعيت الدكتور السنهوري باشا الى مكتبي، وكان اذ ذاك في دمشق مكلفا من قبل الحكومة السورية بوضع مشروع القانون المدني . فادليت له بما اعلمه في الموضوع ، قائلا ان الفرصة سانحة لالغاء المحاكم المختلطة . فقال اذا توصلتم الى الغاء هذه المحاكم كان ذلك نصرا عظيما . فمصر لم تصل حتى الآن الى ذلك . فقد قبلت في معاهدة منتروان بان تبقى تلك المحاكم قائمة حتى ١٩٥١ . وبعد المذاكرة وضعت معه مشروع اتفاق لنعرضه على مندوب وزارة الخارجية البريطانية . فلما حضر ذلك المندوب اتضح لي انه موافق مبدئيا على الفكرة . وحين اطلعته على المشروع طلب الرجوع الى حكومته لاطلاعها على الصيغة المقترحة . وكان المستر باجت يعمل من جهته بما له من نفوذ في الدوائر الرسمية البريطانية ، لا سيما لدى حزب المحافظين، على الاسراع في البت بالامر . وبعد ايام قليلة جاءنا المندوب بجواب حكومته التي طلبت ادخال بعض التعديلات على

النص . وبعد الاخذ والرد اتفقنا على نص كتب يجري تبادلها بين الوزير المفوض الانكليزي ورئيس الحكومة السورية .

وعلى اثر حوادث العدوان الافرنسي في ايار ١٩٤٥ ، تعطلت المحاكم المختلطة بسبب سفر الرؤساء والنواب العامين الافرنسيين الاضطراري . وظلت الدعاوى متراكمة دون ان تنظر فيها اية حكومة سورية اخرى لعدم صلاحيتها في ذلك . وكان مضى على هذا التعطيل ما ينوف عن العشرين شهرا تقريبا . وكانت من مصلحة المستر باجت ، بطبيعة الحال ، ان لا يستمر تعطيل سير دعوى زوجته الى ما شاء الله . وكان يعلم ، هو وحكومته ، ان سورية لا تقبل استبدال الحكام الافرنسيين بحكام اجانب من دول اخرى .

فاحجامها ، اذا ، عن قبول الاستبدال يؤدي الى استمرار تعطيل مصالح الاجانب ، ما دام التشريع السوري القائم آنئذ لا يسمح للمحاكم السورية العادية برؤية تلك الدعاوى . كما ان السياسة الانكليزية خلال عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كانت ميالة الى استجلاب الراي العام السوري . فكما انها ساعدت على اخراج الافرنسيين من سورية ، بعد انذار تشرشل الى ديغول بوجوب ايقاف عدوانه على دمشق ، فقد قدمت لنا المساعدة في الغاء المحاكم المختلطة التي لم يكن للانكليز فيها قضاة ، بعكس الافرنسيين الذين كانوا مسيطرين عليها كل السيطرة . فاراد الانكليز ، اذا ، رمي عصفورين بحجر واحد : ارضاء السوريين والتخلص من نفوذ الافرنسيين في القضاء الاجنبي في سورية .

ومن جهة ثانية ، فلم يكن للانكليز في بلادنا مصالح ذات بال . فالافراد الانكليز المقيمون في سورية كادوا يعدون على الاصابع . والشركة الوحيدة التي كان للانكليز فيها نصيب كانت شركة النفط العراقية التي تمر انابيب زيوتها في سورية . على ان امتيازها ينص على وجوب التحكيم في الخلافات التي قد تحدث بينها وبين الدولة .

فجميع هذه الاعتبارات حملت الحكومة البريطانية على مؤازرة سورية في الحصول على استقلال قضائها والتخلص من قيود الامتيازات التي يتمتع بها الاجانب عندنا .

وقبل ان اسرد تتابع الحوادث بهذا الشان، لا بد لي من ان اذكر ان الولايات المتحدة الامريكية ، في كتاب اعترافها باستقلال سورية ، تحفظت باستبقاء التشريع القائم بشان المحاكم المختلطة . وقبلت الحكومة السورية هذا التحفظ وظل الشرط طي الكتمان فلم تعلنه

الولايات المتحدة عندما نشـــــر التشريع السوري القضائي عـــن الغاء المحاكم المختلطة . وهكذا كان الامر مع سائر الدول الاجنبية الاخرى. فنفذ التشريع والغيت المحاكم المذكورة واحدثت محكمة للنظر في الدعاوي غير المنجزة ، دون ان تحرك اية دولة اجنبية ساكنا .

ولنعد الان لسرد تتابع الامور . فبعد ان تبادل رئيس الوزراء السيد الجابري مع الوزير المفوض البريطانـــي الكتب المتفق عليها وتلقيت تهنئة رئيس الجمهورية واعضاء الوزارة على جهودي ، عدت لدراسة كيفية تنفيذ ذلك الاتفاق .

كانت حكومتنا اذ ذاك حصلت من مجلس النواب على صلاحية التشريع لوضع ملاكات جديدة للموظفين تحدد فيها الوظائف وعدد الموظفين وصلاحيتهم ، فادخلت في صلب المرسوم التشريعي المعد لملاك وزارة العدلية نصا يقضي بالغاء المحاكم المختلطة . وبذلك اطحنا باحدى قواعد الاستعمار والاستبداد الاجنبي ، وبنينا قاعدة متينة من قواعد استقلالنا .

لا شك في ان ما توصلنا اليه كـــان نصرا مبينا يستحق اقامة التظاهرات والافراح . ولكننا اردنا تجنب احداث ما من شأنه اثارة حفيظة الاجانب دونَ فائدة ، فاثرنا عدم الطنطنة بهذا الظفر وامرار القضية دون ضجيج او تبجح ، خشية ان تقوم احدى الدول الاجنبية بالاعتراض فتحصل بيننا وبينها مشكلة دولية نحن في غنى عنها .

واحمد الله على ان الامر مر بسلام ولم نتلق من اية دولة اي احتجاج او اعتراض . اما الملاحظات التي ابداها بعض ممثلي تلك الدول ، فكنت اجيب عليها باننا ، بحكم انتسابنا الى هيئـــة الامم المتحدة ، لا يجوز الانتقاص من استقلالنا ولا يليق بمن هو عضو في مجلس الامن ان يكون استقلاله مشوبا باية شائبة ، الى غير ذلك من الحجج والبراهين على صدق نوايانا وعلى صلاح حكامنا للحكم في اية دعوى ، دون النظر الى تابعية المتحاكمين .

وما كانت تلك الحجج لتدفع عنا اعتراض تلك الدول وتحمينا من مواقفها المعادية لو لم تكن الشؤون العالمية في تلك الآونة اقرب الى الفوضى. فكان كل من يقدم، حتى على التجاوز على حقوق غيره لا يخشى المعارضة، وكان يفترض ان يعرض ذلك المرسوم التشريعي

على مجلس النواب اسوة بغيره من المراسيم التي كانت حكومتنا اصدرتها في تلك الفترة . وكنت امني النفس بالحصول لحكومتنا على تهنئة المجلس للخطوة المهمة التي اقدمت عليها . ولم يكن يخطر في بالي ان يمر مرسوم خطير كهذا ، كأي مرسوم عادي يتعلق بالغاء وظيفة بسيطة .

ورغم انني في خطاب لي في المجلس اشرت الى هــذه الناحية والى مـــا نالته سورية في هـــذا المضمار فقــد قوبلت اقوالي بلامبالاة مخجلة .

والسبب الذي يفسر هذا الوجوم،دون ان يبرره،هو ان مجلس النواب كان ساخطا ، بل ثائرا ، ضد المرسوم التشريعي الذي كنا اصدرناه والمتعلق بملاك وزارة الداخلية . وكان عدد كبير من النواب يأخذون على حكومتنا تجاوزها صلاحياتها وادخالها احكاما تحد من الحريات العامة في صلب المرسوم التشريعي رقم /٥٠/ . وليس في نيتي ان اخوض في بحث هذا المرسوم الآن ، ولا بيان مـــا اذا كان النواب مسيرين في موقفهم هذا باهوائهم الخاصة ام انهم كانوا جادين في الدفاع عن الحرية . ولكن لا بد لي من ذكر الآية الكريمة « ولا تزر وازرة وزر اخرى » ومعاتبة النواب لعدم ابدائهم تأييدهم للحكومة في موقفها من الغاء المحاكم المختلطة ولاغفالهم شكرها على ما فعلته . لكننا اعتدنا ، مع الاسف ، في هذا البلد على تناسي الحسنة وعدم الاعتراف لذي فضل بفضله .

ومهما كان الامر ، فقد استقل قضاؤنا واسدل الستار على الامتيازات الاجنبية والمحاكم التي كانت تدعى سورية ولكنها كانت في الواقع افرنسية اجنبية .

ب ــ **وزارة الاقتصاد الوطني** : احدثت هذه الوزارة في الملاك دوائر جديدة ، فيما يتعلق بالشؤون الزراعيـــة ، ووزعت الاعمال بينها على الوجه الصحيح .

ج ــ **الدفاع الوطني** : كان السيد نبيه العظمه استقال مـــن الحكومة في ١٧ حزيران ، اي قبل الشروع بوضع ملاك وزارته ، وسمي السيد احمد الشرباتي وزيرا للدفاع الوطني بـــدلا عنه . وتضمن الملاك نظام الدوائر وصلاحياتها .

د ــ **وزارة المعارف** : على اثر تسمية وزير المعارف السيـــد

احمد الشرباتي وزيرا للدفاع الوطني دعي الامير عادل ارسلان لتسلم تلك الوزارة . وجاء ملاكها على الوجه الذي كان نافذا تقريبا .

هـ ــ المالية : كذلك لم يتضمن ملاك المالية شيئا بارزا .

و ــ الاشغال العامة : احتدم النقاش بيني وبين الوزير السيد ميخائيل اليان بسبب الخلاف بيننا على ارتباط بعض الدوائر . فكنت ارى ان تدمج مصلحة الري مثلا ، بوزارة الاقتصاد الوطني ، نظرا لعلاقاتها الصميمة بالشؤون الزراعية . الا ان اكثرية الوزراء لم تساندني في طلبي ، فبقيت تلك الدوائر ضمن ملاك وزارة الاشغال العامة والمواصلات .

ز ــ وزارة الداخلية : اثار ملاك هذه الوزارة نقاشا شديدا في مجلس الوزراء حول قضيتين ، اولاهما عقوبة الابعاد التي منح مشروع الملاك صلاحية انزالها لوزير الداخلية ، وثانيتهما حرية الصحافة . وكنت بالاتفاق مع السيد ميخائيل اليان نرى عدم التطرق الى هاتين المسألتين في المشروع تجنبا لاثارتهما والاعتراض عليهما من قبل النواب . لان الصلاحية الممنوحة للحكومة بوضع الملاكات لا تبيح لها وضع احكام لا صلة لها بملاك الموظفين . واضفنا الى ذلك ان ثمة قرارا صادرا عن المفوض السامي في عهد الانتداب يجيز للحكومة ابعاد من ترى فيهم خطرا على امن البلاد وسلامة الدولة ، وان الحكومة الحاضرة ذات حق في تنفيذ ذلك القرار لانه لم يصدر حتى الساعة ما يوقف مفعوله . فلا لزوم اذاً لاحداث ضجة في المجلس قد يكون لها صدى في الراي العام غير مستحب . لكن الوزير اصر على رايه وايده الرئيس الجابري تاييدا شديدا ، وكذلك كان موقف سائر الوزراء . وعندما تحقق لدينا ان المشروع سينال موافقة مجلس الوزراء اذا طرحه الرئيس على التصويت ، طلبنا تأجيل البت للجلسة القادمة فوافق الرئيس . فاتصلنا برئيس الجمهورية بواسطة السيد محسن البرازي الذي كان له حظوة كبرى لدى الرئيس وابدينا له راينا ، فجاءنا الجواب بأن السيد القوتلي يستحسن راينا وبأنه لا يوقع على مشروع يتضمن ما اعترضنا عليه ، فزال قلقنا .

وفي الجلسة الثانية تمسكنا باعتراضنا ، فاجاب الرئيس بان الامر معروض على مجلس الوزراء ان شاء قبله بالاكثرية وان شاء رفضه . فجرى التصويت وكان الموافقون جميع الوزراء ، ما عدانا

نحن الاثنين . فطلب السيد الجابري التوقيع على نص المشروع ، فابينا باعتبارنا مخالفين . ولكنه اصر علينا قائلا بان التضامن الوزاري يحتم صدور المرسوم حاملا تواقيع الموافقين عليه والمخالفين له ، وانه لا يجوز لنا الامتناع عن التوقيع الا اذا اردنا الانسحاب من الحكومة . فتشاورنا نحن الاثنين في الامر ، فاتفق راينا على عدم الاستقالة ما دام رئيس الجمهورية سيمتنع عن الموافقة على المشروع ويرفض التوقيع عليه كما وعد. وبذلك لا يكون لتواقيعنا قيمة. فعدنا الى الجلسة ووقعنا على المشرع ونحن نضحك في الصميم، معتمدين على انه سيعود غير مصدق عليه من قبل رئيس الجمهورية .

وقام الرئيس الجابري على الاثر وتوجه الى القصر الجمهوري.

وما لبث ان عاد ومعه المرسوم مذيلا بتوقيع فخامة الرئيس ، فكانت صدمة ومفاجاة غير منتظرة . ولما عتبنا على رئيس الجمهورية اجاب : « لقد رايت توقيعيكما على المشروع فصدقت عليه . » ولم نتميز ما اذا كان قصد بذلك اجتناب ازمة وزارية فورطنا ليصدر المرسوم بدون ضجة ، ام انه كان صادقا بقوله انه وقع بعد ان شاهد توقيعينا فظن اننا رجعنا عن معارضتنا وقبلنا بالمشروع .

ومهما يكن الامر ، فقد كان المشروع خطيئة سياسية ارتكبها الجابري فافادت معارضيه واكسبتهم تاييدا شعبيا قويا . ولم يقتصر المرسوم المذكور على هذه الناحية ، بل انه حوى مواد تتعلق بحرية الصحافة وتعطيلها الاداري ، مما حمل الصحف على الانضمام الى المعارضة النيابية والبدء بحملة قاسية ضد المرسوم وضد الوزارة التي وضعته ، وخاصة ضد وزير الداخلية السيد صبري العسلي . وحينما قارب موعد اجتماعات مجلس النواب ، انتاب رئيس الوزارة مرض اضطره للدخول الى مستشفى المؤاساة بالاسكندرية. فصدر مرسوم اناط بي الرئاسة بالوكالة ، فاصبحت بحكمها مدعوا للدفاع عن ذلك المرسوم امام النواب ومواجهة عاصفة غضبهم . وكانت الحملة ضد الوزارة قد بلغت اشدها في الاجتماعات التي كانت تدعو اليها المعارضة ، وفي المقالات القاسية التي كانت الصحافة تنشرها دون انقطاع . اما رئيس الجمهورية فكان يقول لنا : « اصلحكم الله ، اما كنتم بغنى عن هذا المرسوم ؟ لا حول ولا قوة الا بالله . دبروا الامور . عالجوها بالحكمة . لا حول ولا قوة الا بالله ! » وكنت انظر اليه وهو يردد هذه الكلمات باستغراب

وسكوت حتى طفح الكيل وقلت له : « يا فخامة الرئيس ، اما جلبنا نظرك الى النتائج قبل صدور المرسوم ، فوعدتنا بعدم المصادقة عليه ثم وقعته ؟ » فأجاب : « نعم ، وقعت عليه عندما رأيت توقيعيكما . وانا غير مسؤول . الوزارة هي التي تضع المراسيم وتوقيعي لا يعني موافقتي الشخصية عليها . فهي المسؤولة ! » الى غير ذلك من الاقوال التي لا تتفق مطلقا مع حقيقة الوضع ولا مع ما اعتاد عليه الرئيس من التدخل في الشؤون حتى التافهة منها ، ولا مع حرصه على ان لا يتم امر في الدولة دون رضائه وموافقته .

فعزمت على اقتحام الازمة ، لا بالاصرار على استبقاء المرسوم، لكن بالغاء جميع ما احتواه هو وغيره من البنود التي اعترض عليها النواب ، فاعلنت عن عزمي هذا في جلسة المجلس ، فذهل المعارضون ، اذ انهم ما كانوا يرغبون في الواقع الا في مشاحنة الحكومة والتشنيع بها . اما الآن فوجدوا ان سلاحهم قد اسقط من ايديهم . وعلى الفور استصدرت قانونا يوقف تنفيذ تلك الاحكام المعترض عليها ، والتي كنت في الاصل غير راغب فيها اطلاقا .

وقد لجمت الحزبية ألسنة النواب ، فلم يبادر احد منهم الى التنويه بما قامت به الحكومة من عمل عظيم الفائدة على البلاد ، الا وهو الغاء المحاكم المختلطة التي كانت تنظر في الدعاوى بين الاجانب والسوريين . وبذلك انتهى عهد الامتيازات الاجنبية . وعندما خطبت في النواب واشرت الى هذه الناحية التي هي ركن من اركان استقلالنا لم تتحرك يد بالتصفيق . وجاء هذا الجمود دليلا على ان النواب يعتقدون ان مهمتهم قاصرة على انتقاد اعمال الحكومات ، لا الحكم عليها اذا اساءت ، وتقدير عملها اذا احسنت.

اثار استمرار مرض الرئيس الجابري قلقنا على صحته وتساءلنا عن موعد عودته . ولما كان الاتصال به مباشرة غير متيسر، اوفدنا احد الاصدقاء للاطمئنان عن حالته واطلاعه على سير الامور، والتحقق من موعد عودته . فرجع الموفد بعد ثلاثة ايام وذكر لنا انه لم يستطع الاجتماع بالرئيس في غرفته بالمستشفى الا دقائق معدودة ، وانه لم ير مناسبا وهو متمتع بصحة طيبة ان يذكر له شيئا غير الاستفسار عن راحته ، وانه لم يتمكن من معرفة نوع المرض الذي يشكو منه . وسيرد فيما يلي ما كان لمرض المرحوم الجابري من اثر ، اضطرت معه الحكومة للاستقالة .

نشاطي في تنظيم شؤون مصلحة الميرة وخلافي مع القوتلي

احدثت مصلحة الميرة ، خلال الحرب عام ١٩٤٢ ، بقصد تأمين الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلي في سورية ولبنان ، وتجنب ما حصل في الحرب العالمية الاولى من ارتفاع فاحش في اسعار الخبز بسبب خزن المحتكرين القمح الفائض على المقادير التي كانت الحكومة التركية تأخذها عينا من المنتج وتبيعها لحسابها .

وقد عادت طريقة الشراء الجبري التي اتبعتها الميرة بفائدة كبرى على لبنان ، من حيث توفير ما تحتاجه البلاد من القمح بسعر معتدل ، فلم تحصل فيه المجاعة التي اصابته في سنين الحرب العالمية الاولى . وابى اللبنانيون ان يعترفوا بفضل سورية عليهم ، وذلك بتوفيرها ، باسعار اقل ، حاجاتهم من الحبوب التي كانوا يشترونها قبل الحرب من الاسواق الخارجية ، كاستراليا وكندا . وكانوا لا يلتفتون الى الاسواق السورية الا عندما تهبط اسعارها الى ادنى من الاسعار الاجنبية . ونحن لا نلوم التجار والمستهلكين اللبنانيين على تفضيلهم الارخص من المواد الغذائية . لكننا ، من جانبنا ، لنا حق رفع اسعارنا حينما تحين الفرص . ومع هذا ، فان سورية جرت على تحديد اسعار بيع القمح من لبنان على نفس الاساس المحدد لبيعه من سورية مع اضافة بسيطة تقدرها احدى عشرة بالمئة، لقاء قيام موظفي الدولة السورية بتنفيذ خطط مصلحة الميرة ومنع تهريب الحنطة والدقيق الى الاسواق السوداء . وحدد سعر طن القمح بمئتين وخمسين ليرة سورية، ثم ارتفع الى ٣٥٠ ليرة سورية. وهذا على كل حال لا يرتفع عما وصلت اليه اسعار بقية الحاجات خلال الحرب . وهو من جهة ثانية ، اذا حسبناه بالعملة الذهبية ، اقل مما كان عليه قبل الحرب .

وكان يشرف على مصلحة الميرة ويوجه سياستها،مجلس مؤلف من رئيس سوري وثلاثة اعضاء : لبناني وافرنسي وبريطاني .

وعندما استلمت وزارة الاقتصاد الوطني ، كانت مصلحة الميرة مرتبطة بها . فاستدعيت السيد ليون مراد وانطت به مديريتها العامة، نظرا لما اعهده فيه من النشاط المنتج، ومن الدأب على العمل المتواصل ، ومن المقدرة في ادارة مصلحة كالميرة تحتاج لخبرة وصلابة وفكر متقد . وفي جملة الموظفين الذين عهدت اليهم بمناصب رئيسية في الميرة ، السيد راتب العابد الذي اسندت اليه مديرية مركز حلب. ولم يكن يخطر في بالي ان رئيس الجمهورية سيستاء من هذا

الاختيار ، فارسل الي السيد محسن البرازي طالبا نقله . فسألته عن السبب ، فأجاب بأن ثمة اشاعات عن سوء سمعته حينما كان موظفا في بلدية دمشق. فأجبته بأني اجهل ذلك، واضفت قولي بانه لا يجوز اخذ امرىء باشاعات قد تكون صحيحة وقد تكون مغرضة وكاذبة. فاذا ما ثبت عليه ما يدينه، فليس لدي مانع من نقله وعزله. واستمر الرئيس على التشبث بعزله واصررت انا على عدم التعرض للموظف المومأ اليه ما لم يتحقق لدي ما يوجب ذلك . وحقد علي الرئيس القوتلي وكبت حقده حتى تسلم السيد جميل مردم رئاسة الوزارة بعد استقالتنا، فأمر بعزل السيد العابد. ثم أمر بالقاء القبض عليه واحالته على المحكمة بتهمة اساءة استعمال وظيفته . ولكن المستنطق اصدر قرارا بمنع محاكمته لفقدان الادلة ، فخرج من السجن بعد ان قضى فيه ما يقرب من ثلاثة اشهر ونيف . ولم يكتف السيد القوتلي بالانتقام من الموظف المذكور بحبسه وتلويث سمعته — بمعاونة السيد مردم الحاقد علي من جراء تبليغه بانتهاء رئاسته لمجلس الميرة في شهر آب ١٩٤٥ ، اذ كان يرغب في الاستمرار في تلك الرئاسة ، رغم توليه لها بصفته عضوا في الحكومة فلم يعد ثمة مبرر لاحتفاظه بها بعد استقالته من الحكومة — بل حمل بعض الصحف على اثارة الراي العام باخبار اختلاسات وهمية اشيع حدوثها في مصلحة الميرة في عهد رئاستي . وقد ارادا بذلك ، هو ومردم ، أن يوهما الناس باني سكت عن تلك التصرفات السيئة ، اما صداقة او التماسا للنفع . ولكن احدا لم تنطل عليه هذه الاحابيل ، لما يعلمه الكل عني من عدم مراعاتي الصداقات في معرض المصلحة العامة ولا التماس النفع الخاص ، باي وجه كان .

نجاحي في انشاء مستودعات لخزن الحبوب

ومن الامور الاساسية التي عالجناها، قضية انشاء مستودعات خزن الحبوب في منطقة الجزيرة ، حفظا لها من الامطار . اذ تأكدت لنا الحاجة الى مستودعات كافية لحفظ ما يقرب من مئتي الف طن على الاقل . وكان هذا الامر يحتاج الى مبالغ كبيرة من المال لا تملكه مصلحة الميرة ولا تستطيع موازنة الدولة العادية ان تتحمله . فاضطررنا لحصر العمل مؤقتا في انشاء اربعة مستودعات تتسع لخزن عشرين الف طن . وبوشر بالعمل فورا وانجز بعد ان كنا قد تركنا الوزارة . ولا تزال هذه القضية على الرغم من اهميتها في ادارج مكاتب الموظفين ، دون ان تصل الى مرحلة تنفيذ

البرنامج الواســـع .

والمستودعات الملحوظة تؤمن للمزارعين فائدة اخرى . وذلك ان اكثرهم يضطر في موسم الانتاج لبيع قسم منـــــه لسداد مـــا هـــو مطلوب منه مـــن ذمم ونفقات ، وغالبا مـــا تكون الاسعار في البيـــدر رديئة . ولو تمكن من خـــزن منتوجه في المستودعات العامة ، لاستطاع الاقتراض مـــن المصارف لقاء تسليمها ايصالات ايداع حبوبه في تلك المستودعات ، فلا يضطر عندئذ لعرضها على الاسواق بقصد البيع ، مما يؤدي الى انهيار الاسعار بسبب كثرة العرض . ولتحقيق هذه الغاية ، لا بـــــد من ادارة خاصة لهذه المستودعات ، تابعة للمصرف الزراعي الذي يؤمن رؤوس الاموال اللازمة لعمليات الاقراض المذكورة . ولا بد ايضا من بناء المستودعات على الطراز الفني الحديث ومن فرز المواد الغريبة من الحبوب قبل وضعها في هذه المستودعـــات .

القوتلي يخـــطط لتجديد رئاسته بابعاد الجابري عـــن الحكـــم

بدأ رئيس الجمهورية ، منذ اواخر شهر تشـــرين الثاني ، يلح علينا بضرورة الاستقالة ، مدعيا بأن مرض رئيس الوزراء لا يسمح له بتعاطي مهامه ، وبأن لا امل بقرب شفائه واستعادته قوته اللازمة لاشغال منصبه مجددا . لكن السبب الحقيقي لرغبة السيد القوتلي في التخلص من الوزارة لم يكن مرض الجابري فحسب ، بل ايضا خلافه معه في قضية يعتبرها القوتلي ذات اهمية عظمى . وهي انه كان يطمع في تجديد مدة رئاسته ، خلافا لما يجيزه الدستور . ولم يوافقه الجابري على تعديله ، فنشب الخلاف بينهما . فولى الرئيس وجهه عنه والتفت الى السيد جميل مردم الذي ابدى موافقته على تعديل الدستور وتجديد انتخاب القوتلي ، لقاء ان يعهد اليه برئاسة الوزارة .

ولربما كان القوتلي على حق في اعتقاده انه اليق من يتسنم رئاسة الجمهورية اذا خلا الميدان من الجابري وبقي مردم المرشح الوحيد لها . على ان الجابري كان يتطلع ايضا الى هذا المنصب غير عابىء بالمرض الذي انتابه وهو عديم الشفاء .

وعندما قطّعنا الامل من امكان عودة الجابري الى الحكم وبدأنا نشعر بصعوبة القيام بأعباء وزارة فاقدة الراس ، نزلنا عند رغبة الرئيس القوتلي وابلغناه بموافقتنا على الاستقالة . فأرسل السيد محسن البرازي الى الاسكندرية ليجتمع بالسيد الجابري ويأخذ منه

كتاب الاستقالة . الا ان المشار اليه قابل الموفد باشمئزاز وحمله رسالة شفهية شديدة اللهجة للقوتلي تتضمن معاتبته لانه استعجل في طلب الاستقالة ، معتبرا ذلك دليلا على القنوط من شفائه ، مما يؤدي الى انهيار مقاومته المعنوية للمرض . ومع ذلك ، فقد اعلن انه يضع الامر تحت تصرف الرئيس ، ان شاء اعتبره مستقيلا وان شاء امهله . فاسرع رئيس الجمهورية الى اصدار بلاغ رسمي باستقالة الجابري وقبولها .

جميل مردم يتفق مع القوتلي ويؤلف وزارة جديدة

واثر عودة البرازي من رحلته صدر بلاغ من القصر الجمهوري بان السيد الجابري قدم استقالته لرئيس الجمهورية وانه بدأ بالاستشارات لتاليف الحكومة الجديدة . وكانت رئاسة الوزارة بيني وبين السيد جميل مردم . فاستمع الرئيس لآراء من دعاهم لاخذ رايهم ، ثم رجع الى ما كان قد اتفق عليه مع مردم وهو اقتسام المركزين : فله الرئاسة تجديدا ولمردم رئاسة الوزارة . ولم يكترث القوتلي براي الكثيرين من النواب وغيرهم من الذين حذروه من دعوة مردم لتسلم الحكم ، سواء لعدم اطمئنانهم اليه او لان حكومته لا يمكن ان تنال الثقة في المجلس اذا لم يدعمها المعارضون الحاليون من جماعة رشدي الكيخيا . وانتهت مشاورات الرئيس بتكليف مردم بالرئاسة . فاخبرني ليلا ودعاني للحضور اليه . فاعتذرت منه واعدا بالحضور في الصباح . وحينما دخلت عليه في صبيحة اليوم التالي وجدت مردم عنده . فطلب الي الاشتراك في الحكومة كوزير للخارجية . ولم اشأ اجابتهما بالرفض الذي كنت مصمما عليه ، قبل ان استدرجهما لمعرفة العناصر التي يعتمدان عليها في المجلس . فسالتهما عن اسماء بقية الوزراء فذكرا سعيد الغزي ونعيم الانطاكي . فاستوضحت عن رايهما في العسلي واليان ، فكان الجواب بعدم امكان التعاون معهما . فادركت انهما يقصدان التفرقة بيني وبينهما . وعند ذلك ابديت اعتذاري ، واصررت عليه رغم الحاح الرئيسين . ثم عدت الى داري ، فجاء رفاقنا النواب وبحثنا معهم الموقف تجاه الحكومة الجديدة . فكانوا متفقين معنا على عدم مناصرتها . واصروا علي بضرورة جمع اكبر عدد ممكن من النواب والتضامن معهم على منع الثقة عن الحكومة عند مثولها امام المجلس .

وكان السيد مردم يسعى لتاليف وزارته ، فجمع النواب حوله

لنيل الثقة . وكنا من جهة ثانية نستدعي النواب الى داري لتمتين التكتل ضد الفريق الآخر. فلما وجد مردم انه مخذول حتما في المجلس من قبل اكثرية النواب الذين كانوا يناصرون الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٤٣، اضطر للتفاهم مع اركان المعارضة. فاشرك في الوزارة احد اعضائها البارزين السيد عدنان الاتاسي ، واعلن تأليف الحكومة على النحو التالي :

جميل مردم : رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، نعيم الانطاكي: وزيرا للخارجية ، احمد الشرباتي : وزيرا للدفاع الوطني ، سعيد الغزي : وزيرا للمالية ، عدنان الاتاسي : وزيرا للعدلية والاشغال العامة ، عادل ارسلان : وزيرا للمعارف ، حكمت الحكيم : وزيرا للاقتصاد الوطني .

وما ان نشر مرسوم تاليف الوزارة حتى اشتد حماس رفاقنا النواب ضدها . وتتالت الاجتماعات بداري لتقوية كتلتنا واحكام الخطة لاسقاط الوزارة عند طلبها الثقة .

اما رئيس الجمهورية فقد اشتد به الغيظ من مساعينا والخوف من احباط خطته الرامية الى ايجاد حكومة يرتاح اليها لتجديد رئاسته ، ويعتمد عليها في التدخل في الانتخابات القادمة لانجاح المؤيدين لفكرته . فدخل المعركة بيننا وبين مردم ، مناصرا اياه بكل وسيلة ، سافرا عن تأييده المكشوف ، غير عابىء بمبادىء الحياد التي يقضي العرف بالتزامه بها بين الحكومة والنواب. وبدأ يستدعي النواب فرادى وجماعات ويلحف عليهم بضرورة مؤازرة الحكومة . وكان يستعمل مع كل واحد منهم الاسلوب المجدي وعدا ووعيد . وكان يبعث الي بالسيد محسن البرازي معتمدا على صداقتي معه ليطلب الي العدول عن موقفي . فيعود المشار اليه ناقلا للرئيس رفضي وانباء اجتماعات النواب عندي ، وعددهم الآخذ بالازدياد . وكلما أوجس الرئيس خيفة من نجاحنا ، ازداد ضغطه علينا .

وقبل موعد جلسة الثقة وضعنا تقريرا يتضمن، اولا : عدم الثقة بالحكومة المؤلفة خلافا للقواعد والاصول الدستورية، وثانيا : ضرورة اسناد رئاسة الوزارة الى احد اعضاء الاكثرية في المجلس ليدخل فيها رفاقه اصحاب تلك الاكثرية . وصار النواب المتكتلون معنا يوقعون على التقرير ويقسمون على عدم منح الثقة لحكومة مردم . وبلغ عدد التواقيع خمسة وستين توقيعا .

وفي الجلسة المخصصة للثقة ، ناقش النواب بيان الحكومة



فاعلن احدنا ، السيد صبري العسلي ، بأن كتلتنا سوف لا تمنح الثقة . فتصدى له السيد رشدي الكيخيا متسائلا عما بدا مما عدا ، حتى اصبح المناصرون الدائمون اخصاما للحكومة الحاضرة . واشار الى المرسوم التشريعي رقم /٥٠/ ، فاجابه العسلي مهاجما اياه وسائلا عما بدا مما عدا حتى اصبح المعارضون الدائمون مناصرين للحكومة الجديدة . وكان النقاش شديدا استمر مدة طويلة .

ولمسنا في هذه الفترة ان بعض النواب الذين وقعوا على تقريرنا قد تغيب عن الجلسة ، كما اعترف لنا البعض الاخر باضطراره لمسايرة رئيس الجمهورية وعزمه على الاستنكاف عن ابداء الراي . وعند فرز الاصوات بعد طرح الثقة تبين ان عدد الموافقين خمسة وستون وان عدد المخالفين سبعة وثلاثون فقط ! اي ان رئيس الجمهورية ، بتدخله الخاص ، استطاع ان يسلب كتلتنا ثمانية وعشرين نائبا لحسوا امضاءاتهم وحنثوا بيمينهم مرضاة لصاحب السلطان الاعلى . اما التقرير الذي يحتوي تلك التواقيع فلم نقدمه اشفاقا على هؤلاء المساكين الذين لم تمكنهم اعصابهم ومصالحهم الخاصة من الصمود تجاه ضغط الرئيس وتهديداته .

واني ، بعد سرد الحوادث المتعلقة بتاليف وزارة مردم ، اكتفي بايراد ما يتعلق بتعديل قانون الانتخابات ، ثم بانتدابي لمفوضية باريس . واترك لغيري ذكر سائر الشؤون التي عالجتها الوزارات الثلاث التي تراسها السيد مردم ، من ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ حتى ١٢ كانون الاول ١٩٤٨ .

قضية تعديل قانون الانتخابات النيابية

في جملة مخلفات عهد الانتداب وجد الحكم الوطني قانون الانتخابات الذي جرت على اسسه انتخابات ١٩٤٣ . وشاءت حكومة السيد جميل مردم ان تحضر مشروعا جديدا تقدمه الى مجلس النواب لا يختلف في اسسه العامة عن القانون النافذ . ولكن جماعة المعارضة السابقة ومؤيدي الوزارة الحاضرة انتهزت هذه الفرصة وطالبت بجعل الانتخابات مباشرة ، خلافا لما تضمنه المشروع من الابقاء على اصول الانتخاب عن طريق المنتخبين الثانويين . وكانت حجة المعارضة تستند على ان هؤلاء المنتخبين الثانويين تستطيع الحكومة التاثير على ضمائرهم بشتى الوسائل . فتحملهم على انتخاب مرشحيها ، لا سيما ان قلة عددهم تسهل لها غرضها . اما اذا اشترك جميع الناخبين بالتصويت فلا تستطيع الحكومة

التأثير على تلك الجموع الغفيرة . فلا ينجح بالانتخاب سوى من ترتضيه الامة في صميمها . واما الفريق المخالف لهذا الاتجاه — وكنت في عداده — فكان يرى ان الشعب لم يصل بعد في التقدم الفكري الى درجة التمييز بين المرشحين للنيابة لانتقاء اجدرهم ، لا سيما انه اكثر اختلاطا بزعماء حيه من اختلاطه برجال السياسة المتقدمين الى النيابة . فلا يستبعد ان يقدم على انتخاب اولئك الزعماء اعتقادا منه انهم اليق من ينوب عنه . كما ان الانتخابات المباشرة لا يستطيع تحمل نفقات الاشتراك فيها ومتاعبها الا احزاب منظمة يقوم كل فرد من افرادها بقسط من الجهود اللازمة . اما الفرد فليس بوسعه ان يخوض معركة يحتاج فيها الى دعاية فردية واسعة والى انصار عديدين يتولون مهامها ويشرفون على صناديق الانتخابات العديدة ، وما الى ذلك . واذا اضفنا ان تعدد مراكز الانتخاب يسهل عمليات التزوير ، سواء بالقاء بطاقات مهياة او بتبديل الصناديق ، وجدنا ان هذا الاسلوب لا يمتاز على الاسلوب الاخر ، اذ ان تمركز صندوق الانتخابات في دائرة البلدية ووضعه امام لجنة مؤلفة من عشرين شخصا او اكثر وحضور مندوبي المرشحين ، يحول دون القاء اوراق مزيفة . اما حرية الانتخابات فيمارسها المنتخب الثانوي ، دون ان تستطيع الحكومة التاثير عليه . فهو يكتب على ورقته منفردا وبمعزل عن المراقبين ويضعها في الصندوق امام ذلك العدد الغفير من الحاضرين . فلا مجال اذن للتخوف من الضغط على الحرية . وبهذه المناسبة اذكر ان صديقا لي كان قد رشح نفسه للنيابة في ١٩٣٦ وسعى لدى المنتخبين الثانويين سعيا حثيثا ، فأكد لي بأن ما ينوف عن نصفهم وعده وعدا اكيدا بانتخابه واقسم له بذلك . ولما انتهى فرز الاصوات لم ينل صديقنا سوى ثلاثة اصوات من ثمانمائة صوت . . كان احدها صوته ، والثاني صوتي ، والثالث لم نعرف صاحبه على الضبط ، لان عددا كبيرا من المنتخبين كان يؤكد انه هو صاحبه .

وهذا دليل على ان المنتخب الثانوي قد يعد المرشح بصوته ، وقد يؤكد للحكومة انه سيدعم قائمتها ، ولكنه عندما يخلو لنفسه لا يكتب سوى اسماء الذين يختارهم هو لا سواه .

وقد جاءت التجارب والحوادث ، فيما بعد ، شاهدة على ما يقترف في الانتخابات المباشرة من مهازل وفضائح — فكان يحال بين الناخب وبين وصوله الى صندوق الانتخاب ويراقب وهو يكتب

قائمته فيفقد حريته . وكانت اكداس القوائم الانتخابية تلقى في الصناديق بدون حساب ، والاموات يعطون اصواتهم قبل الاحياء ، وصناديق الانتخاب تستبدل بصناديق مملوءة بالقوائم المزورة. وعندما استمزجنا رأي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في هذا الامر ، اكدا لنا انهما يتمسكان بمشروع الحكومة ولا يقبلون بفكرة الانتخابات المباشرة مطلقا . ولم يخطر في بالنا انهما سيتراجعان عن هذا القول ، فواصلنا جمع النواب المناصرين لفكرتنا لتوحيد الكلمة والخطة . ونحن في ذلك ، اذ برئيس الوزارة يدعو النواب الى الاجتماع عنده للمذاكرة في هذا الشأن، فلبينا الدعوة. وجلس مناصرو مشروع الحكومة الى يسار السيد مردم والمعارضون الى يمينه . وطلب السيد مردم من الفريقين ان يدليا بحججهما ونظرياتهما قبل ان يجتمع مجلس الوزراء للمرة الاخيرة لاعطاء قراره النهائي . فتكلم السيد صبري العسلي عن فريقنا وادلى بما لديه من براهين وحجج على فساد نظرية الانتخابات المباشرة . وعندما طلب السيد مردم من الفريق الاخر بيان نظريته استنكف عن ذلك ولاذ بالسكوت . فانسحب اعضاء الوزارة الى بهو اخر ولبثوا مجتمعين ما يقرب من الساعة ونحن في الانتظار . وجاء في هذه الفترة السيد محسن البرازي من القصر ودخل الى حيث كان الوزراء مجتمعين . وما لبث ان خرج واقترب مني واسر لي بأن الوزراء رجحوا النزول عند رأي المعارضة . فوجمنا لهذه المفاجاة غير المنتظرة وطلبنا اليه ان يسرع بحمل النبأ الى رئيس الجمهورية . فبادر الى الهاتف ونقل اليه ما كان يدور من الاحاديث بين الوزراء وطلب اليه باسمنا ان يستدعي رئيس الوزراء الى القصر ليعدل عن نيته . ولا اعلم بماذا اجاب الرئيس القوتلي على هذا الاقتراح ، الا ان السيد البرازي ابلغنا ان الرئيس لا يريد التدخل بين النواب والحكومة . فأجبناه ساخرين : « ايه ، نعم ... الرئيس يتمسك بأهداب الدستور ولا يتدخل فيما لا يجيزه له ... ولا يضغط على النواب ليحولهم عن رأيهم ... ولا يفرض عليهم ارادة ! » وخرج السيد مردم من مجلس الوزراء وعاد الى حيث كان ينتظره النواب . فأخذ كل منهم مجلسه بانتظار سماع بيان الحكومة . وقال مردم : « لقد درست الحكومة الموضوع على ضوء الابحاث والمداولات وقررت تبني نظرية الانتخابات المباشرة . وستعمل على تعديل مشروع القانون على هذا الاساس » .

فدوت القاعة بتصفيق المعارضين . واخذ مردم يصافح النواب الذين اقبلوا ليهنئوه ويشكروه . وكان يتقبل عواطفهم المتدفقة بابتسامته المعهودة ، كأنه خارج من المعركة ظافرا . ولعله بابتسامته كان ينم عن فرح في صميمه ، اعتقادا منه انه بانتقاله من برج الى برج قد ضمن تأييد فريق من النواب يستطيع معه الاحتفاظ بكرسي الرئاسة ، ولو كان ذلك على حساب التذبذب في الاقوال والافعال ، والسير يمنة ويسرة مثل السكير الذي يترنح في اواخر الليل وينتقل من رصيف الى رصيف مواجه ، معانقا اية شجرة او عامود كهرباء يسنده ويمنعه من السقوط على الارض .

ولعله ، من جهة ثانية ، كان فرحا بما تؤدي اليه حركته الالتفافية من انتقام من جانب النواب الذين منعوا عنه الثقة ، وذلك باتفاقه مع نواب المعارضة وتسهيل السبل امامهم في الانتخابات القادمة .

وبعد ان بارح السيد مردم سرايا الحكومة محاطا بنواب المعارضة ، قلت لرفاقي ونحن ننزل السلم : « اشهدوا علي باني لن اتقدم الى اية انتخابات تشريعية تجري في البلاد بعد الآن . »

وصدر قانون الانتخابات بعد ايام قليلة كما ارتضته الوزارة ، نزولا عند رأي المعارضين .

جاءني ذات يوم السيد محسن البرازي وبدأ بحديث تناول فيه نواحي عديدة . فأدركت انه يضمر غرضا يريد الوصول اليه عن طريق ملتو ، فقلت له : « لم هذا اللف والدوران ؟ ادل بما تريد قوله بدون مواربة . » فضحك وقال : « لقد بعثني رئيس الجمهورية لتكليفك بالذهاب الى باريز مفوضا » . فأجبته بأنه يقصد ابعادي عن دمشق في الصيف القادم حينما تجري الانتخابات ويعرض على المجلس تعديل الدستور ليصح تجديد انتخابه رئيسا للجمهورية . فتظاهر البرازي باستبعاد هذه الغاية وقال : « ان الرئيس يحبك كثيرا ويقدر فيك مواهب كبيرة . وقد طلب منك الاشتراك بوزارة مردم فرفضت ×رغما عن اصراره . فهو يرغب والحالة هذه ان تفيد البلاد منك . » فقلت له : « ماذا تفيد البلاد من وجودي في باريس ؟ » فأجاب : « انك الوحيد الذي يستطيع معالجة الخلاف الحاصل بيننا وبين الافرنسيين بشأن النقد السوري . فأنت وضعت

ايفادي الى باريز وزيرا مفوضا

الاتفاق معهم ، فمن اجدر بك لتولي المفاوضات معهم وانهائها على احسن سبيل ؟ » فقلت له : « اني اقبل بكل سرور ان ابذل جهدي لاعادة الافرنسيين الى تنفيذ الاتفاق الاصلي ، ولكن لم لا تكون هذه المحادثات بدمشق مع وزيرهم المفوض ؟ » فقال : « ان الامر اصعب مما تتصور . ولا يستطيع وزير فرنسا المفوض بدمشق ان يحل المشكلة ما لم يرجع الى مركزه . فالقرار النهائي بيد وزير ماليتهم . فاذا لم تكن المفاوضات في باريز حيث يستطيع المفاوض السوري بذل المساعي لدى الهيئات المتعددة ذات الصلة بهذا الموضوع ، فلا امل بالوصول الى انهاء القضية كما نريد . فانك بوجودك في باريز تتهيأ امامك السبل للاجتماع مع جميع الوزراء والنواب والهيئات الاقتصادية فتطلعهم على مساوىء نقضهم الاتفاق المالي وما سيؤدي اليه هذا النقض من تعقد المسائل الاخرى واتساع هوة التباعد بينهم وبين السوريين » . فقلت له : « اني اسلم معك بأن وضع الحكومة السورية ، من حيث انها هي المطالبة بحق سليب ، يحتم عليها ان تمهد له . كما اني شخصيا اميل الى السفر الى باريز والاقامة فيها . فجوها يطربني . وانك مع الرئيس قد اصبتما لدي وترا حساسا بتكليفي بالذهاب الى باريز . وليس لدي من حيث المبدأ مانع من القبول لولا ما يخالجني من الشك في ان وراء غاية الرئيس الظاهرة رغبة في اقصائي عن دمشق . فقد سبق ان كلفني الرئيس بالسفر الى نيويورك لتولي رئاسة الوفد السوري في منظمة الامم المتحدة وتمثيل سورية فيمجلس الامن التي هي عضو فيه ، فاعتذرت منه بدعوى عدم الالمام باللغة الانكليزية . وها هو يعود اليوم الي بتكليف جديد يماثل الاول من حيث انه يقضي عليّ بالاغتراب ويخلي له الجو لتنفيذ خططه الشخصية . على انني ارغب منك ، يا محسن ، ان تنقل الى الرئيس بأنني لا اتطلع الى مركزه ولا اجد في الوقت الحاضر انسب منه لتولي مقام الرئاسة العليا ، رغم بعض الخطيئات التي ظهرت منه . فاذا كان يقصد تجنب معارضتي له في تجديد انتخابه ، فليطمئن بالا . اما اذا كان يرمي حقيقة الى حل الخلاف القائم بيننا وبين الافرنسيين وتمثيل سورية تمثيلا لائقا في احدى عواصم اوروبا الكبرى ، فاني اقبل مبدئيا على شرط ان يكون امر توجيه المفاوضات وعقد الاتفاق والامتناع عنه منوطا برايي لا براي وزير المالية او رئيس الوزراء . اذ اني اعتقد اني اقدر منهما على معالجة الموقف والبت فيه سلبا او ايجابا » .

وابدى المرحوم البرازي ارتياحه لحديثي ورغبته في ان اجتمع مع الرئيس لانجاز الامر . فاستدعاني الرئيس بعد عودة البرازي اليه ، فأوضحنا جميع النقاط واعلمته بمواقفي النهائية .

سفري الى باريز بحرا بطريق الاسكندرية

وتأخر وصول موافقة الحكومة الافرنسية على ترشيحي حتى اواخر شهر ايار . وعند تبليغه الى وزير الخارجية صدر مرسوم بتسميتي وزيرا مفوضا في باريس وبروكسل وبرن . ثم باشرت بالاستعداد للسفر وبارحت بيروت على ظهر الباخرة بروفيدانس ، مساء يوم الثلاثين من شهر ايار ١٩٤٧ ، مستصحبا معي عائلتي وصناديق عديدة مملوءة بالسجاد وبعض الاثاث الذي اخترت اخذه لفرش دار المفوضية التي علمت بأنها تكاد تكون خالية .

وبوصولنا الى الاسكندرية ركب معنا على الباخرة الامير محمد علي توفيق . فطلبت منه بعد اقلاع الباخرة تحديد موعد لمقابلته وتقديم التحية له ، باعتباره وليا للعهد بالمملكة المصرية الشقيقة . واجتمعت اليه في اليوم التالي في البهو الكبير ما يقرب الساعة دون ان تترك المحادثة معه اثرا طيبا في نفسي ، لما لمسته من فقدان المزايا التي يجب ان يتصف بها رجل دولة مدعو لتسلم اكبر مقام في الدول العربية . وقلت بنفسي : ما اتعس مصر حين يتسنم اريكة عرشها رجل اقرب الى الهبل والخرف منه الى الاتزان والرشاد ، اذا ما هي تخلصت من مليكها الحالي فاروق المشهور بالفساد والانحطاط الخلقي والتمادي في السلوك السيء . وفكرت فيما تؤول اليه الجامعة العربية اذا ما تربع على اريكة مصر امير كهذا الامير ، معروف باتصاله الوثيق ببريطانيا العظمى . وتوضحت بخاطري المزية الوحيدة التي يتصف بها الملك فاروق ، وهي تمسكه بالجامعة العربية ومؤازرته لها ، معارضا بذلك راي البارزين من وزرائه ، وفارضا عليهم ارادته العليا لسلوك خطة متماثلة مع سائر الدول العربية . وقد صح ظني عندما ارغم الملك فاروق حكومة النقراشي على الاشتراك مع الدول العربية في محاربة اليهود بفلسطين .

وصلت باخرتنا الى مرسيليا صباح الجمعة في ٦ حزيران ، فعلمنا ان عمال السكك الحديدية مضربون عن العمل ، واننا مضطرون للانتظار بمرسيليا حتى تعود القطارات للسير . وكان هذا الاضراب اول ما شاهدته بفرانسا من الاضرابات التي تعددت في المستقبل .

ومكثت منتظرا يومين دون ان ينتهي الاضـــراب . وعند ذلك اصررت على السفر بسيارتي التي كنت اخذتها معي . ووصلنا مساء اليوم العاشر من ذلك الشهر الى باريز .

وبعد يومين من وصولي زرت مسيو بيدو ، وزير الخارجية ، وقدمت له صورة عن كتاب اعتمادي . ثم حدد لي موعد تقديمه الى رئيس الجمهورية في اليوم السابع عشر من حزيران .

تقديـم اوراق اعتمادي في باريز وبروكسل وبرن

اما مراسم تقديم كتاب الاعتماد فكانت بسيطة للغاية . فقد حضر الى المفوضية مدير المراسم في وزارة الخارجية فركبت معـه السيارة المرسلة من قصر الرئاسة ، وركب موظفو المفوضية السيارة الثانية . وسـار امامنا اربعة من الحرس على الدراجات النارية . وعندما وصلنا الى قصر الاليزه ، عزفت الموسيقى النشيد الافرنسي، ومررت امام مفرزة من الحراس ، ثم دخلنا القصر وتوجهنا توا الى احد الابهاء ، حيث كان رئيس الجمهورية واقفا والى جانبه موظفو الرئاسة . وكان الرئيس يرتدي بدلة سوداء عادية ، وفوقها الرداء الرسمي المعروف باسم « جاكت آتاي » . ولفت نظـــري ان احد الموظفين الواقفين الى جانب الرئيس كان يرتدي بدلة عادية ، لونها اصفر . ولم يكن وزير الخارجية حاضرا هـــذه المقابلة . فقدمت للرئيس موظفي المفوضية وقدم لي بدوره موظفيه . ثم ناولته الظرف الحاوي على كتاب الاعتماد ، فسلمه لمدير مكتبه وكان ابن الرئيس نفسه . فصافحني مسيو اوريول وحادثني حديثا وديا مختصرا . فأجبته بما يناسب المقام . ثم مد يده مصافحا ومودعا . وخرجنــا من البهو عائدين بالاسلوب نفسه الـــى المفوضية . وفي الطريق سألت مدير المراسم عن سبب غياب وزير الخارجية ، فأجاب بأن البروتوكول عندهم يقضي بوجود الوزير عنـد استقبال السفراء فقط . اما عن اللباس العادي الذي كان يرتديه الرئيس وموظفوه، فقد فسره رئيس المراسم بعـزوف رجال الحكومة في باريز عـن ارتداء الملابس الرسمية وميلهم الى التخلص منها .

وفي الايام التالية قمت بالزيارات التقليدية للامين العام لوزارة الخارجية ، مسيو شوفل ، ولرئيس المراسم ، ولبعض السفـراء والوزراء المفوضين الاجانب ، وتركت لبعضهم بطاقتي . وقد زارني على حسب التقليد العربي سفير مصر السيد احمد ثروت بك ، ووزير العراق السيد تحسين قدري ، ووزير لبنان السيد احمـد الداعوق . وكانت تـربطني بالآخرين صداقة قـديمة ، فسررنا

بالاجتماع سوية في باريز .

وبعد مدة سافرت الى بروكسل لتقديم اوراق اعتمادي وزيرا مفوضا . فاستقبلني الامير شارل ، الوصي على العرش ، ببساطة مماثلة لما شاهدته في باريز . ثم اجتمعت مع مسيو سباك ، وزير الخارجية ، وتابعت طوافي في العواصم الاوروبية حيث قدمت الى رئيس الاتحاد السويسري كتاب اعتمادي وزيرا مفوضا في برن . وكان قصر الرئيس واسعا ، فسرنا في ابهاء عديدة ثم صعدنا على درج طويل . وعندما وصلت الى البهو الذي كان الرئيس ينتظرنا فيه ، كنت متعبا بسبب المرض الذي اشكو منه ، وهـــو تقلص شرايين رجلي وانحباس الدم عنهما ، بحيث يضطرني الحال الى التوقف المرة تلو المرة للاستراحة . ودخلت عــلى الرئيس لاهثا وقدمت له كتاب الاعتماد . وبدأ يطرح علي الاسئلة المتعددة عن حالة بلادنا والعلاقات الاقتصادية التي يمكن تمتينها بين البلدين . وكنت اجيبه في اول الامر واللهثة تقطع الجمل الجوابية . وعندما رايت ان الرئيس يرغب في اطالة الحديث ، اوضحت له ما اشكو منه ، مما لا يسمح لي بالوقوف مدة طويلة واستأذنته في الجلوس . فاعتذر عما ظهر منه مـــن ارغامي على مـــا يزعجني ، بسبب عدم اطلاعه على حالتي الصحية . ثم جلس ودعاني للجلوس الى جانبه، فشكرته وقلت له مازحا : « خذ الآن محاضرة عن سورية على قدر ما تستطيع ان تتحمله اذناك . » فضحك وابدى تلهفه للوقوف على ما يتعلق بسورية وبعلاقاتها مع سويسرا . واستمرت هذه المقابلة ما يقرب الساعة ، كان الرئيس يصغي فيها باهتمام ، وأنا ، بعد ان استويت على مقعد وثير وهدأ تقلص شراييني ، اتحفه بأروع الصور عن بلادنا وتقدمها ومستقبلها الزاهر . وانتهزت استعداد الرئيس للاستماع فبدأت بتجربة التكلم طويلا ، وهي الصفة المطلوبة في الممثلين السياسيين عندما لا يكون بـــين المخاطبين ما يخشى من التورط فيه من الابحاث الدقيقة .

وبهذه المناسبة يخطر في بالي ما قرأته في مذكرات احد السفراء الافرنسيين ، اذ يقول فيها انه عندما تقـــدم للفحص في مسابقة الانتساب للسلك السياسي ، طرح عليه سؤال لم يكن واقفا على جوابه تماما . فانبرى للكلام مطولا دون ان يمس الموضوع . بل اطال التحدث عن امور اخرى ما يقرب العشرين دقيقة . وعندما انتهى،شكره رئيس اللجنة الفاحصة، ثم قال لزميله : « اني ساعطيه

العلامة الكاملة . » فعجب زميله وقال له : « ولكنه لم يجب على السؤال مطلقا وتحدث عن كل شيء ما عدا ما طلب منه . » فأجاب الرئيس : « هذا هو ما يدعوني لاعطائه العلامة الكاملة . » فازداد عجب العضو ، فأوضح له الرئيس ان في مقدمة ما يجب ان يتميز به الموظف في السلك الخارجي ان يتكلم مطولا فيما لا يعلمه وان يتجنب مس النقطة الدقيقة المحرجة . وهذه نكتـــــة حلوة تمثل بوضوح ما يجدر بالدبلوماسيين اللجوء اليه في الاحوال التي تتطلب تجنب الجواب القاطع ، سلبا او ايجابا ، وعدم الافصاح عمـــا في ضميرهم . اما اعتصامهم بالصمت امــــام السؤال المحرج ، او تحججهم بعدم تلقيهم التعليمات من حكوماتهم ، فهو اضعف الايمان واسهل السبل . ولكنه غير مقبول على الاكثر .

ولم يكن آنئذ دار للمفوضية في برن ، وانما كان القائم بالاعمال السيد عمر الجابري مقيما في فندق « بلفو » ، جاعلا احدى غرفه مركزا لاعماله . وكذلك كان الحال في بروكسل ، اذ كـــان القائم بالاعمال مقيما في فندق بلاتسا . وقـــــد عملت على نقل هاتـــين المفوضيتين الى دارين استؤجرتا في كل من العاصمتين . اما دار المفوضية في باريز ، فقد كان استأجرها مــــع اثاثها سلفي السيد عدنان الاتاسي . وهي كائنة في احد احياء باريس الجميلة المطلة على غابة بولونيا . لكنها ، مع زخرف ابهائها ، لا تصلح لسكن الوزير ولاعمال المفوضية والقنصلية معا ، فضلا عن ان الاثاث كان في حالة مزرية ، مما اضطرني الى فرش السجاد الذي احضرته معي من دمشق في ابهائها ، وشراء المقاعد الاثرية من مالي الخاص لكي تصبح الدار لائقة بحفلات الاستقبال .

بقيت في هذه الوظيفة ثمانية عشر شهرا على الضبط . فقد وصلت باريس في العاشر من شهر حزيران ١٩٤٧ ، وبارحتها نهائيا في العاشر من شهر كانون الاول ١٩٤٨ . وفي هـــذه المدة عالجت شؤونا عدة اذكر منها على سبيل التعداد ، لا على سبيل الحصر ، الامور التالية :

١ ــ الخلاف بين سورية وفرانسا بشأن ضمان قيمة النقد السوري .

٢ ــ شراء الاسلحة للجيش السوري .

٣ ــ المدارس الافرنسية بسورية .

٤ ــ شؤون الرعايا السوريين وبصورة خاصة الطلاب .

٥ ــ تدارك العلاجات الواقية للهيضة عند استفحال خطرها عام ١٩٤٨ .

٦ ــ قضية فلسطين .

الخلاف بين سورية وفرانسا حول ضمان النقد

وقد اوضحت في الجزء الثالث من هذه المذكرات جميع ما له صلة بالخلاف القائم بيننا وبين الحكومة الافرنسية بسبب تراجعها عن تنفيذ الاتفاق المعقود مع الجنرال كاترو بشأن ضمان قيمة النقد السوري عند تنزيل قيمة الفرنك الفرنسي . وقد بدأت المفاوضات الثلاثية بين ممثلي سورية ولبنان وفرانسا في اول تشرين الاول ١٩٤٧ ، وانتهت بموافقة الممثل اللبناني على المشروع المقدم من قبل الجانب الافرنسي ورفضي الاشتراك معه في ذلك . ثم عادت المباحثات بصورة غير رسمية في شهر تشرين الاول من العام اللاحق وانتهت الى وضع مشروع جديد يختلف كل الاختلاف عن المشروع السابق . فاتفقت مع السيد حسن جبارة على قبوله ، فتم التوقيع عليه بدمشق في ٧ شباط ١٩٤٩ . ثم ابرم بمرسوم تشريعي اصدره حسني الزعيم بعد انقلاب ٣٠ اذار واصبح مرعي الاجراء منذ ذلك الحين .

وعندما تأزمت المباحثات بيني وبين الافرنسيين لدرجة ادت الى انقطاعها بيننا ، وجدت نفسي في مركز حرج تجاه وزارة الخارجية الافرنسية ، اذ ان الصلات بيننا كان يشوبها شيء من التنافر لا سيما بعد صدور تصريحي لمراسل جريدة الاهرام المصرية بأنني لا اريد لبلادي انتدابا اقتصاديا يحل محل الانتداب السياسي الذي قضيت في محاربته ربع قرن . وكنت اعني بالانتداب الاقتصادي ، الاتفاق المالي الذي رفضته وقبله مندوب لبنان . وقد ترك هذا التصريح اسوأ الاثر لدى وزارة الخارجية وموظفيها . لكنه ، من حيث قصدي افهام الافرنسيين بصورة قاطعة باننا لا يمكن ان نقبل مشروعا متناقضا مع مصالحنا الحيوية ، فقد كان لهذا التصريح النتيجة المطلوبة . اذ ان الامر انتهى الى ما يتوافق مع مصلحتنا بتراجع الافرنسيين عن اصرارهم وتمسكهم اللذين مهد لهما السبيل موقف ممثل لبنان الرخو .

وباتت علاقاتي مع وزارة الخارجية الافرنسية على هذا النحو جامدة مدة شهر تقريبا ، الى ان عادت الى مجراها الطبيعي، بفضل مسيو بونو ، مدير شؤون الشرق الادنى ، الذي توطدت

بيني وبينه صلات حسنة ازالت رويدا رويدا هذا الجفاء والتباعد .

ولي على هذه المحادثة تعليقان : الاول ان الاجانب لا يقدرون الا الرجال الذين يحترمون انفسهم ويظهرون من التمسك بمصالح بلدهم والترفع والاعتداد ما ينحنون امامه احتراما . اما الذين يرتضون الذلة والمسكنة فيعلون عليهم ويهزأون بهم ولا يحققون لهم طلبا . وبقدر ما يبدو من السوري اعتزاز بقوميته ، فهو يفرض على الاجنبي احترامه ويكتسب تقديره واجلاله . واذكر لهذه المناسبة حادثا ــ ولو كان غير ذي علاقة بموضوع الاتفاق المالي ــ حصل بيني وبين وزير بلجيكا المفوض بدمشق في ١٩٥٠ ، ارويه على سبيل المثال . فقد كانت الحكومة طلبت مرارا من شركة الكهرباء بدمشق ، وهي شركة بلجيكية ، ان تزيد في توليد الكهرباء بما يتناسب مع الاستهلاك المحلي . لكنها لم تصل الى نتيجة . فقرر مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الاشغال السيد محمد المبارك ، توجيه انذار للشركة المذكورة ، معتبرة تقاعسها عن تحسين وضعها سببا لفسخ الامتياز الذي تتمتع به . وكان عقد تجديد ذلك الامتياز المبرم زمن الانتداب يقضي بأن يكون الاتصال بين الحكومة والشركة عن طريق اعلى سلطة سورية . ولذلك اشار علينا الخبراء القانونيون بأن يكون الانذار موجها بتوقيع رئيس الجمهورية ، باعتباره اعلى سلطة في البلاد ، حتى لا يتيسر للشركة الادعاء بان الانذار غير قانوني اذا لم يكن بتوقيع الرئيس . ولذلك اضطررنا الى ارسال الانذار على هذا الوجه .

وبعد اسبوع ، طلب وزير بلجيكا المفوض مقابلتي بوزارة الخارجية ، فاستقبلته . وبدأ بالتحدث عن وضع شركة الكهرباء المالي ، فقال بأن تأخرها عن زيادة القوة الكهربائية ناشىء عن رفض وزارة الاشغال العامة النزول عند طلباتها المكررة بزيادة اسعار الكهرباء . فاجبته بان الاسعار لا يمكن ان تعدل ما لم تثبت الشركة خسارتها ، بعد ان تكون قد قامت بما يترتب عليها من تأمين القوة الكهربائية وتوزيعها على المستهلكين بحسب حاجتهم . وكنت بحديثي معه اراعي اصول مخاطبة ممثلي الدول الاجنبية باللطف والانس . لكنه ظن ان ليونة حديثي تسمح له بالتشدد وسلوك سبيل الهزل والتجريح . فقال لي فجاة : « الاهبل الذي ارسل للشركة الانذار لم يكن مطلعا على نصوص الامتياز » . ولم يكن قد اتم الجملة بعد ، حتى انتصبت واقفا امامه والانفعال الزائد ظاهر

على ملامح وجهي . فقلت له : « يا حضرة الوزير ، اني امهلك دقيقة واحدة لسحب كلامك والاعتذار عما بدا منك تجاه رئيس جمهوريتنا ، او تخرج فورا من هذه القاعة . » فوجم الوزير من هذه المفاجاة وارتخت يداه وتدلتا على جانبي مقعده . وفغر فاه وجحظت عيناه وتلعثم قائلا : « لم اقصد اهانة رئيس الجمهورية مطلقا . » وتمتم عبارات اعتذار واسف على ما احتواه حديثه من عبارة لم يقصد بها إهانة رئيس الدولة . فهو لم يذكره ولم يخطر في باله التعرض له . فاجبته : « ان صاحب التوقيع على الانذار هو رئيس الجمهورية . فاما انك لم تره ، وهذا دليل على اطلاعك السطحي على الانذار ، واما انك عالم بمن وقعه وهذه قحة لا توصف . » واشرت بيدي الى الباب ، فوقف الوزير وبدأ ينحني امامي عدة مرات كأنه دمية . وامتقع لون وجهه واخذ لسانه يعيد كلمات الاعتذار : « آسف ... ارجو غض النظر . » الى آخر ما هنالك من هذه العبارات .

واشفقت على الوزير ، اذ ايقنت انه لم يدر بخلده ان رئيس الجمهورية يوجه بتوقيعه انذارا الى الشركة . ولم تجر العادة على ذلك في اية دولة . لكنه مؤاخذ على كل حال على استعماله لفظا غير مهذب تجاه موظف سوري ، كبيرا كان أم صغيرا . وقلت لنفسي : « لقد كسبنا المعركة مع شركة الكهرباء بعد هذا الحادث الذي سيخرج الوزير على اثره يلعن الشركة على ما حصل معه بسببها ، ولا يعود يتدخل في شؤونها . »

وعندما تأكد لي ان الدرس كان كافيا ، قلت للوزير : « اقبل اعتذارك واعدك بعدم نقل ما جرى الى حكومتك . لكني انصحك بأن لا تحتقر بعد الآن احدا من اهالي البلد الذي تمثل فيه بلدك . »

فسارع الوزير الى ترديد عبارات الشكر والاسف والاعتذار ، المتداخل بعضها ببعض ، واتحفني بسيل جارف منها لم استطع ايقافه الا بسيكارة وفنجان من القهوة ، اذ امرت له بهما اشغالا لفمه . فانقطع السيل ولم يبق منه الا عبارات تقطعها شفة من القهوة ونفخة من دخان السيكارة .

واما التعليق الثاني فهو انه يجدر بالحكومة ان لا تنيط بسفيرها او وزيرها المفوض لدى دولة اخرى قضية تحتاج معالجتها الى استعمال التشدد المطلق والتهديد والوعيد وقطع المباحثات . اذ ان مهمة المبعوث السياسي تقضي بأن يعمل على رتق الخروق

وتسوية المشاكل بالحسنى وتمهيد السبل بالوسائل السلمية والكلام المعسول لتوطيد العلاقات الطيبة بين البلدين . فاذا ما اضطر الى اتخاذ موقف قاس واستعمال لهجة غير ودية في حديثه فهو يقضي بذلك على العلاقات الودية التي لا بد من وجودها بينه وبين القائمين على وزارة الخارجية . ولا اعني بذلك انه مضطر الى التنازل عن حقوق بلاده ، لكني اعني ان موقفه المتصلب ولجوءه الى التهديد او قطع المفاوضات يتنافى مع مقتضيات وظيفته الاصلية وهي ملاحقة مواضيع اخرى متصلة بها مباشرة . وكيف يتأتى لسفير ان يقصد وزارة الخارجية متابعا قضية ما ، بعد ان يكون في اليوم السابق تناقش مع الجانب المفاوض الآخر وحصل بينهما خلاف ادى الى الحدة والانسحاب من الجلسة ، مثلا .

هذه الاسباب جديرة بحمل الحكومات على انتداب شخصية اخرى للمفاوضة في الامور الشائكة ، تاركة لممثلها السياسي مساعدته في العمل على تقريب وجهات النظر والحيلولة دون توقف المباحثات وذلك بمساعيه الشخصية لدى الوزراء والنواب واصحاب الجرائد وغيرهم من ذوي النفوذ . على انني ، بمخالفتي لهذه النظرية عند قبولي تمثيل بلادي في تلك المفاوضات واشتراطي حرية التصرف بها ، آثرت مغبات الوضع . اذ انني ما كنت عازما على البقاء في فرانسا اكثر مما تتطلبه المباحثات من وقت . ثم لم يكن بيننا وبين الافرنسيين من الامور الاخرى ما يوجب التساهل من اجله . واحمد الله ان الابحاث بشأن الخلاف المالي لم تجر في وقت كنا بحاجة الى مسايرة الافرنسيين به ، كشراء الاسلحة مثلا .

قضية شراء الاسلحة للجيش السوري

اخذ شراء الاسلحة للجيش السوري من وقتي اكثره ، ومن جهدي اكبره . الا انني لا اسمح لنفسي بايراد كل ما له علاقة بهذا الموضوع ، حفظا على سرية بعض الشؤون المتعلقة بمصلحة بلدنا الاساسية ، كي لا يفيد منها اعداؤنا اليهود . ولذلك فانني اقتصر على ما لا ضرر من ذكره .

لم تكن الدول قد اتفقت بعد على منع بيع السلاح للبلدان العربية عندما وصل الى باريز احد الضباط من الجيش السوري ليساعدني بخبرته في السلاح . فبدأنا نتصل بالحكومة الافرنسية لتوافق على تعاقدنا مع احد المعامل . وسرنا شوطا كبيرا في البحث مع احدها ، حينما تلقيت من وزارة الدفاع بدمشق برقية بابلاغ

ذلك المعمل وجوب تعيين ممثل سوري له بدمشق . فادركت ان القصد من ذلك هو ان يتناول احد المقربين عمولة على الصفقة . فاجبت ببرقية مستعجلة اوضحت فيها ان تنفيـــذ تعليمات وزارة الدفاع يكلفها ما يقرب من مليون ليرة سورية ، لان صاحب المعمل سيضطر الى اضافتها الى اسعاره كعمولة للممثل المطلوب . وقلت فيها اني لا اوافق على هذا الاسلوب . فاذا اصرت وزارة الدفاع عليه ، فاني انفض يدي من المباحثات مع المعمل ولترسل الوزارة من يتعاطى هذه الصفقة مباشرة كوسيط بينها وبين المعمل .

وفي اليوم التالي وردني الجواب برقيا بتوقيع السيد احمد الشرباتي وزير الدفاع بأن لا اعتبر ما جاء في البرقية السابقة وبأن انجز الصفقة من قبلي بدون وسيط .

وقد علمت ، فيما بعد ، ان التاجر الحمصي الذي طمع بوكالة معمل الاسلحة ليجني منها ارباحا طائلة ، انتهز فرصة غياب السيد الشرباتي ووجود السيد جميل مردم وكيلا عنه وطلب منه ان يرسل البرقية الاولى تمهيدا لقنص الوكالة . وكان السيد الشرباتي قد عاد لعمله عند وصول برقيتي ، فساءه هذا التصرف وابرق لي بالغاء ما جاء في البرقية الاولى ، كما ذكر اعلاه .

وهذه الحادثة كانت الاولى في مجموعة الحوادث التي اطلعت عليها في ذلك الوقت ، وكانت برهانا على الجشع الدنيء الذي بدا من بعض الاشخاص لانتهـــاز فرصة الحرب بفلسطين في سبيل ملء جيوبهم بالمال ، سواء بالطريق المستقيم او بالتلاعب والمداورات وتقديم الاسلحة الفاسدة ، بينما كان افراد الجيـــش السوري والمتطوعون يفدون حياتهم رخيصة في الدفاع عن كيان العرب .

وبعد استلامي برقية وزير الدفاع الاخيرة ، تابعت الاتصال مع المعمل بمعاونة بعض الضباط السوريين الموفدين لهذه الغاية ، الى ان تم الاتفاق ولم يبق غير التوقيع عليه . وعندئذ فوجئنا بزيارة المهندس الذي كلفه المعمل بانجاز مشـــروع الاتفاق . فاخبرنا بأن ثمة عقبة نشأت ، وبأن توقيع العقد سيتأخر برهة من الزمن . ولم تثمر محاولاتي لمعرفة سبب هذا التأخير . فتركته وتوجهت فورا الى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الوطني وغيرهما مـــن الدوائر ذات العلاقة ، ففهمت بطريق غير رسمية وسرية ان ازمة كادت تحصل بالامس . اذ طلب وزيران في مجلس الوزراء من وزيري

الخارجية والدفاع اعطاء بيان عن صفقة الاسلحة التي بلغهما بانها توشك ان تعقد بين سورية واحد المعامل الافرنسية . فأكد وزيرا الخارجية والدفاع صحة النبأ . فحصلت بين الوزراء الاربعة مشادة عنيفة . وهدد الوزيران المستوضحان ، وهما يهوديان ، بالاستقالة فورا اذا ابرم العقد . وقد خشي رئيس الوزراء ان تؤدي هذه الاستقالة الى انسحاب الحزب الاشتراكي من الحكم ، فلا يعود ثمة مناص من استقالة الوزارة كلها لانها كانت مؤلفة من ممثلي حزبين ، احدهما الاشتراكي . وبما انه كان من الصعب تأليف وزارة من حزب واحد ، اضطر الرئيس الى اعلان ايقاف التوقيع على هذا العقد .

الاصابع اليهودية في عرقلة صفقة الاسلحة

وبعد اطلاعي على ما جرى طلبت مقابلة وزير الخارجية وابنت له الاثر السيىء الذي ستشعر به الحكومة السورية من جراء تأخير ابرام العقد وتنفيذه . وقلت له ان مهمتي في باريز سوف تكون صعبة جدا بعد فشل المباحثات بشأن ضمان النقد وعدم التوقيع على صفقة الاسلحة . فاعترف الوزير بعجزه عن تنفيذ رغبته في تقديم المساعدة الى سورية في الوقت الحاضر ، واشار تلميحا الى ان زميليه اليهوديين هما المسؤولان عما جرى .

ثم طيب خاطري فوعدني ببذل جهوده في المستقبل للتعويض عن تلك الصفقة ، وطلب مني التريث والانتظار . وكذلك كان موقف وزير الدفاع الوطني الذي كان ، وزميله مسيو بيدو ، من انصار بذل المساعدة لسورية .

ولم تثمر جهودي المتواصلة بشأن هذه الصفقة ، الا قبيل عودتي الى دمشق . اذ ابلغتني وزارة الخارجية استعداد الحكومة الافرنسية لعقد صفقة جديدة . وقد تمت هذه الصفقة بعد وصولي الى دمشق واستلامي وزارة الدفاع الوطني في الحكومة التي الفتها باواخر كانون الاول ١٩٤٨ . ووصلت الاسلحة والمعدات الى بيروت ، بحماية بارجة افرنسية حربية ، تحسبا من اية محاولة اسرائيلية للاستيلاء عليها .

وكانت هذه الصفقة اولى الصفقات التي عقدتها الحكومة السورية مع المعمل الافرنسي . ثم تبعتها صفقات متعددة جعلت الجيش السوري حائزا على المناعة التي يتمتع بها الآن .

وبعد ان امتنع علينا شراء الاسلحة من الحكومة الافرنسية ،

لم يبق امامنا سوى السوق السوداء . فبدانا نطرق ابوابا عديدة في بلجيكا وسويسرا واسبانيا . وكان ياتي الوسطاء ، منهم المحتال الذي كان يطمع بقبض مبلغ من المال ثم يختفي ، ومنهم من كان ذا نية طيبة ولكنه كان يصطدم بعقبات يثيرها في وجهه الجواسيس اليهود . فقد كانت اوروبا خلال حرب فلسطين مليئة باولئك الجواسيس والسعاة اليهود الذين يترصدون الموظفين السوريين المكلفين بشراء الاسلحة ويتابعون خطاهم ويعملون بجميع الوسائل لاحباط مساعيهم . والمؤسف ان الاوساط الاجنبية كلها كانت تخشى باس اليهود وتراعي خاطرهم ، لا سيما بعد ان قررت الدول حظر السلاح على المتحاربين . فنفذ هذا القرار ضدنا ، لكن اليهود استفادوا من عطف بعض الامريكيين عليهم ومن مسايرة البعض الآخر ، استجلابا لتأييدهم في معركة انتخاب رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة التي فاز بها مستر ترومان . واستطاعوا بما لديهم من سلطة ونفوذ في الدول الكبيرة من شراء اسلحة وفيرة نقلوها الى فلسطين وحاربوا بها العرب حربا غير متكافئة بالمعدات .

وكم مرة سافرت الى بروكسل وبرن ومدريد ولندن ، جاهدا في سبيل الحصول على الاسلحة . لكنني كنت اجد الابواب موصدة في وجهي اينما كان .

ولم يكن الفشل نصيبي وحدي في هذه التشبثات .فقد اصطدم جميع الموفدين السوريين الى مختلف الدول ايضا بعقبات لم يكتب لهم التغلب عليها . حتى ان الصفقة الوحيدة التي توصل العقيد فوزي سلو الى شرائها من تشيكوسلفاكيا وشحنها ، لم تكد تصل الى بريطانيا حتى انفجرت الباخرة التي كانت تحمل هذه الاسلحة والمعدات ، فضاعت الآمال المعلقة على وصولها الى سورية .

والحقيقة التي لا مراء فيها هي ان جميع الحكومات المتعاقبة ، لا سيما وزارة الدفاع الوطني ، مسؤولة عن عدم الاقدام على شراء الاسلحة قبل تأزم القضية الفلسطينية ووقوع الحرب . فقد كانت الابواب قبل ذلك مفتوحة لتدارك الاسلحة دون رقيب او حسيب . فان لم يكن من بلاد الانكليز الذين كانوا دائما يمنعون بيع الاسلحة حتى للشرطة والدرك ، فمن بلاد محايدة اخرى كسويسرا والسويد وايطاليا ، حيث المعامل عديدة والمعدات جيدة وحديثة .

ولم نشعر بهذا النقص الا بعد ولوج با ب الحرب مع اليهود .

فبدات الحكومات العربية كلها ترسل البعثة تلو البعثة الى الديار الاجنبية سعيا وراء السلاح . لكن اليهود كانوا للمبعوثين بالمرصاد ، يتابعون رحلاتهم ويطلعون على حركاتهم فيقيمون العثرات في سبيلهم ، سوى بالتاثير على الحكومات او على المعامل رأسا واغرائها بثمن اغلى او بتهديدها او بما هو ادهى وامر . وذلك بانهم كانوا في كثير من الحالات يرسلون وسيطا للاتصال بالمندوبين العرب . فيتعاقد معهم على صفقة من الاسلحة او العتاد ثم يسلمها لهم ، فيظهر عند التجربة فساد تلك المواد وعدم امكان استعمالها ، كما حصل في مصر وسورية .

وهكذا كتب على البلاد العربية الاندحار امام اليهود والخسارة الكبيرة في الارواح الطاهرة التي تقدمت الى الحرب والدفاع عن الوطن وضحت بنفسها في هذا السبيل الشريف المجيد . وكذلك كانت الخسارة عظيمة بضياع ذلك الجزء الغالي من بلاد العرب المسمى بفلسطين ، وارتكاز دولة اسرائيل فيه ، وتهديد مستقبل سائر الدول العربية في كيانها السياسي والاقتصادي .

البعثات العربية في الخارج وضرورة تعزيزها بالكفاءات والمعلومات

وكنت منذ وصولي الى باريز في جهل تام بما يدور في بلادنا من الابحاث والمساعي حول القضية الفلسطينية . وكانت وزارة خارجيتنا تبخل علينا بما يجب عليها من اطلاع ممثلي سورية في البلاد الاجنبية من انباء صحيحة واتجاهات وقرارات . وكانت المصادر التي نستقي منها الاخبار مقتصرة على الجرائد السورية التي تصلنا بالبريد العادي ، اي بعد صدورها بخمسة عشر يوما . اذ كانت الخارجية تضن على المفوضيات السورية حتى بأجر البريد الجوي . ولم يصلح الحال الا بعد استلامي وزارة الخارجية . فصرت ابعث الى كل مفوضية توجيهات مكتوبة واضحة ، وامدها بالاخبار ، سواء بالبرقيات العاجلة او بالكتب الجوية . ثم اكملت الوزارة هذا النقص باطلاع الوزراء المفوضين على ما يدور في البلاد الاجنبية . فاحدثت نشرة دورية تحوي التقارير التي يرسلها الوزراء المفوضون السوريون في العواصم ، وخلاصة ما تنشره الصحف السورية والاجنبية .

وهكذا اجتمعت جامعة الدول العربية بمجلسها ولجنتها السياسية مرات عديدة في القاهرة وعاليه . وعقدت بين ملوك العرب ورؤسائها مؤتمرات خطيرة ، وجرت بين الحكومات العربية مباحثات كثيرة قبل دخول الجيوش الى فلسطين وسائر الاقطار

العربية . كما جرت اتصالات ذات شأن بممثلي الدول الاجنبية في دمشق وسائر العواصم الشقيقة . وقد جرى كل ذلك دون ان يجد وزير خارجيتنا ضـرورة تبليغ المبعوثين السياسيين شيئا من تلك الاتجاهات او القرارات ، او حاجة الى استطلاع آرائهم ومعرفة موقف الحكومات الاجنبية تجاه اي تدبير او خطة .

ولست اقصد بقولي هذا ان للوزراء المفوضين الحق بايحاء الخطة التي يجب على وزارة الخارجية سلوكها . فالحكومة باعتبارها المسؤولة تجاه البرلمان والامة والتاريخ ، ذات حق في انتهاج الخطة التي تعتقد صلاحها . لكنني ارمي الى اثبـات ضرورة استشارة الشخصيات المنتدبة الى العواصم ، واخذ رأيها ومعرفة استطلاعاتها لدى الاوساط الاجنبية . فيستنير وزير الخارجية ثم يطلع زملاءه الوزراء على مجموعة تلك الآراء والاخبار قبل البت في اي موضوع .

ووزارة الخارجية عائلة مؤلفة من عدد من السفراء والوزراء المفوضين ، ومن مديري الشعب ، يرأسها وزير الخارجية . وما تبادل الراي مع افراد اسرته والتشاور معهم قبل الاقدام على اية خطوة أساسية واطلاعهم على الحوادث ، الا ليقـوم كل منهم بما يترتب عليه ، وهو مطلع تمام الاطلاع على ماجرى وسيجري .

وليست وزارة الخارجية كوزارة الدفاع التي تصدر الى القواد اوامرها برسم التنفيذ ، فيطيعون على العمياء . لكنها تشبه هيئة الاركان العامة التي تجتمع تحت رئاسة القائد العام ، فيتناقش اعضاؤها الخطط المقترحة ، ثم يتقرر احداها ، فتصدر الاوامر الى الجيوش بتنفيذها .

ولو كان الغرض من احداث التمثيل السياسـي هـو ابلاغ الحكومة ذات العلاقة امرا ما او مطالبتها بشيء ما ، لكانت اكتفت وزارة الخارجية بابلاغ السفير الاجنبي رغبتها ، فينقلهـا بدوره لحكومته . ولكن القصد من احداث السفارات او المفوضيات هو مواصلة الجهود للوصول الى تحقيق امر ما في العاصمة الاجنبية ليس لدى وزارة الخارجية فحسب ، بل ايضا لدى سائر الوزارات والدوائر ، بخلـق الجو المناسب في ذلك المحيط . لذلك فان مهمة السفير لا تقتصر على الاتصال بوزارة الخارجية فحسب ، بل ايضا بجميع تلك الاوساط ، وبصورة خاصة ، بأرباب الصحف والمحررين والمخبرين وبرجال الاحزاب ، النواب منهم وغير النواب ، وبرجال المال الذين ما برحت تداخلاتهم ذات اثر كبير في كثير من الشؤون.

وثمة اصدقاء لاولئك الوزراء والنواب والصحفيين يجب الالحاح على التعرف اليهم وكسب ودهم وتأييدهم .

وبقدر ما يستطيع السفير اكتساب صداقة اولئك الناس ، وبقدر ما يكثر من الاختلاط مع البيئة الناشطة ، سواء بالولائم التي يقيمها لهم افرادا وجماعات — وما اكثر الجماعات الذين يستدرون الدعوات للسفارات، ويتباهون بها — او بحضور الحفلات التي يقيمونها ، وبقدر ما مكون يده مبسوطة في المنح والهدايا ، وبقدر ما يحيط نفسه بهالة من الترفع والاتزان ، فهو يفرض احترامه على الجميع ويضمن النجاح لمهمته .

ولكنه ، على اي حال ، لا يبلغ اربه ولا ينجح في بث الدعاية لبلده وشؤونها وافهام تلك الاوساط اهداف حكومته واتجاهاتها ، اذا كانت محفظته خالية من المال . فكيف لي الوصول الى ما اريده وحكومتي تبخل على بالثمن ؟ فلا توجيه ولا اخبار كانت تصلني من دمشق ، لما يجب نشره في الاوساط . ولا مال منها يدعم هذا النشر .

وكانت الحكومة تبخل بالاعتمادات المالية التي يجب ان تفتحها لي للانفاق في هذا السبيل ، بينما كانت المنظمات اليهودية تنفق بدون حساب لتشتري تأييد الصحف الباريزية وتتكلف من جراء ذلك مبالغ طائلة . ذلك لان الافرنسيين باكثريتهم يضمرون البغض لليهود ، فلا يقدم صحفي علىّ تأييدهم الا باجر كبير .

وقد ارسلت لدمشق عدة تقارير ، راجيا وملحا على ضرورة احداث مكتب للدعاية في باريز ، تقوم الجامعة العربية بتأمين ما يحتاجه من المال ، وفناط ادارته بالوزراء المفوضين العرب المقيمين في باريز .

انشاء مكتب للدعاية العربية في باريز بادارة شارل حلو

وبعد جهد جهيد تبلغت ان الجامعة العربية عهدت الى السيد شارل الحلو ، وزير لبنان المفوض في الفاتيكان ، امر احداث هذا المكتب بباريز ، واوكلت اليه ادارته ، ووضعت تحت تصرفه مبلغا من المال . وكان اسناد هذا العمل الى شخص غير مقيم في باريز ، وليس له اتصال باحد فيها ، لا يضمن النتائج المرغوب فيها . ولم نشأ ان نعترض على هذا القرار حتى لا يظن اننا نـريد الاستئثار بالامر ووضع اليد على الاعتمادات المالية والتصرف بها على مشيئتنا، فاقترحنا ان تؤلف لجنة من الوزراء المفوضين العرب في باريز ، تتولى الاشراف على شؤون المكتب وتوجيه اعماله ، على ان يبقى السيد حلو مديرا له . ولكن هذا الاقتراح لم يـلاق قبول دول الجامعة .

وجاء الموما اليه واستاجر مكتبا واسعا . ولما كان المحل الواسع يتطلب ، بالطبع ، موظفين عديدين ، فقد استرسل في تسمية من شاء من الشبان اللبنانيين . اما الدعاية النافعة ، فلم نسمع صداها ولم نر اثرهــا .

ولم يكن لنا ان نستغرب هذه الفوضى ، ورئس الجامعة العربية الفعلي هو عبد الرحمن باشا عزام المشهور بنشر الفوضى في كل وسط يحط ترحاله به ، وبالاستهتار في اعماله. فكان لا يصلح لتولي منصب الامانة العامة للجامعة . واليكم فيما يلي حادثا جرى لي معه :

امثلة جرت معي على الاستهتار والفوضى في الجامعة العربية ووزارة الخارجية السورية

قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية فتح اعتماد باسمي في خزينة الجامعة لشراء اسلحة من اوروبا . ووصل الاعتماد ، وبدأت بالسعي . واذ ببرقية مكشوفة تردني من السيد عبد الرحمن عزام يسالني فيها عما اذا كان الاعتماد وصل واشتريت السلاح ومتى سيصل . فبهت واسقط في يدي وقلت لنفسي : ما اسخف هذا الرجل وما ابعده عن تقدير ما يجب كتمه وما لا ضرر من اعلانه. وكيف لجاز لنفسه ان يبعث ببرقية مفتوحة لسؤالي عن امر يجب عليه ان يطرحه ببرقية جفرية ، او بكتاب عادي على الاقل ، او بواسطة سفير مصر في باريز ، فلا يفسح لليهود في مجال الاطلاع على برقيته المفضوحة ؟

اعترف بانني تلقيت من وزارة خارجيتنا عدة برقيات بشأن فلسطين . ولكن ، اتعلمون ماذا كانت تحوي ؟ كانت تحوي تعليمات بالاتصال بوزارة الخــارجية الافرنسية وابلاغهــا رغبة الحكومة السورية في عدم الموافقة على مشروع تقسيم فلسطين الذي وضعته اللجنة التي عهدت اليها هيئة الامم المتحدة بالسفر لهناك ودرس الامر عن كثب وتقديم تقرير عنه . وماذا تفيد مراجعة الحكومة الافرنسية والسعي لوقوفها ضد ذلك الاقتراح ، وقليلو الاطلاع على سير السياسة العالمية انفسهم يعلمون ان فرنسا لا تستطيع الا السير في ركاب سياسة الولايات المتحدة الاميركية ، وهي اذا ما شاءت ان تحيد قليلا عن هذا الاتجاه ، فلا بد من اقتراح حل وسط تستطيع التزامه . اما الاميركيون ، وعلى راسهم تروممان فلا يعتدون بكلام العرب ولا يخففون من تماديهم في دعم اليهود ، الا اذا رأوا مصالحهم في البلاد العربية مهددة تهديدا فعليا . وكيف يتصور ذلك وعاهل المملكة العربية السعودية ينتظر آخر الشهر ــ كالموظف

البسيط — لقبض حصته من ريع الزيت الذي تستخرجه شركة ارامكو الاميركية من الظهران ، لينفقه هو واولاده على ما لا يعود على امته وبلده بالخير والنفع ؟ ولو ان الدول العربية نفذت ما قررته في مؤتمر بلودان في ١٩٣٨ ، واسمته بالقرارات السرية لابقائها مكتومة عن الشعوب العربية ، وهو الوعيد بمنع الزيت عن الدول الاجنبية ، لكان ثمة امل بوقوف امريكا وبريطانيا وفرنسا موقفا حياديا على الاقل في النزاع العربي — اليهودي .

والمصيبة العظمى هي ان الدولتين العربيتين اللتين تملكان منابع الزيت ، ليس لهما حدود مشتركة مع فلسطين ، كما لسورية ولبنان والاردن . فحكام السعودية والعراق لا يشعرون بمسؤولية قحام بلدهم ضد اليهود . وقد اقتصرت معونة المملكة السعودية في حرب فلسطين على ستماية محارب ارسلتهم الى سورية ، وهم غير مدربين وغير مزودين بما يكفي اطعامهم من المال . فاضطرت سورية لاعاشتهم واسكانهم في ثكنة قرب الحدود واكسائهم كساء يقيهم البرد الذي شعروا به من جراء انتقالهم من بلادهم الدافئة . ولم تشترك هذه السرية باية موقعة ، لانها لم تكن مدربة ولم يكن لديها سلاح كامل . وبهذه المناسبة اذكر ان وزير المملكة العربية السعودية جاء في ذات يوم الى وزارة الخارجية، بشهر اذار ١٩٤٩، وقال لي ان مليكه كلفه بتقديم مبلغ من المال الى الحكومة السورية تعويضا لها عما تنفقه على الجنود السعوديين، وبتقديم الشك رلما تبديه نحوهم من العناية . وناولني شيكا بمبلغ مئة الف ليرة سورية فحسب ! فكتمت شعوري ولجمت لساني عما اوشكت ان افوه به ، وقلت للوزير : « بلغ جلالة الملك بان الحكومة السورية تعتبر الكتيبة السعودية في جملة جيشها ، فلا مجال لقبول هذا المبلغ . » واعدت اليه الشيك وملامح وجهي تنم ، بدون شك ، عما منعت نفسي من قوله . ولم يجب الوزير بشيء ، واخذ الشك مني وانصرف . ثم ذهبت لمقابلة الرئيس القوتلي ورويت له ما جرى . وقلت له : « صاحبك هذا يملأ الدنيا بتصاريحه وبوعوده بمساعدة الجيوش العربية ، ويضغط علينا لكي نوافق على مرور زيته عبر بلادنا بدون مقابل ، ، ويرسل لنا كتيبة تكلفنا شهريا ما لا يقل عن مئة الف ليرة سورية . واخيرا يبعث الينا بهذا المبلغ التافه اشتراكا منه في حملة فلسطين التي بذلت سورية من اجلها عشرات الملايين من الليرات ؟ اتراه يهزأ بنا ام بالتاريخ الذي سيسجل له عمله ؟ » فاجاب الرئيس :

« حسنا فعلت باعادة الشيك . واني سأعمل اللازم ! »

وبقي الشيك في جيب الوزير المفوض الى ان اتى حسني الزعيم الى رئاسة الحكم، فسلمه اياه فاخذه الزعيم وناوله بدوره الى السيد نذير فنصه . فتصرفا بقيمته على ما لا يعلم غيرهما به . والمبلغ لم يدخل صندوق المالية ولا صندوق وزارة الدفاع السورية .

وكارثة فلسطين جديرة بان تملي على كل منوقف على جزء كبير او صغير من وقائعها كتابة ما يعرفه عنها ، حتى يتيسر للمؤرخين استقصاء الحوادث بتسلسلها . فيضعون للبلاد تاريخاً صحيحا يفيد الشعوب العربية في استنتاج ما اضر بها وما لا يجوز تكراره في المستقبل . اذ ان التاريخ اكبر عبرة ، وفيه احسن الدروس لمن يراجعه ويدرك السيء والطيب . فقضية فلسطين لم تنته ، والجرح المفتوح في صلبنا لا يزال يتطلب اندمالا بالانتقام من مسببه . وستعود تلك القطعة الغالية الينا ، مهما طالت الايام وحلكت الليالي .

معالجتي مشكلة منع السماح للسوريين بدخول فرنسا

وفي جملة الامور التي عالجتها بنفسي ، دون انتظار تعليمات وزارة الخارجية ، قضية السوريين الذين يراجعون القنصليات الافرنسية للحصول على سمة دخول فرنسا ، فترفض طلباتهم . وتلقيت شكاوى عديدة بهذا الشأن ، حتى ان احد المراجعين اكد لي ان وزارة الخارجية الافرنسية اصدرت تعليمات الى سائر قنصلياتها برفض سمة الدخول الى البلاد الافرنسية لكل سوري ، وان معلوماته هذه تلقاها ، بصورة خاصة ، من احدى القنصليات الافرنسية .

فاتصلت بوزارة الخارجية وطلبت منهم ايضاحا عن الخبر ، فنفوه نفيا قاطعا . لكنني لم اصدق هذا النفي واصررت على اعطاء التعليمات بتسهيل منح السمات ، فوعدوني بذلك . لكن الاخبار كانت تصلني تباعا باستمرار المنع حتى ضقت ذرعا بهذه الحالة . فابلغت وزارة الخارجية بانني سأضطر لمقابلة منع السمات عن السوريين بمنع السمات عن الافرنسيين للدخول الى سورية . ولما لم ينفع التهديد ، عمدت الى اتخاذ خطة حاسمة . فبدأت برفض السمة لكل افرنسي ينوي السفر الى سورية . وابلغت وزارة خارجيتنا بتفصيل الامر ، لكنني لم اتلق جوابا ، لا سلبا ولا ايجابا . فتحملت المسؤولية وسرت في خطتي غير عابىء بالنتائج .

وذات يوم حضر الى المفوضية احد علماء الآثار الافرنسيين

الذين كانوا يتعاطون التنقيب في سورية وطلب منحة سمة دخول . فافهمته الملابسات التي اجبرتني على التوقف عن منح السمات . فابدى استغرابه من موقف حكومته وذهب للاتصال باصدقائه . فتلقيت في اليوم التالي هاتفا من وزارة الخارجية يسألوني بـه عن صحة رفضي منح السمة لذلك العالم ، فاكدته لهم . فطلبوا مني عدم الاصرار على رأيي ، مؤكدين ان القنصليات الافرنسية لا تمتنع عن منح السمة للسوريين . فاجبتهم بان لدي من الاخبار الموثوق بها مـا يخالف هذا القول . واصررت على عـدم تلبية طلب هذا العالم الاثري .

وبعد يومين استدعيت الى وزارة الخارجية ، وكان الوزير وامينه العام في لندن . فاستقبلني مدير الشؤون السياسية وسألني عما اذا كنت ، برفض السمات ، اعمل بموجب تعليمات من دمشق . فاجبته سلبا . فقال : « هذا ما اجابتنا بـه وزارة خارجيتكم عن احتجاجنا على موقفك . » فقلت له : « نعم ، اني لم اتلق تعليمات من حكومتي بمنع السمة عن الافرنسيين ، لكنني لم اتلق ايضا تعليمات بوجوب منحها ، بعد ان اطلعت دمشق على موقفكم ازاء السوريين الراغبين في دخول فرنسا وتبليغها انني سأقابل هذا العمل بالمثل . ولذلك فاني سأستمر على هذا النهج وليس لكم ان تتداخلوا بيني وبين حكومتي . ولن امنح اية سمة ما لم تؤكدوا لي ، بكتاب رسمي ، بانكم اعطيتم تعليمات لجميع قنصلياتكم بمنح السمات الى السوريين . هذا مع العلم بانني سأتوقف عن المنح ، اذا وصلني خبر جديد بعدم تنفيذ تعليماتكم مجددا . »

فاجاب المدير : « لكن نحن لا نستطيع منح السمة لكل سوري يطلب الدخول الى اراضينا . » فقلت : « ولماذا؟ » قال : « قد يكون غير مرغوب فيه . » فاجبته بان لدي قائمة بالاشخاص غير المرغوب دخولهم بلادي ، وهم من شتى الجنسيات . فاذا تقدم احدهم بطلب السمة ، فاني سأرفضها . اما الاخرون فلا ارفض طلبهم . وكذلك تستطيعون انتم ارسال قوائم بغير المرغوب فيهم فينحصر بهم عدم المنح . » واضفت الى ذلك قائلا : « انكـم تدعون وجود اطيب العلاقات فيما بيننا ، لكن هذا المنع لا يؤيد هذا الادعاء . فاعملوا على تأكيده بعدم اقامة العثرات في وجـه دخول السوريين الى بلادكم . » وتجاه هذا الموقف الصلب الذي وقفته اضطر الافرنسيون لاصدار تعليمات بعدم عرقلة اعمال السوريين بمنع سمة الدخول

عنهم . وانتهت المشكلة بيني وبين الخارجية على هذا الوجه .

وقامت بعد مدة مشكلة ثانية اضطرتني لاتخاذ موقف مماثل . وذلك ان شركة آرفرانس التي كانت طائراتها تؤمن السفر بين باريز ودمشق وطهران ، بدأت تمتنع عن بيع تذاكر السفر من باريز الى دمشق ، مدعية بان المسافرين الى طهران يملأون جميع المقاعد في الطائرات . فاتصلت بالشركة المذكورة وقلت لمديرها : « لا يصح ان لا يستفيد من خطكم الجوي من كان يريد الانتقال من باريز الى دمشق ، ذهابا وايابا ، فخصصوا لدمشق بضعة مقاعد على الاقل في كل طائرة . » فرفض المدير قائلا بأن اجر السفر الى طهران يعود عليهم بربح اوفى . لذلك فهو لا يستطيع اجابة طلبي .

ولما رايت هذا التعسف قاسيا ، اصدرت تعليماتي لموظفي القنصلية بان يرفضوا منح السمة لكل مسافر على خط الشركة المذكورة حتى ولو كان عابرا من سورية . فلما جاء موعد سفر الطائرة الافرنسية الى طهران ، امتلأت ابهاء المفوضية بالمسافرين الذين يريدون الحصول على السمة التي لا يستطيعون ركوب الطائرة ما لم يكونوا حصلوا عليها . فبلغهم الموظفون بأن القنصلية السورية لن تمنحهم السمة . فذهبوا الى الشركة والغوا بطاقات سفرهم . واقلعت الطائرة بدون ركاب . وقبل ان يحين موعد سفر الطائرة الثانية ، جاءني موظف شركة الطيران وطلب مني حل المشكلة بالشكل الذي اريده . فقلت له : « لا بد من انتخصصوا ثلاثة مقاعد على الاقل للمسافرين الى دمشق في كل طائرة . فلا تبيعوها من المسافرين الى طهران .واذا وجد عدد اكثر من المسافرين الى دمشق ، فيجب اركابهم . فنزلت الشركة عند طلبي . وانتهت القضية على ما يؤمن السفر الى سورية بدون ازعاج .

ولم اقصد بذكر هاتين الحادثتين الصغيرتين سوى التنبيه الى ان الاجانب لا يهتمون بمصالحنا الا اذا الححنا في الطلب . وهم لا يؤمنون اغراضنا الا اذا هددنا مصالحهم وعاملناهم معاملة حازمة وصارمة . اما الرجاء والتماس رضائهم ، فلا يجدي نفعا .

من ذلك ايضا الحادثة الآتية ، وهي ان الجمعية العامة للامم المتحدة دعت لعقد اجتماعاتها بشهر ايلول ١٩٤٨ في باريز . واعد قصر شايو ليكون مقرا لاجتماعات الجمعية العامة ومجلس الامن وسائر اللجان .

وبلغتني وزارة الخارجية بأن الوفد السوري سوف يكون

برئاسة فارس الخوري وعضوية كل من احسان الجابري والامير عادل ارسلان وانا . وطلبت الي تبليغ السيد الجابري ذلك ولزوم حضوره من سويسرا الى باريز ليشترك باعمال الوفد . وبينما كنت اسعى للاتصال به، وردتني برقية من دمشق بعدم تبليغه نبأ تعيينه، لان الحكومة صرفت النظر عنه ، وآثرت استبداله بالدكتور عبد الرحمن الكيالي . ولم اطلع على سبب هذا التبديل . وقبل موعد عقد الجمعية العامة ، وردت الانباء بمصرع الكونت برنادوت وسيط الامم المتحدة في النزاع العربي الاسرائيلي ، في القدس على ايدي اليهود . فدعا رئيس مجلس الامن اعضاء ذلك المجلس للاجتماع فورا . ولما كان السيد فارس الخوري لم يصل بعد الى باريز ، وكان لا بد من تمثيل سورية في ذلك الاجتماع باعتبارها عضوا في مجلس الامن ، فقد طلب مني الرئيس ان انوب عن السيد فارس الخوري . فاتصلت فورا بمندوبي الدول العربية الذين كانوا وصلوا الى باريز . فاتفقنا على ان نجتمع بالسفارة المصرية . وقد حضر هذا الاجتماع كل من وزير الخارجية المصرية، خشبة باشا، ومندوبها الدائم السيد محمود فوزي ، وسفيرها بباريز احمد ثروة بك ، كما حضره نائبا عن العراق وزير خارجيته ، ونائبا عن لبنان وزيره في باريز احمد بك الداعوق ، ونائبا عن المملكة العربية السعودية الامير فيصل بن السعود . فتلوت عليهم نص الخطاب الذي اعددته لرثاء الكونت برنادوت .

وعندما انهيت التلاوة، ابدى خشبة باشا ملاحظته بأن الخطاب يتضمن اطنابا في مديح برنادوت لا يستحقه . فأجبته بأنني اعتقد انها فرصة يجدر بنا انتهازها للتشنيع على عمل اليهود الاجرامي وتجسيم فعلتهم. فلا بد، لذلك، من اظهار الكونت برنادوت بمظهر الراحل الكبير حتى يعظم الجرم بنسبة اهمية القتيل. وبذلك نكسب ايضا عطف الدول على قضية فلسطين. واستمر النقاش طويلا بين الحاضرين . واشتد الجدل حول استعمال كلمة « قتل » في وصف الجرم . فاقترح محمود فوزي بان نستبدلها بكلمة « موت » فقلت له: « لم انت متخوف من ايراد كلمة « قتل » ، بينما لم يتورع اليهود عن استعمال القتل نفسه ؟ وما معنى قولنا مات برنادوت في حين انه قتل وصرع بالرصاص من قبل اليهود . واني لو وجدت تعبيرا اقسى من كلمة « قتل » لما ترددت في استعمالها . » فظل فوزي ، يسانده رئيسه خشبة باشا ، يماحك ويجادل حتى اعياني هذا البحث

الخنفشاري . فتركت الجلسة وعدت الى المفوضية . وهناك وجدت برقية من خارجيتنا بدمشق تطلب مني تمثيل سورية في جلسة مجلس الامن ورثاء برنادوت رثاء جميلا وبيان فظاعة الجريمة وجلب انظار الامم المتحدة الى ما يرتكبه اليهود في فلسطين من تعديات وجرائم ، والقول بأن سكوت العالم عن فظائعهم قد جراهم على اغتيال مندوب الامم المتحدة نفسه . وقد ارتحت لهذه البرقية التي اكدت توافق رايي مع راي دمشق في جعل الرثاء غير مقتصر على عبارات رسمية جوفاء . فابرقت لدمشق بالنص الذي قررت قراءته في مجلس الامن .

رثائي الكونت برنادوت في مجلس الامن

وفي الساعة المحددة لعقد جلسة مجلس الامن ، جلست مع الاعضاء حول المائدة نصف المستديرة . واعلن الرئيس — وكان ممثل بريطانيا — فتح الجلسة . وبدأ خطابه بتلاوة البرقية المنبئة بمصرع الكونت برنادوت . ثم رثاه موضحا خدماته الجلى ومستكبرا قتله على ايدي آثمين معتدين . وطلب من الاعضاء الذين يرغبون في الكلام ان يعلنوا عن رغبتهم ، فطلب جميعهم الكلام . وبدأ كل واحد بدوره يرثي القتيل ويصم المجرمين بالفظاعة والوحشية . ولما جاء دوري اخذت بقراءة النص باللغة الافرنسية ، وكان المترجم ينقل كل مقطع الى اللغة الانكليزية . وكنت خلال الترجمة استطلع اثر الخطاب على الاعضاء والمستمعين الذين كانوا يملأون القاعة . وكنت المس في نفوس الحاضرين استحسانا لاقوالي ، لا سيما عندما شبهت مقتل برنادوت بمقتل المسيح ، من حيث انهما كانا ضحية شعب واحد وفي سبيل هناءة البشر واستتباب السلام على الارض . ولم يكن ذلك مستغربا ، فالناس في ضمائرهم يكرهون اليهود ويحتقرونهم . لكن السياسة كانت تفرض عليهم كتم شعورهم هذا والتظاهر بالحياد. وبعد ان انتهى الاجتماع ، هنأني عدد كبير من الاعضاء على خطابي . وتقدم الي السيد محمود فوزي مندوب مصر وصافحني . فقلت له : « اظن انك لاحظت ان جميع اعضاء المجلس استعملوا كلمة « مصرع ومقتل » في وصف الجريمة . » فابتسم وقال : « آه ! » وهكذا ذهب الرجل ضحية شرذمة من اليهود . والقيت على نعشه الورود والرياحين والخطب والمرثيات ، وتظاهرت الدول بالحزن الشديد وباستنكار الفعلة النكراء . لكن هل تبدل موقف تلك الدول نحو اليهود قيد انملة ؟ كلا ، بل ظلت حكومة الولايات المتحدة مدفوعة بممالأتها لليهود وذلك لتمتين مركزها الانتخابي الداخلي . فهي لا تزال تساندهم وتحمل سائر الدول الامريكية على السير في نفس الخطة .

كما استمرت انكلترا وفرنسا وغيرهما من دول اوروبا على الخطة ذاتهـا .

وللمرء ان يتساءل عن الموقف الذي كانت وقفته تلك الدول لو كان برنادوت قتل بيد عربي . اما كانت الدنيا قامت وقعدت ؟ اما كان انتهز اليهود تلك الفرصة لاظهار العرب بابشع الصور ولرميهم بافظع التهم ؟ لقد كان موقف العرب في جميع القرارات التي اتخذتها هيئة الامم بعد قرار تقسيم فلسطين موقف القبول والرضاء، بعكس اليهود الذين كانوا يعبثون بتلك القرارات ولا يعملون على تنفيذها البتة . ومع ذلك نرى الدول الكبرى ووراءها الدول الصغرى تطاطىء الراس امام اسرائيل ولا تقر اي تدبير زجري لاجبار اليهود على احترام تلك القرارات . بل هي تستمر في مدها بالمعونة المعنوية والمادية، فتمنحها الولايات المتحدة، مثلا، القرض تلو القرض والهبة تلو الهبة ، وتسمح للجمعيات اليهودية ان تجبي الاعانات التي بذلها لها الافراد والجماعات . اما الدول العربية فنصيبها الحرمان من تلك المنح ، ومنع السلاح عنها ولو بثمنه ، والضغط عليهـا لحملها على الصلح مع اسرائيل لفتحابوابها امام الغزو اليهودي الاقتصادي.

هذا هو موقف الدول الكبرى من العرب ومن اليهود في حين ان شعوب امريكا،وانكلترا وفرنسا وغيرها تكن لليهود البغض والكراهية ، فكيف الحال لو كانت تضمر لها الحب والاحترام ؟

اخطاء السياسة الغربية وخصوصا سياسة امريكا في الشرق الاوسط

لا شك في ان الامريكيين بصورة خاصة رغبوا في ان يكون لهم على الساحل الشامي من البحر المتوسط راس جسر ينزلون فيه قواتهم ويرسلونها منه لمحاربة اخصامهم الروس عبر البلاد العربية . لكن ، الم يكن ميسورا لهم ان يستعيضوا عن ذلك بمسايرة العرب ، فيكون لهم على طول ذلك الساحل ، من حدود تركيا حتى آخر حدود مصر الغربية ، اصدقاء خلص ينزلونهم على الرحب والسعة ويضعون تحت تصرفهم تلك الربوع الشاسعة في العراق والملكة العربية السعودية ومصر والاردن ولبنان وسورية ؟

ولو ان ساسة امريكا وحلفاءها تبصروا بالامر جيدا عندما وقفوا من العرب وقفتهم المعاكسة ، لما كان في البلاد العربية من يقوم في وجه مشروع الدفاع المشترك الذي سعى الغرب لعقده مـــع الدول العربية ، ولتم لهم ان يتفاهموا معها كما تفاهموا مع تركيا التي جعلت اراضيها حصنا في وجه الروس .

وقد اخطأ الغرب في الاعتماد على تركيا وحدها . فهي مع ما حصلت عليه من الاموال والعدد الحربية لا تستطيع الصمود امام التيار الروسي ، دون ان يكون لها مسند في الجنوب ، لا سيما ان اطماع الروس ليست في الاراضي التركية ، بل في الاراضي العربية التي ينبع فيها الزيت ثم يتجه الى المرافىء اللبنانية ثم يشحن الى اوروبا . فالاراضي التركية ، اذا ، ليست المقصودة بالذات . ويكفي الروس ان يفتحوا لهم ممرا فيها ليصلوا الى الموصل،فيضعون يدهم على آبار الزيت فيها . كما انهم يستطيعون القنز فوق تركيا وانزال فرق المظلات للاستيلاء على الآبار او تخريبها . فهل الحصن التركي قادر على انقاذ تلك الآبار ومنع التعدي عليها ؟ انني لا اظن ذلك .

اننا نجد الدول الغربية تسعى لمواجهة هذا الخطر بعدة وسائل نذكر منها :

١ ــ معاهدة الدفاع المشترك التي تسعى تلك الدول لعقدها مع الدول العربيــة .

٢ ــ حمل سورية على انشاء خطوط مواصلات برية وحديدية لربط العاصمة بمحافظتي الجزيرة والفرات وتخفيف اعباء سورية باشراك المصرف الدولي فيصرف نفقات تلك الطرق والسكك الحديدية.

٣ ــ جعل الملك سعود يوافق على اعادة تسيير السكك الحديدية الحجازية ، بعد ان كانت مملكته معارضة لاصلاح الخط المذكور،وتمهيد الوسائل لاعادته الى ما كان عليه قبل الحرب الاولى.

٤ ــ اقتراح قيام الدول العربية بانشاء طريق للسيارات يصل لبنان وسورية وشرق الاردن بمنطقة الزيت بالسعودية على الخليج العربي .

٥ ــ توسط امريكا في الخلاف بين ايران وبريطانيا ، حرصا على عدم ارتماء الايرانيين في احضان روسيا الشيوعية والسماح لها باجتياز اراضيهم ووصولها بسهولة الى جوار منابع الزيت في الموصل وعبادان والكويت والمملكة السعودية .

ويلاحظ ان مساعي الاميركيين لحمل الدول العربية ، وسورية خاصة،على احداث الطرق والسكة الحديدية المذكورة في البنود الثلاثة السابقة نشأت من فكرة بناء شبكــة مواصلات استراتيجية تؤمن لجيوش الدول الغربية وسائل التنقل السريع من اقصى شمال الدول العربية الى اقصى جنوبها ، ومن سواحل البحر المتوسط حتى

الحدود الايرانية .

ولا يستبعد ان يكون للامريكيين ضلع في الانقلاب الذي حصل في اواخر عام ١٩٥٣ وادى بحكومة مصدق الذي كان يقف حجر عثرة في سبيل الخطط الانكلوساكسونية .

وكل ما ذكرته آنفا لا يخرج عن كونه حلقة او حلقات متصلة في السلسلة التي يريد الامريكيون وحلفاؤهم تطويق روسيا بها .

دعوتي الى دمشق لتاليف الوزارة واستشارتي فارس الخوري بذلك

بينما كنت في فندق كونتيننتال اعود الاستاذ فارس الخوري في غرفته ، هتف لي احد موظفي المفوضية السورية بان برقية جفرية وصلت الآن من دمشق ، فطلبت ان يأتي بها فورا . وكنت قد جلبت معي اضبارة المخابرات البرقية من دمشق مع مفتاح الرموز لاطلاع السيد الخوري ، رئيس الوفد السوري الى مجلس الامن المجتمع عندئذ في باريز ، على ما ورد من البرقيات ، ولاحضر معه الاجوبة عليها لارسالها فورا بعد ترميزها . فعندما فككت رموز البرقية المذكورة تبين لي انها من وزير الخارجية السيد محسن البرازي ، يطلب فيها حضوري الى دمشق بالطائرة فورا لاستلام الحكم. فاطلعت الاستاذ الخوري على مضمونها ورجوته ابداء رأيه ، فقال : « المعروف بان رئيس الجمهورية كان كلف السيد هاشم الاتاسي بتاليف الوزارة ، ولم نسمع انه اعتذر . اذ ان الاخبار الواردة من دمشق تقول بأنه لا يزال يدرس الامر مع النواب والاحزاب . اتراه فشل في محاولته حتى يأتيك التكليف الآن ؟ » قلت : « لعل الامر كذلك . » فقال : « لا بأس من قبولك واقدامك ! »

وبدأ ، حسب عادته ، بالاطراء والاطناب . لكني لم اشعر بان كلماته صادرة من اعماق قلبه . ولعله كان ينتظر من الرئيس ان يكلفه هو بتاليف الحكومة. فأجبته بعد الشكر بأني شخصيا افضل البقاء في باريز لانجاز المهمة التي اتيت من اجلها ، وهي ابرام اتفاق مع الحكومة الافرنسية لتسوية قضية النقد المعلقة . وكذلك فاني حريص على انجاز صفقة الاسلحة التي بدات الابحاث من اجلها بيننا وبين وزارة الخارجية الافرنسية. وانني اخشى ان انا ذهبت ان لا يستطيع القائم بالاعمال انهاءها على الوجه المطلوب ، لا سيما ان الحالة تجاه اليهود لا تسمح بالتهاون بشراء الاسلحة والذخيرة .

فأجاب الخوري : « اما قضية النقد ، فحسن جبارة يتولاها لوحده بعد ذهابك . واما عقد الاسلحة ، فعصام الانكليزي ينجزها

ايضا . واذا الفت الوزارة ، ارسلت من تعتمده لانجاز هاتين القضيتين وتبعث اليه بتعليماتك وتوجيهاتك . وان انت لم تشكل الحكومة عدت الى باريز واستبعدت المبادهة فيها . »

فاضفت الى ملاحظاتي اني لا ارى الوضع في سورية سليما ، وان استلام الحكم فيهذه الايام،والحالة على ما يحيط بها من ملابسات دولية وضغط من جانب الدول الكبرى على الحكومات العربية لانهاء حالة الحرب في فلسطين وعقد صلح او عقد محادثات على الاقل،تحمل الوزارات اعباء ثقيلة لا ترتاح النفس للاقدام عليها . ناهيك بالازمة الداخلية التي استوجبت اعلان الاحكام العرفية في خلب ونزول قطعات الجيش الىالشوارع لاحلال الامن مكان الفوضى التيانتشرت في المدة الاخيرة في حلب ودمشق . اضف الى ذلك وجود رجل مغامر كحسني الزعيم على رئاسة القوى المجندة وارتباط الامن به . وعلينا ان لا ننسى خلق رئيس الجمهورية ، وطبعه وتشبثه بالتسلط على الحكم وتسيير الامور على الوجه الذي يريد ، وقلة اكترائه بدستورية قيام الوزارات واسقاطها . وهذه الملاحظة الاخيرة ابديتها تلميحا الى ما حدث مع الاستاذ الخوري نفسه عندما بعث اليه السيد القوتلي رسولا يطلب استقالته . وقلت للاستاذ الخوري ان كل تلك العوامل لا تخلق في النفس نشاطا وشوقا الى التقرب من مركز قيادة امور الدولة . فمن كان بعيدا عن دمشق ، مرتاحا للوظيفة التي يشغلها يعسر عليه استبدال السيء بالحسن . ولذلك فانني اميل الى الاعتذار برقيا وليكن ما يكون . فلحظ الرئيس الخوري صحة ما اتيت به واضاف : « لكنك تستطيع بعنادك وتصلب رأيك المعروفين تسيير الامور حسبما تريد ، دون اي تدخل . ثم الم تر ما جاء في برقية البرازي « ولا يقبل الرئيس لك عذرا ؟ » فهذه العبارة تدل على ان الرئيس يدرك في قرارة نفسه ما يدور في خلدك . فهو كانه يعدك بالمسايرة والاعتدال ، لا سيما ان مركزه الآن حرج . فلم يبق الى جانبه احد من رفاقه السابقين . فهاشم الاتاسي لا يريده رئيسا ، وسعدالله الجابري زحل عن الطريق ، وجميل مردم ولطفي الحفار اقصاهما عن الحكم ، وها انا بعيد في امريكا . وهؤلاء كلهم حانقون عليه.وحزب الشعب ضده،والحزب الوطنى كذلك. فتصور الى اى منحدر قد وصل . فهو قد استنجد بحسني الزعيم وعينه مديرا عاما للشرطة ، ثم سلمه قيادة الجيش ليحمي نفسه به . واية حماية ينتظر من حسني الزعيم المعروف بطيشه واقتحامه ؟ » وروى بيت الشعر المشهور :

ومن يجعل الضرغام اثرا لصيده
تصيده الضرغام فيما تصيدا

فضحكت وقلت للاستاذ الخوري : « لكنك لا تشجعني بهذا الحديث. » فضحك بدوره وقال : « صحيح، ان التكليف، بحد ذاته، لا ينطوي على اي مشجع . لكن ، هل للقوتلي سواك الآن ؟ فانت آخر سهم يطلقه . » وكأنه تنبأ بانقلاب حسني الزعيم الذي اطاح بعهد شكري القوتلي راسا على عقب ، بحيث كنت في الواقع آخر رئيس وزارة في عهد رئاسته هذه . ثم قال : « ليس في البلاد الآن من يستطيع القبض مثلك على زمام الامور بشدة وحكمة . فلو تسلم الوزارة سواك الآن فانه لا يروي الغليل . فانت وجه جديد ، تجر وراءك ماض ناصع . والناس يثقون بك ، والاحزاب والهيئات الاقتصادية كذلك. فسر على بركات الله، واتكل عليه. واني ازودك باصدق التمنيات واطيبها . وسوف اعود الى دمشق بعد اسبوعين ، اذ تكون الهيئة العامة للامم المتحدة قد انهت دورتها . وهنالك في مجلس النواب استطيع دعمك وتاييدك . وانت تعلم انك بمنزلة ولدي ، واني افتخر بك بين تلاميذي . فاقدم ، والله معك . »

من مثلي في هذا الموقف لا يشعر بالارتياح يدخل قلبه ودمعة التاثر تترقرق في عينيه ، من هذا الكلام الذي وثقت بانه صادق ومخلص ، تمليه عواطف سامية ونظرة صائبة الى الافق ؟ فقمت واقبلت على الاستاذ الخوري وامسكت بيديه وشكرته بحرارة وقلت له : « وعدك بالتاييد عند رجوعك كفاني . واني مسافر في اول طائرة . » وبعد تكرار الشكر ودعته وانصرفت .

حديثي الوداعي مع وزير خارجية فرنسا

حجزت فورا مقعدا في اول طائرة وهي تغادر باريز في منتصف ليلة السبت ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨ ، اي لم يكن امامي من الوقت سوى اربع وعشرين ساعة لوداع الحكومة الافرنسية ، ولوداع الزملاء المفوضين العرب على الاقل ، وانجاز حسابي مع امين صندوق المفوضية، وتحضر حوائجي للسفر،وتنظيم اوراقي وانجاز المعاملات المتاخرة ، وغير ذلك من الشؤون التي خشيت العجز عن معالجتها قبل موعد السفر .

قضيت معظم الليل في تصفية اوراقي والاضبارات . وفي الصباح اتصلت بوزارة الخارجية واخبرتهم بالواقع . وطلبت مقابلة وزير الخارجية ورئيس الجمهورية ، ان امكن ، لوداعهما . وذهبت الى وزارة الخارجية حسب الوقت المحدد وقابلت الوزير مسيو

روبير شومان . فذكرت له نبأ البرقية التي استدعيت بموجبها الى دمشق واحتمال عودتي الى باريز .وشكرته على ما بدا لي منه من عطف على انجاز قضيتي الاسلحة والنقد . وطلبت اليه العمل على انجازهما . فوعدني خيرا وتمنى لي التوفيق . واكد ان فرنسا حريصة على بقاء سورية متمتعة باستقلالها الكامل ، وانها تعارض اية فكرة بضم سورية الى اية منظمة تقضي على استقلال سورية . وصرح بان حكومته تنازلت عن الانتداب وعملت على دعوة سورية الى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كرس استقلالها . ولكنها لا تقبل ان يحل محل نفوذها نفوذ بريطانيا او الولايات المتحدة ولو بشكل مستتر. فأجبته بان بلادي تدافع عن حريتها واستقلالها تجاه اي عدوان وتقاوم كل المشاريع السياسية التي تؤول الى فقدانها تلك الحرية وذلك الاستقلال . وهي تشكر الحكومة الافرنسية على مدها بالاسلحة التي تستطيع بواسطتها الدفاع عن نفسها . واصررت على ضرورة عدم التزام فرانسا جانب اسرائيل ، فهي ان فعلت خسرت صداقة العرب والمسلمين .

واكد لي مسيو شومان ان حكومته تلتزم الحياد ، ومع ذلك فهي تعطف على اماني السوريين والمسلمين بصفتها دولة اسلامية كبرى. واشار الى ان سياسة حكومته كانت اقرب الينا لولا مضاعفات ليس من اليسير ايضاحها ، وعني بذلك ان الحزب الاشتراكي الافرنسي يضم عددا كبيرا من اليهود الذين يسيّرون خطاه ، بعكس سائر الاحزاب الافرنسية التي تكره اليهود . لكن خشيتها من انفراط التجمع النيابي الذي يساند الحكومة يلزمها باتباع سياسة غير واضحة تجاهنا . واعتذر الوزير عن رئيس الجمهورية الذي حالت مواعيده السابقة دون رغبته في استقبالي ووداعي . وبعد ذلك قمت بزيارة اصدقائي من كبار موظفي وزارة الخارجية . وعدت الى دار المفوضية فاستقبلت زملائي العرب وسائر الاصدقاء الذين بلغهم نبأ سفري العاجل ، وجاؤوا لوداعي .

البرازي يقابلني في مطار بيروت ويسرد اخبار الازمة

غادرت باريز في منتصف الليل بطائرة افرنسية . ووصلت صباحا الى مطار الماظة بالقاهرة ، حيث اجتمعت الى بعض الاصدقاء ثم ركبت طائرة لبنانية اوصلتني الى مطار بيروت . فوجدت صديقي محسن البرازي فتعانقنا ودخلنا بناء المطار . فاسرع الى غرفة الهاتف وطلب القصر الجمهوري بدمشق . وسمعته يقول للرئيس : « وصلت الامانة ونحن سائرون توا الى شتورا . » ثم قال لي :

«اتيت الى هنا حسب رغبتك»، وكنت ابرقت له بذلك، «لاحيطك علما بجميع ما جرى في الازمة الوزارية . فاقترحت ان نذهب الى احد الفنادق ، حيث نستريح ويفضي لي بما عنده . فاجاب بان فخامة الرئيس لا يرغب في ان يعلم احد بحضوري ، فلذلك خير لنا ان نذهب الى شتورا فنتناول طعام الغداء،ثم نتوجه الى دمشق ، فنصلها ليلا . فقلت له : « وهل انا « فردة تنباك » تريد تهريبي عن الاعين وايصالي الى دمشق ليلا ؟ او لست انت الذي ابرقت لي باسم الرئيس بالحضور لاستلام الحكم ؟ فاذا كان الرئيس قد عدل عن فكرته ، فوالله اني له لشاكر . فامكث في بيروت او في مطارها ، ثم امتطي اول طائرة عائدة الى باريز ... مع الشكر والمنة . » .

فأجاب مستنكرا ما ذهبت اليه ، مقسما بكل عزيز ان كل ما في الامر ان الرئيس دعا النواب الى الاجتماع لديه في المساء وهو يريدهم ان يقرروا تفويضه اختيار رئيس يؤلف الوزارة . فهو يخشى ان «يعنفصوا» اذا شاهدوني وسمعوا بمقدمي . فيتحقق لهم انني لم آت الا مدعوا من الرئيس لتاليف الحكومة.وهكذا يظنون ان تكليف الاتاسي ، ثم عادل ارسلان ، ما كان الا لتغطية امر مبيت ، فيحجمون عن منح التفويض للرئيس . فقلت له باني ، والله ، بغنى عن هذه المناورات . فقال : « لا ، بل انتظر حتى اروي لك ما حصل وما تتعرض البلاد له في صميم استقلالها فتعذرنا . » ولم يترك مجالا للرد ، فدفعني الى السيارة التي سارت بنا في طريق ملتوية الى اوتيل مسابكي بشتورا ، حيث اتصل البرازي بالرئيس مجددا . ثم قال لي : « يهديك الرئيس تحياته ويشكرك على تلبيتك طلبه الملح وحضورك فورا. وقد نقلت له ملاحظتك، فضحك، وقال : «انتظركما في القصر غدا الساعة السادسة . » فتناولنا الطعام مع السيد عادل العجلاني الذي دهش لرؤيتي وكان من جماعة جميل مردم . فقال له البرازي : « لن تبرح شتورا الا معنا . واياك ان تتصل بدمشق هاتفيا . » فصدع للأمر .

وبدأ البرازي يسرد لي انباء الازمة الوزارية من اولها الى آخرها بتفصيل لم يعد بامكاني تذكره كما هو ، فاكتفي بالتلخيص ، قال : « اضطرت وزارة جميل مردم للاستقالة على اثر الحوادث الدامية التي وقعت في دمشق وذهب ضحيتها احد الشبان . فسارت مظاهرة بقيادة فيصل العسلي المنتمي الى رئيس الجمهورية،مدعيا بأن الاحزاب المعارضة قتلت شابا من جماعته . وحمل هؤلاء نعشه على

الاكتاف وساروا به في شوارع المدينة . ولامر ما لم يعلم سببه انقلب النعش ووقع على الارض ، فظهر انه فارغ لا يحوي جثة احد . فثارت الجماهير وانقلبت على فيصل العسلي فتوارى عن الانظار . وفي حلب قامت مظاهرات عنيفة حملت الحكومة على طلب نزول الجيش الى الشوارع واعلان الادارة العرفية لقمع الفتنة . واصدر حسني الزعيم منشورا قاسيا اعلن فيه توليه الحكم في حلب . وعلى اثر ذلك قدم حزب الشعب مذكرة الى رئيس الجمهورية طالب فيها بتوحيد سورية والعراق. وهذا ما يجعل المرء يظن بأن الفتنة التي عمت البلاد غير بريئة من الاتصال بزعماء العراق الذين كانوا يريدون الوحدة واقامة عرش في سورية للامير عبد الاله . ومهما كان الامر ، فان الشعب اظهر استياءه من وزارة جميل مردم ، ومن مسعى حزب الشعب بزعامة رشدي الكيخيا على اقصاء الحكومة . واقترح هذا الحزب تكليف هاشم الاتاسي بتاليف وزارة تسايـــر اتجاههم السياسي المذكور . فاضطر جميل للتنازل عن الحكم لقمع الفتنة معللا النفس بالرجوع اليه ، وذلك بالاستناد الى الكتلة النيابية التي كان الفها اثناء توليه الوزارة . وهو بذلك قد نسي ان نوابا كهؤلاء يسيرون وراء كل حكومة ، ما دامت قابضة علـــى ناصية الحال ، توزع المنح والفوائد على مسانديها . لكنهم سرعان ما ينشقون عنها عندما تاتي حكومة جديدة ، ايا كان رئيسها او وزراؤها .

«وبدأ الرئيس الاتاسي استشاراته.ثم زار القوتلي وطلب اليه الموافقة على المذكرة التي قدمها اليه حزب الشعب لتؤلف الوزارة على اساسها . فراوغ القوتلي واخذ يتصل بالهيئات لكي تتصل هي بدورها بالاتاسي وتظهر له معارضتها لخطة حزب الشعب وتبدي عزمها على معارضة وزارة تؤلف على هذا النمط . كما اخذ القوتلي يحرض الاشخاص الذين قبلوا الاستيزار مع الاتاسي على سحب موافقتهم . وهكذا حتى ملّ الرئيس الاتاسي وذهب الى القصر واعلن فشله وانسحابه . فاظهر له القوتلي اسفه الشديد ، ريـاء ونفاقا . وعلى الاثر ارسل البرقية باستدعائي من باريس . غير انه احب ان يضلل الناس في هذه الفترة ، فكلف الامير عادل ارسلان بتأليف الحكومة . فراح الامير يستشير زيدا وعمروا من غير النواب كعارف النكدي ونهاد القاسم ، آخذا الامر بجدية غـير عالم بأن الرئيس لم يكلفه الا كسبا للوقت ، ريثما اصل انا من باريس . »

وهنا اكد لي البرازي ان القوتلي يتلهف للاجتماع بي. وهو يعد

بالدعم الكامل وبعدم التداخل في شؤون الدولة لانه يريد ان يستريح . وكيف له ان يستريح في هذا الظرف الحرج ان لم استلم الحكم اناأ الى اخر ما هنالك من الجمل المنمقة المقصود منها تقريب القلوب .

فقلت للبرازي : « كل ما نقلته ما هو الا تأكيد لما اعتقده غارزا في صميم اعماق القوتلي من حبه المنـاورات والتظاهر بخلاف ما يبدي ، ومن اللف والدوران المتواصل حتى على الصق الناس به . وقد خبرته في الماضي . وها انك تأتيني بالامثلة والحجج الجديدة المؤيدة كلها لما اعلمه من امر الرجل . فكيف تريدني — انت اعز صديق لي — ان انزلق مرة ثانية ، فاصدق هذه الوعود الجوفاء . وقد صدقت القوتلي عندما استدعاني اليه وحملني على دخول معركة الانتخابات النيابية في ١٩٤٣ قائلا بأنه يريد ان يستخلفني من بعده . وصدقت القوتلي ثانية عندما الح علي في الاشتراك في وزارة الجابري الاولى . لكنه استمر على اساليبه كلما استمررت انا على تصديقي له وحسن ظني به ، الى ان تكشفت لي الامور . وصار يكرهني ويعمل على ابعادي عن الوزارة ، لانني ما كنت اسايره في ما كان يطلبه من وظائف لمحاسيبه الذين لا يستحقونها ومن تمشية مصـالح المنتسبين اليه وهم غير محقين . ثم تراءى له اني مزاحمه عـلى رئاسة الجمهورية فخطر له ابعادي عن البلاد والهائي بالمفوضية في بـاريز . وكنت انت ، يا محسن ، الوسيط في تكليفي بالسفر . وها انت الان الوسيط في تكليفي بالعودة . فهل ضميرك مرتاح ، كصديق لي ترجّع صداقته الى ابعد من عهد زمالتك للقوتلي ؟ واية ضمانة لديك تنشطني بها لاقدم على هذه المغامرة الجديدة التي قد تتكسر بها اضلاعي ؟ »

فاسرع محسن الى سرد ما يكنه فؤاده من المحبة لي . واخذ يقسم الايمان المغلظة بأنه ، بالرغم من عمله لدى القوتلي وصداقته له ، فهو يعتز بصداقتي ويحفظها في مكان اسمى مـن اية صداقة اخرى ، وبأنه امين ومخلص لي لا ينسى انني انا الذي دفعته الى الميدان السياسي وجعلت منه وزيرا حين كان القوتلي وجماعته يحاربونه ويعتبرونه جاسوسا افرنسيا . وراح يتهمني بخيانة هذه الصداقة اذا ما خطر في بالي انه يأتي بأي عمل او يساعد في اي عمل يرمي الى ايذائي . وانهى حديثه المنمق بطلب الفوز بموافقتي مبدئيا على قبول المهمة !

وعندما استعرضنا اسماء الوزراء ، سألتـه : « اتظن ان وزارة مؤلفة من عناصر من خارج المجلس — وكان البرازي لمـح

الى ذلك ــ وتخلو من جماعة حزب الشعب والحزب الوطني ــ قادرة على مواجهة المجلس والحصول على ثقته وتاييده المتواصل ؟ » فاجاب : « لم لا ؟ فثمة عناصر من المجلس يمكن الاستناد اليها . » واضاف : « لا تنس ان حزب الشعب مرتبط بفكرة الاتحاد مع العراق ، وانه قد يشترط ادخال مذكرته في صلب البرنامج الوزاري ، فلا سبيل اذاً للتعاون معه . اما الحزب الوطني فقد فشل في حلب واصبح (زنبركه) ميخائيل اليان خارج المجلس . واما النواب المنتسبون اليه كلطفي الحفار وصبري العسلي ، فليس وراءهم اكثرية . » واردف قائلا : « لنترك بحث الاسماء الى حين الاجتماع بالرئيس . » فقلت ضاحكا : « الم تقل ان الرئيس قرر عدم التداخل بشؤون الحكومة ؟ » فاجاب : « انت تلاحقني على الدعسة ... نعم ان الرئيس يتداخل لمؤازرتك في النجاح بتأليف الحكومة ، وذلك بالاتفاق معك ، طبعا . » فقلت : « طبعا ... طبعا ... » وكانت السيارة قد اوشكت ان تصل الى دمشق ، فقال البرازي : « الا تستنسب ان تذهب الى دار ابنتك فتراها . فهي مشتاقة اليك . ثم نتصل بالرئيس ونذهب اليه عندما يدعونا ؟ » فاجبت : « انك ، يا محسن ، عدت الى مواربتك . فانا لن اذهب سرا الى دار ابنتي ، بل اذهب الى داري علانية وعلى المكشوف . ومن رضي فليرض ومن زعل فليشرب البحر . » وامرت السائق بالاتجاه نحو داري بسوق ساروجه . وكان البرازي قد حصل على جزء من برنامجه ، اذ اننا وصلنا الى المدينة والغروب لا يسمح برؤية من يركب سيارة تجتاز الشوارع بسرعة . وهكذا فانني لم اشاهد في الطريق احدا اعرفه . ودخلت الدار وتعانقت مع ابنتي واولادها ، ثم جلسنا ننتظر صدور الارادة السنية بالتوجه الى القصر . ولم يدر بمجيئي سوى صديقين : النائب عزت الملوك ، والصحفي بديع الصيداوي صاحب جريدة النصر . فأطلعاني على بعض ما خفي علي من اخبار الازمة الوزارية وشجعاني على المضي وكان البرازي قد غادر الدار وذهب الى القصر .

مقابلتي للرئيس القوتلي بشأن تأليف الوزارة

وبعد ان انهيت العشاء ، جاء هاتف من القصر يطلبني . فذهبت واجتمعت برئيس الجمهورية . فاستقبلني بالترحيب والابتسامة العريضة واخذني من ذراعي وقبلني وقبلته بعناق مظهره الحب المتبادل والشوق الكبير . ثم راح يتحفني بما يحفظه عادة في حقيبته من الالفاظ المعسولة والعبارات المغرية التي قد تنطلي على غيري ممن لا يعرفونه . وابدى سروره العميق بمشاهدتي ممتنا

بصحة طيبة ، واعلن عن شكره لاسراعي بتلبية طلبه والشخوص الى دمشق في اول طائرة . ثم اكـــد لي محبته وتقديره لمواهبي ــ استغفر الله ــ واعتماده الكلي على مقدرتي على حل الازمات الشائكة والاستبسال في الدفاع عن مصلحة البــلاد . واستشهد ــ مخجلا تواضعي ــ بمواقفي السياسية منـــذ ١٩٤١ . واظهر ارتياحه لنجاحي في باريز، سواء في حسن اداء مهمة تمثيل سورية تمثيلا يرفع الراس ــ على حد قوله ــ او في قضية النقد وقضية شراء الاسلحة . وقد تخلل هذا كله بعض النواح ، طبعا ، على فلسطين الشهيدة وابنائها المظلومين ، وبعض الزفرات الطويلة والنظرات العديدة الى الاعلى ، ماسكا انفه بيده وهو يشده الى الاســـفل !

ثم استرسل الرئيس بذكر الحوادث التي ادت الى الازمة الوزارية وما جرى من تكليف الاتاسي ثم انسحابه . واسف الرئيس لذلك . ثم اتى على ذكر الامير عادل واعتـــذاره صباح اليوم ، ثم تفويض النواب له بانتقاء الرئيس الجديد . وكان يروي كل ذلك بما يتناسب مع اهدافه وبما طبع بطابع القوتلي ، اي بطابع الحقيقة كما يراها هو وكما يرويها . وكنت في المقابلة اهز الراس تصديقا واستحسانا . وهل كان في الوســـع الا مقابلته باسلوب مماثل ؟ والمضحك في الامر مع القوتلي دائما ، ليس اسلوبه هذا الذي اعتدنا كلنا عليه ، وانما اعتقاده انه يخدعنا ويضحك علينا ، في حين اننا نحن الذين نعرف طريقته ونضحك عليها . ونحمد الله على ان الوقت كان ليلا وفيه متسع من الوقت للاطالة على قدر ما يريد الرئيس . فاستعرضنا مذكرة حزب الشعب ، فاوضحت له رايي في عـــدم الموافقة على الاتحاد مع العراق وعـــدم الرضى بمشروع سورية الكبرى . فزاد انشراح الرئيس ، اذ اطمأن الى ان رئيس وزرائه الجديد سوف يسير الى جنبه في معارضة هاتين الفكرتين . وكان يثق بكلامي من حيث ان لا مواربة فيه ولا مخادعة . فما اقوله هو تعبير عما يجيش في صدري وفكري ، لا كما يعمل هو حين يتظاهر بمحبة مـــا يكـــره .

وبعد ان طال السهر ، استأذنت الرئيس في الانصراف، معتذرا بالتعب بعد السفر . وتواعدنا على الاجتماع في الصباح .

وكانت بداية العمل دعوتي السيدين ناظم القدسي وعدنان الاتاسي الى داري وطلبي اليهما الاشتراك في الوزارة باسم حزب

الشعب ، فقبلا بشرط ان يحوي البرنامج الوزاري ما جاء في مذكرة الحزب ، بخصوص العراق . فقلت لهما لا تشترطا هذا الشرط . فلما الحا ، استمهلتهما للمساء .

وكان خبر وصولي الى دمشق وتكليفي بتاليف الوزارة قد شاع منذ الصباح الباكر . فامتلأت الدار على وسعها بالزوار والمستوزرين والصحفيين والاصدقاء ، مما جعلني اقسم وقتي بين استقبال الضيوف والتحدث الى النواب والاشخاص الذين خطر في البال اسهامهم معي في تحمل اعباء الوزارة .

الصعوبات التي جابهتني في تاليف الوزارة

اما الامير عادل ارسلان ، فعلى الرغم من ان اعلان تكليفي جاءه ثقيلا بعد ان علل النفس بتسنم مقعد الرئاسة ، فقد وافق على الاشتراك في الوزارة . لكنه اشترط ان يدخل فيها عارف النكدي ونوري ايبش والنائب عارف الطرقجي . فلما اجتمعت بالنكدي وجدت لديه عنجهية غير مقبولة . فكان كمن يمن علي بدخوله الوزارة . ووضع شروطا صعبة التحقيق ، سواء من جهة اختيار سائر الوزراء او بما يتعلق بالوزارة التي ستسند اليه . ثم اجتمعت الى لفيف آخر من النواب . وكان كل منهم يسعى لنيل مقعد وزاري ولا يعد بالتأييد الا اذا كان وزيرا . وبذلك قد يصل عدد اعضاء الوزارة الى عدد النواب .

واستمرت الابحاث مدة يومين كدت فيهما احمل حقيبتي سرا وارحل الى بيروت ومنها الى باريس ، حيث ابعث للرئيس ببرقية اعتذار . وما ذلك الا لكثرة ما واجهت من اطماع وما عانيت من تعب في تحمل غلاظة من يدعون انهم ساسة هذا البلد وقادته وممثلوه الاكارم . ولكنني فكرت بالامر بروية وذهبت الى الرئيس وفاتحته بكل ما جرى . فقال : « لا ... لا ... لا يمكن ! عادل ارسلان لا يستطيع مواجهة الموقف السياسي الخارجي ولو كان الى جانبه ستون عارف النكدي ... لا اقبل بذلك ولا اسمح به ... نحن الذين جاهدوا منذ اربعين عاما .. وضحوا .. في السجون والبراري .. في حين ان عارف النكدي كان يصانع مستشار العدلية الافرنسي... نحن تولينا امر هذا البلد واوصلناه الى الاستقلال ... انا بطل الجلاء ، وانا المسؤول الاول ما دامت الامة انتخبتني وجددت انتخابي ... ونحن لا نزال في معركة مع اليهود .. لم ينته الامر بعد ... العراق ومن ورائه الانكليز يطمعون في بلادنا ويسعون لاقامة عرش لعبد الاله ... والملك عبد الله لا يزال يحيك المؤامرات

على بضعة كيلومترات من حدودنا .. ليصنع لنفسه عرشا في عاصمة معاوية ... لا نقبل . اذا ارادوا توحيد سورية وشرق الاردن فلتكن جمهورية عاصمتها دمشق ، والشعب ينتخب رئيسها بحرية ... لا مكان لعبد الاله في سورية .. انا هنا .. ادافع عن استقلال البلاد ولو بقيت وحدي . »

لا انكر ان هذا القول اثر فيّ اثرا كبيرا . وباركت في القوتلي تمسكه باستقلال البلاد وبنظام الحكم الجمهوري فيها ، ولو كان هذا التمسك مشوبا بشائبة المحافظة على الكرسي . فقلت له : « يا فخامة الرئيس ، اني معك في كل ما قلته ، ومستعد لبذل كل ما عندي في سبيله . فاطلب مني ما تشـــاء لتحقيق هذه الاهداف القومية العليا وانا حاضر للتعاون معك بكل اخلاص . »

فقال على حسب عادته : « بارك الله .. بارك الله .. هذا ما كنت آمل منك .. والآن لنعمل سوية على تفشيل المؤامرة ... واحكام الخطة التي تمكنك من تاليف الوزارة .. اعلن انت ، بادىء ذي بدء عن اعتذارك... وعزمك على العودة الى باريز.. ثم اكلف انا الامير عادل مجددا واهزه واضعضعه حتى يتعب فيترك الامر الى غير رجعة ... ثم تعود انت للظهور وتؤلف الوزارة بليلة واحدة ! » فسألته : « وكيف السبيل الى ذلك ؟ » فقال : « هذا شأني . اما انت فاذهب ونم مستريحا ... واقض وقتـــك في مزرعتك وانا لها . » ودق بيده على صدره . فقلت : « مرحبا ! »

وبالفعل اعلنت عن عـــزوفي عن تاليف الوزارة وعزمي على الرجوع الى باريز . وأبرقت بذلك لقرينتي وذهبت الى مزرعتي مع رفاقي واصدقائي الاخصاء لنقضي الوقت بالمرح والسرور .

وكـــان الرئيس ، خلال هذه الفترة القصيرة ، اعد عدته . فاستدعى الامير عادل وطلب اليه وضع مذكرة بأسماء الوزراء الذين يعتمد عليهم . فلما جاءه بالاسماء وكانت هزيلة ومن غير النواب ، ثار النواب فانتهز القوتلي الفرصة السانحة واستدعاني ذات مساء وقال لي : « انتهى امر الامير عادل ... تعال نؤلف الوزارة فورا وانا الضمين بنيلها الثقة » . واســـتدعى ، بالهاتف ، المدعوين للاشتراك في الحكومة فهرعوا الى القصر . واعلن الرئيس اختيارهم للاسهام في العمل الحكومي وطلب اليهم الاتفاق فيما بينهم على توزيع الحقائب الوزارية . فحصل جدال بين بعضهم انهاه الرئيس بأن وزع الحقائب كما شاء بعد ان شاورني بالامر وحصل على موافقتي.

وتألفت الوزارة ، في ١٦ كانون الاول ١٩٤٨ ، على الوجه التالي :

خالد العظم : رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية والدفاع الوطني ، عادل العظمة : وزيرا للداخلية ، احمد الرفاعي : وزيرا للعدلية والصحة ، حسن جبارة : وزيرا للمالية ، محسن البرازي : وزيرا للمعارف ، محمد العايش : وزيرا للزراعة ، مجد الدين الجابري : وزيرا للاشغال العامة ، حنين صحناوي : وزيرا للاقتصاد الوطني .

اعضاء وزارتي الجديدة ونيلها ثقة المجلس

ويلاحظ انه ، فيما عدا ثلاثة وزراء — احمد الرفاعي ومحمد العايش ومجد الدين الجابري — فالخمسة الاخرون من غير النواب .

ونالت الوزارة الثقة باكثرية لا باس بها ، بعد ان تلوت بيان الحكومة الرسمي واشفعته برد ارتجالي على آراء النواب ، شهد بعض الصحفيين بأنه كان بارعا ومسددا . وقال احدهم : « انك بعد عودتك من باريس اصبحت اكثر برلمانية منك من ذي قبل » . فأجبته: « لقد حضرت كثيرا من مناقشات البرلمان الافرنسي فاكتسبت خبرة ومرانا افاداني في اتصالاتي بمجلسنا النيابي كثيرا » . وكنت قد بدات سياسة المسايرة هذه ببيت من الشعر القيته في المجلس واردت به امتداح النواب واظهار التواضع امام كفاءاتهم . اذ قلت :

وكم في العرس ابهى من عروس ولكن للعروس الدهر ساعد

واني اقر بأنني في اول عهدي بالنيابة ، كنت خشنا مع النواب ، عصبي المزاج ، انفجر كلما ظننت سوء نية عند احد الخطباء . فأخرج من الجلسة او اجيبه بكلام قاس . وعذري في ذلك حرصي على مصلحة الدولة والدفاع عنها وحراسة الخزينة من ان يمسها الطامعون . واضيف الى ذلك قلة المران على الحياة النيابية ، اذ انني منذ اول جلسة نيابية حضرتها كان مقعدي بين الوزراء ولم اجلس في صفوف النواب الا في ربيع ١٩٤٥ . ولم تدم نيابتي الفعلية سوى سبعة اشهر في تلك السنة ، وخمسة اشهر في ١٩٤٧ .

ازدياد خبرتي في الحياة النيابية

وبعد عودتي من باريز وممارستي الحكم في الوزارتين اللتين الفتهما عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، وفي وزارة هاشم الاتاسي في ١٩٤٩، ثم في اشتراكي بالدور التشريعي في ١٩٥٤ و ١٩٥٨ نائبا ووزيرا ، زادت خبرتي بالوسط النيابي وصرت انظر الى الامور غير نظرتي

الاولى اليها واقابل تهجمات النواب بسعة الصدر والاناة . وامست اذناي تستمعان الى الخطب الرنانة الطيبة والمغرضة والاقوال الهراء بحساسية اقل انزعاجا عن ذي قبل . واعتدت على المناورات والمداورات ضد الوزارة ومعها . وبرع لساني في الاسلوب الذي تستحسن مخاطبة النواب به ، من مسايرة عند الضعف والحاجة وصرامة عند القدرة والاستغناء . وكنت في اول عهدي بالنيابة والوزارة النيابية اشعر بشيء من الثقل على نفسي كلما ولجت باب المجلس وتجولت في اروقته او جلست في كرسي الوزارة او النيابة . وكان عيدا كبيرا يوم تختتم فيه الدورة ويعود النواب ، كل الى بلده، وعيدا اصغر يوم تنتهي الجلسة فاخرج من القاعة متمتعا بالراحة الى ان تلتئم الجلسة اللاحقة . ذلك لانني كنت التمس للحياة النيابية المثال الاعلى في القصد الحسن ، والاخلاص في القول ، والصدق في العمل . وكنت انتظر من جميع النواب الترفع عن الصغائر ، والتماس المصلحة الوطنية فحسب ، والداب على اصدار القوانين دون تقصد النفع الفردي . وكأنني بتخيلي هذا في دنيا اخرى ، وكأن النواب خلقوا من نور وهدى ، لا من طينة سائر الناس ، وكأن ابواب قاعة الاجتماعات مصاف تقف عندها الاخلاق البشرية المنطوية على الطمع والكذب والخديعة ، او كأن جو القاعات تركيب كيماوي او روحي يطهر النفوس والارواح من رجسها ويبدل السيئة بالحسنة . وهكذا كنت احلم بمجلس خيالي لم يخلق في مثل طهارته مجلس اخر في اي دولة في العالم .

النظام النيابي رغم مساوئه افضل انظمة الحكم

على ان هذه المساوىء التي تشترك بها سائر المجالس النيابية في العالم بنسب مختلفة ، زيادة او نقصا ، ليست وحدها الطابع المميز للحياة النيابية . فالى جانب هذه السحب القاتمة ، انوار ساطعة تتجلى في الحرية التي ينعم بها النواب وناخبوهم في ابداء الراي والانتقاد والاعتراض على اي عمل حكومي ، ومراقبة الحكام في تصرفاتهم وفضح السيء منها ومحاسبة المسؤول عنها، والاشتراك مع الحكومة بادارة سياسة الدولة وباصدار القوانين وحراسة تطبيقها الحسن ، والحرص على اموال الناس من ان تجبى او تصرف في غير ما اقره المجلس التشريعي الذي يمثل مجموع الامة .

فاذا لم يكن سوى واحدة من هذه النعم تؤمنها الحياة النيابية للشعب ، لكفاه . اما المساوىء التي ذكرناها فهي كالشوك في غصن الورد ، وكابر النحل لا بد من تحمل لسعاتها في طلب الشهد ...

وقد جربنا في سورية انواعا من الحكم : النيابي والدستوري والرئاسي والانتدابي والدكتاتوري . وتوالى على الحكم فيها انواع من البشر ، ملوكا ورؤساء جمهورية ، ورؤساء اتحاد ، ورؤساء حكومات ووزارات ، ومديرين عامين ... ولا ريب ان كل نظام يختلف عما يماثله باختلاف الاشخاص الذين يتولون الحكم بموجبه ، لكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان النظام النيابي ارفع الانظمة شأنا ، واقلها ايذاء للمصلحة العامة والخاصة ، وان اسوأ العهود التي مرت بها سورية واظلمها — ظلما وظلاما — كانت تلك التي ساد فيها الفرد واحتفظ لنفسه بالسلطة المطلقة ، كعهد حسني الزعيم واديب الشيشكلي ، وكعهد الوحدة الحالي . فالامور تسيرها الفوضى بالتشريع والارتجال ، والنفوس غير مطمئنة على اجسامها من السجن والتعذيب والتشريد والقتل والغدر،والاموال غير آمنة من المصادرة او التأميم باسم الاصلاح ، والسياسة الخارجية تتذبذب وتنتقل من غصن الى غصن حسب اهواء الحاكم المستبد ، واصحاب الوظائف يخافون من مراسيم النقل او التسريح التعسفي، والصحافة خائفة وحائرة بين مقص المراقبة او قرار الاغلاق المؤقت او الدائم ، والطلاب يترددون بين المواظبة على مدارسهم لنهل العلم وبين الاشتراك بالمظاهرات احتجاجا على تعسف النظام القائم ، فيضيع وقتهم عليهم !

خرجت في بحث الحياة النيابية عن نطاق ما كنت في صدده من ذكر حوادث وزارتي . وعذري في ذلك انني لم استطع ، وقد لمست هذا الموضوع الخطير ، ايقاف عواطفي عن الظهور وقلمي عن الاسترسال فيه . وعلى اي حال ، فاني واثق من انني احسنت صنعا وانني لم آت بأذى .

كانت اهم القضايا التي عالجتها وزارتي هذه ما يأتي :

١ — تصديق اتفاقات امرار البترول عبر سورية وتقديمها الى مجلس النواب لابرامها .

٢ — انجاز الاتفاق المعقود مع فرنسا في ٧ شباط ١٩٤٩ بشأن النقد ، وعرضه على المجلس .

٣ — معالجة الموقف في فلسطين وعقد الهدنة مع اسرائيل .

٤ — الخبز . وتأمين المال اللازم لتسديد ثمن الاسلحة المشتراة من فرنسا .

اما عن الاتفاق المعقود مع فرنسا في ١٩٤٩/٢/٧ ، على اثر المباحثات التي دارت في باريز بين الافرنسيين من جهة ، وبيني وبين حسن جبارة باسم سورية من جهة اخرى ، فقد اوردت ذكره في بحث « النقد السوري » من هذه المذكرات . فليس ثمة من داع للتكرار .

واما الاتفاق بشأن انابيب النفط ، فقد ذكرته في الجزء الخاص بالشؤون الاقتصادية من هذه المذكرات . ان اول مشروع قدمته شركة التابلاين كان ارسله الملك عبد العزيز بن سعود الى شكري القوتلي في عهد حكومة سعد الله الجابري في ١٩٤٦ . وكنت، بصفتي وزيرا للاقتصاد الوطني ، كتبت تقريرا مفصلا عن المشروع ابنت فيه اعتراضي على النصوص ومخالفتي لابرامه . ولربما كان موقفي هذا من جملة الاسباب التي حملت شكري القوتلي على ابعادي عن رئاسة الوزراء وترجيحه جميل مردم علي ، ثم على تعييني وزيرا مفوضا في باريز للتخلص مني في المعركتين : معركة تصديق الاتفاق البترولي في البرلمان السوري ، ومعركة رئاسة الجمهورية التي كان عازما على خوضها بعد تعديل الدستور بما يجيز تجديد الرئاسة .

ولا بأس من ايراد اعتراضاتي وملاحظاتي على مشروع انابيب النفط كما وردت في التقرير الآنف الذكر .

اعتراضاتي وملاحظاتي على مشروع انابيب النفط

لم يكن ليدور في خلدي ان التقرير سوف يحصل على استحسان الرئيس القوتلي . وذلك لانه كان يعلق اهمية كبرى على ارضاء صديقه الملك ابن سعود والنزول عند طلباته ، ليسدد بهذه الوسيلة الاموال الوفيرة التي كان ولا يزال العاهل السعودي — وابنه من بعده — يغدقها عليه بسخاء وكرم . اما مصلحة البلاد ، وخطر وقوعها تحت نفوذ الاجنبي ، فأمره يعالج كما عالجت البلاد مصيبة الانتداب . لكن غضب ابن سعود ، فأعوذ بالله . انقبل بأن يغور النبع الذي يغذي بقاءنا على رئاسة الحكم بعد ان غذى وصولنا اليه ؟ هذا ما كان ما يهتم به القوتلي . لقد اعترض في الماضي عندما وافق الشيخ تاج على اتفاقية مد انابيب النفط العراقي عبر البلاد السورية ووجد في الاتفاق اجحافا ليس بعده اجحاف . اما البترول الاميركي — السعودي ، فمروره عبر سورية نعمة كبرى ، حرام ان تفوتها . وكان جميل مردم وقع بالحروف الاولى على المشروع ، لكنه لم يجسر على تقديمه الى مجلس النواب ، لانه خشي ان يتهم بقبض عمولة . اما خالد العظم ، فهو فوق الشبهات وليس في المجلس

من يتهمه . ولذلك يجب ان يؤلف الوزارة هو وان يستقيل جميـل مردم . هذا كله لم اسبر غوره الا بعد تاليف الوزارة والحاح القوتلي علي في تقديم المشروع الى مجلس النواب واصراره على اقالة الوزارة اذااذا تهربت او رفضت . وكنت في الواقع حريصا على تصديق اتفاق النقد مع فرنسا الذي باشرته في باريز ، وذلـك لتامين ضمان النقد السوري . لكن الرئيس القوتلي صرح لي بوضوح : « اما ان نرسل مشروع التابلاين مع مشروع الاتفاق النقدي سوية الى المجلس واما ان لا نرسل شيئا ! »

وكانت اتصالاتي بالنواب اكدت لي استحالة موافقتهم على المشروع الاول وصعوبة التصديق على الثاني مع عدم الاستحالة .

فقلت لنفسي ان الاتفاق النقدي لازم لنا ومفيد لمصلحتنا ، وليس فيه اي التزام لسورية سوى احترام الامتيازات التي كانت حصلت عليها الشركات الافرنسية في زمن الانتداب ، وذلك ضمن حدود « التشريع السوري » . وكانت هذه القضية اثارت انتقاد النواب الذين اطلعوا على الاتفاق عند نشره في الصحف ، فرايت توكيد اطمئنانهم بأخذ كتاب من بسون ، رئيس المصرف السوري ، يذكر فيه صراحة ان اي تشريع سوري يصدر فيما بعد يكون نافذا على الشركات الافرنسية . وبذلك فسح في المجال امام الحكومة السورية لامكان استرداد حق اصدار النقد ، وهو اقصى ما كنا نريده . اما بقاء المصرف السوري كمصرف تجاري يتعاطى ما يتعاطاه غيره من المصارف ، فلم يكن لنا اعتراض عليه .

والاتفاق ، من جهة ثانية ، يضمن ثلثي موجودات شعبة اصدار النقد من الفرنكات . وهذا اقصى ما يمكننا الحصول عليه ، الى جانب الفوائد الاخرى التي ضمنها الاتفاق لسورية .

فلم يكن امامي سوى مناورة الرئيس القوتلي،على الشكل الذي يستطيبه هو . وذلك بأن اقدم المشروعين معا الى المجلس ، وهنالك اعمل على الاسراع بابرام الاتفاق النقدي . اما اتفاق النفط ، فليرده المجلس . وهكذا اخلص انا منه دون ان يؤدي ذلك الى توتر العلاقات بيني وبين رئيس الجمهورية .

ومع ذلك فقد ذكرت للرئيس ان في الاتفاق كثيراً من الامور التي تحتاج الي ايضاح ، وان المصلحة تقضي بالتفاهم مع لبنان على مجابهة الشركة جبهة واحدة وطلب تعديل بعض الاحكام . واجتمعت لجنة مؤلفة من وزيري المالية والاقتصاد الوطني عن سورية ومن

زملائهما اللبنانيين ووضعت صيغة جديدة طلب من شركة التابلاين الموافقة عليها ، فوافقت . ووقعنا بالاحرف الاولى النصوص الجديدة وبعثنا الى مجلس النواب بمشروعي قانون بتصديق الاتفاقيتين .

واتضح للملأ ان المجلس غير مبال بتصديق اتفاقية الانابيب . وطلب النواب مني صورة عن التقرير الذي كنت وضعته في ١٩٤٦ . وكيف اطلعهم عليه وهو بجملته وتفصيله اعتراض على الاتفاق ؟ كانوا لا شك خبثاء ! لكنني لست غبيا الى الدرجة التي يتصورونها. فوعدتهم باني سافتش عنه ، وباني عندما اعثر عليه ارسله لهم . فطلبوا مني اعطاءهم خلاصة شفهية عنكنهه ، فاكدت لهم انني نسيت مضمونه ، لكنه كان حاويا ، على ما اذكر ، بعض الملاحظات. فضحك النواب وضحكت وتغامزنا ... وانتهى الجدل .

وكان موقف النواب السلبي تجـــاه هذا الاتفاق في طليعة الاسباب التي حملت حسني الزعيم على القيام بانقلابه العسكري في الثلاثين من شهر آذار ١٩٤٩ . وليس ذلك لان حسني كان مهتما بتصديق الاتفاق ، بل لانه كان آلـــة صماء استعملها الامريكيون مباشرة ، او عن طريق الافرنسيين وعملائهم ، للاطاحة بالحكومة وبمجلس النواب وايصال حسني الزعيم الى الحكم . فلا عجب ان يعمد فورا الى اصدار مرسومين اشتراعيين ، صدق وابرم بهما كلا من الاتفاقيتين .

وقد اتيت فيما بعد على ذكر ما تم بشأن هاتين الاتفاقيتين في عهد وزارة هاشم الاتاسي ، على اثر مقتل حسني الزعيم ، وكيف ان امريكا وبريطانيا وفرنسا اشترطت للاعتراف بالحكومة السورية الجديدة ان تقر هاتين الاتفاقيتين ، وكيف ان وزير الخارجية ، ناظم القدسي ، اعطى وزراء تلك الدول كتابا رسميا بما طلبته . وهكذا تخلص حزب الشعب من تصديق مجلس النواب ومن تحمله مسؤولية ابرامهـــا .

وكذلك عدلت اتفاقيات مرور النفط في عهد وزارتي في ١٩٥٠ ، كما ورد في البحث الخاص بها .

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان انابيب البترول العائدة لشركة نفط العراق ومراكز مضخاتها الدافعة ، قد نسفت ابان العدوان البريطاني ــ الافرنسي على بور سعيد ، وذلك بالاتفاق بين اركان الجيشين السوري والمصري . اما انابيب شركة البترول الاميركية فلم تنسف ، رغم ان مالكها ، الشركة الاميركية ، لم تقبل بالتعديلات

التي قبلتها شـركة نفـط العراق في ١٩٥٦ . فهـي لـم تزل متعنتة ترفض دفع العائدات السنوية بموجب الاسس التي تعاقدت سورية ولبنان عليها مع شركة النفط العراقي . ومع ذلك ، فان احدا لم يمس انابيبها ولا مراكز مضخاتها . وهكـذا نجحت تلك الشركة بتزييت الدواليب ، وحمت مصالحها حماية جيدة . وهي لم تزل تسوق زيوتها عبر سورية ولبنان والاردن والسعودية ولا تدفع سوى المبالغ التافهة التي جرى التعاقد عليها في ١٩٤٩ .

اما الموقف من قضية فلسطين ، فافردت له بابا خاصا يمكن الرجوع اليه .

قضية الخبز

واما قضية الخبز ، فقد ذكرت في هذه المذكرات ، في الجزء المتعلق بحكومتي المؤلفة في ١٩٤١ ، شيئا عن هذه المعضلة التي ولدتها الحرب العالمية الكبرى . وعندما تسلمت رئاسة الحكم في ١٩٤٨ ، وجدت ان الخزينة لا تزال تتحمل الفرق الناتج عن اسعار بيع الخبز وكلفته في دمشق وحلب . وتبين لي ان استمرار الدولة بتحمل هذه الخسائر التي تكبد الميزانية ملايين الليرات السورية سنويا راجع الى خوف الحكومات المتتالية من ثورة الشعب ، اذا هي امرت بزيادة سعر بيع الخبز . وكان السبب في ازدياد ارقام الخسائر هو عدم الاكتفاء ببيع الخبز الرخيص من الفقراء المحتاجين. فمع انه كان يسمى بخبز الفقر ، الا انه كان يباع مـن اصحاب الوجاهة مـن المنتخبين الثانويين في كـل حي ، لكي يحتفظ بعض الساسة بنفوذهم الشعبي .

ودرست الموضوع مع السيد حسن جبـارة وزير المالية ، فاتفق راينا على الغاء خبز الفقر ورفع هذه الخسائر عن كاهل الخزينة . وذلك بأن يطلب الى كل بلدية ان تضـع جدولا بالفقراء المحتاجين حقا ، وان توزع عليهم الخبز بالمجان او بسعر رخيص . اما الاخرون الذين كانوا يبتاعون خبـز الفقير ويبيعونه بقصد الكسب ، فيحرم عليهم . واذا بقيت خسارة بسيطة ، فالبلديات تتحملها . وكانت العملية التي قررنا اجراءها تشبه قضية كريستوف كولومبس والبيضة .. لا اكثر ولا اقل !

وعنـدما وضعنا النصوص التشريعية ، عرضتها ليلا على رئيس الجمهورية وقلت له : « ساقدمها غدا صباحا الى مجلس النواب وهو يقرها فورا فتدخل في دور التنفيذ بعد غد ! » فاجفل القوتلي في سريره ، وكان مريضا ، واعتدل في مجلسه وقال : « انني

اخشى ان تقوم ثورة غدا في دمشق فتقلب الحكم ، كما حصل في زمن جميل الالشي . لا . . . لا . . . لا اقبل . . . انتظر . . لنمهد السبيل قبل كل شيء ! » فاجبته : « لا حاجة لاي تمهيد . فانا ضمين بحسن العاقبة ! » فقال : « واذا ثارت البلد ؟ » قلت : « استقيل واذهب كبش الفداء » . فارتاح نوعا ، لكنه عاد بعد التفكير يندد بي قائلا : « لكنك لو اخبرتني . . . كنا اتصلنا بالجرائد وجعلناها تمدح هذا العمل . . وتشيد بذكرنا . . فنكسب بذلك شعبية كبرى لانتقاصنا اعباء الخزينة . . . »

فقلت بنفسي : « يا الله ! هذا الرجل لا يفكر الا بالشعبية ، ولا يخاف الا من ثورة الشعب ضده ! » فقلت : « لا بأس من استدعاء بعض الصحفيين الآن . فجرائدهم سوف تصدر صباحا . وثمة مجال للقيام بالدعاية اللازمة ! » وهكذا كان . فقد قام الرئيس من سريره — وقد فعل الامر فيه اكثر من فعل العلاج — واستدعى الصحفيين وبدأ يشرح لهم القضية من اولها الى آخرها . ثم انتهى الى انه هو الذي اشار على الحكومة بالاقدام على حل هذه المعضلة . وهكذا صدرت صحف الصباح وهي تمدح رئيس الجمهورية الذي آلمه ان تستمر الخزينة على تحمل الخسائر ، فوجد الحل المناسب واصدر اوامره للبلديات بايجاد نوع من الخبز رخيص يقدم للفقراء . . . الى غير ذلك من اسباب الدعاية والبهرجة . وكنت اضحك على هذه العقلية واشبهها بشغف الولد الصغير بالدمى ، يداعبها ويسر بها ، واقول لنفسي : « لندعه يشفي غلته . . وليتركنا نعمل ! »

وعندما قدم المشروع الى مجلس النواب تقبله الاعضاء بكل ترحيب ، لا سيما نواب حمص الذين كانوا يعتبون على الحكومات التزامها جانب مدينتي دمشق وحلب واهمالها سائر المدن .

وقد علمت ، بعد عودتي للحكم في السنين التالية ، ان البلديات لم تجرؤ على تنزيل سعر الخبز بما ينقذها من الخسارة . فظلت هذه المبالغ تسلفها الخزينة وتطالب البلديات بها .

قضية المال اللازم لشراء الاسلحة والذخائر

وثمة قضية اخرى عالجتها حكومتي ، وهي كيفية تدارك الاموال اللازمة لشراء الاسلحة والذخائر التي اشتريتها من باريز . فقد اقترح وزير المالية حسن جبارة بأن نستصدر من مجلس النواب قانونا يجيز للحكومة ان توقع سندات دين على الخزينة بقيمة خمسة عشر مليون ليرة سورية ، ثم تسلمها الى بنك سورية فيضعها ضمن تغطية النقد . فيصدر بها نقدا متداولا يسلمه للخزينة .

ولم يكن ثمة مجال آخر غـــير القرض الخارجي او القرض الداخلي ، اذ ان موارد الخزينة لم تكن تسمح بتناول هذا المبلغ من ميزانية العام الحالي . اما القرض الخارجي فلم يكن موضوع بحث لعدة عوامل ، اهمها انه لا توجد حكومة اجنبية مستعدة لاقراضنا ، بما في ذلك الشقيقات العربيات الموسرات ، كالعراق والسعودية ، التي كانت حريصة على اموالها ولا تفكر بمساعدة احد . ولم يخرج اقتراحنا عن انه نوع من القروض الداخلية . وهو بالاضافة الى ذلك لا يشعر به الناس ولا يتململون منه .

وعندما تقدمت الى المجلس بمشروع القانون هذا ، اراد حزب الشعب ان يداور كما كان يفعل تجاه كل مشروع تتقدم به حكومة لا يشترك بها . واراد خطباؤه ان يستروا معارضتهم للمشروع بشتى الاسباب المختلفة . فلم يكن لي بد من الكلام بصراحة قائلا لهم : « لو اجمع مجلس النواب على رايكم ومنع المال الذي تطلبه الحكومة لاجل تسديد ثمن السلاح المشترى ، فالنتيجة هي اني اضطر عندئذ لاعادة هذا السلاح الى فرنسا وابقاء جيشنا بدون سلاح وبدون مقاومة تجاه القوى اليهودية الرابضة في وجه قواتنا . فهل هذا ما تريدون ؟ ومن يتحمل الا انتم في المســـتقبل مسؤولية الفاجعة ... فاجعة احتلال اليهود بلادنا ؟ » واردفت قائلا : « انني لا ابقى لحظة واحدة على رئاسة الحكم ، اذا رفض المجلس هذا المشروع . وليتحمل كل منا مسؤوليته تجاه الضمير والراي العـــام والتـــاريخ ! »

وشعرت بحركة غير عادية بين النواب ، نتيجة الاثر الذي تركه هذا الخطاب الذي صفقت له بحماس اكثرية النواب وعلى راسهم السيد جميل مردم بك الذي اقبل علي وصافحني بحرارة قائلا : « اهنؤك على هذا الموقف الجريء ! » وقام السيد رشدي كيخيا ، رئيس حزب الشعب ، طالبا تاجيل الجلسة ربع ساعة ليتداول هـــو وجماعته الامر مجددا . فأجلت الجلسة . وقال لي اصدقائي : « لقد فزت بالاجماع . اذ سيعود الشعبيون عن قرار معارضة المشروع » . وبالفعل قام الكيخيا عند التئام الجلسة واعلن ان حزبه قرر الموافقة على المشروع . وغمغم بعض جمل فهم منها ان الحزب يثق بي شخصيا ولا يريد عرقلة تسليح الجيش . وقد ارتاح سائر النواب الى انتهاء الامر على هـــذا الوجه . ثم اقر المشروع بالاجماع ، فشكرت المجلس بمجموعه وحزب الشعب على ثقتـــــه .

وقد تركت هذه الجلسة اثرا مستطابا في جميع الاوساط ، من حيث ضم الجهود لمواجهة القضايا الخطيرة . وتولدت بين نواب حزب الشعب فكرة ان الاشتراك بالوزارة يجعلها قومية تجمع مختلف الهيئات والاحزاب . وبدات الاتصالات بي لتحقيق هذه الفكرة . الا ان الانقلاب حال دونها . فاضطررت لترك الحكم دون الوصول الى هذه النتيجة التـي كانت ربما غيرت مجرى الاحوال ، لا سيما ان الجو بدمشق انقلب الى الصحو وزالت حـدة التوتر التي سادت البلاد في شهر تشرين الثاني وكانون الاول الماضيين . ذلك ان الناس تنسموا عبق الحرية . وعم الاطمئنان ، وبات الامل معقودا على ان تصبح العلاقات بين الحكومة والشعب علاقات محبة وتفهم وثقة متبادلة . وهذا هو الشرط الاساسي لاستقرار الامور في اي بلد .

قضية فلسطين والعوامل التي اساءت اليها

لو كانت هذه المذكرات كتاب تاريخ ، لما جاز لي طي بحث القضية الفلسطينية . لكنها ذكريات خاصة عن اعمالي وعما شاهدته وسمعته واشتركت فيه فعلا . وحري بالذين اسهموا في كل ما جرى بفلسطين ، ان يبرزوا للراي العام ما لديهم وان يكتب كل واحد منهم مذكراته الخاصة ليتولى الاخصائيون بفن التاريخ جمع هذه الاخبار ونبذ الكذب منها وتسجيل تاريخ القضية الفلسطينية الصحيح ، ليفيد الجيل الحاضر والاجيـال الصاعدة من عبر الحوادث واخطـاء المـاضي .

عندما تسلمت زمام الامر في اواخر ١٩٤٨ ، كان وقف النار نافذا بين الجيوش العربية وبين جيش اليهود . وكان الموقف جامدا في مجموعه ، وجهودُ الامم المتحدة محصورة في حمل الدول المتحاربة على عقد صكوك مهادنة . فيجتمع الطرفان تحت رئاسة مندوب الامم المتحدة ويتحادثان وجها لوجه ، اعتقادا ان هذه الاجتماعات تنتهي ربما الى عقد معاهدة صلح تعترف بها الدول العربية بالدولة الاسرائيلية وتنتهي الازمة في الشـرق الادنى ، بموجب مخطط التقسيم الذي اقرته الجمعية العامة بعد ادخال التعديلات المكانية التي حصل عليها اليهود باحتلالهم النقب باجمعـه والمثلث العربي الاصل . الا ان حكام العرب لم يجرؤوا على الاقدام على عقد الصلح، واكتفوا بعقد اتفاقيات الهدنة التي اسموها دائمة لانها غير محدودة بمدة معينة ، كما يكون الامر في اتفاقيات الهدنة التي تعقد عادة بين المتحـاربين .

وكانت مصر اول دولة عربية قبلت مبـدأ الهدنة الدائمة

وارسلت مندوبيها الى رودوس ، دون ان تستشير شقيقاتها العربيات . فانفتحت بذلك اول فجوة في الصف العربي . وتدعي مصر بأن موقف الملك عبد الله وموقف العراق كانا السبب في شذوذها ، مستشهدة بعدم اقدام العراق على احتلال تل ابيب وهي على مرمى قنابل جيشه ، وبانسحاب قوى الملك عبد الله من المثلث (اللد — طولكرم — نابلس) ، وذلك حتى لا يبقى اي جيش عربي في المنطقة التي قضى قرار التقسيم بتخصيصها لليهود . وكان المرحوم النقراشي باشا ، رئيس وزراء مصر ، اشد الناس نقمة على رجالات العراق والاردن. فاتهمهم بالخيانة وبالتبعية لسياسة بريطانيا والولايات المتحدة . لكنه كان يرجف عندما يذكر امامه استئناف القتال .

واجتمع مندوبو مصر ومندوبو اسرائيل العسكريون في رودوس تحت رئاسة مستر بانش ، الوسيط الدولي ، الذي حل محل الكونت برنادوت الذي اغتاله اليهود . وانتهت المباحثات بعد اول هدنة رضائية بين دولة عربية واسرائيل . وانتهجت الدولتان العربيتان ، شرق الاردن ولبنان ، نهج مصر . اما العراق والسعودية فاحجمتا عن عقد الهدنة لفقدان الحدود المشتركة بينهما وبين اسرائيل . ولم يبق في الساحة الا سورية . وكان الضغط عليها شديدا .

ورايت عرض الحالة على مجلس النواب ، بخلاف ما سار عليه رؤساء الوزارة السابقون ، من حصر جميع المعلومات بهم وعدم اطلاع المجلس على حقيقة الوضع واستشارته فيما يجب عمله . ولا ريب في ان المجالس — اذا عرضت عليها امور خطيرة كهذه ، لا سيما في جلسات علنية — تسود أعضاءها نعرة التحبب الى الشعب باظهار الحماسة والتطرف اللذين لا يثمران الا الضرر اذا لم تلازمهما الروية والحكمة في معالجة الصعاب . غير ان خشية انسياق النواب في طريق المزايدة الشعبية يجب ان لا تمنع الوزراء المسؤولين عن ابداء رايهم الصريح وكشف حقائق الامور وفسح المجال امام كل فرد ليتحمل مسؤوليته تجاه امته . وتلافيا لهذه المشاكل والمتاعب ،لا مندوحة من طلب جعل الجلسة سرية ، ليفصح كل نائب عن رايه الحقيقي ، ولتدلي الحكومة بما لا يصح نشره على الملا .

وفي الجلسة السرية التي طلبت من الرئيس فارس الخوري

عقدها ، صارحت النواب بالحقائق مجردة من كل تلوين معيب ، وافضيت لهم بأن سورية لوحدها — وحتى مـــع شقيقاتها — لا تستطيع انقاذ فلسطين . بل هي لا تستطيع حماية اراضيها اذا هجمت عليها القوى الصهيونية . وقلت انه لم يبق في الساحة سوى سورية بين البلاد المتاخمة لاسرائيل . وبسطت راي الحكومة في السير على نهج مصر ولبنان والاردن ، وارسال وفد الى رودوس لعقد هدنة مع اليهود .

ولمست لدى النواب ارتياحا لبياني الصريح المسهب الـــذي حرصت على تجنب المواربة به . وبداوا بالادلاء برايهم دون ان يجنحوا الى اكتساب الشعبية الرخيصة باسماع النظارة ما يلامس عواطفهم الوطنية . وبعد اخذ ورد طويلين كانت الجلسة خلاله كأنها ناد يتبارى الخطباء فيه بتقديم احسن الحلول العملية ، طلبت من الاستاذ الخوري ان يدلي برأيه. فسرد تاريخ القضية من اولها، وذكر الحوادث وعدد المسؤوليات . وانهى حديثه بأن اقترح على النواب ان يثقوا بالحكومة ويفسحوا لها في مجال العمل على حسب ما ترتاح له ضمائر اعضائها . فأقر النواب هـــذا الاقتراح وانتهى الاجتماع السري بهدوء وتأثر ظاهرين .

وعلى اثر ذلك ، استدعيت السيد فريد زين الدين وطلبت اليه الاتصال بمستر بانش . فأبرق له ، ثم سافر الـــى رودوس واجتمع اليه وطلب منه ما اصررت عليه به من ضرورة التمسك بجعل خطوط الهدنة حيثما هي الجيوش المتقابلة في الوقت الحاضر. وبذلك نكون احتفظنا بمــــا كانت قطعاتنا العسكرية احتلته من الاراضي اللازمة لمنهاجنا الدفاعي في المستقبل . وكذلك اكدت عليه بضرورة الاصرار والدفاع عن مبدأ جعل الخطوط في منتصف سطوح الماء ، اي منتصف نهر الشريعة ومنتصف بحيرة طبريا . ووعد المستر باتش بدعم طلب سورية . وتواعدا عـــــلى موعد فتح المباحثات ، وعاد زين الدين الى دمشق . وكـــان ذلك في الايام الاخيرة من شهر آذار . ولم يمهلنا حسني الزعيم ، فقام بانقلابه صباح الثلاثين منه ، وتولى هو بنفسه امر المباحثات مع اليهود . ويقال انه اجتمع سرا مع بن غوريون .

وانتهت مفاوضات الهدنة بين سورية واليهود في عهد حسني الزعيم بأن قبلت سورية الانسحاب من جميع الاراضي التي كانت احتلتها ، بعد حمامات الحمة ومحطة سكة الحديد فيهـــا . كما

تنازلت عـــن طلب جعل خـــط الهدنة مارا بمنتصف سطوح المياه . وقبلت ان تكون الحدود السياسية السابقة بين سورية وفلسطين هي الخط الفاصل . اما الاراضي المحتلة ، فعادت بمعظمها الـى اليهود ، عدا جزءا منها سمي منطقة مجـــردة لا يجوز للقـــوى العسكرية دخولها . وتركت بالاضافة الى ذلك منطقة كانت القوى اليهودية احتلتها ليلة الهدنة ، وهي كائنة على الجرف المشرف على بحيرة طبرية .

واصبحت بموجب هذه الشروط جميع الشواطىء على بحيرة طبرية مناطق مجردة لا يجوز للقوى العسكرية ولوجها ، وهـــي تدخل ضمن الشاطىء السوري لمسافة عشرة امتار مما تصل اليه مياه البحيرة على اعلى ارتفاع .

انني لا انكر على حسني الزعيم عقده الهدنة ، بل انكر عليه عقده اياها بشروط اقل من التي كان يجب التمسك بها ، والتي كان يمكن الحصول عليها بقليل من الاصرار . فانه لـــو اظهر عنادا وثباتا لحصل على رسم خطوط الهـــدنة في منتصف سطوح المياه ، ولجعل موقف الجيش السوري في المستقبل احسن وضعا مما هو عليه الآن .

غير ان حرص حسني الزعيم على مسايرة الاميركيين للحصول على اعترافهم به وتأييدهم له ، ثم حملهم السعودية ومصر ولبنان على الاعتراف به ايضا ، وغير ذلك ، ادى الى رضوخه لمشيئة اليهود بجعل مواقع الجيش السوري غير مؤاتية .

وكان شأن حسني الزعيم بهذا المجال كشـــأن سائر ملوك العرب ورؤسائهم . وذلك بتفريطهم في حقوق الامة وفي مصالح البلاد العربية لاجل الحصول على منفعة خاصة او المحافظة على العرش والرئاسة ، او في سبيل هدم هذا العرش العربي او ذاك ، طمعا في مغنم من المغانم .

ولست ، كما ابديت آنفا ، في معرض سرد وقائع حـــرب فلسطين . ذلك لانني كنت في باريز بعيدا عن سورية ولا اريد ان اسجل وقائع نقلت الي ، خشية ان يكون الغرض قد دفع راويها . ناهيك بأن وضع تاريخ لقضية فلسطين يتطلب جهودا جبارة ليس بمقدور الفرد ان يتولاه لوحده . فلا اريد والحالة هذه ان اتجاوز بهذه المذكرات عما اشتركت فيه من الحوادث . غـــير انه لا بأس من تبيان رأيي في الاسباب التي ادت الى خسارة حرب فلسطين ،

اذكرها لا على سبيل الحصر ولا على حسب تدرجها في الاهمية :

رأيي في اسباب خسارة العرب حرب ١٩٤٨

اولا : تفرق الكلمة ، لا بين العرب ، لكـــن بين ملوكهم ورؤسائهم ، والتحاسد والتباغض اللذان اديا الـــى انقسامهم الى معسكرين : هاشمي (العراق وشرق الاردن نسبة الى سلالة الملكين) ، وغير هاشمي (وهو الذي كان يترأسه الملك عبد العزيز بن سعود ــ بسبب عدائه السابق للعائلة التي كانت صاحبة الملك في الحجاز ــ ويتبعه في سلوكه ملك مصـــر ، ورئيس جمهورية سورية شكري القوتلي ، ورئيس جمهورية لبنان بشارة الخوري، تبعا لنهج رياض الصلح) . فكان عاهل المملكة العربية السعودية يدأب على مناوأة ملكي العراق والاردن. وكان الملك عبدالله يسعى لضم سورية الى الاردن وتبوء عرش سورية الكبرى . وكان ملك العراق وولي عهده الامير عبد الالـــه يدبران المؤامرات لادخال سورية والعراق والاردن في ما كانوا يسمونه « الهلال الخصيب ». فيضمنان بذلك الاستيلاء على سورية واقامة عرش فيهـا للامير عبد الاله . ومع ان هذا المشروع كـــان معاكسا لمشروع الملك عبدالله ، الا ان هاشمية هـــذين الملكـــين والوصي ، كانت توحد كلمتهم ضد الملك عبد العزيز واتباعه . فكيف يتصور قيام جبهة عربية موطدة الاركـــان ، ورؤساؤها يصرفون جهودهم لمحاربة بعضهم بعضا ، بدلا من محاربة الاعداء ؟

ثانيا : تسلط النفوذ البريطاني على ملوك العرب ورؤسائهم بدون استثناء . وقد تبلور ذلك في التريث بالهجوم عـــلى فلسطين قبل انسحاب الجيوش البريطانية منها ، فاضيعت بذلك فرصة احتلال الاجزاء من فلسطين التي تسلمتها القوى اليهودية وتمركزت فيها في هذه الفترة . اما في سورية ، فالكولونيل كورنوالس البريطاني كان حلقة الاتصال بـــين وزارة الخارجية البريطانية والسيدين شكري القوتلي وجميل مردم ، اللذين كانا يتبلغان عن طريقه تعليمات « داوننغ ستريت ». اما ملوك العراق والاردن والسعودية ورئيس لبنان ، فكان امرهم معروفا ومشهورا اكثر مـــن امر الفاروق والقوتلي . فقد اكتفوا باحتلال جيوشهـــم للاراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم ، وامتنعوا عن دخول غيرها .

ثالثا : فقدان السلاح والذخيرة في جميع الجيوش العربية . فقد دخلت هذه الدول الحرب ولم يكن لديها ــ كما اعترف بذلـــك حسني الزعيم في اجتماع عسكري عال عقد في القاهرة ــ اكثر مما

يستهلكه جيش منظم بمعركة تدوم يومين ... نعم يومان فقط ! والمسؤول عن ان الجيوش العربية لم تكن مجهزة بهذه المواد التي لا نستطيع بدونها ان نطلق على تلــــك الجموع صفة جيش ، هم الرؤساء الذين كانوا قد اخذوا على عاتقهم السياسة الخارجية والعسكرية . فكانوا لا يتركون لحكوماتهم حق النظر في هذا القطاع الذي يحصرونه بهم . واقصد بالرؤساء رؤساء الدول ، من ملوك ورؤساء جمهورية في كافة البلاد العربية .

ولرب قائل بأن الدول الكبرى منعت تصدير الاسلحة الى دول الشرق الادنى . فأجيب على هذا القول بان هذا المنع صدر في ١٩٤٧ . اما قبل ذلك ، فكان مباحا وممكنا ، سواء من الدول الكبرى او من غيرها ، كسويسرا وبلجيكا خلال اعوام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، وبأوائل ١٩٤٧ نفسها . فرؤساؤنـــا لـــم يسلكوا سبيلا منسجما بين عنادهم ورفضهم اي حل لقضية فلسطين — كالسماح بمجيء مئة الف لاجيء والتقسيم المقترح في ١٩٤٧ ومشروع برنادوت نفسه — وبين عدم تزويد جيوشهم بالسلاح وتوحيــــد اركانها وخططها . فالعناد والرفض جائزان لـــو كان يرافقهما تسليح وتخطيط وتنظيم للقـــوى الشعبية والقـــوى العسكرية . لكنهما جنايتان ، اذا ما اقتصرنا على الخطب الرنانة والمواقـــف الشعبية الرخيصة ، بينما الجيش فقير بالاسلحة والذخائر ، وغير مدرب وغير منظم ، ولا تقوده هيئة موحدة من الضباط والامراء المخلصين. ولم ينشط الرؤساء الى تدارك الاسلحة الا حين وقوع الواقعة . فارسلوا الوفود الى كـــل بلد لشـــراء مـــا يمكن شراؤه ، وراحوا يشترون البنادق وطلقاتها ممن يهربونها من الاردن وهي من اسلحة جيشه ! فكانوا كمن يسرق من جيبه اليسرى ليملأ جيبه اليمنى . وكانوا يبعثون البعثات الى اوروبا فتتعاقد علـــى الصفقات بأي ثمن ، فيغرق وينسف بعضها . ويصل الباقي ، واذ به سلاح فاسد وذخيرة اكسبها اخفاؤها تحت الارض سنين عديدة طبقة من الصدأ افقدها فعاليتها . وقد شاهدت بأم عيني عمالا يستخدمهم متعهدو جلب الاسلحة والذخائر في ازاحة طبقة الصدأ ليخفى من المحققين عتقها ورداءتها . وكانت تلـــك المشاهدات احد اسباب حنق حسني الزعيم ولجوئه الى القيام بانقلابه . فقد كان شريكا لاولئك المتعهدين ومتفقا معهم عـــلى اخفاء رداءة الذخيرة والسلاح وقبول تسلمه بحالته الراهنة !

وقد سردت في ما سبق من هذه المذكرات ما لقيته في اوروبا من الصعوبات في تدارك الاسلحة والذخائر ، سواء في فرانسا او بلجيكا او اسبانيا او ايطاليا او سويسرا ، وكيف انني توصلت ذات مرة الى عقد اتفاقية مع وزارة البحرية الافرنسية لشراء كمية كبيرة ، وكيف ان الوزراء اليهود هددوا الحكومة بالاستقالة وبانسحاب حزبهم منها اذا وقع العقد ونفذ ، وكيف انني بعد بذل الجهود المتواصلة في جميع البلاد الاوروبية التي ذكرت لم انجح الا بعقد صفقة واحدة مع فرانسا قبيل عودتي من باريز ، تلك الصفقة التي باعتنا اياها الحكومة الافرنسية حرصا على عدم تمكين الملك عبد الله من احتلال سورية وضمها لبلاده ، بسبب ضعف جيشنا بالنسبة لجيشه . وقد وصلت هذه الصفقة بسلام الى مرفأ بيروت بحراسة بارجة حربية فرنسية رافقت السفينة التي شحنت عليها المعدات . وهكذا حمتها على هذا الوجه من هجوم القطعات البحرية اليهودية والاستيلاء عليها .

وكانت فرانسا قريبة المنال لو احسنا سياستنا معها ودغدغنا مشاعرها الحساسة قليلا ، كالسماح لمدارسها بممارسة نشاطها وغير ذلك من الامور التي لا تضر مصلحتنا العامة . لكننا بدلا من ذلك عاكسناها على طول الخط وتذففناها باستمرار بانواع الشتائم وترديد ذكريات الانتداب والجلاء والعدوان بدون انقطاع . وكنت استطيع خلال إقامتي في باريز ، في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، ان اعمل على تقريب السياسة الخارجية الافرنسية من سياستنا العربية لو لم تقيد يداي الاثنتان بتعليمات مشددة ضد كل اقتراح ابعث به الى دمشق من شأنه استرضاء فرانسا بقضايا ليست ذات بال ، كقضية المدارس الافرنسية ، وذلك لقاء الحصول على تأييدها الكامل او الجزئي ومدها جيشنا بما يلزمه لزوما شديدا . ولدي على سبيل المثال صورة كتاب بعث به الي رئيس الجمهورية جوابا على الحاحي عليه في استرضاء الافرنسيين بأمر مدارسهم. والمضحك انهم في دمشق كانوا يرسلون البرقية تلو البرقية بالسعي للحصول على تأييد فرانسا وعلى السلاح، وهم يمطرونها بوابل الاهانة وينادون باغلاق المدارس الافرنسية والاستيلاء على املاكها في سورية .

صحيح ان الصهيونية كانت صاحبة نفوذ كبير في الاوساط الافرنسية الرسمية ، غير ان الراي العام كان يكره اليهود كما يكرههم كثير من رجال السياسة النافذين . فلو كنا سلحنا هؤلاء

القوم بما كان يشد بأسهم تجاه اخصامهم ، لكـــان الامر انقلب لمصلحتنا ولم يكن مطلوبا منا الا ان نكف عـــن مهاجمة فرانسا بصحفنا واذاعتنا وخطب ساستنا وان نسمح بفتح مدارسها وان نظهر لهـا قليلا مـن الرعاية والاكرام مـع حسن المداراة . اكن الانكليز كانوا ساهرين . فاذا تقربنا قليلا من الافرنسيين او سكتنا برهة عنهم ولم نقذفهم بالشتم والسباب ، اسرع عملاء بريطانيا الى الدس وحمل المهووسين على تجديـــد النغمات المزعجة . فيتخذ اخصامنا اليهود حجة من ذلـك ويعملون عـلى اثارة عواطف الافرنسيين ضدنا مجددا ، فنخسر السلاح ، ونفوز في ميـدان الشتيمة !

رابعا : لم يعمل رؤساؤنا على احكام الانسجام ما بين الجيوش العربية وبين القوى الداخلية التـي جهزها المفتي الحاج أمين الحسيني وجماعته ، ولم يمدوها بالقليل الموجود لديهم من الاسلحة والذخائر . وكأنهم خشوا بذلك ان يزيدوا نفوذ المفتي بأسا وشدة، فيصبح رئيس الجمهورية الفلسطينية ويستقل بها ، بينما كان لهم او لبعضهم مطامع في ضم جزء منها الى بلاده . وكان الحقد الدفين يتاكل فؤاد ذلك الملك او ذاك الرئيس .

اما قوى المتطوعين الذين هرعوا من سورية ولبنان بقيادة فوزي القاوقجي واديب الشيشكلي ، فلم يفـد اخلاصهم ولم تثمر شجاعتهم ، فقتل منهم من قتل وجرح من جرح . وقـد باعهم رؤساؤهم وتآمروا ضـدهم وامروهم بالانسحاب والاستسلام في صفد وغيرها . فرجعوا الى مدنهم محتفظين بالبنادق والرصاص ليستعملوه ضد ابناء بلدهم فيما بعد .

خامسا : ومن هذا القبيل دعـوة الحكومات العربية اهالي فلسطين الى الجلاء عنها واللجوء الـى البلاد العربية المتاخمة ، بعد بث الذعر في صفوفهم على اثر واقعة دير ياسين . وقد افاد اليهود هذا الهروب الجماعي واستقر لهم الامر بدون عناء .

ولنتصور لو ان اهالي فلسطين الذين كـان يتجاوز عددهم المليون بقوا في بلدهم ، فاي طابور خامس كانوا يؤلفون ؟ واي ازعاج دائم كان بقاؤهم يسبب لحكومة اليهود ؟

نحن نطالب منذ ١٩٤٨ باعادة اللاجئين الى ديارهم ، ونحن هم الذين حملناهم على الخروج منها. ولم يمض بين الدعوة للالتجاء ومطالبة الامم المتحدة باقرار اعادتهم سوى اشهر معدودات ...

اهذه هي السياسة الحكيمة المستقرة؟ اهذا هو الانسجام في الخطة؟ لقد قضينا على مليون لاجىء عربي ، وذلك بدعوتهم والالحاح عليهم بترك ارضهم ودورهم وعملهم وصنعتهم . فجعلناهم مشردين عاطلين عن العمل ، بعد ان كان لكل واحد منهم عمل ومهنة يكسب منها عيشه ، كما عودناهم على الاستجداء والاكتفاء بالقليل الذي توزعه عليهم منظمة الامم المتحدة ، واسهمنا في تدني سويتهم الخلقية والاجتماعية باسكان عشرات النساء والرجال ببهو واحد لا يفرق بين فراش اسرة وفراش اخرى سوى ستارة لا تعصم احدا منهم من الوقوع في الرذائل ... ثم استخدمنا الرجال منهم في الاجرام ، بالقتل والحرق والقاء القنابل على الدور وسيارات الركوب الحافلة بالرجال والنساء والاولاد ـ كل ذلك خدمة لاغراض سياسية في لبنان والاردن . فمنهم من اعتاد على هذه التعديات ولم يعد يروي غليله منها ، ومنهم من امتهن القتل وسرقة البيوت ، ومنهم من بلغ به اليأس من الحياة ان استسهل الكذب والخديعة واستباح لنفسه الاحتيال وسرقة شركائه في الاعمال التجارية والزراعية التي اراد المشفقون على هذا القوم ان يشركوهم معهم فيها ... واصبح حسدهم لذوي النعمة التي تركوا في بلدهم مثيلها يتنافس في قلوبهم ويتزاحم مع كراهيتهم لليهود . وزالت من قلوبهم مشاعر الانسانية والرحمة والشفقة لانهم امسوا يستجدونها . فاذا اشفق عليهم احد عدوه موفيا جزءاً من حقهم فلا يقرون له احسانا . ولا عجب في ذلك بعد ان لاقى القوم ما لاقوه من مصائب التشريد عن الوطن ، وذل الاستجداء ، وحقارة العيش عالة على الاجنبي .

والحكومات العربية لا تزال متمسكة بالقشور والاوهام . وهي تلحف على الامم المتحدة بتنفيذ قرارها باعادة اللاجئين الى ديارهم ، عالمة حق العلم انهم لن يقبلوا العودة تحت الظلم والتنكيل وانها اذا دفعتهم للعودة فهي تدفعهم لميتة اشر من الميتة التي تنتظرهم في البلاد العربية . ومع ذلك فلا يخلو قرار تصدره جامعة الدول العربية ولا اقتراح يقدم لمنظمة الامم المتحدة من تكرار وتأكيد للطلب بتنفيذ قرار الاعادة . ولا ينسى اي خطيب او كاتب ان يذكر في خطابه او مقاله قرار الاعادة ذاك كأنه الترياق ، او كأنه الحل المنشود لقضية فلسطين !

وساستنا ، بالزامهم انفسهم بعدم التنازل عن مسألة الاعادة،

لا يقبلون اي تشبث تقوم به الامـــم المتحدة لمد اللاجئين بما يلزم لتوطينهم واسكانهم النهائي في اراضي البلاد العربية ـــ منطقة غزة والاردن وسورية ولبنان ـــ لانهم يدعون انهم اذا سمحوا بذلك او عملوا في سبيله فقـــد اعترفوا بوجود اسرائيل وتنازلوا عن حق اللاجئين بالعودة الى ديارهم .

وها قد مضى على قيام اسرائيل اثنتا عشرة سنة ولا تزال الاجتماعات العربية تضرب على نغم العودة كما يشهد بذلك ما جاء في قرار الجامعة العربية الصادر في اول شهر آذار ١٩٦٠ بالقاهرة :

« ١٢ ـــ ان الوضع الحالي في قضيـــة فلسطين ومطامع الصهيونية التوسعية واعمال اسرائيل العدوانية المتلاحقة توجب على الدول العربية الاعضاء ان تعنى مجددا بمعالجة قضية فلسطين في طورها الحاضر متعاونة مع الدول التي تعترف بحقوق العرب وان تعمل بما يكفل تحقيق العدل وفق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة .

« ١٦ ـــ ان عودة الشعب العربي الفلسطيني الى وطنه عودة حرة كريمة هي حق طبيعي اصيل ، وقرارات الامم المتحدة في صدد رجوع اللاجئين العرب الى ديارهم انما هـــي اعتراف وتأييد لذلك الحق . وحين تعمل الامم المتحدة على اعادتهم الى وطنهم تكون قد خطت الخطوة الاولى لبلوغ حل سليم يقوم على اساس الحق والعدل لا على اساس العدوان والامر الواقع . »

وقد اثبت الى جانب الفقرة ١٦ من القرارات المذكورة بشأن عودة اللاجئين، الفقرة الثانية عشرة . وهي دليل صريح على فقدان السياسة الايجابية لدى الدول العربية . اذ انها لا تزال توصي بوجوب العناية مجددا بمعالجة قضية فلسطين . فالقضية لم تعالج حتى الآن اذا ، ولم يتخذ بشأنها اي قرار عملي سوى قرارات المطالبة بعودة اللاجئين ، وعدم الاعتراف باسرائيل . وهذه القرارات ليست الا قرارات خوف من تحمل المسؤولية تجاه الشعب ، ومن الاعتراف بان الدول العربية عاجزة عن استرداد فلسطين لنقص قواها ، ولتفكك عرى الروابط بـــين حكوماتها ، ولتنازع رؤسائها وخوفهم من ان يتسلط بعضهم على بعض .

سادسا : من المكابرة بالمحسوس ان ننكر ان اليهود الذين هاجروا من اقاصي الارض الى فلسطين جـــاؤوها في عـــز شبابهم ونضارة اجسامهم ، مزودا اكثرهم بالعلم الصحيح وبالنية المبيتة

على انشاء وطن جديد يعيشون تحت لوائه ، وبالعزم الاكيد للدفاع عن حريتهم ، وعن الاستقلال الذي وعدوا بــه ونالوه غصبا عن سبعين مليون عربي !

فهذا الشعب الذي تكون في فلسطين اصبح كتلة متراصة، رغم ان افراده تجمعوا من بلاد شتى ويتكلمون لغات متعددة . وقد اثبت تكتل اليهود في فلسطين وتأليفهم شعبا قويا موحد العناصر،ان النظرية الصائبة في تحري العناصر التي تجعل الناس يؤلفون شعبا واحدا ، هي وحدة الشعور والاتجاه والرغبة في تكوين شعب والدفاع عن حقوقه وحرياته ، لا منشأ القوم ولا وحدة لغتهم ولا وحدة دينهم . فاليهود دلفوا الى فلسطين من شتى الاقاليم ، وكل يتكلم لغة البلد الذي كان يعيش فيه ، حتى ان اغلبهم يجهل العبرية . اما الدين فليسوا متمسكين به ، وخاصة الطبقة الفتية الناشئة .

وهذا الشعب الفتي — (اذ ان نسبة الشباب فيه اعلى منها في اي شعب آخر لان المهاجرين اليهود كانوا في كثرتهم شبابا . فما في اسرائيل الآن الا قــدامى المهاجرين المستوطنين منذ عام ١٩٢٩ ، وهي اقلية ضئيلة) — يمكن تشبيهه بالنجمة الحديثة . اما الشعب العربي المجاور فتصح مقــارنته بالنجوم التـــي وصلت الى دور الشيخوخة والعجز ، فلا يجدد شبابها ويثير كامــن قوتها الا هزة عنيفة او اصطدامها بكوكب آخر !

فنحن العرب مثل الكوكب الكهل ، بلغت منا الشيخوخة ووصل بنا العجز الى ما نحن فيه من ارتخاء وتواكل وفقدان العزائم ... ولا يعيد الينا،النشاط والحيوية سوى صدمة قوية تدفع قوانا الخائرة وتبعثها الى الوجود ثانية ، بقيادة حكيمة تسير بالامة في الصراط المؤدي الى العلى والعز بخطى ثابتة خالصة بريئة من كل شــائبة .

وكان جديرا بان نعتبر كارثة فلسطين الصدمة القوية المنتظرة، وبان نأمل منها النتيجة الملتمسة . لكن بقاء الرؤساء المسؤولين عن الكارثة نفسها على رئاسة الحكم ، حال دون حصول الثورة المنتظرة. ثم اتت الانقلابات في دمشق والقاهرة وبغداد وبيروت . واغتيل الملك عبد الله . غير ان القائمين بتلك الانقلابات ما كانوا يملكون الميزات التي تؤهلهم لاستلام قيادة الامة العربية وبعث الحياة فيها وتسييرها في طريق التقدم والارتقاء السريعين . وانما انشغل الحكام الجدد بتثبيت اقدامهم في بلدهم ، بادىء ذي بدء . ولم تمهلهم

المؤامرات الاجنبية والتيارات المعادية بين بريطانيا وامريكا وفرنسا ، التي لعبت دورها السيء في عدم استقرار الامور في البلاد . ومضت سورية ومصر من انقلاب الى انقلاب ، جاء كل واحد منه بزعيم جديد ليعبث بما كان بدأ به سلفه .

والحق ان الشعوب العربية لم تكن كل مرة تمنح ثقتها المطلقة لمن يصنعون الانقلابات ، سواء لقصر مدة حكمهم ، او لان الانقلابات نفسها لم تكن وليدة ثورة شعبية بل نزوة فريق من العسكريين او السياسيين لا جذور راسخة لهم في اعماق قلوب الامة . ومع ذلك فقد سايرت الجموع اولئك الزعماء وسارت في ركابهم حتى تبين لها انهم لا يختلفون عمن سبقهم الا بنوع الرداء وبتقاسيم الوجوه . فخابت آمال الشعوب وظلت القوى المدخرة كامنة في محلها .

فشل التجربة الاخيرة في توحيد صفوف العرب بقيادة عبد الناصر

وكانت التجربة الاخيرة قيام الرئيس عبد الناصر بتوحيد سورية ومصر . وسايرنا هذه الخطوة اعتقادا منا انها ستؤدي الى جمع البلاد العربية كلها في وحدة كاملة . وسعينا منذ ١٩٥٥ الى تحقيق هذه الخطوة واخترنا عبد الناصر زعيما لهذه القفزة . وكان تخوفنا من عبر الماضي قد حملنا على ابداء بعض الاعتراضات والملاحظات في كيفية تكوين الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية . فلم يقبل بها عبد الناصر ولم يقف الى جانبي اي وزير سوري او حزبي ، فاصررت في آخر جلسة عقدناها بالقاهرة قبل اعلان الوحدة اننا نريدها جذابة قوية تغري سائر الدول العربية بالدخول فيها بطيب خاطر وعن ايمان بافضليتها على اى نظام آخر . لكن الحوادث اثبتت مع الاسف الشديد ان هذه التجربة الاخيرة قد فشلت كما فشل ما قبلها . ولم يعد عبد الناصر الزعيم القوي الذي يفجر في النفوس قواها الكامنة ويوحد كلمة العرب ويعيد اليهم مجدهم وسالف شأوهم . والدليل على ذلك انه اضطر الى استعمال القوة ليحمل لبنان والعراق على قبول الانتساب للوحدة فرفضا وابتعدا ، وانه لم يتمكن من اقناع الملك حسين بقبول البحث في هذا الصدد . اما المملكة السعودية والسودان وليبيا والمغرب وتونس ، فالكل يعلم ان هذه الدول تتهرب الآن من ولوج باب الوحدة كما يهرب البريء من المجذوم ! وان ملوك هذه الدول لا يسايرون عبد الناصر ولا يجتمعون معه الا خوفا من مذياع صوت العرب ، ومن لسان عبد الناصر السليط .

واما اليمن ، فبعد ان قبلت مشاركتنا ، ولو عن طريق الاتحاد

الفدرالي لا الوحدة ، فقد تدرجت في التباعد درجة درجة حتى كادت الصلات بيننا الآن تكون اضعف من خيط العنكبوت .

ويا ليت الامر اقتصر على هذا الحد ، بل انني بت اخشى من كل قلبي وتفكيري ان لا تقوم خلال العشرات من السنين القادمة اية قائمة لفكرة الوحدة العربية . وبات كثير من المفكرين المتعمقين في معالجة الحوادث واستنباط النتـــائج يخافون على فكرة القومية العربية من التراجع والانكفاء . فثورة كالتي اراد ان يقوم بها عبد الناصر اما انها تفوز فورا او باقرب مدة ، او انها اذا طال الامد تخبو وتعود الى الوراء ثم تندثر تحت اكوام الفشل المتعدد ..

مصيبة العرب من فعل زعمائهم وقادتهم ايضا

فمصيبة العرب ليست من فعل اعدائهم فحسب ، بل من فعل زعمائهم وقادتهم ، ومن فعل خطـــا العرب في الثقـــة العمياء التي يولونهم اياها . وكأن الهتافات الصـــــارخة التي يستقبلونهم بها نداءات استنجاد واستعطاف . والزعمـــاء تؤذيهم هذه الهتافات السانجة لانها تخلق في نفوسهم كثيرا من الغرور والاعتزاز وتوجد لديهم اعتدادا بالنفس واعتقادا بعبقريتهم وهم في الواقع خالون منها . وكلما زادت الهتافات ازداد ظن الزعمـــاء ان الشعب انما يهتف اظهارا لتأييده وموافقته على الخطة التي يسيرون عليها .

ويغيب عنهم ان مظاهرات الولاء مهما كانت صارخة جارفة فهي مختلقة ومفتعلة في اكثر الاحيان . فكثيرا ما حملت الجماهير على ناقلات وجيء بها الى المدينة تحت ضغط افراد الدرك . وكثيرا ما رأينا شوارع المدينة تشعشع بالزينات الكهربائية المضيئة وتزدهي باقواس النصر العديدة . وهذا كله ، انما اقامه اصحاب المحلات التجارية تحت التهديد والقسـر . فتجتمـع عشـرات الالوف من الخلائق امام مقر الزعيم ، وتظل تناديه وتستعطفه حتى يطل عليها من شرفة القصر . فينقلب التصفيق الى مظهر من مظاهر الهستيريا . ويبدأ الزعيم خطابه، وتمضي الجماهير على التصفيق، غير سامعة ولا عابئة بما يقول ، لانها قدمت للفرجة و « الهيصة » ، لا لتلقي الارشاد والتوجيه . ويستمر الزعيم على الخطابة ترديدا واطالة ، وايرادا لجمل جوفاء خالية من اللب والجوهر ، مرصوفة التعابير لا ندرك منها سوى : الوطن ، الاستعمار ، العملاء ، فلسطين الشهيدة ، الزحف المقدس ، الثورة ، وغير ذلك من الكلمات المقصود بها اثارة الحماس واستمطار التصفيق والهتاف . صحيح ان لهذه الخطب مثل هذا المفعول ، ولكن ليس لها في الواقع اثر في استرداد فلسطين . فلو كان لها هذه النتيجة الباهرة ، لكنا حصلنا عليها بعد عشرات

الوف الخطب التي القيت منذ ١٩٤٧ حتى الان .

موقف الجماهير من زعمائهم وسوء مصير هؤلاء الزعماء

واكثر ما يزهو به الزعيم ويسلب لبه هو اقدام الجماهير على حمله على الاكتاف.وبالاكثر جر عربته، او رفع سيارته على الاعناق، والسير بالموكب فيما الزعيم يتهادى في سيارته على امواج الخلائق ، والهتافات تشق عنان السموات ، والاكف تلتهب من التصفيق . ويوقن الزعيم انه وصل الى ذروة المجد ، وان تعلق الشعب به اصبح كتعلق العبد بالسيد . وهو ينسى ان هذا المظهر الخداع قد فاز به قبله الجنرال غورو نفسه قاهر الجيش العربي في ميسلون ، وفاتح دمشق في ١٩٢٠ . فالجماهير عندما تتدفق كالسيل الذي يحمل ما يصادفه ، وكالنار تلتهم كل ما تقترب السنتها منه ، هي قوة جارفة ورافعة تفعل فعل الآلة التي تحركها اليد : تدفع وترفع ، تهوي وتسقط ، من غير وعي ولا تمييز ! وهي انما تقوم بتوجيهها عقول افراد قليلي العدد، يستولون على مشاعر الجمهور ويقودونه . وحتى هؤلاء قد ينخدعون في بعض الاحايين فيرفعون على الهامات من يظنون به الخير ، او يسقطون الى الحضيض من يبدو انه انحرف او خان !

والشعب بمجموعه ساذج ينطلي عليه الكثير من الاباطيل وتفعل فيه الدعاية . الا انها اذا زادت عن الحد المعقول وانصرفت الى الخداع المفضوح ، كان لها الاثر المعكوس . فالشعب مع طيب سريرته ، لا يخلو ممن يمعنون في التفكير بما يسمعون وما يقرأون وما يرون . وهو يخدع في بعض الاوقات ، بحيث يبدو بسكوته او بخنوعه كأنه مصدق لما يسمع ، في حين انه يتربص وينتظر الفرص لابداء رأيه الصريح ، او هو يتمتمه في السر . ثم تنقلب هذه الغمغمة الى الانتقاد العلني ، ثم الى الانتفاض والثورة الجامحة عند سنوح الفرصة ووجود القادة الموجهين الذين يأخذون بزمام الامر في يدهم ويسيرون بالجموع الجارفة ...

وقد شاهدت الجماهير الغفيرة تستقبل الامير فيصل وتحمله فوق الرؤوس . وسمعت انها حملت عربة الجنرال غورو ثم حملت الشهبندر من بعده ، وبحت اصواتها بالهتاف لفوزي الغزي وهاشم الاتاسي وابراهيم هنانو وصبحي بركات والداماد احمد نامي والشيخ تاج الدين الحسيني وجميل مردم وسعد الله الجابري وشكري القوتلي وحسني الزعيم واديب الشيشكلي واكرم الحوراني وخالد بكداش والرئيس عبد الناصر . ولم تبخل على الجماهير بهتافاتها ،

خاصة في اللاذقية وحماه ودمشق . فهل ظل تعلق هذه الجماهير واستمر ؟ فالملك فيصل اخرجه الافرنسيون من دمشق ، فلم يرتفع صوت لمصلحته . واغتيل فوزي الغزي والدكتور شهبندر . ومات الحسيني غير مأسوف عليه . وثار ضباط الجيش وقتلوا حسني الزعيم . ومات الجابري وهنانو وبركات ونسي ذكرهم . وهاجر جميل مردم الى القاهرة وطمس اسمه . وهرب الشيشكلي الى اوروبا وغضبت الناس عليه . وظل الاتاسي يعاني مرارة ارتحال معاصريه والالم الناشيء عن سجن ابنه عدنان . اما اكرم الحوراني وخالد بكداش وانا،فقد ابعدنا عن ساحة العمل السياسي، فلم يرتفع صوت باستنكار ذلك . . . وما نصيب عبد الناصر من هذه الجماهير الا نصيب واحد ممن سبقوه . وارجو الله ان يكون هنيا رقيقا؟ .

فبلهاء هم الذين تخدعهم مظاهر الجماهير . ومغفلون هم اذا اعتمدوا علىَ استمرار ولائها . فهي كالريح تعصف مرة من الشرق ومرة من الغرب !

ولم ينته اجل واحد من قادة سورية وهو في اوج عزه . ولست ادري اذا كان ذلك من قبيل الصدفة المجردة ام من سوء الطالع . اما القوتلي فانهى حياته السياسية بتسليم بلاده الى زميله عبد الناصر ، ففتح صفحة جديدة من حياته مليئة بالنفاق والرياء والارتماء بين ارجل الحكام المصريين ، وبالقاء خطب المديح والثناء على اعمال لا شك انه لا يستسيغها في قرارة نفسه . غير ان الراتب الضخم الذيً خصص له والدار التي يسكنها بالمجان والخدم والحشم الذين تدفع الخزينة رواتبهم . . كل ذلك كان احجارا لقم فمه بها ولم يبق منه سوى منفذ ضيق يستنشق الهواء منه ويطلق المديح والتلفيق متظاهرا بدعم الوضع الحاضر ، وهو لا ينسى تنازله عن الرئاسة التي ارتكب كل حطيطة في سبيل بلوغها والمحافظة عليها .

ويا ليت القوتلي قضى قبل ١٩٤٧ ، لكانت اشيدت فوق قبره قبة كالاولياء الصالحين . ولكن المولى لم يرد له هذه الخاتمة . . فانا لله وانا اليه لراجعون .

يبدو اننا ابتعدنا بحديثنا عن قضية فلسطين . ولكن هل قضية فلسطين الا جزءا من قضية العرب ؟ وهل من سبيل الى الحديث عن تلك البقعة الغالية دون الاسترسال في جميع ما احاط بها ؟ فشؤون العرب المتعددة متداخل بعضها ببعض ، حتى انك لا تستطيع معالجة احدها حتى تجد نفسك تتحدث عن غيرها .

فالالتصاق بين كل القضايا والشؤون العربية كامل لا مجال لتفريق بعضها عن البعض الآخر وحصر الحديث في واحـدة منها . ولذلك ينساق القلم بالسليقة وبدون تكلف وارادة في خلجان ومضايق القضية العربية ويتسلق قمم الجبال وينحدر الى مهاوي الانحطاط . والرابطة هي هي ، والبحث لا يخرج بمجموعه عن الوحدة الكاملة ، الا وهي « القضية العربية » .

فعذرا ايها القارىء،وقليلا من التمعن.فأنت تدرك انك لم تخرج من ميدان البحث الاصلي ، مهما بدت لك الاحاديث متشعبة وخارجة في بعض الظروف عن الموضوع الاصلي . وضع نفسك مكان المؤلف وجرب ان تحصر حديثك بناحية واحدة من قضية قوميتك العربية فلا نجدك بعد قليل الا سابحا في بحر خضم لا تعرف له حدودا في السطح والاعماق .

رايي في الحلول العملية لقضية فلسطين

والآن لنجرب العودة الى سلسلة حديثنا بشأن الحلول العملية التي يتهرب الساسة العرب من معالجتها بصراحة وجراة. لقد وقعت الواقعة، وسقطت فلسطين في ايدي المغتصبين الصهاينة فاسسوا فيها دولة منيعة بذاتها وبالدعم الذي تلقاه من دول الغرب كلها .

وقد ترسخت اقدام المهاجرين اليها منذ ١٩٤٨ ، وتزود جيشها بالمعدات العسكرية الحديثة الوفيرة ، وتدرب رجاله على الجندية بحماس شديد ، وتمركزت القيادة السياسية والقيادة العسكرية في ايدي رجال لا تفرقهم مطامع شخصيـــة ولا تلعب بعقولهم اهواء . فاسرائيل وحــدة صحيحة في الارض والشعب والقيادة والهدف ، تدعمها كذلك ــ فضلا عن دول الغرب ــ دول منظمة الامم المتحدة التي خلقت اسرائيل والتى لا تجيز لدولة اخرى انتهاك حرمة اراضيها واستقلالها . وهي ترسل عند الحاجة القوى الدولية للوقوف في وجه المعتدي ، كما فعلت عند عدوان بريطانيا وفرنسا واسرائيل نفسها على الاراضى المصرية .

فمن الجنون المطبق التفكير بان ترمي جيوش الدول العربية آخر يهودي في البحر ــ هذا اذا استطاعت الى ذلك سبيلا ــ دون ان تبرز الامم المتحدة الى الميدان وتعيد المعتدي الى حدوده .

لا ريب في ان افتراض قهر الجيش الصهيوني ورميه في البحر لا يخرج عن دائرة التخيل والاحلام ، بالوقت الحاضر على الاقل . فلا كلمة العرب مجمعة ، ولا جيوشهم موحدة تحت قيادة واحدة ، ولا هي مالكة وسائل الحرب الكافية ، ولا النية معقودة في الحقيقة على

القفز الى الامام بهذا الشكل . اما الخطب والتصريحات والقرارات ، فما هي الا من قبيل الالهاء والتبجح والتهويل .

فلا نحن اذا قادرون علـــى محو اسرائيل ، ولا الامم المتحدة تمكننا من ذلك . فما علينا ، والحالــة هذه ، سوى انتظار انحلال الامم المتحدة ونظامها وبلوغ قوانا الحد اللازم من القوة والمنعة .

وقد يـــلوح ان هذا الانتظار قد يطول امده فتخـــور العزائم وترتخي الهمم . وتتقوى اسرائيل في هـــذه الفترة ، فـــلا تسهل محاربتها . كل ذلك لنفترضه صحيحا . ولكن هل لدينا حل آخر لا يستند الى الانتظار ؟ وهل يخطر في بال اي فرد يعالج الامور بروية وتحكيم العقل على العواطف، وبتقرير الامور والامكانيات حق قدرها، ان ينصح مخلصا وجادا بان نهاجم اسرائيل الآن ؟

انني لا اقول بالانتظار مكتوفي الايدي او رافعيها بالدعاء على اسرائيل في الجوامع والكنائس . بل اقول به على شرط جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، بعد ازالة اسباب الخلاف ، وتجديد النشاط ، وبعث الهمم ، واعداد الجماهير وتعويدهـــا على شظف الحرب ، وتدريب الاهلين على استعمال السلاح بانواعه . والخلاصة ، بخلق شعب موحد جدير بهضم الفكرة ، يستعد بمجموعـــه للاستبسال والتضحية قولا وعملا ، وبالاستمرار على حفظ سوية الامة على هذه الدرجة من البسالة والاستعداد ، حتى يأتي يوم نغامر فيه ونهجم علـــى اسرائيل . وذلك في ظرف دولـــي موآت ، اما بانحلال الامم المتحدة ، واما بقيام حرب عالمية نوحد فيها جهودنا مع الفريق الذي يساعدنا على استعادة حقنا في فلسطين ...

هذا هو المخطط العام الذي وضعته نصب عيني وبدأت بتنفيذه، بتصفية الجو بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ، ثم بشراء الاسلحة منه واخيرا بعقد اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية . وتم كل هذا بعد اجتماع اولي بيني وبين مولوتوف وزير الخارجيـــة ، واجتماعـــات متتالية مع خروشوف وبولغانين وجوكوف في موسكو في زيارتي لها مرتين في ١٩٥٧ .

فلا بد في رايي من ان نعتمد على احد الفريقين ليكون الاعتماد وثيقا . اما مداراة الجانبين الكبيرين وتجربة اللعب على الحبلين بينهما والقفز من حضن خروشوف الى حضن ايزنهاور ، ومحاولة الضحك على ذقنيهما ، فأمر لا نتيجة له. فاذا وقعت الواقعة احتلنا من يسبق الآخر الى ارضنا . فاذا انتصر في الحرب بقي عندنا مستعمرا ، واذا

فشل جاء الغـالب ليستعمرنا بدوره . وما ذلك الا لاننا لم نعرف مداراته قبل ان ينتصر ولم نصادقه حين كان محتاجا لصداقتنا . بل سايرناه حينا وشتمناه حينا آخر . والدول الكبرى عندما تفوز ، تستعيد ذكريات الماضي وتنبش في ثناياه . لكنهـا قبـل الانتصار الحاسم تسكت على الاهانة وتكظم الغيظ وتدفن الحقد الى حين .

اما مقاطعة البضائع الاسرائيلية وتحريم التعامل مع الشركات العاملة فيها او لمصلحتها ، فأمر فيه خير عميم . وهو سلاح يصلح للمقاومة السلبية طيلة مدة الانتظار هذه .

وثمة مجال آخر يمكن ابراز النشاط فيه ، هو مساومة الدول الكبرى ومنظمة الامم المتحدة لايجاد حل مؤقت ، كالعمل على تنفيذ ما قررته المنظمة في ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين شطرين ــ الواحد للعرب والاخر لليهـود . ومن نكبات الزمن ان نسعى الآن لتطبيق ما كنا رفضناه بتهور وبخفة حينما كانت جميع الدول ترجونا قبوله . وبذلك نستعيد منطقة النقب فتتصل البلاد العربية بمصر ارضا . او نسعى لتطبيق مشروع برنادوت على الاقل ، فننقذ منطقة الجليل ونعيد اليها العدد الكبير من اللاجئين .

فقدان القيادة العربية الجريئة وسوء الاوضاع الحـاضرة

ولكن هل من زعيم عربي يملك الجراة الكافية للمناداة بهذا الحل العملي المؤقت ؟ ام انه يخشى مغبة انقلاب الراي العام ضده ، وبالتالي فقدان شعبيته التي بناها حجرا حجرا ولبنة لبنة ؟ اعتقد ان زعامة ذلك الزعيم،اذا كان خالقها وموجدها الشعب نفسه،واذا كان الزعيم يطرح على الملأ الثقة بنفسه ويعلق بقاءه بالحكم على هذا الشرط ، فان الجماهير لا بد ان تسير وراءه ان كانت هي مطمئنة الى صدق عزيمته وخلوص نيته . وهكذا تفسح له في المجال للعمل على انقاذ ما يمكن انقاذه في الحاضر ، والسعي لاعداد ما يستطاع اعداده من قوة للمستقبل ، وانتهـاز الفرصة الملائمة لتحقيق الآمـال .

وقد اعدت الظروف الرئيس عبد الناصر ليكون مركز التجمع للامة العربية ، تنقاد اليه الآمال وتتجمع لديه القوى فيمسك بخيوط المقدرات ويدير دفـة السفينة في الخضم ، متحاشيا الصخور والمـزالق .

وقد انتصـر في معركـة القنال وفـاز بوحدة القطرين ، مصر وسورية . غير ان نجمه افل بعد فشله الظاهر في سورية لانه لم يسلك بها الطريق السوي ، واخاف الناس بـدل التحبب اليهم ،

ونادى بالثورة الاجتماعية في حين ان الثورة السياسية يجب ان تسبق اي تعديل في النظام الاجتماعي ، حتى لا تتفرق الكلمة وحتى لا تتعثر الجهود في مقاومة المعارضين ، لا سيما ان انتخابه بعد الوحدة لم يقصد به قلب الاوضاع الاجتماعية ، ولم يكلفه احد بولوج هـذا المعترك ، ولم يمنح اي اعتماد من هذا القبيل .

اما في لبنان والعراق فقد اثار الفتنة وارسل الاسلحة والعتاد لمن اشتراهم بالدرهم، وبعث الضباط والجنود والافراد الفلسطينيين، وشنها حربا داخلية قتلت النفوس وهدمت البيوت وعرضت لبنان والعراق لأسوأ المصير.ولكنه،في كلا القطرين،فشل وارتد على اعقابه خاسرا ، وخلف وراءه الضباط والشبان الذين غررت بهم الاهداف القومية التي تلثم بها ، واستهوتهم الاموال التي انفقها بسخاء . فوقعوا في الحبائل ، وقتل منهم من قتل ، وحوكم من حوكم ، واعدم وسجن منهم الكثيرون . وهكذا ذهبوا ضحية الشهوات والنزوات التي لا تمت في واقع الامر الى القومية العربية باية صلة نزيهة . وانما كانت نزوة للاستيلاء على امصار جديدة ، وتوسيع منطقة النفوذ لبسط الهيمنة والجبروت . وقد نجت المملكة الاردنية من الاخطبوط بفضل شجاعة مليكها واقدامه ، فقتـل الحية وهي في البيضة ، واستولى على ناصية الحـال ، وقضى على المؤامرات التي بيتها الرئيس المصري وحزب البعث والضباط السوريون لهدم عرشه واقصائه هو عن عمان واقـامة جمهورية [كيسلنغ] في الاردن وربطها كاقليم بالدولة العربية التي يقبض على زمام امورها عبد الناصر واجراؤه !

واما سعود، فنجته يقظته . وساعده البعض على الابتعاد عن متناول يد المصريين ولو بفقدان الراي العام المخمور بأغاني القومية العربية . ولولا ذلك لانحدرت بلاده وسقطت في بوتقة الوحدة ، كما اوشكت ان تنحدر وتسقط بلاد امام اليمن . لكنه تنبه الى المؤامرة التي اشترك فيها ابنه البدر . فرفض الاتحاد ، ثم عكف عـلى فك حبال هذا الاتحاد الرفيعة ، واحدة واحدة ، حتى اصبحت اوهى من خيـوط العنكبـوت .

واما السودان ، فعلى رغم رقصات الصـاغ صلاح سالم وقفزاته وهـزات بطنـه ، ورغـم الاموال الطائلة التي انفقها في الدعاية وفي استجلاب الزعماء السود ، لم ينخدع احد ببياض جلد الصاغ الرقاص . بل اكتفى الجميع بالتصفيق له ، وتقدير مقدرته

الفنية ، وملء جيوبهم بالجنيهات المصرية . فعندما وصل الامر الى عقد اتفاقية الالحاق ، قالوا : « قف وعد الى بلادك ، فنحن بغير الاستقلال الناجز لا نقبل » . فكان ذلك ، وانهارت احلام المصريين بامكان استعباد السودان — تلك الاحلام التي تلذذ بها حكام مصر المتعاقبون ، من محمد علي الى اسماعيل الى فاروق — ملك مصر والسودان ! — الى عبد الناصر .

وكذلك فشلت مساعي حكام القاهرة في اجتذاب ملك ليبيا ، والحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية ، ومحمد الخامس عاهل المغرب . ومن هؤلاء من ظلت العلاقة معه مكسوة بطلاء رقيق من مظاهر الاخوة والمحبة ، ومنهم من اشتد بينه وبينهم العنف وتوترت الصلات ، الى حد المهاترة الكلامية ومقاطعة الجلسات التي تعقدها الجامعة العربية في القاهرة .

فاذا التفتنا اليوم حولنا وجدنا عداء مكشوفا مع العراق وتونس ، وعداوة مستورة مع عمان ، وبرودا ظاهرا مع الرياض ، ومجاملة ومسايرة بالقشور مع بيروت ، وفتورا مع الخرطوم والرباط رغم المظاهر الكاذبة . اما اليمن احد اعضاء الاتحاد — للدول العربية المتحدة — فالامام متبرم ، والبدر مبعد عن الساحة ، ومجلس الاتحاد يكاد لا يعقد جلساته . وان عقدت ، فللمباسطة بين الاعضاء فحسب ! هذا ما وصلنا اليه بعلاقاتنا مع الدول العربية في عهد الوحـــدة .

فأين منها الانتصارات التي يتبجح بها عبد الناصر والمطبلون له والمزمرون من افراد الكورس ، من نــواب رئيس الجمهورية ، والمواطن الاول ، والوزراء المركزيين والتنفيذيين ، والصحفيين ، والمذيعين ، وسائر الابواق الناعقة والحناجر العاوية . نعم ، لقد انتصر عبد الناصر على سورية ، ولكنه خسر معركة القومية العربية.

اسألوا ، بربكم ، قادة سورية الذين اوصلوها الى ذروة المجد: هل هم عن هذا الحال راضون ؟ واذا كانوا راضين من الصميم ، فلماذا هم قابعون في دورهم ، متخلفون عن الركب ؟ فان كانوا هم قد اقصوا انفسهم عنه فتلك مصيبة ، وان كانوا قد اقصوا عنه فالمصيبة اعظم ؟ ماذا يقول اليوم رشـدي كيخيا وناظم القدسي وسواهما من جماعة حزب الشعب ؟ وماذا يقول صبري العسلي واخوانه من جماعة الحزب الوطني ؟ وماذا يقول اكرم الحوراني وصلاح البيطار وميشيل عفلق ، زعماء حزب البعث الاشتراكي ؟



وماذا يقول خالد بكداش والشيوعيون ؟ وماذا يقول غير المنتسبين لاي حزب او المنتسبون لهيئات سياسية او شبه سياسية ، كالاخوان المسلمين ؟ وماذا يجيبك رؤساء الدين من مسلمين ونصارى ؟ وماذا يجيبك المثقفون والشباب والموظفون وارباب المال والتجار والصناع والاطباء والمهندسون واصحاب سائر الحرف والمهن الحرة ؟ وماذا يقول ارباب الصحف ، واقلامهم تسيرها ايدي رجال الدعاية والمباحث ؟ وماذا يقول الفلاح والعامل اللذان ظنا الخير بقانون العمل وبقانون الاصلاح الزراعي ؟

وماذا يقول السائح الذي يسمح له بالدخول الى سورية ، وماذا يشاهد فيها ؟

اجمعوا الاجوبة واحصوا عدد الراضين وعدد الغاضبين فلا شك ان الاكثرية في جانب عدم الارتياح .

ولا غرابة في ان يكون في الساحة افراد او جماعات لا تزال الستائر تحجب عن عيونهم رؤية الحقائق ، وان يكون ثمة من يرتضي هذه الحال ويفضله على سواه . وقد كان ثمة من ارتضى الانتداب وتعلق بأذياله لنفع ناله منه او حماية لطائفة معينة .

اما القادة فالاجماع عندهم اكيد . فهم غير راضين عما تردت اليه الحال ، يأسفون على ضياع استقلال بلادهم وصيرورتها مستعمرة مصرية . وهم مجمعون على هذا الاعتقاد ، رغم فقدان الاتصال بينهم وما لا يزال كامنا في افئدتهم من النعرات الحزبية وما يرافقها من الحقد والكراهية وعدم الانسجام .

اما الفلاحون ، والمفروض فيهم ان يتغنوا بالمنافع التي اغدقتها عليهم الوحدة على حسب ادعاء زعاماتها ، فهم في الواقع فتحوا ايديهم فامتلأت ماء فقبضوا عليه . وهكذا وزعت عليهم شهادات التمليك، ولكنها بقيت معلقة على الجدران .ذلك لان الامر لم يصل بعد الى حيز التنفيذ . اما الارض فقد اعطيت لهم كما كانت تعطى لهم من قبل ملاكها في الماضي ، ولم تقسم عليهم ولم تحدد لكل فلاح مساحة معروفة من اراضي قريته ، بل اشير عليه بأن يزرع ويقدم لمصلحة الاصلاح الزراعي في آخر الموسم ٥٠ بالمئة من المحصول . وكذلك كان يعمل المالك والاقطاعي . فما الفرق اذاً بين الاثنين وبين دائرة الاصلاح الزراعي ؟ اما العمال فقد حرم عليهم التظاهر والاضراب ومنعوا من تقديم المطالب الجماعية . وتدخلت السلطات في انتخاباتهم النقابية ، فكانت نتائجها فوز افراد لا يمثلونهم فعلا .

اما في صـــدد مــا خدشت آذاننا بــه من احاديث البرامج الاقتصادية لخمس سنوات او لعشر ، وما ملت مسامعنا سماعه من البيانات والتصاريح المحشــوة بالاضاليل والاختلاقات عــن التقدم والترقي في الزراعة والصناعة والتجارة ، فقد تفتحت الاذهـــان وصارت تطرح جانبا هذا الاسلوب السخيف في الدعاية والتمجيد . واما عن الاغاني المبتذلة القاصرة على مديح ناصـــر وترديد اسمه ووصف جمال وجهه وشبابه الاسمر ، فتذكرنا بطرق الدعاية التي يستخدمها ممثلو هوليود وممثلاتها لاستجلاب عواطف المتفرجـــين وسوقهم الى مشاهدة الافــــلام التي يلعبون دورها الرئيسي . اصبحت قيادة الشعوب بحاجة الى استخدام هذه الاساليب لابراز محاسن الزعيم ولجمع القلوب حوله ؟

اللهم ، ان هذا جرم لا يغتفر في معركة القومية العربية . ونحن المؤمنون بالوحدة الكاملة نبكي دما كلما راينا هذه البهلوانيات تؤخر الركب عـــن الوصول الى اهدافه ، وكلمــــا شاهدنا سقوط الوحدة بين سورية ومصر في هذا الدرك . اننا ، والله ، لا نريد ذلك ، خــوفا على العروبة ان تمحـــى آثارها من القلوب ، وعلى الوحدة الشاملة ان تصبح في خبر كان . فاللهم ، الهم الزعمـــاء الصواب واعدهم الى الصراط المستقيم . انه سميع مجيب .

٭